الأحرف السبعة

أبو فهر
محمود محمد شاكر

الأحرف السبعة

حرره
خالد فهمي

قرأه وراجعه
فهر محمود محمد شاكر

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ
وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٠٣]

شركة القدس للنشر والتوزيع

• الإدارة: ٨ شارع جوهر - الدراسة - القاهرة
• هاتف: ٢٥٩٦٨٣٩٩-٢٥٩٦٨٢١١
• المكتبة: ٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر
• هاتف: ٢٥١١١٦٦١ - ٠٠٢/٠١٠٦٣٦٥٢٣٤٢
• البريد الإلكتروني:
E-MAIL. SALES@ALQUDSTRADE.COM
• الطبعة الأولى: ١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢٢ م
• قياس القطع: ١٧ * ٢٤
• رقم الإيداع: ١٣٥٦٨/ ٢٠٢٢ م
• الترقيم الدولي: ٨-٢٤٤-٨١٦-٩٧٧-٩٧٨
• عدد الصفحات: ٤٤٨ صفحة

* * *

تنسيق وتصميم:
عبد الرحمن مصطفى
BEDO902005@YAHOO.COM

أبو فهر
محمود محمد شاكر

الأحرف السبعة

حرره
خالد فهمي

قرأه وراجعه
فهر محمود محمد شاكر

* * *

9 789778 162448

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ ش العباسية - القاهرة - ت: ٢٤٨٢٧٨٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده لا شريك له من خلقه، خلق الإنسان علمه البيان، أنزل على نبيه الكريم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفرقان ليكون تبيانا له ولقومه وللعالمين أبد الآبدين بلسان عربي مبين. فصلى الله عليه وعلى أبويه الكريمين إبراهيم وإسماعيل صلاة تقربنا بها إلى جنة النعيم، ورضي الله عن صحابته أجمعين مصابيح الهدى في ظلماء الليل البهيم وعليهم وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين رضوان من الله وجنة نعيم.

وبعد ...

فهذا كتاب «الأحرف السبعة» الذي ذكره الأستاذ محمود محمد شاكر في هامش تعليقه على تفسير الطبري في الجزء: ١٦ (ص ٤٥٢ إلى ٤٥٤) الأثر رقم: (٢٠٤١٠)، فقال ما نصه -في آخر التعليق-: «فلما شرعت في دراسته من جميع وجوه الدراسة، انفتح لي باب عظيم من القول في هذا الخبر وأشباهه ...» إلى قوله: «وكنت على نية جعل هذه

الرسالة مقدمة للجزء السادس عشر من تفسير أبي جعفر ولكنها طالت حتى بلغت أن تكون كتابًا، فآثرت أن أفردها كتابًا يُطبع على حدته إن شاء الله».

وقد ذكر قصة هذه الرسالة في تصديره للجزء السادس عشر من التفسير، كيف كان منشؤها من مجرد تعليق إلى أن وصلت إلى كتابه عن الأحرف السبعة والذي للأسف لم يكمله فالذي بين أيدينا الآن هو كل ما خطه بيمينه من هذا الكتاب، ولو كان قد أكمله على الوجه الذي أراد لكان فتحًا فوق الفتح الذي جاء به في هذا الجزء.

فما قصة هذا الكتاب إذن؟ فلنعد أولًا إلى مقدمته للتفسير لنستجلي منها مراحل كتابة الكتاب:

المرحلة الأولى:

أولا: البعد بين صدور الجزء الخامس عشر وبين صدور الجزء السادس عشر، فالجزء الخامس عشر قد صدر في سنة ١٣٧٩ من الهجرة (سنة ١٩٦٠ للميلاد). والجزء السادس عشر قد صدر في سنة ١٣٨٨ من الهجرة (سنة ١٩٦٨ للميلاد) ثمان سنوات بين تاريخ صدور الجزأين «حالت دون إتمامه وصدوره حوائل جَمَّةٌ، منها ما أملكه، ومنها مَا لا مَلك لي به ...»[1] كما قال في التصدير. فما هي الحوائل التي حالت بين صدور الجزأين إذن؟ الحائل الأول ما يملكه وهو كما

---

(١) المقدمة ص ١.

قال في بيانه: «وكان من قصة أول ما قطعني عن المضي في إصدار هذا الجزء في ميعاده سنة ١٣٨٠ من الهجرة، أني كنت حين بدأت نشر تفسير أبي جعفر الطبري، على مثل حد السيف من التخوف لهذا الكتاب الجليل، فأمسكت نفسي عن التعليق على بعض مسائله مخافة أن يزل القلم، أو يزيغ بي الرأي. وكان مما أمسكت عنه يومئذ ما رآه أبو جعفر في تفسير قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف». وما قاله في شأن كتابة القرآن على عهد أبي بكر، ثم كتابة المصحف الإمام على عهد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ...»[1]. فمخافة الإطالة في بيان وتفسير ما ذكره وفصله أبو جعفر في مقدمته[2] جعلاه يحجم عن الكتابة مخافة أن يعوق هذا الأمر طبع الجزء الأول من التفسير.

فهذا السبب الذي يملكه والذي حال بين صدور الجزأين الخامس عشر والسادس عشر في زمن متقارب.

أما ما لا يملكه وأشار إليه لمحا فهي قصة اعتقاله من يوليو ١٩٦٥ للميلاد حتى ديسمبر ١٩٦٧ للميلاد، وهي أشهر من أن يعاد فيها القول هاهنا.

فهذان السببان هما اللذان حملاه على التأني في كتابة كتابه عن الأحرف السبعة في المرحلة الأولى.

---

(١) المقدمة ص ٢. فانظر تفصيله هناك.

(٢) انظر مقدمة تفسير الطبري (ج١ من ٢٠ إلى ٧٠) من طبعة دار المعارف.

المرحلة الثانية:

عندما انتهى إلى الجزء السادس عشر ووقف على حديث ابن عباس الذي رواه أبو جعفر (رقم: ٢٤١٠، ص ٤٥٢ من هذا الجزء): «وهو خبر يتلمس أمثاله أهل المطاعن في القرآن من المستشرقين وأشياعهم من ذوي الألسنة من أهل جلدتنا»[١].

حفزه هذا الخبر عندما أراد تخريجه وتوثيقه أو توهيته، إلى كتابة تعليق مطول حول مسألة الأحرف السبعة.

وهذا العمل كان في أواخر عام ١٣٧٩ من الهجرة، أو أوائل عام ١٣٨٠ من الهجرة، (١٩٦٠م – ١٩٦١م)، كما يستدل عليه من حديثه في المقدمة.

المرحلة الثالثة:

يستخرج من ثنايا حديثه في المقدمة[٢] أنه استغرق في كتابة المقدمة التي كان يزمع بها تصدير الجزء السادس عشر ثلاث سنوات أي بين أعوام ١٣٨٠ من الهجرة إلى ١٣٨٣ من الهجرة (١٩٦١م–١٩٦٤م).

وهذه المرحلة هي التي خط فيها كتابه الذي بين أيدينا اليوم لكنه لم يكمله لعدة أسباب:

---

(١) المقدمة ص ٢، ٣.

(٢) انظر المقدمة ص ٣.

الأول: أنه لما توقف عن طباعة التفسير بعد الجزء السادس عشر لم تعد لديه الهمة لإكمال ما ابتدأه.

الثاني: تلك الهيبة التي كانت آخذة به وهو يعلق على تفسير أبي جعفر لكتاب الله، وقد ظلت هذه الهيبة والرهبة تلازمه وتكبح جماحه في أن يكمل ما بدأه وينشره في حياته. وقد حاولت وحاول غيري عدة مرات أن نحثه على إكمال الكتاب ونشره في حياته لكنه ما إن يبدأ حتى تأخذه الرهبة ويقلع عن المتابعة. رحمه الله لو كان قد أكمل ما افتتحه لكان فتحا عظيما في بيان معنى الأحرف السبعة. بيد أن ما كان قد انقضى.

وهذا الكتاب يضم فصولا ثمانية، كل فصل منها يحتاج إلى توسعة ودراسة مستقلة فكأنها إذن كانت مسودات لعمل أكبر كان ينتوي القيام به بعد أن يفرغ من بيان عمود الصورة. وشرح هذا يطول، لكن القارئ المتمعن له سيرى هذه الصورة التي وصفتها لك جلية واضحة.

أربعمئة صفحة من هذا الكتاب الذي لم يكتمل عمله فيه جعلتني في حيرة من أمري وأنا أعده للطبع هل أضيف إليه فهارس تفصيلية أم لا، ثم استقر الرأي على أن يكون الفهرس بسيطا يضم الأبواب الثمانية فقط في هذه الطبعة. على أن تكون الطبعة الثانية بإذن الله تعالى مذيلة بفهارس تفصيلية .

ولم يشكر الله من لم يشكر الناس، وأولى الناس بالشكر أخي وصديقي الأستاذ خالد فتحي الذي حفزني على جمع الكتاب وإخراجه وطبعه، ولم يقف عمله عند هذا فقط فقد تولى عبء جمعه وتدقيقه ومراجعته على الأصل المخطوط وهو عمل شاق جدا، ولم يكتف بذلك، بل قام بتخريج الأقوال والأحاديث الواردة في الكتاب، والتي لم يقم الوالد بتخريجها وهو عمل أيضا شاق جدا صعب مركبه. فلم يبق لي سوى المراجعة النهائية للكتاب. فلولاه لظل هذا الكتاب حبيس الأدراج وطواه النسيان. أسأل الله العلي القدير أن يجعل عمله هذا في ميزان حسناته إن شاء الله تعالى.

بقيت كلمة أخيرة فإني لم أشأ الإطالة في التقديم لهذا الكتاب النادر في بابه، ولكني أجده لزامًا عليّ أن أشير أن كتابيه «**مداخل إعجاز القرآن**» و«**قضية الشعر الجاهلي في كتاب ابن سلام**»، صنوان لهذا العمل لا يفارقانه. وإني لآمل في مقبل الأيام أن أكتب تفصيل ذلك وبيانه.

هذا وقد أضفت ملحقا بالكتاب فيه مقال الأستاذ عبد الستار فراج، بعنوان: «**أحرف القرآن**» الذي نشره في مجلة الرسالة، والذي أشار إليه الأستاذ محمود محمد شاكر في كتابه لتعم الفائدة. إن شاء الله. وأسأل الله أن يعينني بحوله وقوته، بارئا إليه من كل حول وقوة.

* * *

القاهرة

الثلاثاء ٢٥ من رمضان سنة ١٤٤٣ هـ

٢٦ أبريل سنة ٢٠٢٢ م

فهر محمود محمد شاكر

نماذج من مخطوط الأحرف السبعة

بخط:

أبي فهر محمود محمد شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

(وفي الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن)

بحث في قراءات القرآن، وفي رسم المصحف الإمام،
وفي رد المطاعن عن القرآن العظيم.

(٦) الأثر: ٢٠٤١٠ - هذا خبر مُشكل جليل الخطر، يوهم ظاهر لفظه أنه طعن على كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وطعن على الصحابة الذين بينوا وسائر المسلمين: لأنهم قد تواطأوا على أن يقرءوا في كتاب الله تحريفًا في كلماته وتبديلاً في لفظه. وأقل الناس دينًا يُجلّ عن مثل هذا الطعن، فما بالك بابن عباس رضي الله عنه، وهو ترجمان القرآن؟ وما بالك برواة الخبر، وكلهم إمام ثقة مأمون؟

وكم من خبر هو أهون من هذا حجة، وأبين منه لفظًا، قد اتخذه الطاعنون على القرآن وسيلة للطعن عليه. فما بالك بخبر يقطع بأن كاتب المصحف الإمام قد كتبه شيئًا منه وهو ناعس، ثم أطبق أهل الإسلام غير ابن عباس وعلي بن أبي طالب، على أن يقرأوه هكذا محرفًا، ثم يُسرّوه في ... وكتبهم على ما فيه من التحريف. والطاعنون في القرآن من المستشرقين وشيعتهم من أبناء ديار الإسلام، هم في زماننا هذا أفحش جهلاً وأشد بغيًا من أسلافهم الذين سبقوهم في تاريخ الإسلام.

والأمر أشد خطرًا، لأن كثيرًا من علماء الأمة قد جاءوا بعده في كتبهم بغير هذا اللفظ، ثم لم يبينوه بيانًا قاطعًا لعلته شديدًا كما سترى. فمن أجل ذلك رأيت لزامًا أن أكشف عن وجه الحق فيه، ولم أستجز في ديني أن أتركه بغير تعليق ولا بيان، فإن الشبهة إذا تركت، استشرت بالفرح في الناس. فإنا قائل فيه بعون الله وتوفيقه ما يقطع الشك، ويمحق الشبهة، مستوفيًا بيان حقيقته من قبل إسناده، ومن قبل لفظه، ومن قبل تأويله. والله من وراء القصد.

باب التوثيق

أوله صحيح

١- (إسناد الخبر)

(١) أحمد بن يوسف التغلبي الأحول، شيخ أبي جعفر الطبري، وهو صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، مشهور بصحبته، ثقة مأمون، مضى مرارًا آخرها رقم: ١٢٩٩٤. و"أحمد بن يوسف" هو الذي أخذ عنه أبو جعفر كتب أبي عبيد القاسم بن سلام. وله ترجمة في طبقات القراء ١: ١٥٢، ١٥٣.

تابع ص ١٠٤

الإشارة في المصاحف أن ابن عباس كان يقرؤها: «أفلم يتبين» فقيل له: إنها في المصحف «أفلم ييأس»؟ فهذا الاختلاف [illegible] لم يرويه أبو جعفر، وهو [illegible] يقتضيه تمام مخالفة ابن عباس في [illegible] لما كان عند الناس في الصدور وفي المصاحف. ولا ندري من وقع هذا الاختصار في رواية الخبر، أمن ابن جرير أم من بعض رواة الخبر. وكأنما اختصره من اختصره، فأسقط هذا السؤال، لعله وعلم الناس جميعًا أنها في المصاحف والصدور وقراءة القراء: «أفلم ييأس»، فيتبين هذا، فاختصر. ولذلك، فإنا نستجيز أن نلحق هذه الزيادة في لفظ أبي جعفر، [illegible] لتكون جزءًا من بيان معنى الخبر. ويكون تمام الخبر إذن:

«... عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: «أفلم يتبين الذين آمنوا»، فقيل له: إنها في المصحف: «أفلم ييأس»؟ فقال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس».

وسترى أن إسقاط هذه الجملة من خبر أبي جعفر، قد أخلّت به إخلالًا شديدًا، بل تشبه أن يكون هو الذي دفع دفعًا إلى [illegible] رواية الخبر بالمعنى، فأحدثت هذه المقالة التي جعلت مثل أبي حيان يقول [illegible]: إنها قول زنديق ملحد. وسترى بعد كيف كانت هذه الرواية بالمعنى فاسدة مزيفة، ومناقضة للعقل والنقل جميعًا، بل هي تحمل في طياتها برهان تكذيبها وبطلانها. وكما أخرج هذا الخبر المختصر، فقد أخرجه من بعده شرذمة المفسرين، ولا سيما المتأخرون منهم كابن كثير، من النظر في إسناد الخبر نفسه من قبل صحته أو ضعفه.

وليت أبا جعفر روى لنا الخبر من طرقه المختلفة، كعادته في تفسيره، وأنا أرجح أنه إنما اقتصر على هذا الإسناد وحده، لأنه اختصر تفسيره هذا اختصارًا، كما ثبت ذلك في مواضع كثيرة من قبل. بل إن أبا جعفر قد حدثنا آنفًا في الجزء الأول من تفسيره ١ : ١٤٨، حين ذكر اختلاف القرأة في قراءة قوله تعالى في فاتحة الكتاب: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، [illegible] فقال:

«وقد استقصينا حكاية الرواية عمن روي عنه في ذلك قراءة في كتاب القراءات، وأخبرنا بالذي نختاره من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قصدنا له في

١٠١

وعكرمة مولاه،

عن عبد الله بن عباس، فقد قرأ عليه القرآن جماعة من قراء الأمة، منهم: مولاه درباس، وسعيد بن جبير، وسليمان بن قتة، وعكرمة بن خالد، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، ومن أبرزهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، فهو أحد القراء العشرة، وكان إمامًا من أئمة المدينة، وأخذ القراءة عنه نافع بن أبي نعيم، الذي انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، فأقرأ الناس دهرًا طويلًا نيفًا عن سبعين سنة، إلى أن توفي سنة ١٦٩.

* * *

وهذا الخبر الذي سقته من أن هؤلاء الثلاثة من بعض من أخذ عنهم القراءة، يدل دلالة لا ريب فيها أن الآلاف المؤلفة التي لا تحصى قد أخذت عنهم القرآن حفظًا وتحقيقًا وتجويدًا وإتقانًا، حتى الذين كتبوه في مصاحف الناس وكلهم يحفظ: «أفلم ييأس»، ويكونون هم تلقوه عن هؤلاء الثلاثة ومن أخذ عنهم: «أفلم يتبين»، فكان يجب أن يكون الصحابة الثلاثة يقرأون عند أنفسهم: «أفلم يتبين»، ثم إذا أقرأوا الناس أقرأوهم كما في مصاحفهم: «أفلم ييأس». ولو صح شيء من ذلك لاستفاضت قراءة «أفلم يتبين» في الأمصار، ولو استفاضت لكانت من أكبر الخلاف الذي لا يمكن إغفاله في الكتب التي عقدت لخلاف مصاحف بعض الصحابة لما هو ثابت في المصحف الإمام. بل لو استفاضت هذه القراءة لكانت عند الناس من أكبر الفتن التي تشغلهم وتوقع بينهم الجدل والمراء. فإذ لم يكن شيء من ذلك، فمن الباطل أن يكون أحد من هؤلاء الثلاثة كان يقرأ: «أفلم يتبين» بالمعنى الذي يتبادر إلى الفهم من هذه العبارة.

* * *

والحق، فقد ثبت عندنا في هذين البابين، الثالث والرابع من هذا البحث، أن قول من قال إن عليًا كان يقرأ: «أفلم يتبين»، باطل من جهة الإسناد، لأنه إسناد مجروح من رواية أبي جعفر الطبري، ... وأن قراءة ابن مسعود بهذا الحرف مطرحة، لأنها لم تأت بإسناد نستطيع أن نصححه أو نضعفه. ثم ثبت عندنا أيضًا أن قراءتهما بهذا الحرف باطلة أيضًا بدليل النقل، لأن أصحاب الكتب التي ذكرت خلاف مصاحف بعض الصحابة للمصحف الإمام، لم يذكروا فيه خلافًا في مصحفيهما. ولأن عليًا وابن مسعود قد أقرآ الناس القرآن، وأخذ عنهما أئمة القراء الذين استفاضت عنهم القراءة في الكوفة وغيرها، ولم يكن في قراءتهم للقراءة التي أخذوها عنهم، وهم آلاف مؤلفة، خلاف لما عليه المصحف الإمام، ومصاحف المسلمين في سائر أمصار الإسلام. فصح بذلك أن نسبة هذه القراءة إليهما باطلة كل البطلان، إذا

ص ١٠٤

أريد معنى القراءة ... أنهم كانوا يتلونها في صلواتهم، ويلقنونها من كان يعرض عليهم القرآن من الحفاظ والقراء.

وليس إلى ابن عباس، فإن إسناد هذه القراءة إليه، إسناد صحيح، كما أسلفت في الباب الأول من هذا البحث، بعد أن الكشف عن أمر مصحفه، وعن استفاضة نقل القراءة عنه في هذا الباب الرابع، قد دلت على أنه باطل أن يكون ابن عباس كان يقرأ: «أفلم يتبين»، بمعنى «القراءة» التي هي التلاوة في الصلوات، والتلقين لمن كان يعرض عليه القرآن من الحفاظ والقراء.

ثم بقي دليل آخر، هو أنه قد جاء بالأسانيد الصحاح التي رواها أبو جعفر الطبري في تفسير هذه الآية، أن ابن عباس نفسه قرأ: «أفلم ييأس» ، ثم فسرها، وذكر أن تأويلها: أفلم يتبين.

فهذا تناقض لا بد له من بيان يكشفه ويزيل عنه الغموض والإيهام.

أول صفحة

مخطوط = ٥ - (باب القول في معنى «قراءة» في مثل هذه الأخبار) =

قد بينت آنفا أن أول ما يسبق إلى الفهم من قولهم: «كان فلان يقرأ كذا وكذا»، أنه كان يلتزم تلاوتها في صلواته، ويلقن الناس ذلك حين يقرئهم القرآن. بيد أننا حين جاءتنا هذه الأخبار في آية سورة الرعد، بأن ثلاثة من الصحابة كانوا يقرأون: «أفلم يتبين الذين آمنوا»، مكان: «أفلم ييأس الذين آمنوا»، وحاولنا استخراج حقيقة هذه القراءة، لم يصح عندنا أن أحدا منهم كان يتلوها في صلواته، ولا أنه كان يلقنها من يعرض عليه القرآن من الحفظة والقراء، ولا أنها كانت كذلك في مصحفه الذي عرفته الأئمة من العلماء، وتيقنت مخالفته لما عليه المصحف الإمام، بل كان ذلك بصريح العقل والنقل باطلا شديد البطلان.

وهذه العبارة كثيرة التردد في كتب التفسير، وفي كتب القراءات، وفي كتب شواذ القراءات، وهي في جميع ذلك أدق أثرا إذا حققت، مفضية إلى مثل هذا الذي أفضيت إليه في قراءة علي وابن مسعود وابن عباس، من التناقض بين ظاهرها ودلالتها، وبين صحيح التلاوة المتلقى عنهم بنقل الثقات بالاستفاضة والتواتر، وبين صحيح الدلالة وصريحها في أمر مصاحف الصحابة، وبين خلافها لما عليه المصحف الإمام، المتلقى بالتواتر القاطع الذي لا تداخله شبهة.

وهذا التناقض، هو الذي يتخذه أصحاب الأهواء والطاعنون على الإسلام، ستارا للتشكيك في صحة النص المتواتر، المبلغ إلينا بطريق لا يجد الطاعن المتثبت طريقا إلى القدح فيه، وإلى هدم بلاغ تحت تلاوة، أو خبر منقول. ولكنهم يتركون النظر

بَحْثٌ
فِي قِرَاءَاتِ القُرْآنِ
وَفِي الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ عَلَيْهَا القُرْآنُ
وَفِي رَسْمِ المُصْحَفِ الإِمَامِ
وَفِي رَدِّ المَطَاعِنِ عَلَى القُرْآنِ العَظِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بحثٌ
في قراءات القرآن
وفي الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن
وفي رسم المصحف الإمام
وفي ردّ المطاعن على القرآن العظيم

الأثر: ٢٠٤١٠ - [حدثنا أحمد بن يوسف قال، حدثنا القاسم قال، حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخِرِّيت = أو: يعلى ابن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: «أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ الَّذِينَ آمَنُوا»؟ قال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعسٌ](١).

هذا خبر مُشكلٌ جليل الخَطَر، يوهم ظاهر لفظه أنه طعنٌ على كتاب الله الذي لا يأتيه الباطِلُ من بين يديه ولا من خلفه، وطعنٌ على الصحابة والتابعين وسائر المسلمين، لأنهم تواطأوا على أن يُقرُّوا في كتاب الله تحريفًا في كلماته وتبديلًا في لفظه. وأقلُّ الناس دينًا يجلُّ عن مثل هذا الطعْن، فما ظنُّك بابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ترجمان القرآن؟ وما ظنُّك برواة الخبر، وكلهم إمامٌ ثقة مأمونٌ؟

---

(١) نُقِل الأثر من موضعه في التفسير (١٦: ٤٥٢). *

وكم من خبرٍ هو أهون من هذا حجة، وأنقى منه لفظًا، قد اتخذَه الطاعنون على القرآن وسيلةً للطعن عليه. فناهيك بخبر يقطع بأن كاتب المصحف الإمام قد كتب شيئًا منه وهو ناعسٌ، ثم أطبق أهلُ الإسلام غير ابن عباس وعلي بن أبي طالب، على أن يقرأوه هكذا محرَّفًا، ثم يفسروه في أحاديثهم وكتبهم على ما فيه من التحريف. والطاعنون على القرآن، من المستشرقين وشيعتهم من أبناء دِيار الإسلام، هم في زماننا هذا أفحش جهلًا وأشدُّ بغيًا من أسلافهم الذين سَبَقوهم في تاريخ الإسلام.

والخبر أشدُّ خطرًا، لأنّ كثيرًا من علماء الأمّة قد رووه في كتبهم بغير هذا اللفظ، ثم طعنوا فيه وفي قائله طعنًا شديدًا كما سترى. فمن أجل ذلك رأيته لزامًا أن أكشف عن وجه الحقّ فيه، ولم يَسَعْني في ديني أن أتركه يمضِي بغير تعليق ولا بيان. فإنّ الشبهة إذا تُركت، استشرت بوائقها في الناسِ. فأنا قائلٌ فيه بعون الله وتوفيقه ما ينقع الغُلّة، وينفي الشبهة، مستوفيًا بيان حقيقته من قبل إسناده، ومن قبل لفظه، ومن قبل تأويله، والله من وَرَاء القصدِ.

* * *

١- باب القول في إسناد الخبر

«أحمد بن يوسف التغلبي الأحول»، شيخ أبي جعفر الطبري، هو صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، مشهور بصحبته، وروى القراءة عنه، وأخذ عنه ابن مجاهد، صاحب القراءات السبع المشهورة، وهو ثقة مأمون، مضى مرارًا آخرها رقم: ١٢٩٩٤ . و«أحمد بن يوسف»، هو الذي أخذ عنه أبو جعفر كتب أبي عبيد القاسم بن سلام. وله ترجمة في طبقات القراء[١].

و«القاسم»، هو «القاسم بن سلام»، «أبو عبيد»، الفقيه، القاضي، صاحب التصانيف المشهورة، وهو أحد العلماء بالقراءات، وله اختيارٌ في القراءة، وافق فيه العربيةَ والأثَرَ. وكان إمام دهره في جمع من العلوم، وهو صاحب سُنَّة ثقةٌ مأمون. وروى محمد بن أبي بشر: «أتيتُ أحمد ابن حنبل في مسألة فقال لي[٢]: إئت أبا عبيد، فإن له بيانًا لا تسمعه من غيره. قال: فأتيته فشفاني جوابُه». وثناء الأئمة عليه ثناء لا يدرك. وهو مترجم في طبقات القراء، وتاريخ بغداد[٣].

---

(١) طبقات القراء (١: ١٥٢، ١٥٣).

(٢) كانت في الأصل: (له)، ولكني أثبت ما في طبقات القراء وغيره. *

(٣) طبقات القراء (٢: ١٧، ١٨)، تاريخ بغداد (١٢: ٤٠٣-٤١٦).

و«يزيد»، هو «يزيد بن هٰرون السُّلميّ»، وهو أحد الحفاظ الثقات الأَثبات المشاهير، روى له الجماعة. مضى مرارًا، آخرها رقم: ١٠٤٨٤.

و«جرير بن حازم الأَزْدي»، ثقة حافظ، روى له الجماعة، مضى مرارًا آخرها رقم: ١٤١٥٧.

و«الزُّبَيْر بن الخِرِّيت»، ثقةٌ، روى له الجماعة سوى النسائي، ومضى برقم: ٤٩٨٥، ١١٦٩٣. وكان في المطبوعة[1]: «الزبير بن الحارث»، غير ما في المخطوطة مجازفةً.

ومن طريق: «جرير بن حازم، عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة»، نحو إسنادنا هذا، روى البخاري ثلاثة أحاديث في صحيحه، الأول في كتاب المظالم[2]، والثاني في كتاب التفسير، في تفسير سورة الأنفال[3]، وفي تفسير سورة الممتحنة[4]، ثم روى أيضًا من طريق: «هٰرون بن موسى المقرئ، عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة»، في كتاب الدعوات[5].

---

(١) يشير إلى مطبوعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق (١٣: ١٠٤). *

(٢) الفتح ٥: ٨٥.

(٣) الفتح ٨: ٢٣٤.

(٤) الفتح ٨: ٤٩٠.

(٥) الفتح ١١: ١١٧.

وأما «يَعْلَى بن حَكيم الثَّقفيّ»، فهو ثقة، روى له الجماعة سوى الترمذي، مضى برقم: ١٢٧٤٨.

* * *

فهذا خبر رجالُه ثقات، بل كُلّ رجاله رجالُ الصحيحين، سوى أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو إمامٌ ثقة صدوق. فإسناده صحيح لا مطعن فيه إن شاء الله.

ومع صحة إسناد هذا الخبر، لم أجدْ أحدًا من أصحاب الدواوين الكبار، كأحمد في مسنده، أو الحاكم في المستدرك، ولا أحدًا ممن نقل عن الدَّواوين الكبار كالهيثمي في مجمع الزوائد، أخرج هذا الخبر، أو أشار إلى هذه القراءة عن ابن عباس أو عليّ بن أبي طالب، كما جاء في الخبر الذي قبله رقم: ٢٠٤٠٨.

بل أعجبُ من ذلك أن ابن كثير، وهو المتعقّب أحاديثَ أبي جعفر في التفسير، لمّا بلغ تفسير هذه الآية، لم يفعل سوى أن أشار إلى قراءة ابن عباس، وأغفل هذا الخبر إغفالًا على غير عادته. وأكبرُ ظنّي أن ابن كثير عرف صحة إسناده، ولكنه أنكر ظاهر معناه إنكارًا حمله على السكوت عنه، وكان خليقًا أن يذكره ويَصِفه بالغرابة. ولكنه لم يفعل، لأنّه فيما أظنُّ قد تحيَّر في صِحَّة إسناده، مع نكارة ما يدلُّ عليه ظاهر لَفْظه، وزاد هذا الظاهِرَ نكارةً عنده، ما قاله المفسرون قبله في خبر ابن عباس هذا، حين رووه بألفاظٍ غير ألفاظه هذه، كما سترى بعد.

* * *

فهل وجدَ الأئمة الأوّلون في هذا الخبر عِلَّةً، مع أن رجاله رجالُ الصحيحين، فلم يُخْرجوه في دواوينهم؟

أما أنا فلم أجد ما يقدحُ في إسناد أبي جعفر، ولم يَرُعْني تركُ الأئمة إخراجَه في دواوينهم، وحسبي إخراج أبي عبيدٍ القاسم بن سلام له، ومن بعده ابن جرير في تفسيره، وآنسني السيوطي في الدرّ المنثور[1] حيث قال: «أخرج ابن جرير، وابن الأنباري في المصاحف»، ثم ساق الخبر بلفظ غير لفظ أبي جعفر. ثم أعياني بعد ذلك أن أجده مسندًا أو غيرَ مسند بلفظ أبي جعفر، في شيء مما بين يديّ من الكتب.

وعَسَى أن يقول لي قائل: إنه من رواية «جرير بن حازم»، وهو الذي قال فيه أحمد بن حنبل: «جرير كثيرُ الخطأ»، وقال أيضا فيما رواه الأثرم: «حدَّث بمصر أحاديثَ وَهِمَ فيها، ولم يكن يحفظ»، والذي قال فيه ابن سعد: «ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره»، والذي قال فيه الساجيّ: «صدوق، حدّث بأحاديث وَهِمَ فيها، وهي مقلوبة». ثم يقول لي بعدُ: فعسى أن يكون هذا الخبر مما أخطأ فيه أو وَهِم. ثم يحتجّ لذلك بتردُّده في الرجل الذي روى عنه، أهو الزبير بن الخريت، أو يعلى ابن حكيم.

أو يقول في «يزيد بن هٰرون»: إنّه، وإن كان ثقة مجمعًا على الأخذ عنه، فهو الذي يقول فيه زهير بن حرب: «كان يعاب عليه حين ذهب

(١) الدر المنثور ٤: ٦٣.

بصره، أنه ربما سُئِل عن الحديث لا يعرفه، فيأمر جارية له فتحفظه من كتابه». ثم يقول: فعسى أن يكون هذا مما عيب عليه.

ثم يجعل هذا وذاك علةً في ترك الأئمة إخراجَ الخبر في دواوين السنة التي بين أيدينا. فأقول: ولكن مثل هذا لا يُقَال بالتوهُّم، إذ لا دليل عليه إلّا الظنُّ المجرّد. وماذا نقول غدًا إذا جاءتنا دواوين السنة التي لم تصلْ بَعْدُ أو لم تنشر، ووجدنا فيها الخبر بأسانيد أُخَر، وإذا هو لم ينفرد به ابن جرير الطبري، ولا أبو عبيد القاسم بن سلام، ولا ابن الأنباري، ولا يزيد بن هٰرون، ولا جرير بن حازم؟!

ومع ذلك، فهذه مقالة باطلة من وجوه، وأول ذلك أن البخاريّ قد روى بإسناد: «جرير بن حازم، عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة»، في مواضع من صحيحه، كما أسلفنا، لأنّ أكثر ذلك الذي قيل فيه، محمولٌ على روايته عن «قتادة». وهذا ليس منها، وليس هو أيضًا مما حدّث به بمصر. وأما اختلاطه فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح[1]: «لكنّه ما ضرَّه اختلاطه، لأن أحمد بن سنان قال: سمعت ابن مهديٍّ يقول: كان لجرير أولاد، فلما أحسُّوا باختلاطه حَجَبوه، فلم يسمع أحدٌ منه في حال اختلاطه شيئًا. واحتجّ به الجماعة، وما أخرج له البخاريّ من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة تُوبع عليها». وإجماعهم على إخراج حديثه، حجة للذي قلناه، فلا يردّ شيء من حديثه إلا ببيان يلُوح كفَلَق الصُّبح.

---

(١) مقدمة الفتح ص: ٣٩٢.

وأما «يزيد بن هٰرون»، فقد ذَكَر ما كانَ يُعَاب عليه، الخطيبُ البغداديُّ في تاريخه[١]، ثم قال: «قد وصف غير واحدٍ من الأئمة حفظ يزيد بن هٰرون كان لحديثه وضبطه له، ولعله ساء حفظه لما كُفَّ بصرُه وعَلَتْ سِنّه، فكان يستثبت جاريته فيما شك فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك». وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح[٢]: «كان المتقدمون يتحرزون عن الشيء اليسير من التساهل، لأن هذا يلزم منه اعتماده على جاريته، وليس عندها من الإتقان ما يميّز بعض الأجزاء من بعض. فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل. وهذا في الحقيقة لا يلزم منه الضعف ولا التليين. وقد احتجّ به الجماعة كلهم». فهذا أيضًا لا يردّ حديثه إلا ببيان قاطع كحدّ السيف.

فمن شاءَ أن يردَّ إسناد الخبر بمثل هذه الحجج الواهية، لم يُقْبَل منه من ذلك شيءٌ، لأنها حُجَجٌ غير كافية في إسقاط خبرٍ إسنادُه يطابق إسنادَ البخاريّ صِفَاحًا، ثم رجالُهُ هم رجالُ الكتب الستة، وعلى رأسها البخاريّ ومسلم. وإنما ذكرتُ هذه الشبهةَ ورددتُها، لئلا يأتي آتٍ، يظنُّ أنه يدفع عن القرآن بإسقاط رواية الخبر من هذا الطريق، فيكون قد أساء من حيث أرادَ أن يحسنَ، وإنما به أنّه اختصر الأمر اختصارًا حين ضاق ذرعًا بتأويله وبيانه ونقده.

---

(١) تاريخ بغداد ١٤: ٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) مقدمة الفتح ص: ٤٥٤.

وإذن فإسناد الخبر عندي صحيح صحة لا شك فيها، ولا يُعَلُّ بشيء من العلل الداعية إلى إسقاطه أو تضعيفه.

* * *

٢- باب القول في ألفاظ الخبر

قدّمتُ قبلُ أني لم أجد الخبر مسندًا في غير تفسير ابن جرير، وأنه لم يروِه أحد من أصحاب دواوين السنّة الكبار، ولا من نقل عنهم. ولكني وجدْتُ أيضًا أنه لا يكادُ يخلو تفسيرٌ معتمدٌ، سوى تفسير ابن كثير، من ذكر الخبر بغير هذا اللفظ، مُرْدَفًا بالتعقيب عليه. فمن حقّ النَّقْد أن نذكر ألفاظ الخبر وما قيل فيه في مكانٍ واحد، حتى نكشف عن موطن العِلّة التي أحاطت به، حتّى هاب مثل ابن كثير أن يُقْبِل على روايته أو التعقيب عليه، وهو الذي لا يكادُ يدع التعقيب على ما روى الطبري من خبر أو حديث. وسترى أن أصحاب كتب التفسير إنما طعنوا في الخبر من حيثُ معناه، وسكتوا عن أن يقولوا قولًا شافيًا في إسناده. ثم هم لم يطعنوا في معناه، إلّا وهُمْ قد رووه بألفاظ أُخَر. وهذا عَجبٌ!

وهذه هي ألفاظ الخبر مسندة وغير مسندة، وبرسم الآية كما وردت في الكتب ومعه ما عقب به كل مفسّر على الخبر الذي رواه:

١- رواه ابن جرير بإسناده عن عكرمة، عن ابن عباس: «أنه كان يقرؤها: «أفلم يتبيّن الذين آمنوا». قال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعسٌ».

٢- وخرجه السيوطي في الدر المنثور[١]، قال: «أخرج ابن جرير، وابن الأنباري في المصاحف، عن ابن عباس أنه قرأ: «أفلم يتبيّن»، فقيل له: إنها في المصحف: «أفلم ييئس»؟ فقال: أظنُّ الكاتب كتبها وهو ناعسٌ».

• قلت: والذي بين أيدينا في تفسير ابن جرير يكذِّبُ نسبة هذا اللفظ إليه. فلا أدري بعدُ أهو لفظ ابن الأنباري في كتاب المصاحف كما رواه، أم هو لفظٌ آخر غير لفظ ابن جرير وابن الأنباري معًا!

٣- وقال ابن خالويه في شواذ القراءات[٢]: «أفلم يتبين الذين آمنوا»، علي بن أبي طالب، وجعفر بن محمد، وابن مسعود، وابن عباس. قال ابن عباس: «إنما كتبها الكاتب وهو ناعسٌ».

٤- وقال الزمخشري في تفسيره الآية: «إن عليًّا وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين قرأوا: «أفلم يتبين»، وهو تفسير: «أفلم ييئس». وقيل: إنما كتبه الكاتب وهو ناعس، مستوي السّنات. وهذا ونحوه مما لا يصدق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطِل من بين يديه ولا من خلفه. وكيف يخفى مثلُ هذا حتَّى يبقى ثابتًا بين دَفَّتي الإمام (يعني المصحف الإمامَ)، وكان مُتقلَّبًا في أيدي هؤلاء الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمنين عليه، لا يَغْفلون عن جلائله ودقائقه، خصوصًا عن

(١) الدر المنثور ٤: ٦٣.

(٢) شواذ القراءات ص٦٧.

القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها البناء. وهذه والله فِرْيةٌ ما فيها مِرْية».

٥- وقال القرطبي في تفسيره[١]، بعد أن صحّحت ما في المطبوعة من الخطأ: «وقرأ عليٌّ وابن عباس: «أفلم يتبيّن»، من «البيان». قال القُشَيْرِيّ: وقيل لابن عباس: المكتوب: «أفلم ييئس»؟ قال: أظنُّ الكاتب كتبها وهو ناعس، أي زاد بعض الحروف حتى صار: «ييئس». قال أبو بكر الأنباري: روى ابن أبي نجيح عن عكرمة أنه قرأ: «أفلم يتبين الذين آمنوا». وبها احتج من زعم أنه الصواب في التّلاوة، وهو باطل عن ابن عباس، لأن مجاهدًا، وسعيد بن جبير، حكيَا الحرفَ عن ابن عباس. ثم إن معْناه: أفلم يتبيّن. فإن كان مرادُ الله تحت اللفظة التي خالفوا بها الإجماع، فقراءتنا تقع عليها، وتأتي بتأويلها. وإن أراد الله المعنى الآخر الذي «اليأس» فيه ليس من طريق «العلم»، فقد سقط مما أوردوا ما سقوطُهُ يبطل القرآن، ولزم أصحابه البهتان».

٦- وقال الفخر الرازي في تفسيره[٢]، بعد أن صححت ما في المطبوعة من الخطأ الفاحش: «روي أن عليًّا وابن عباس كانا يقرآن «أفلم يتبيّن الذين آمنوا» فقيل ابن عباس: «أفلم ييئس»؟ فقال ابن عباس: أظنّ الكاتب كتبها وهو ناعسٌ، إنه كان في الخط «سس»، فزاد الكاتب سنة واحدة، فصار «سسس»، فقرئ: «ييئس». وهذا القول بعيد

(١) تفسير القرطبي ٩: ٣٢٠.

(٢) تفسير الفخر الرازي ٤: ٣١.

جدًّا، لأنه يقتضي كون القرآن محلًّا للتحريف والتصحيف، وذلك يخرجه عن كونه حجة. قال صاحب الكشاف: ما هذا القول والله إلا فرية بلا مرية».

٧- وقال النيسابوريّ في تفسيره[١]: «ويؤيده قراءة علي وابن عباس وجماعة: «أفلم يتبيّن»، وهو تفسير: «أفلم ييأس». وقيل إن قراءتهم أصل، والمشهورة تصحيفٌ وقع من جهة أن الكاتب كتبه مستوي السنّات. وهذا قولٌ سخيفٌ جدًّا، والظنّ بأولئك الثقات الحفظة غير ذلك. ولهذا قال في الكشاف: هذه والله فرية ما فيها مرية».

٨- وقال أبو حيان في تفسيره[٢]: «وأما قول من قال: إنما كتبه الكاتب وهو ناعس، فسوّى أسنان السين، فقول زنديق ملحد». ثم عقب عليه بما قاله الزمخشريّ آنفا.

٩- وقال الآلوسي في تفسيره[٣]: «وأما قول من قال: إنما كتبه الكاتب وهو ناعسٌ، فسوّى أسنان السين، فقول زنديق ابن ملحد، على ما في البحر. وعليه فرواية ذلك كما في الدر المنثور عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا غير صحيحة. وزعم بعضهم أنها قراءة تفسير، وليس بذاك».

---

(١) تفسير النيسابوري على هامش الطبري ١٣: ٩٣.

(٢) تفسير أبي حيان ٥: ٣٩٣.

(٣) تفسير الآلوسي ١٣: ١٤٠.

١٠- وفي لسان العرب، مادة «يأس»، لفظ آخر نقله عن أبي عبيد القاسم بن سلام: «كان ابن عباس يقرأ: «أفلم يتبين الذين آمنوا...»، قال ابن عباس: كتب الكاتب: «أفلم ييئس الذين آمنوا»، وهو ناعس». وذكرته لغرابته، ولأنه منقولٌ عن أبي عبيد القاسم بن سلام، راوي خبر أبي جعفر الطبري.

١١- وفي تاج العروس مادة (يأس)، ما نصه بعد أن ذكر الآية: «وكان عليّ، وابن عباس، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ومجاهد، وأبو جعفر، والجحدريّ، وابن كثير، وابن عامر يقرأون: «أفلم يتبيّن الذين آمنوا». قيل لابن عباس: إنّها «ييأس»! فقال: أظُنّ الكاتب كتبها وهو ناعس!». وهذا اللفظ شبيه بما جاء في الدر المنثور كما ذكرت في رقم: ٢، والقرطبي، كما ذكرت في رقم: ٥.

* * *

فوجوه رواية ألفاظ الخبر، كما ترى، أربعة، وهي:

الأول: «كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس»، وهو لفظ أبي جعفر مسندًا.

الثاني: «أظنُّ الكاتب كتبها وهو ناعس»، وهو لفظ السيوطي في الدر المنثور، والقرطبي، والفخر الرازي، وصاحب تاج العروس. وفيه لفظ الشك «أظنّ».

الثالث: «إنما كتبها الكاتب وهو ناعس»، وهو لفظ ابن خالويه، الزمخشريّ، وأبي حيان، الألوسي. وفيه لفظ الحصر «إنّما»، ومع الحصر الجزم والقطع.

الرابع: «كتب الكاتبُ: «أفلم ييئس الذين آمنوا»، وهو ناعسٌ»، وهي لفظ صاحب لسان العرب نقلًا عن أبي عبيد القاسم بن سلام. وفيه تحقيق الخبر وبيانه.

* * *

وبين هذه الألفاظ التي رُويت غيرَ مسندةٍ، وبين لفظ أبي جعفر، فَرْقٌ يَلُوح علانيةً، سيظهر خَطَرُه فيما بعدُ.

ومثل هذا الخبر إذا روي بلفظٍ غير لفظه الذي جاء مسندًا إسنادًا صحيحًا، أضرَّ وأفسدَ، لأنّه خبر له خطرهُ في كتابة المصحف، وفي شأن القرآن الذي توَّلَى الله حفظَه منذ نَزَل إلى يوم الناس هذا، على مرِّ القرون الطوالِ. وراوي مثل هذا الخبر بالمعنى دون اللفظ المتقن، ربّما أدخل على الكلام ما ليس منه بسُوء فهمه، أو بظَنٍّ يسبق إليه، أو بوهمٍ يقع فيه، وإذا هو يُلْقِي إلينا معنًى يصُوغه في لفظٍ لا يحتملُ اللفظُ الأوّلُ المحفوظ مثلَهُ، بل لعلّه يناقضه كُلّ المناقضة.

وليت من فعل ذلك، اقتصر على لفظ الخبر. بل أنت ترى الزّمخشري (رقم: ٤)، زاد عليه: «مستوي السنات» - وزاد الفخر الرازي (رقم: ٦): إنه كان في الخط «سس»، فزاد الكاتب سنة واحدة،

فصار: «سس»، فقرئ: «ييئس» - وزاد أبو حيان، الألوسي (رقم: ٨، ٩): «فسوى أسنان السين»، وذلك كُلُّه يوشك أن يوهم قارِئه أنه من قول ابن عباس، وهذا باطِلٌ كل البطلان.

ومقالة الزمخشري وأبي حيان، ومقالةُ سائر من قال في هذا الخبر قولًا أسلفناه، مقالةُ حقٍّ في حقّ اللفظ الذي ذكرُوه بالمعنى، وبالزيادة التي زادُوها. فقولهم: «إنما كتبها الكاتب وهو ناعس»، و«أظنُّ الكاتب كتبها وهو ناعس»، كُلُّ ذلك لفظٌ فاسدُ المعنى باطله من كُلِّ وجه. أما اللفظ المسند الذي رواه أبو جعفر، فليس فيه هذا النُّكْر، ولا ينبغي لامرئ أن يقول فيه هذه المقالة ما لم يعلَمْ تأويله. وإذا صحّ إسنادُه، وصحّ أن ابن عباس قالَه، لم يحلَّ لأحدٍ أن يقول إنه قول زنديق ملحدٍ، فهذه مجازَفَةٌ مهلكة، نعوذُ بالله منها ومن أمثالها. ولمثلها أسقط ابن كثير الخبر من تفسيره، وترك مثل هذا التعقيب عليه. ولفظ خبر أبي جعفر، عن مثل هذا المعنى الخبيثِ بمعزلٍ.

وعند مثل هذا الخبر المشكل، يعرف المرء خَطَر الإسناد في رواية الأحاديث والآثار، وقَدْر اختلاف الأسَانيد والطُّرق التي تساق بها الأخبارُ، وما لها من المزيّة على سَرْد القول غُفْلًا لا يدرِي المرءُ من خالف بين ألفاظه، ولا من أدخل عليه ما ليس منه، ولا من زاد فيه، ولا من نَقَص من لفظه. وحَشْدُ الأسانيد والطرق والألفاظ، حقيقٌ أن يكشف لنا معاني الأحاديث والآثار والأخبار، وحريٌّ أن يزيدنا اطمئنانًا

إلى اللفظ كيف رُوِي، بل هو العَوْنُ الأكبر على تحقيق الألفاظ ومعانيها تحقيقًا يقطع الشك ويزيل الرِّيبة. ولقد تمنّيتُ أن يقع إليّ هذا الخبر مسندًا من طرق مختلفة، حتى أحرّر الحقّ الذي فيه، من الزَّيْف الذي غلبه.

* * *

بيد أن هذه الأخبار المرسلة بغير إسنادٍ يَعْصِمها، قد أفادتنا فائدة جليلة في تحقيق سِياق الخبر الذي رواه أبو جعفر. فالسيوطي في الدر المنثور، نسب إلى ابن جرير وابن الأنباري في المصاحف أن ابن عباس كان يقرؤُها: «أفلم يتبيّن»، فقيل له: إنها في المصحف «أفلم ييئس»؟ فهذا الاعتراضُ لم يروِه أبو جعفر. وهو اعتراضٌ يقتضيه مقام مخالفة ابن عباس في قراءة: «أفلم يتبيَّن»، للذي كان عند الناس في الصُّدور وفي المصاحف من قراءتهم: «أفلم ييئس». ولا ندري ممن وقع هذا الاختصار في رواية الخبر، أمن ابن جرير أم من بعض رواة الخبر. وكأنما اختصره من اختصره، فأسقط هذا السؤال، لعلمه وعلم الناس جميعًا أنها في المصاحف والصدور وقراءة القرأة: «أفلم ييئس»، فتساهلَ، فاختصر.

* * *

● ولذلك، فأنا أستجيزُ أن أزيد هنا هذه الزيادة في لفظ أبي جعفر، لتكون مرجعًا إن شاء الله في بيان معنى الخبر. ويكون تمام الخبر إذن:

«... عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: «أفلم يتبيّن الذين آمنوا»، فقيل له: إنها في المصحف: «أفلم ييئس»؟ فقال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعسٌ».

وسترى أن إسقاط هذه الجملة من خبر أبي جعفر، قد أخلّت به إخلالًا شديدًا، يوشِك أن يكون هو الذي دفع دفعًا إلى رواية الخبر بالمعنى، فأحدثت هذه الطّامة التي جعلت مثل أبي حيان يقول: إنها قول زنديق ملحد. وسترى بعد كيف كانت هذه الرواية بالمعنى فاسدةً مدفوعة، ومناقضة للعقل والنقل جميعًا، بل هي تحمل في طِياتها برهان بُطْلانها بطلانًا تامًا. وكما أضرَّ بها هذا الخبر المختصر، فقد أضرَّت هي به، فصرفت المفسّرين، ولا سيما المحدِّثون منهم كابن كثير، عن النظر في إسناد الخبر نفسه من قبل صِحّته أو ضعفه.

وليت أبا جعفر روى لنا الخبر من طرقه المُختلفة، كعادته في تفسيره. وأنا أرجّح أنه إنما اقتصر على هذا الإسناد وحده، لأنّه اختصر تفسيرَه هذا اختصارًا، كما بيَّنت ذلك في مواضع كثيرة من قبل. بل إنّ أبا جعفر قد حدثنا آنفا في الجزء الأول من تفسيره[1]، حين ذكر اختلاف القَرَأَةِ في قراءة قوله تعالى في فاتحة الكتاب: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، فقال:

(١) تفسير الطبري ١: ١٤٨.

«وقد استقصينا حكاية الرّواية عمّن رُوِي عنه في ذلك قراءة في «كتاب القراءات»، وأخبرنا بالذي نختاره من القراءة فيه، والعلّةِ الموجِبَةِ صحّة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرِهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قصدْنا لَهُ في كتابنا هذا، البيانَ عن وجوه تأويل [آي](١) القرآن، دون وجوه قراءتها».

فهذا نصٌّ قاطِعٌ في اختصار التفسير، فيما يتعلّق بالقراءة، ووجوه ردِّها وتأويلها، والكشف عن أسانيدها. فلو قَد جاءنا كتابُ أبي جعفر في «القراءات»، لجاءنا معه علم كثير، ولوجدنا فيه من بيان أبي جعفر شفاء الغلة، وكشف الريبة، وبيان الحقّ. وعَسَى أن يحقق الله المنى في وجدان هذا الكتاب الجليل.

ومهما يكن من شيء، فإنّي متَّبعٌ في تحقيق هذا الخبر خُطَّة أرجو أن يجعل الله فيها منْهجًا واضحًا لمن أرادَ أن ينظر في مشكلات الرواية، ومُشْكلات القراءة، ومشكلات معاني الآثار. فإن البلاءَ في الجهل الغالب على كثير من أهلِ ملّتنا، قد مكَّن لشياطين الكُفْر والضَّغينة والحِقْد على الإسلام وأهله، من أمثال نولدكه، وجولدتسهر(٢)، وغيرهما، أن يجمعوا أشباهَ هذا الخبر، ويصحّحوه على الوجه الذي

(١) ليست في الأصل، أضفتها من المصدر لضرورة السياق. *

(٢) لولا ما أوجبَ الله علينا من حمل الأمانة في العلم، حتى ننفي عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، لما ذكرتُ اسمًا من أسماءِ هذه الطواغيت، ولنزّهت عنها هذا الكتاب.

يبتغونه من معناه، ثم يطعنون به على كتاب الله، فيتلقّاهُ عَنْهُمْ من يتلقّاهُ من أذنابهم بالتسليم، وينكره من ينكره، بغير معرفة لوجه الحجة في إبطاله.

وهذا الخبر كما ترى ينقسم إلى شطرين: شطرٍ في قراءة من قرأ: «أفلم يتبيّن»، ومن قرأ بها من القرأة. وشطرٍ في معنى قول ابن عباس: «كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس».

* * *

٣- باب القول في القراءَة وقَرَأتها

فأما قراءة: «أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ»، فتحقيق روايتها ونِسْبتها إلى من نُسِبت إليه من قَرَأة القرآن، أمرٌ لا مفرَّ منه، لأني وجدتُ أصحاب كتب شواذّ القراءات، ومن نقل عنهم من أصحاب التفسير، قد تساهلوا وأطلقوا لفظ «قرأ» على شيء ليس من معنى «القراءة» كما نعرفها في شيء. وَدَرَجوا على ذلك حتى استبهم معنى «قرأ» على من لا يعرفُ وجْهَ ذلك، من المتقدّمين من أسلافنا، والمتأخّرين من أهل زماننا، وحتى خَفِي على الناس ما في إطلاق الكلام بغير تحديد أو تفصيل، من العَيْب القادح، والخطأ الفادح.

ويشتمل القولُ في قراءة: «أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ»، على وُجوه:

١- زعم أبو حيان وغيرُهُ أنّ هذه القراءةَ جاءت مسندةً إلى رسول الله. وقد استقصيتُ هذا القولَ ما استطعتُ، فلم أجدها في شيء من الكتب والدواوين التي ذكرت قراءة رسول الله، كسُنن أبي داود، وسُنن الترمذي، والمستدرك للحاكم، ومجمع الزوائد للهيثمي، وغيرها.

٢- زعم كثير من أصحاب كتب التفسير أنها قراءة قرأ بها جماعة من الصحابة والتابعين، ثم لم أجدهم عدّدوا أسماء من قرأ بها منهم.

٣- ثم تتبَّعْتُ ما جاء في الكتب من ذكرها مُسْنَدةً إلى من قرأ بها من الصحابة والتابعين، فاقتصرت من ذلك على هذا البيان الجامع من

كتاب شواذّ القراءات لابن خالويه، ومن المحتسب لابن جنّي، ومن تفسير أبي حيّان، ومن تاج العروس مادة (يأس).

* * *

ففي شواذّ القرءات[1]، أنّه قرأ بها من الصحابة: علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود. ومن أتباع التابعين: جعفر بن محمد.

وفي المحتسب لابن جنّي: أنه قرأ بها من الصحابة: عليٌّ، وعبد الله بن عباس. ولم يذكر قراءة ابن مسعود. ثم عدّد من قرأ بها من غير الصحابة، وهم:

(١) ابن أبي مليكة، (٢) وعكرمة، (٣) والجحدريّ، (٤) وعلي ابن حسين، (٥) وزيد بن عليّ، (٦) وجعفر بن محمد، (٧) وأبو يزيد المدنيّ، (٨) وعلي بن بذيمة، (٩) وعبد الله بن يزيد. وهؤلاء بعضُهم من التابعين، وبعضهم من أتباع التابعين، وأدنى من ذلك.

وأما أبو حيان في تفسيره، فإنه ذكر جميع من ذكرهم ابن جنّي من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم أسقط «أبا يزيد المدنيّ» وحده.

وأما صاحب تاج العروس، فإنّه زاد في القَرأة بها من التابعين ومن بعدهم:

---

(١) شواذ القراءات ص: ٦٧.

(١٠) مجاهدًا، (١١) وأبا جَعْفر، (١٢) وابن كثير، (١٣) وابن عامر، كما سلف[١].

ولم أجدْ نسبة هذه القراءة إلى من نسبت إليه، جاءتنا مسندةً إلّا ما رواه أبو جعفر الطبري في تفسيره هذا، من ذكر قراءة عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الأثر رقم: ٢٠٤٠٨، ثم قراءة عبد الله بن عباس في الأثر رقم: ٢٠٤١٠، وهو هذا الأثر الذي ندرسُه.

أما نسبتُها إلى ابن مسعود، فجاءت غير مسندة، وأمّا رفْعُها إلى رسول الله، فهو أيضًا خبرٌ مُرْسَل لا إسنادَ له.

* * *

أمّا من نسبوا إليهم القراءة بها من غير الصحابة، وهم الذين ذكرهم ابن جني، وأبو حيان، وصاحبُ تاج العروس، فسأشرح أمرَهُمْ واحدًا واحدًا، حتى أزيل الإبهام عن هذه الرواية.

وهذا بيان ذلك، طبقًا للأرقام التي سلفت قبل قليل:

(١) «ابن أبي مليكة»، هو «عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة»، تابعيٌّ ثقة، روى له الجماعة. روى عن عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وجماعة كثيرة من الصحابة. مضى مرارًا كثيرة في كتابنا هذا، آخرها رقم: ١٠٥٣٠. وذكره ابن الجزريّ في طبقات القراء[٢] وقال:

---

(١) ص: ٣٢.

(٢) طبقات القراء ١: ٤٣٠.

«ذكره الداني وقال: وردت الرواية عنه في حروف القرآن». وكانت وفاته سنة ١١٧.

(٢) و«عكرمة»، هو البربريّ، مولى ابن عباس، ثقة، روى له الجماعة، من كبار التابعين، روى عن ابن عباس وعلي وجماعة كثيرة من الصحابة. مضى مرارًا في كتابنا، آخرها رقم: ١٠٤٦٩. وذكره ابن الجزريّ في طبقات القراء[1] وقال: «وردت الرواية عنه في حروف القرآن». وكانت وفاته سنة ١٠٧.

(٣) و«الجَحْدريّ»، هو «عاصم بن أبي الصباح الجحدريّ». عَدّه ابن سعد في الطبقة الثالثة من التابعين بالبصرة، وهو ثقة. قال ابن الجزري في طبقات القراء[2]: «أخذ القراءةَ عَرْضًا عن سليمان بن قَتّة، عن ابن عباس». ثم هو مترجم في الطبقات الكبرى لابن سعد، وابن أبي حاتم، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر[3]. رُوِيت عنه حروف شَاذّةٌ فيها ما يُنْكَر. وكانت وفاته سنة ١٢٨.

(٤) و«علي بن حسين»، وهو «علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب»، وهو «عليٌّ زين العابدين»، تابعيٌّ ثقة، روى له الجماعة، وذكره

---

(١) طبقات القراء ١: ٥١٥.

(٢) طبقات القراء ١: ٣٤٩.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٢/ ٦، وابن أبي حاتم ٣/ ١/ ٣٤٩، وميزان الاعتدال للذهبي ٢: ٤، ولسان الميزان لابن حجر ٣: ٢٢٠.

ابن الجزريّ في طبقات القراء[1]، وأنه عَرَض على أبيه الحسين بن علي، وعرض عليه ابنُه الحسين، ولكنه لم يذكر هنا ابنه «زيد بن علي»، الآتي في رقم: ٥، ولا أنه عرض عليه القرآن.

(٥) و«زيد بن علي»، هو «زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب»، وهو ابن السالف رقم: ٤، وهو الذي تنسبُ إليه «الزيدية». وهو من أتباع التابعين، روى عن أبيه، وعن أخيه محمد الباقر. لم يذكره ابن الجزريّ في طبقات القراء، ولم يذكر أنه عرض على أبيه، كما سلف في رقم: ٤. وكانت وفاته سنة ١٢٢.

(٦) و«جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب»، وهو «جعفر الصادق»، ثقة، من أتباعِ التابعين، وهو من القُرَّاء. ذكره ابن الجزري في طبقات القرّاء[2] وقال: «قرأ على آبائه رضوان الله عليهم: محمد الباقر، فزين العابدين (عليّ)، فالحُسَيْنِ، فعليٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين». وكانت وفاته سنة ١٤٨.

(٧) و«أبو يزيد المدنيّ»، لا يُعْرف إلا بكنيته. لم يذكره ابن الجزري في طبقات القراء. وهو مترجم في التهذيب، وابن سعد، وابن أبي حاتم[3]، وهو تابعيٌّ يُكْتَب حديثُه. روى عن أبي هريرة، وابن

---

(١) طبقات القراء ١: ٥٣٤.

(٢) طبقات القراء ١: ١٩٦.

(٣) ابن سعد ٧/ ١/ ١٦٠، وابن أبي حاتم ٤/ ٢/ ٤٥٨.

عباس، وعكرمة. قال ابن أبي حاتم: «روى عن ابن عباس، وأحيانًا يدخُل بينَهُ وبين ابنِ عباسٍ عِكْرِمَةُ». لا تعرف وفاته.

(٨) و«علي بن بَذِيمة الجزريّ»، ثقة صالح الحديث، من أتباع التابعين، مضى مرارًا كثيرة في كتابنا هذا، آخرها رقم: ١٥٣٤٩. كان رأسًا في التشيُّع. روى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، ومجاهد، وعكرمة، وغيرهم من التابعين. لم يذكره ابن الجزريّ في طبقات القراء. وكانت وفاته سنة ١٣٦.

(٩) و«عبد الله بن يزيد العدويّ»، هو «أبو عبد الرحمن القصيرُ المقرئ»، ثقة، روى له الجماعة. وهو متأخر جدًّا عن طبقة من مضوا جميعًا. روى عنه البخاريّ، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. مضى مرارًا في كتابنا هذا، آخرها رقم: ١٠٢٦١، ١٠٢٦٢. وذكره ابن الجزريّ في طبقات القراء[١] وقال: «إمام كبيرٌ في الحديث، ومشهورٌ في القراءات، لقّن القرآن سبعين سنة»، ثم قال: «روى الحروف عن نافع، وعن البصريِّين، وله اختيارٌ». فيكون إسنادُ روايته في القراءة هو: «عبد الله ابن يزيد، عن نافع، عن يزيد بن القعقاع، عن ابن عباس...». ثم انظر ما سيأتي رقم: ١١، «يزيد بن القعقاع». وكانت وفاته سنة ٢١٣، فهو متأخر جدًّا.

---

(١) طبقات القراء ١: ٤٦٣.

(١٠) و«مجاهد»، هو «مجاهد بن جبر المكي»، أبو الحجّاج، أحد الأعلام من التابعين، والأئمة المفسّرين. ذكره ابن الجزري في طبقات القراء[1] وقال: «قرأ على عبد الله بن عباس بضعًا وعشرين ختمةً، ويقال ثلاثين عرضة، ومن جملتها ثلاثٌ سألهُ عن كلِّ آية فيم كانت». نيّف على الثمانين، ومات وهو ساجد سنة ١٠٣، وقيل: سنة ١٠٢، أو سنة ١٠٤.

(١١) و«أبو جعفر»، مشهور بكنيته، وقيل اسمه: «يزيد بن القعقاع المخزومي المدني»، وقيل اسمه: «فيروز»، وقيل: «جندب بن فيروز»، والأول أشهر، وهو الإمام القارئ، أحد القرَّاء العشرة. تابعي مشهورٌ كبير القدر، وهو ثقة، قليل الحديث، من التابعين. ذكره ابن الجزري في طبقات القراء[2]وقال: «عرض القرآن على مولاه عبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة». وكانت وفاته بالمدينة سنة ١٣٠، وقيل غير ذلك.

(١٢) و«ابن كثير»، هو «عبد الله بن كثير المكي»، تابعي ثقة، وإمام أهل مكة في القراءة. ذكره ابن الجزري في طبقات القراء[3]. وقال: «وعرض أيضا على مجاهد بن جبر، ودرباس مولى عبد الله بن عباس». وقال: «ولم يزل عبد الله هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى

---

(١) طبقات القراء ٢: ٤١.

(٢) طبقات القراء ٢: ٣٨٢.

(٣) طبقات القراء ١: ٤٤٣.

مات». وكانت وفاته سنة ١٢٠.

(١٣) و«ابن عامر»، هو «عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليَحْصُبِيّ»، تابعي ثقة، وهو إمام أهل الشأم في القراءة، والذي انتهت إليه مشيخة الإقراءِ بها. ذكره ابن الجزري في طبقات القراء[1] وقال: «أخذ القراءة عرضًا عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان، وقيل: عرض على عثمان نفسه»، ثم ذكر فصْلًا جَيِّدًا في تحقيق قراءة ابن عامر، لا محلّ لذكرها هنا، ولكن ليس في شيء منها أنه أخذ القراءة عن ابن عباس، أو علي بن أبي طالب، أو عبد الله بن مسعود، أو عن أحدٍ أخذ عنهم القراءة. وكانت وفاته بدمشق سنة ١١٨.

* * *

فهؤلاء الثلاثة عشر من التابعين وأتباعهم، الذين ذُكر أنهم قرأوا هذه القراءة. فإذا أعدنا النظر في ترتيبهم، ورددنَا قراءة كلٍّ منهم إلى من أخذ عنه من الصحابة، انتهينا إلى ما يأتي:

(١) ابن عباس

(١) «ابن أبي مليكة»، عن ابن عباس.

(٢) «عكرمة»، عن ابن عباس.

(١٠) «مجاهد»، عن ابن عباس.

---

(١) طبقات القراء ١: ٤٢٣.

(١١) «أبو جعفر المخزومي، يزيد بن القعقاع»، عن ابن عباس.

(٧) «أبو يزيد المدني»، عن ابن عباس.

أو: عن عكرمة، عن ابن عباس.

(١٢) «ابن كثير»، عن مجاهد، عن ابن عباس.

أو: عن درباس مولى ابن عباس، عن ابن عباس.

(٨) «علي بن بذيمة»، عن عكرمة، عن ابن عباس.

أو: عن مجاهد، عن ابن عباس.

(٣) «عاصم الجحدريّ»، عن سليمان بن قَتّة، عن ابن عباس.

(٩) «عبد الله بن يزيد»، عن نافع، عن أبي جعفر المخزوميّ يزيد ابن القعقاع، عن ابن عباس.

* * *

(٢) علي بن أبي طالب

(٤) «علي بن حسين»، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب.

(٥) «زيد بن علي»، عن أبيه عليّ بن حسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه عليّ بن أبي طالب.

(٦) «جعفر بن محمد»، عن أبيه محمد بن عليّ، عن أبيه علي، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب.

(٨) «علي بن بذيمة»، أيضًا، ربّما كان أخذها من طريق أخرى تنتهي إلى علي بن أبي طالب.

* * *

(٣) عبد الله بن مسعود

(٨) «عليّ بن بذيمة»، ربّما كان أخذها عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود، بيد أنّ أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود، لم يروِ عن أبيه عبد الله بن مسعود، فهو إذن إسناد منقطع.

* * *

(٤) صَحابيٌّ لم يُعَيَّن

(١٣) «ابن عامر»، ذكر أنه قرأ هذه القراءة. ولكن لم يذكر أنه أخذ القراءة عن واحد من الصحابة الثلاثة الذين رُوي أنهم قرأوا بها، فيرجح هذا أنّه أخذها عن غيرهم.

* * *

ثم نعود فننظُر، فإذا ابن الجزري لم يذكُرْ من هؤلاء الثلاثة عشر، غير عشرة ممّن تُعْرَف عنهم القراءة أو رواية حروف القرآن. والذين أغفلهم هم:

(٥) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، (٧) أبو يزيد المدنيّ، (٨) علي بن بذيمة. فإذا أسقطنا هؤلاء الثلاثة، وأعدنا تصنيف

القَرَأَةِ بها، خرجت هكذا:

(١) ابن عباس

(١) «ابن أبي مليكة»، عن ابن عباس.

(٢) «عكرمة»، عن ابن عباس.

(١٠) «مجاهد»، عن ابن عباس.

(١١) «أبو جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع»، عن ابن عباس.

(١٢) «ابن كثير»، عن مجاهد، عن ابن عباس.

أو: عن درباس مولى ابن عباس، عن ابن عباس.

(٣) «عاصم الجحدري»، عن سليمان بن قتة، عن ابن عباس.

(٩) «عبد الله بن يزيد»، عن نافع، عن أبي جعفر المخزومي يزيد ابن القعقاع، عن ابن عباس.

* * *

(٢) علي بن أبي طالب

(٤) «علي بن حسين»، عن أبيه الحسين، عن علي بن أبي طالب.

(٦) «جعفر بن محمد»، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن حسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب.

* * *

(٣) صَحَابيٌّ لم يُعَيَّن

(١٣) «ابن عامر»، عن صَحابيّ لم يعيَّن، ولكنه ليس واحدًا من الثلاثة بيقين.

* * *

فإذا أعدنا النظر في تصنيف قراءة هؤلاء العشرة، وجدنا شيئًا آخر:

١ - أنّ عاصمًا الجحدري (رقم: ٣)، قد أخذ قراءة ابن عباس عن سليمان بن قَتَّة، الذي عرض على ابن عباس ثلاث عَرْضات، وعرض عليه عاصم الجحدريّ[1]. فلو كان عاصم أخذ هذه القراءة عن سليمان ابن قَتَّة، لكان سليمان أولى بأن تنسب إليه القراءة بها من عاصم. فأمّا إذ لم يذكر سليمان في شيء من رواية هذه القراءة، فإسنادُ عاصمٍ إلى ابن عباس أو من أخذ عنه هذه القراءة، منقطِعٌ.

والذي ذكره ابن الجزريّ في ترجمة عاصم الجحدريّ، خليقٌ أن يشكّكنا في نسبة هذه القراءة إلى عاصم. قال ابن الجزري[2]: «وروى عنه الحروفَ أحمد بن موسى اللؤلؤيّ، وهَيْصَم بن الشدّاخ، والمعلّى ابن عيسى الورّاق، وهٰرون الأعور، وسليمان بن سليمان. وقراءته في الكامِلِ والإيضاح، فيها مناكير، ولا يثبتُ سندُها. والسندُ إليه صحيحٌ في قراءة يعقوب، من قراءته على سلّام، عنه».

---

(١) طبقات القراء ١ : ٣١٤.

(٢) طبقات القراء ١ : ٣٤٩.

وقال الذهبيّ في ميزان الاعتدال، في ترجمته: «أخذ عنه سلام أبو المنذر وجماعةٌ، قراءةً شاذّةً فيها ما ينكر».

فإذا لم تكن هذه القراءة قد ذكرت عنه في قراءته الصحيحة المعروفة التي أخذها عن «سليمان بن قتّة»، فهي أشبهُ بأن تكونَ من القراءات المنكرة التي في الكامل والإيضاح، والتي لا يثبتُ سَنَدُها، كما قال ابن الجزريّ.

وإذن فهذه رواية لا إسنادَ لها، ولا تُعْرَفُ بحجّة يجبُ التسليمُ لها.

٢- ثم إن «عبد الله بن يزيد» (رقم: ٩)، إنما أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم، عن أبي جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع، عن ابن عباس. ونراهم ذكروا أن شيخ شيخه، أبا جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع قرأ بها، ولكنهم لم يذكروا أن نافعًا قرأ بها. فهذا انقطاعٌ ظاهر في إسنادِها. هذا فضْلًا عن أن «عبد الله بن يزيد» متأخرٌ جدًّا كما ذكرنا آنفًا. ولو كانت هذه قراءة صحيحة من قراءته، لكانت نسبتُها إلى نافعٍ أولى وأجدرُ.

وإذن فهذه أيضًا قراءة لا إسنادَ لها، ولا تعرفُ لعبد الله بحجّة يجب التسليم لها.

٣- أما «ابن كثير» (رقم: ١٢)، فهو وحده من تابعي التابعين، الذي ذُكر أن شيخه مجاهدًا قد قرأ بهذه القراءة.

فبقي عندنا ممن قرأ هذه القراءة، ممن هو خليق أن يأخذها عن ابن عباس:

(١) ابن أبي مليكة، (٢) وعكرمة، (١٠) ومجاهد، (١١) وأبو جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع. فهؤلاء أربعة.

أما «ابن أبي مليكة»، و«مجاهد»، و«أبو جعفر المخزومي يزيد ابن القعقاع»، فثلاثة لم نجد لقراءتهم بهذه القراءة في الكتب التي بين أيدينا إسنادًا نحتكم إليه، فنسبة هذه القراءة إليهم تدخل في زُمْرة هذه الأخبار المجرّدة من الحجة والبرهان.

ولم يبق من هؤلاء الأربعة سوى «عكرمة»، فهو الذي جاءَنا بهذه القراءة مرفوعة إلى ابن عباس في إسنادٍ صحيح، هو هذا الخبر الذي رواه أبو جعفر الطبري في تفسيره. وإذن، فلم نخلُصْ من هذه الجماعة جميعًا بشيء صحيح يعتمد عليه، إلّا هذا الخبر وحدَه. ومع ذلك، فهذا الخبر لا يدلُّ إلا على أن «عكرمة» رواها عن ابن عباس، لا أنّه هو الذي قرأ بها.

* * *

فإذا جئنا إلى الفئة الثانية، في ذكر من أخذ هذه القراءة عن علي ابن أبي طالب، وجدنا هذا:

١ - أن «علي بن حسين»، (رقم: ٤)، أخذ القراءة عن أبيه «الحسين ابن علي بن أبي طالب»، عن أبيه «علي بن أبي طالب»، ومع ذلك نجد

نفسَ العلّةِ التي وجدناها في أهل الفئة الأولى السالفة. وذلك أنهم ذكروا أن «علي بن حسين» قرأ بها، ولكنهم لم يذكروا أن أباه «الحسين بن علي بن أبي طالب»، قرأ بها. وإذن، فهي أيضًا قراءة منقطعة الإسناد، لا تُتِيح لنا أن نعدّها شبيهةً بالمسندة، فإن «الحسين بن علي»، هو الواسطة بينه وبين جدّه «علي بن أبي طالب».

وإذن، فهذه أيضًا رواية لا إسنادَ لها، ولا تُعْرف بحجّةٍ يجبُ التسليم لها.

٢- وأن «جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب»، (رقم: ٦)، الذي قالوا إنّه أخذ القراءةَ عن آبائه، فإنهم زعموا أنه قرأ بهذه القراءة، ثم لم يذكروا أن أباه «محمد بن علي بن الحسين»، قرأ بها.

ثم ذكروا في خبرهم أنّ جدّه «علي بن حسين» قرأ بها، كما أسلفنا. ولكنّا حين تتبّعنا آنفًا قريبًا قراءةَ «علي بن حسين»، وجدنا أيضًا أنهم لم يذكروا أن أباه «الحسين بن علي بن أبي طالب»، قرأ بها. فصار هذا انقطاعًا في موضعين من سلسلة قراءته.

وإذنْ، فهذه أيضًا روايةٌ لا إسنادَ لها، ولا تُعْرفُ بحجّةٍ يجبُ التسليم لها.

وإذنْ، فلم يبق عندنا من هذه الفئة الثانية أحدٌ تتّصل قراءَتُه بإسنادٍ شبيهٍ بأن يكون مرفوعًا إلى علي بن أبي طالب.

وسأسوقُ هنا دليلًا شديدَ البطشِ بهذه السلسلة من القراءة في هذا الحرف وغيره. فقد نقل ابن الجزريّ في طبقات القراء[1]، بإسناده إلى الإمام الحَبْر «حمزة بن حبيب الزيات»، وهو أحد القُرّاء السبعة، أنه قال: «قرأتُ على أبي عبد الله جعفر الصادق القرآنَ بالمدينة، فقال: ما قرأ عليَّ أقرأُ منك. ثم قال: لستُ أخالفُك في شيءٍ من حُروفك إلا في عشرة أحرُفٍ، فإني لست أقرأُ بها، وهي جائزةٌ في العربية». ثم ذكر ابن الجزري هذه الأحرُفَ العشرة التي خالف فيها جعفرٌ حمزَةَ بن حبيب الزيّات، وليس بينها هذا الحرف: «أفلم يَتبيَّن».

و«حمزة بن حبيب الزيات»، لم يردْ له ذكرٌ فيمن قرأ بهذه القراءةِ، ولا وردَ ذكر أحدٍ ممّن أخذ عنه القراءة والحروف أنّه قرأ بها. فإذا صحّ هذا، صحّ أنّ جعفرًا لم يخالفْه في هذا الحرف، وأنهما جميعًا كانا يقرآن: «أَفَلَمْ يَيْأَسِ».

وإذنْ، فمن المجازفة أن تُنْسَبَ هذه القراءة إلى «جعفر بن محمد»، بالمعنى الذي يفهَمُه المرءُ عندما يقال له: «قرأ بهذه القراءة جعفر بن محمد»، أي أنّه كان يتلُوها في صلاته، وفي قرآنه، وفي عرضه على من يأخذ عنه القراءة.

وإذا كان «جعفر بن محمد»، قد أخذ القراءة عن آبائه إلى جدّه علي بن أبي طالب، وهو أمر لا شكّ فيه، وبَطَل أن تكون هذه القراءة

---

(١) طبقات القراء ١: ١٩٦، ١٩٧.

من قراءته التي يعرض بها القرآن، بَطَل أيضًا أن تكون قراءة عليّ بن أبي طالب، بالمعنى الذي يتبدر إلى الفهم إذا قيل: «قرأ بها علي بن أبي طالب».

لم يبق عندنا، إذنْ، من الدليل على قراءة علي بن أبي طالب بهذا الحرف، سوى هذا الخبر المسند الذي رواه أبو جعفر في تفسيره برقم: ٢٠٤٠٨. وهو خبرٌ إسنادُه واهٍ هالك، كما أسلفنا بيانه في شرحه وتخريجه في هذا الجزء[١].

وإذنْ فلم يصحَّ عندنا سوى خبر ابن عباس وحدَه، ومن هذه الطريق وحدَها التي أسنَدها أبو جعفر في تفسيره، الأثر رقم: ٢٠٤١٠.

وقد كشف هذا النَّقْد الذي نقدتُ به الأقوالَ المطلقةَ في نسبة هذه القراءة إلى من نسبت إليه من القُرَّاء، مقدارَ المجازفة والتزييف بتكثير أسماء القرَّاء الذين تنسبُ إليهم القراءات المخالفة والشّاذّة، في هذه الآية وغيرها من آيات كتاب الله.

وتلخيصُ ذلك، أنهم ذكروا، كما سلف[٢]، أن هذه القراءة، قرأ بها جماعة:

١ - أنها جاءت مسندة عن رسول الله.

٢ - وأنه قرأ بها من الصحابة ثلاثة: علي، وابن عباس، وابن مسعود.

---

(١) تفسير الطبري (١٦: ٤٥٢). *

(٢) انظر ما سلف ص: ٣٩.

٣- وأنه قرأ بها من التابعين وأتباعهم اثنا عشر قارئًا.

فلما حاولنا تحقيق ذلك، أفضينا إلى هذه النتيجة:

١- أنها لم تأت مُسْندةً إلى رسول الله في شيء من الكتب التي استوعبت قراءته وحروفه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيما وصلنا من هذه الكتب الكبار.

٢- وأنها لم يصح إسنادُها إلى أحدٍ من الصحابة، إلّا إلى ابن عباس وحده.

٣- وأنها لم تأت مُسْنَدة قطُّ إلى أحدٍ من هؤلاء الاثنَيْ عشر من التابعين وأتباعهم، سوى عكرمة. و«عكرمة»، إنما رواها عن ابن عباس في الأثر المسند الذي رواه أبو جعفر في تفسيره. فمن المجازفة أن يقال إن عكرمة قرأ بها بغير دليلٍ مبين. فليس كُلّ من روى قراءةً يقال فيه: «قرأ بها».

وإذن، فهذا الحَشْدُ من الأسماء التي يأتي بها المفسرون المتأخرون، كأبي حيان في تفسيره، ورواةُ شواذّ القراءات، كابن جني في كتابه المحتسب، والناقلون عنهم كالزبيدي في تاج العروس، إن هو إلّا تلفيق محضٌ وتزييف، لا ينبغي أن يكون مثله في شأن القرآن العظيم. وكان أقلَّ الجماعة تزييفًا وخلطًا هو ابن خالويه في شوَاذّ القراءات، لأنه ذكر من الصحابة ثلاثة: ابنَ عباس، وعليًّا، وابنَ مَسعودٍ، ومن أتباع التابعين: جعفر بن محمد الذي تنتهي قراءته إلى عليٍّ، واقتَصَر على هذا القدرِ.

فأمّا ابن عباس فقد عرفنا صحة الإسناد إليه. وأمّا علي بن أبي طالب، فقد جاء الخبر بقراءته هذه بإسناد هالك مضطرب. فكأن ابن خالويه لم يتحرَّ صحة الإسنادِ في شواذِّ القراءات التي ضمنها كتابه. وأما ابن مسعود، فعسى أن يكون قد رُويت عنه هذه القراءة أيضًا مسندةً، ولكنه إسناد نرجّح أنه ضعيفٌ جدًّا، فلم يذكرهُ أحدٌ. وأما جعفر بن محمد، وهو متأخّرٌ جدًّا، فمن الخطأ عدُّه فيمن قرأ بها. ومع ذلك، فابن خالويه أبعد الجماعة من التزييف، ومن الخلط، والتكثُّر بالأسماء.

ونحنُ لا نُنْكر على هؤلاء الأئمة هذا الإنكارَ، أنَّهم كذبوا فيما قالوا، وأنهم تحرّوا التزييف وتعمَّدوه. كَلّا، فهم أتقَى لله، وأحرصُ على حفْظِ كتابه، وأجلُّ قدرًا، من أن يقال في مثلهم مثلُ هذه المقالة. بل نعيبُ من أمرِهمْ في هذه القراءة وغيرها من شَواذّ القراءات، قولَهُم: «قرأ بها فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ»، بغير بُرْهانٍ قاطع، وبغير بيان شافٍ، وبغيرِ إسنادٍ محفوظ. وحقيقة مِثْل هذا الذي نسبوه إلى من نسبوه إليه: أنَّ هؤلاء التابعين وأتباعهم ذكروا أن: «أفلم يتبيّن»، قراءةٌ مروية بإسنادٍ عندهُمْ إلى فلانٍ أو فلانٍ من الصحابة، صرّحُوا باسم الصحابيّ أو أغفلوه. ومن كان هذا شأنه من التابعين وأتباعهم، لا يقال في مثله وهو راوٍ أو مخبرٌ، أنه «قرأ بها». فإنها لا تكون قراءةً، حتى يكون قد آثرها في قراءته واختارها. وهذا باطِلٌ كما سلف، وكما سيأتي بيّنًا في تمام هذا البحث. فهذا «عكرمة»، الذي روى خبر ابن عباس، لا يمكنُ أن يقال في شأنه: «قرأ بها»، لأنه ظاهرٌ من نصّ الخبر أنّه راوٍ، لا قارئٌ ملتزمٌ قراءة هذا

الحرف من حروف القرآن على هذا الوجه الذي نسبه إلى ابن عباس.

فكان ينبغي لابن جنّي، أو لأبي حيّان، أن يقول: «رُوِيَ أنه قرأ بها من الصحابة: عليّ، وابن عباس، وابن مسعود. رواها عنهم فلانٌ وفلان»، ثم يعدّد من شاء من التابعين وأتباع التابعين ممن روى ذلك. فأنا أنكر على المتأخّرين من علمائنا هذا التساهلَ في العبارة، وأعُدُّه إخلالًا شديدًا في البيان، وسوقًا عنيفًا إلى غمرةٍ من الشُّبَه والشكوكِ، كان لا ينبغي لهم أن يفعلُوه أو يرتكبوه. بل أظنُّ ظنًّا كاليقين، أن لو سأَلَ أحدَهم سائلٌ متشكِّكٌ بعثرت الحَيْرةُ فكرَه، فزعم أنّ هذه الكثرة من القُرّاء في هذه القراءة الشاذّة، حجّةٌ على صواب القراءة بها، لأنكرَ ذلك إنكارًا شديدًا، ولكشف لهذا المتشكّك نحو هذا الكشف الذي تحرّيتُ بيانه في هذا البحث، عن حقيقة ما أرادَ العلماءُ بما كتبوا من ذلك، ولصرّح له بأنهم إنما تسَاهلوا في العبارة تساهُلًا وثقةً بمعرفة قارئه أو سامِعه بقانون قراءات القرآن الذي إليه المرجع، وبالقاعدة التي عليها البناء، كما قال الزمخشري فيما سلف[1]، لأنه معلومٌ بالضَّرُورة عند أهلِ القرآن من القراء وغيرهم: أنّ القراءة الشاذّة لا يحلُّ لأحدٍ أن يقرأ بها، لمخالفتها لرسم المصحف حينًا، أو لمخالفتها للذي عليه الحجة من القَرَأةِ حِينًا آخر، أو لبطلان إسنادها تارةً أخرى.

* * *

---

(١) انظر ما سلف ص: ٢٩.

٤- باب القول في حقيقة نسبة هذه القراءة إلى عليّ، وابن مسعود، وابن عباس

والآنَ، وقد فرغتُ من تحرير إسنادِ هذه القراءةِ إلى من نُسِبت إليه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فإنّه بقي أن أنظُر في حقيقة نسبة هذه القراءة إلى عليّ، وابن مسعود، وابن عباس، دون غيرهم.

أما «علي بن أبي طالب»، فقد روى أبو جعفر في تفسيره في الأثر رقم: ٢٠٤٠٨، أنه كان يقرأ بها. وإسنادُه إسناد واهٍ هالك كما بينت في شرحه.

وأما «عبد الله بن مسعود»، فإنّ ابن خالويه نسب إليه القراءة بها، بغير إسنادٍ.

وأما «عبد الله بن عباس»، فقد روى أبو جعفر في تفسيره في الأثر رقم: ٢٠٤١٠، أنه كان يقرؤها كذلك، بإسنادٍ صحيحٍ، كما بيَّنتُ في أول هذه المقالة.

وهؤلاء الثلاثة، كان لكُلٍّ منهم مصحفٌ قد اكتتبه، وبقيت مَصَاحفهم حَتَّى تدارسها علماء الأُمّة، وقيَّدوا ما بينها من الخلاف في الرسم والقراءة، وعَقَدوا في كتبهم فصْلًا ضمَّنُوه اختلاف مصاحف الصحابة التي توارثتها الأمة بعدهم.

فمن هؤلاء الحافظُ أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ، عقَد في كتابه «المصاحف»[(١)]، بابًا سمّاه: «باب اختلاف مصاحف الصحابة»، وقال في صدر هذا الباب ما نصّه:

«قال أبو بكر بن أبي داود: إنما قلنا: «مُصْحَف فلانٍ»، لِمَا خالف مصحفنا هذا من الخطّ أو الزيادة أو النقصان، أخذتُه عن أبي رحمه الله. هكذا فَعَل في كتاب التنزيل».

ويعني بقوله: «مصحفنا هذا»، المصحفَ الإمامَ، مصحفَ عثمان، الذي عليه المسلمون إلى يوم الناس هذا.

فذكر أبو بكر «مُصْحف علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»[(٢)]، ولم يذكُرْ أنه خالف المصحفَ الإمامَ في غير حرفٍ واحدٍ في سورة البقرة. وهذا قاطِعٌ في أن مصحف عليٍّ مطابق للمصحفِ الإمام في آية سورة الرَّعد التي جاء في الخبر رقم: ٢٠٤٠٨، أن عليًّا كان يقرؤها: «أفلم يتبيّن الذين آمنوا»، مكان: «أفلم ييأس الذين آمنوا».

ثم ذكر «مصحف عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»[(٣)]، وذكر خلافه للمصحف الإمام في سورةٍ سورةٍ من سور القرآن، فذكر خلافه سورة

---

(١) كتاب المصاحف ص: ٥٠ وما بعدها.

(٢) كتاب المصاحف ص: ٥٣.

(٣) كتاب المصاحف ص: ٥٤ – ٧٣.

الرعد[١]، في آيتين منها، ليست آية: «أفلم ييأس الذين آمنوا»، إحدى الآيتين. وهذا أيضًا قاطع في أنّ مصحفه في هذه الآية مطابق للمصحف الإمام.

ثم ذكر «مصحف عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[٢]، وذكر خلافه للمصحف الإمام في آيات، ليس منها هذا الحرف من سورة الرعد.

ثم تتبَّعتُ سائر ما ذكر من مصاحف الصحابة وخلافها للمصحف الإمام، فلم أجِدْهُ ذكر في مصحفٍ منها أنه خالف المصحف الإمامَ في هذه الآية من سورة الرعد. وإذنْ فجميع مصاحف الصحابة مُجْمعة على كتابتها: «أفلم ييأس الذين آمنوا»، حتى مصحف عليّ، وابن مسعود، وابن عباس، الثلاثةِ الذين جاءت الرواية عنهم أنهم كانوا يقرأونها: «أفلم يتبيّنِ الذين آمنوا».

* * *

ولو كان أحدٌ من الصحابة، ممن زعموا أنه كان يقرؤها[٣]: «أفلم يتبيّن»، مُثبتَها كذلك في مُصْحفه لكان أولاهم أن تكون كذلك في مصحفه، هو «عبد الله بن مسعود». لأنّه هو وحده الذي انفردَ دون سائر صحابة رسول الله، بالامتناع على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين كتب المصحفَ

---

(١) كتاب المصاحف ص: ٦٣.

(٢) كتاب المصاحف ص: ٧٣ - ٨١.

(٣) في الأصل: (أنهم كان يقرؤها). *

الإمامَ ليجمع الناسَ عليه. فإن الصحابة جميعًا قد أقرُّوا عثمان على ما فَعَل، إلّا ابنَ مسعود، فإنه أمرَ الناسَ أن يغُلُّوا مصاحِفَهُمْ، أي: أن يسرقُوها خُفْيَة، كما يفعلُ السارق من الفَيْء والمغنم في الجهادِ. فكأنّ ابنَ مسعودٍ شبَّه مخالفةَ أمر عثمانَ في المصاحفِ بالجهاد في سبيلِ الله، وجَعَل مصاحف الناس التي أمر بجمعها وحيازتها كالفيْء والمَغْنم، فأمر الناس أن يغُلُّوا مصاحفهم. وذلك واضحٌ من خطبتِه التي قام بها في الناس يومئذٍ. فقد روى الأعمش، عن أبي وائل قال: «خطبنا ابن مسعودٍ على المنبر فقال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، غُلُّوا مصاحفَكُم. وكيف تأمُرُونِّي أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأتُ من فِي رسول الله بِضْعًا وسبعين سورة، وإن زيدَ بن ثابتٍ ليأتي مع الغلمان لَهُ ذُؤابتانِ؟ والله ما نزل من القرآن، إلّا وأنا أعلم في أيِّ شيء نزل! ما أحدٌ أعلمَ بكتاب الله منّي، وما أنا بخيرِكُم. ولو أعلمُ مكانًا تبلُغُه الإبلُ أعلمَ بكتاب الله منّي، لأتيتُه. قال أبو وائل: فلما نزل عن المنبر، جلست في الحِلَق، فما أحدٌ ينكِرُ ما قال»[1].

ومع أن ابن مسعود قد رَضِي آخرًا وأعطى مصحفه، إلّا أن مُصْحفه قد بقي بعده دهرًا طويلًا، واستخرجَ منه العلماءُ خلافه للمصحف الإمام، كما هو معروف مستوفًى في «كتاب المصاحف» وغيره. فلو كانت القراءة في هذا الحرفِ: «أفلم يتبيّن»، قراءةَ ابن

(١) كتاب المصاحف: ١٥، ١٦، وغيره.

مسعودٍ، لكانت خليقة أن تذكر في خلافِ مصحفه للمصحف الإمام وسائر مصاحف الصحابة.

* * *

وأما «عبد الله بن عباس»، فلم يُعْرف له مصحفٌ مشهورٌ كمصحف عبد الله بن مسعود، ولا عُرِف له خلافٌ على عثمانَ كخلافه في شأن جمع الناس على المصحف الإمام. والذي ذكره أبو بكر السجستاني في باب «مصحف عبد الله بن عباس»، فيه خلافٌ في آياتٍ قلائل، أخشى أن تكون قراءات رويت عنه، لا أنّ له مُصْحَفًا خالف فيه المصحف الإمام وسائر مصاحف الصحابة. ومع ذلك لم يذكر أبو بكر ولا غيرُه في شأن مُصْحفه، أنه خالف المصحفَ الإمام في هذه الآية التي جاء في الخبر أنه كان يقرؤها: «أفلم يتبيّن»، مكان: «أفلم ييأس».

* * *

فإذا كنَّا قد وجدنا وُجْدانًا لا يدخُلُه الشكّ أن مصاحف هؤلاء الثلاثة من الصحابة، التي زعموا أن أصحابها كانوا يقرأون: «أفلم يتبيّن الذين آمنوا»، قد خَلَتْ من الخلافِ في كتابة هذه الآية من سورة الرعد للمصحف الإمام، علمنا علمًا ليس بالظنّ أن الذي كان في مصاحفهم، هو ما كان في سائر مصاحف الصحابة، وفي المصحف الإمام: «أفلم ييأس الذين آمنوا». وإذا كانت مصاحفهم جميعًا ليس فيها إلا: «أفلم ييأس»، امتنع امتناعًا قاطعًا مقطوعًا به، أن يكون أحدٌ منهم كانَ يقرأ في

صلاته أو في تلاوته أو في عرضه القرآن على من يعرضُ عليه، غير الذي هو ثابتٌ في مصحفِه. وإذا امتنع ذلك، بَطَل أن يكونَ أحدٌ من هؤلاء الثلاثة كان يقرأ مكانَها: «أفلم يتبيّن»، بالمعنى الذي يبتدر إليه الفَهْم من هذه العبارة.

وذلك أنّه لا يمكن أن يقالَ: «كان فلان من الصحابة يقرأ كذا وكذا»، إلّا وهو ملتزمٌ هذه القراءة، وملتزمٌ إقراءها لمن يأخذُ عنه، وملتزمٌ في الحالين ما في مصحفه الذي يأخُذُه الناس عنه. فإذا كان ذلك كذلك، كان هناك تناقُضٌ بيّنٌ بين هذا القول، وبين الحقيقة التي أثبتنا أن الشكّ لا يأتيها من بين يديها ولا من خلفها، وهي أن مصاحف الصحابة جميعًا تخالف هذا الحرف الذي زعموا أنه كان يقرأ به هذا الصحابيّ، مع مخالفته لمصحفه الذي هو حُجّته وبرهانه، ومنه يأخذ الناسُ عنه القرآن.

وهؤلاء الثلاثة، من كبار الأحبارِ في هذه الأمّةِ، وعنهم أخذ الناسُ القرآنَ والسُّنَن، ونزلوا الأمصار فتلقّى عنهم من لا يُحْصَى عدّةً، وعنهم تلقى القرأة والحفّاظُ فأقرأوا الناسَ في كُلّ مِصْر وقُطر.

* * *

فعليٌّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أحدُ الذين حفظوا القرآن أجمعَ بلا شكٌ، لا شكّ أيضًا في أنّه عرض القرآن على النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال أبو عبد الرحمن السلمي: «ما رأيتُ ابن أنثى أقرأ

لكتاب الله من عليٍّ». وقد أخذ القراءة عنه جماعة منهم: «أبو عبد الرحمن السلمي، عبد الله بن حبيب بن ربيعة»، الضريرُ، مقرئ الكوفة. إليه انتهت القراءة تجويدًا وضبطًا، أخذ القراءة عرضًا عن عثمان بن عفّان، وعليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبيّ ابن كعب. ولم يزلْ يقرئ القرآن من زمن عثمان إلى أن توفي سنة ٧٤. فكان يقرئ الناسَ، ويبدأ بأهل السُّوقِ، وظلَّ يقرئ الناس في المسجد الأعظم بالكوفة أربعين سنة. وأخذ عنه أئمة القرأة كعاصم بن أبي النجود، الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة في موضع شيخه أبي عبد الرحمن السلمي. وأخذ عنه أيضًا يحيى بن وثاب الأسديّ الكوفي مقرئ أهل الكوفة في زمانه، وهو أقدم من عاصمٍ.

* * *

وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أقدمُ إسلامًا من عُمَر، أخذ من فِي رسول الله القرآن، وكان الإمامَ في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله معه حسن الصوت، حتى قال رسول الله: «من أحبَّ أن يقرأ القرآن غضًّا كما أُنْزِل، فليقرأه قراءةَ ابن أم عبدٍ»، أقام بالكوفة دهرًا يقرئ الناسَ إلى أن مات سنة ٣٢، بالمدينة لما وفد إليها. وإليه أيضًا تنتهي[1] قراءة عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، والكسائي. وقد ذكر ابن الجزري في طبقات القراء[2] أن «حمزة بن حبيب»، أحد القراء

(١) في الأصل: (وإليه أيضًا أن تنتهي). *

(٢) طبقات القراء ١: ٢٦٢.

السبعة، استفتح القرآن من حمران بن أعين، وكان حمران يقرأ قراءة ابن مسعود، ولا يخالف مصحفَ عثمان، يعتبر حروف معاني عبد الله، ولا يخرجُ من موافقة مصحف عثمان. وهذا كان اختيار حمزة.

وعبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو أصغر الثلاثة الصحابة، وهو بحر التفسير، وحَبْر الأمة ورَبّانيُّها، فإنه حفظ المحكم في زمن النبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثم عرض القرآن كُلّه على أبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وقيل إنه قرأ على عليّ بن أبي طالب، فقد عرض عليه القرآن جماعة من قراء الأمة، منهم: مولاه درباس، وعكرمة مولاه، وسعيد بن جبير، وسليمان بن قتة، وعكرمة بن خالد، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، ومن أكبر هؤلاء أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، فهو أحدُ القراء العشرة، وكان إمام الناس بالمدينة، وأخذ القراءة عنه نافع بن أبي نعيم، الذي انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، فأقرأ الناس دهرًا طويلًا نيِّفًا عن سبعين سنة، إلى أن توفي سنة ١٦٩.

* * *

وهذا المختصَرُ الذي سُقْته من أمر هؤلاء الثلاثة، وبعض من أخذ عنهم القراءة، يدلُّ دلالةً لا ريبَ فيها أنّ الآلاف المؤلفة التي لا تكادُ تُحْصَى، قد أخذتْ عنهم القرآن عرضًا وتحقيقًا وتجويدًا وإتقانًا، فمن المُحَال أن يكون في مصاحف الناسِ وتلاواتهم يومئذٍ: «أفلم ييأس»، ويكونون هم يَتلَقّونها عن هؤلاء الثلاثة، أو عمن أخذ عنهم:

«أفلم يتبيّن»، كما هو محالٌ أن يكون الصحابة الثلاثة يقرأون عند أنفسهم: «أفلم يتبيَّن»، ثم إذا أقرأوا الناس أقرأوهم كما في مصاحفهم: «أفلم ييأس». ولو صحّ شيءٌ من ذلك، لاستفاضت قراءة: «أفلم يتبيّن» في الأمصارِ. ولو استفاضت، لكانت من أظهر الخلاف الذي لا يمكنُ إغفالُه في الكتب التي عدّدت خلاف مصاحف بعض الصحابة، لما هو ثابت في المصحفِ الإمام. بل أزعُمُ أنّه لو استفاضتْ هذه القراءة، لكانت عند الناسِ من أكبر الفتنِ التي تشغَلُهم وتوقِع بينهم الجدلَ والمراءَ. فإذْ لم يكن شيء من ذلك، فمن الباطِلِ أن يكون أحدٌ من هؤلاء الثلاثة كان يقرأ: «أفلم يتبيّن»، بالمعنى الذي يبتدر إلى الفهم من هذه العبارة.

* * *

وإذنْ، فقد ثبت عندنَا في هذين البابين، الثالث والرابع من هذا البحث، أن قول من قال إن عليًا كان يقرأ: «أفلم يتبيّن»، باطلٌ من جهة الإسناد، لأن إسناد الخبر رقم: ٢٠٤٠٨ من رواية أبي جعفر الطبري، واهٍ هالكٌ، وأن قراءة ابن مسعود بهذا الحرفِ مُطَّرَحَة، لأنها لم تأتنا بإسنادٍ نستطيع أن نصححه أو نضعّفه. ثم ثبت عندنا أيضًا أن قراءتهما بهذا الحرفِ باطلةٌ أيضًا بدليل النَّقْل، لأنّ أصحاب الكُتُب التي ذكرت خلافَ مصاحف بعض الصحابة للمصحف الإمام، لم يذكرُوا فيه خلافًا في مُصْحفيهما، ولأنّ عليًا وابن مسعودٍ قد أقرآ النّاسَ القرآن، وأخذ عنهما أئمة القُرّاء الذين استفاضت عنهم القراءة في الكوفة وغيرها،

ولم يَكن في قراءتهم هذا الحرف، ولا في قراءةِ أحدٍ أخذَ عنهم، وهم آلاف مؤلفة، خلافٌ لما عليه المصحف الإمامُ، ومصاحفُ المسلمين في سائر أمصارِ الإسلام. فَصحّ بذلك أن نسبة هذه القراءة إليهما باطلةٌ كل البطلان، إذا أريد بمعنى «القراءة»، أنهم كانوا يتلونها في صلواتهم، ويُلَقِّنُونها من كان يعرض عليهم القرآن من الحفاظ والقرأة.

ولم يبق إلا ابن عباسٍ، فإنَّ إسنادَ هذه القراءة إليه، إسنادٌ صحيحٌ، كما أسلفتُ في الباب الأول من هذا البحث، بيد أن الكشف عن أمر مُصْحَفِه وعن استفاضة نقل القراءة عنه في هذا الباب الرابع، قد دَلَّتْ على أنَّه باطِلٌ أن يكون ابن عباس كان يقرأ: «أفلم يتبيّن»، بمعنىٰ «القراءة» التي هي التلاوة في الصلوات، والتلقينُ لمن كان يعرض عليه القرآن من الحفاظ والقرأة. ثم بقي دليل آخر، هو أنه قد جاء بالأسانيد الصحاح التي رواها أبو جعفر الطبري في تفسير هذه الآية، أن ابن عباس نفسه قرأ: «أفلم ييأس»، وفسّرها، وذكر أن تأويلها: أفلم يتبيّن.

فهذا تناقُضٌ لا بُدَّ لَهُ من بيانٍ يكشفه ويزيلُ ما فيه المَغْمَز والمطعَن، والله المستعانُ.

* * *

٥- باب القول في معنى «قرأ» في مثل هذه الأخبار

قد بيَّنتُ آنفًا أن أوّل ما يسبقُ إلى الفهم من قولهم: «كان فلانٌ يقرأ كذا وكذا»، أنّه كان يلتزم تلاوتها في صلواته، ويلقّن الناسَ ذلك حين يُقْرئهم القرآن. بيد أنّنَا حين جاءتنا هذه الأخبار في آية سورة الرعد، بأنّ ثلاثةً من الصحابة كانوا يقرأون: «أفلم يتبيّن الذين آمنوا»، مكان: «أفلم ييأس الذين آمنوا»، وحاولنا استخراجَ حقيقة هذه القراءة، لم يَصِحَّ عندنا أن أحدًا مِنْهم كان يتلوها كذلك في صلواته، ولا أنّه كان يُلَقِّنها من عَرَض عليه القرآنَ من الحَفَظَة والقَرَأة، ولا أنها كانت كذلك في مُصْحفه الذي عرفته الأمّةُ من العُلَماء، وقيّدتْ خِلافَهُ لما عليه المصحفُ الإمامُ، بل كان ذلك بصَرِيح العقل والنَّقْل باطِلًا أشدَّ البُطْلان.

وهذه العبارةُ كثيرة الدَّوَران في كتب التفسير، وفي كُتُب القراءات، وفي كتب شَواذِّ القراءاتِ، وهي في جميع ذلك أو في أكثره إذا حُقِّقتْ، مُفْضيةٌ إلى مثل هذا الذي أفضينا إليه في قراءة عليّ وابن مسعود وابن عباسٍ، من التناقُضِ بين ظاهر دِلَالتها، وبين صحيح التلاوة المُتَلَقَّى عمَّن نُسِبَتْ إليه بالاستفاضة والتواتر، وبين صحيح الدلالة وصريحها في أمرِ مصاحف الصحابة، وبعضِ خلافِها لما عليه المصحف الإمامُ، المتلقَّى بالتواتر القاطِعِ الذي لا تداخله شبهةٌ.

وهذا التناقُض، هو الذي يتخذهُ أصحاب الأهواء والضغائن على الإسلام، ستارًا للتشكيك في صحّة النصّ المتواتر، المبلَّغ إلينا بطريقٍ لَا يجدُ الفَاحصُ المتثبّت طريقًا أقومَ مِنْه وأهدَى لإبلاغ نَصٍّ متلوٍّ، أو خبرٍ منقول. ولكنَّهم يتركون النظر في طريق التبليغ عمْدًا، لكي يتسَنَّى لهم بثُّ الشّك من طريق هذا التناقض الذي يُوحِي به لفظٌ واحدٌ، هو: «كان فلان يقرأ كذا وكذا»، في آياتٍ بعينها، خالف رسمُها رسمَ المصحف الإمامِ، ثم يكادُون يصّرحون بأنّ أئمة المسلمين قد تواطأوا على تحريف كتابهم. والأسلوب الذي يتَّبعونه في بلوغ ذلك، أسلوب أقلُّ ما يقالُ فيه إنه غِشٌّ في العِلْم، وخِدَاعٌ للناسِ بما لا حقيقة له.

فمن أجل ذلك، وجدتُه لزامًا عليَّ أن أكشِفَ حقيقة معنى قولهم: «كان فلانٌ يقرأ كذا وكذا»، حتى أدفَعَ عن كتابِ ربّ العالمين، تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين. ثم لأزِيلَ عَنْ هذا الحرف من اللغة إبْهامًا، لم أجدْ أحدًا أزالَهُ بالإيضاح والبيان، وإن كان أسلافنا من العلماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لم يَرُعْهُم استعمالُه مع إبهامه، لأنَّ الحقَّ فيه كان مفهومًا عندهُمْ بلا ارتيابٍ وبلا شكٍّ.

ويقتضيني هذا الغَرَضُ أن أعرض لمسألةٍ كانت ولا تزالُ مشكِلَةً عند علماء الأمّة، وفضُّ إشكالها يمهّد السَّبيل لمعرفة وجه الحقِّ في كثير من مسائل القراءاتِ، ويجعل بيانَ ما نحنُ فيه من هذا الباب، أوضح وأجْلَى وأدَقّ. فلذلك كَسَرتُ هذا الباب على فصلين:

* * *

١ - فصلٌ في بيانِ معنَى قوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ:
«إن هذا القرآن أُنزِل على سَبْعة أحرُف»

وقَبْلُ، فإن قوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إن هذا القرآن أُنزِلَ على سبعة أحرفٍ»، بمعزلٍ عن القراءاتِ السبع المشهورة، وقد نقل الإمام الحافظ ابن حجر في فتح الباري[1]، عن الإمام الحافظ ابن أبي شامة قال: «ظنّ قومٌ أن القِرَاءات السبع الموجودة الآن، هي التي أُريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنّما يظنُّ ذلك بعضُ أهل الجهل».

وقال ابن عمار: «لقد فعل مُسَبِّع هذه السَّبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمرَ على العامة، بإيهامه من قَلَّ نظرُه أن هذه القراءات، هي المذكورة في الخبر. وليته إذ اقتصر، نقص على السبعة أو زاد، ليزيل الشبهة».

وقد عقد الإمام ابن الجزري في كتابه «النشر في القراءات العشر»، فصلًا طويلًا في شرح هذا الحديث[2]، فعدّد في أثنائه[3] جماعةً ممن جمع القراءات في كتاب، فقال: «أوّلُ إمام معتبر جمع القراءات في كتاب، أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسِبُ خمسة وعشرين قارئًا مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة ٢٢٤». ثم قال[4]: «وكان في أثره -يعني أبا بكر

---

(١) فتح الباري ٩: ٢٧.

(٢) النشر ١: ١٩-٥٣.

(٣) النشر ١: ٣٣.

(٤) النشر ١: ٣٤.

محمد بن أحمد بن عمر الداجوني- أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد، أوّلُ من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط... وتوفي سنة ٣٢٤». ثم قال بعدُ[١]: «وإنما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علمَ له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، وأن الأحرف السبعة التي أشارَ إليها النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي قراءة هؤلاء السبعة. بل غلبَ على كثير من الجهّال أن القراءات الصحيحة، هي التي في الشاطبيّة والتيسير، وأنها هي المشار إليه بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف». فهذا أوّل وَهَمٍ وجبت إزالته.

* * *

وأما حديث: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ»، فقد ألّف في بيان معناهُ علماء الأمة كتبًا ورسائل، وتكلّم فيه جِلَّةُ الفقهاء والقُرّاء وأهل الحديث، ورجال التفسير، وأصحاب الكلامِ، على وجوه مختلفة. وهذه العُجَالة، لا تطيقُ النَّظَر في اختلافهم، وفي بيانِ رَدّ بعض أقوالهم التي قالوها، وفي روايات الحديث ونقدها، وبيان صحيحها وضعيفها. فلذلك اقتصرتُ هنا على الذي اعتقدتُ صحته من الرأي والنَّظَر، بما يكشفُ وجه الحقّ إن شاء الله.

* * *

(١) النشر ١: ٣٦.

وقد جاء هذا الحديث مختصرًا ومُطوّلًا، قال ابن الجزري في النشر[١]: «وقد تتبّعتُ طُرُقَ هذا الحديث في جزء مفردٍ جمعتُه في ذلك. فرويناه من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخُدْريّ، وحذيفة ابن اليمان، وأبي بكرة، وعمرو بن العاص، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، وعمر بن أبي سلمة، وأبي جهيم، وأبي طلحة الأنصاري، وأم أيوب الأنصارية». ثم ذكر رواية ذلك عن عثمان ابن عفان، في مسند الحافظ أبي يعلى الموصليّ، ولم يذكر ما فيه، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد[٢] وقال: «رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه راوٍ لم يسمّ».

* * *

والذي أجمع عليه أصحاب الكتب الخمسة، هو حديث عمر بن الخطاب، وهو أصحُّ شيء في الباب من رواية ابن شهاب الزهريّ، قال حدثني عروة بن الزبير: أن المِسْوَر بن مَخْرَمَة وعبدَ الرحمنِ بن عبدٍ القاريّ حدَّثاه: أنهما سمعا[٣] عمر بن الخطاب يقول: «سمعتُ هشامَ ابن حكيمٍ يقرأ سورة الفُرْقان في حياةِ رسول الله، فاستمعتُ لقراءته،

(١) النشر ١: ٢١.
(٢) مجمع الزوائد ٧: ١٥٢.
(٣) كذا في الفتح (٩: ٢١) وغيره، وفي الأصل: (أنه سمع). *

فإذا هو يقرأُ على حروفٍ كثيرةٍ لم يقرئنيها رسول الله، فكدتُ أساوِرُه في الصلاةِ، فتصبَّرْتُ حتى سلَّم، فلبَّبْتُه بردائه فقلت: من أقرأَكَ هذه السُّورة التي سمعتُكَ تقرأ؟ فقال: أقرأنِيها رسول الله. فقلت: كذبتَ، فإن رسول الله أقرأنيها على غير ما قرأتَ. فانطلقْتُ به أقودُه إلى رسول الله، فقلت: إني سمعتُ هذا يقرأُ بسُورَة الفرقان على حُروفٍ لم تُقْرِئنيها! فقال رسول الله: أرسِلْهُ، اقرأ يا هشامُ. فقرأ عليه القراءةَ التي سمعتُهُ يقرأُ، فقال رسول الله: كذلك أُنْزِلتْ. ثم قال: اقرأ يا عُمَر. فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله: كذلك أُنزِلت، إن هذا القرآن أُنزِلَ على سبعة أحرُفٍ، فاقرأوا ما تيسَّر منه»[1].

---

(١) رواه البخاري مختصرًا في «كتاب الخصومات – باب كلام الخصوم بعضهم في بعض» (الفتح ٥: ٥٣)، من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاريّ.

وفي «كتاب فضائل القرآن – باب أنزل القرآن على سبعة أحرف» (الفتح ٩: ٢١)، من طريق عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، أن المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاريّ، حدّثاه أن عمر... مثله في «كتاب التوحيد – باب قول الله تعالى: فاقرأوا ما تيسَّر منه» (الفتح ١٣: ٤٣٤).

وفيه أيضا «باب من لم ير بأسًا أن يقول: سورة البقرة، وسورة كذا وكذا» (الفتح ٩: ٧٦)، من طريق شعيب، عن الزهري، عن عروة، من حديث المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاريّ.

وفي «كتاب استتابة المرتدّ – باب ما جاء في المتأوّلين» (الفتح ١٢: ٢٧٠)، من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، أن المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاريّ أخبراه...

ورواه مسلم في صحيحه (٦: ٩٨-١٠١)، من طريق مالك عن بان شهاب، ومن طريق يونس عن ابن شهاب، ومن طريق معمر عن ابن شهاب.

=

والحديث الثاني حديث أبيّ بن كعب الأنصاري، رَوَاه مسلم في صحيحه، من طريق عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جده عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيّ بن كعب قال: كنتُ في المسجِد، فدَخَلَ رجلٌ يُصَلِّي، فقرأ قراءة أنكرتُها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبِه. فلما قضينا الصلاة، دخلنا جميعًا على رسول الله فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتُها عليه، ودخل آخر فقرأ سِوَى قراءة صاحبه! فأمرهما رسول الله فقرآ، فحسَّن النبيّ ﷺ شأنهما، فسُقِط في نفسي من التكذيب ولا إذْ كنتُ في الجاهليّة. فلما رأى رسول الله ما قد غَشِيَني، ضَرَب في صدري، ففضتُ عَرَقًا، وكأنما أنظُرُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ [فَرَقًا](١). فقال لي: يا أُبَيّ، أُرسِلَ إليّ أن اقرإ القرآن على حَرْفٍ. فرددْتُ إليه أنْ هَوِّن على أُمّتي. فردّ إلي الثانية: اقرأه على حرفين. فردَدْتُ [إليه](١) أن هَوِّن على أُمّتي. فردّ إليّ الثالثةَ: اقرأْهُ على سبعةِ أحرُفٍ، فلك(١) بكلِّ ردّة رددْتُكها مسألةٌ تسألُنيها. فقلت: اللهُمَّ

= ورواه أبو داود في السنن (رقم: ١٤٧٥)، من طريق مالك عن ابن شهاب.

ورواه الترمذي في السنن، من طريق معمر عن ابن شهاب. ورواه النسائي في السنن (٢: ١٥٠-١٥٢)، من طريق معمر عن ابن شهاب، ومن طريق مالك عن ابن شهاب، ومن طريق يونس عن ابن شهاب.

ورواه أحمد في مسنده رقم: ١٥٨، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٦، ٢٩٧، من طرق.

ورواه أبو جعفر الطبري في صدر تفسيره في الجزء الأول منه، رقم: ١٥، ١٦، ١٧، وهو مخرج هناك مختصرًا.

(١) ما بين المعقوفين من صحيح مسلم، وليس في الأصل. وقوله: (فلك) هو في الأصل: (ولك). *

اغفِرْ لأمّتِي، اللَّهُمَّ اغفِرْ لأمّتي، وأخَّرتُ الثالثةَ ليومٍ يَرْغَبُ إليّ الخلقُ كُلُّهم حتى إبراهيم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[١].

والحديث الثالث من حديث أبيّ بن كعب الأنصاريّ أيضًا، وكأنّه بعضُ الحديث السالف وبيانٌ له، رواه مسلم في صحيحه، من طريق مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أيضًا، عن أبيّ بن كعب: أن النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان عند أَضاةِ بني غِفار، قال: فأتاهُ جبريل عليه السلام فقال: إنّ الله يأمُرُك أن تقرأ أمَّتُك القرآنَ على حرفٍ. فقال: أسألُ الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيقُ ذلك. ثم أتاهُ الثانية فقال: إن الله يأمُرُك أن تقرأ أمّتُك القرآن على حَرْفين. فقال: أسألُ الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمُرُك أن تقرأ أمّتُك القرآن على ثلاثة أحرفٍ. فقال أسألُ اللهَ معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيقُ ذلك. ثم جاء الرابعة فقال: إنّ الله يأمُرُك أن تقرأ أمَّتُك القرآن على سَبْعة أحرفٍ، فأيُّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابُوا[٢].

* * *

(١) رواه مسلم في صحيحه (٦: ١٠١-١٠٣)، ورواه أحمد في مسنده من هذه الطريق (٥: ١٢٧- ١٢٩) بنحوه، والطبري في الجزء الأول من تفسيره رقم: ٣٠، ٣١، ٣٢ بلفظه، وبألفاظ أخر من غير هذا الطريق رقم: ٣٨، ٣٩. وانظر تخريجه هناك.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٦: ١٠٣، ١٠٤)، ورواه أحمد في مسنده (٥: ١٢٧، ١٢٨)، وأبو داود في سننه رقم: ١٤٧٨، ورواه الطبري في تفسيره رقم: ٣٥، ٣٦، ٣٧، ورقم: ٤٦ مطوّلًا.

وخبر عمر بن الخطاب وأُبيّ بن كعب، من أهمّ الأخبار في الباب، لأن فيهما ذكر اختلاف الصحابة في القراءة، وترافعهم إلى النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن هذا الاختلافَ هو كان السببَ في ورود الحديث: «إن هذا القرآن أنزلَ على سبعة أحرفٍ».

وقد وقفَ العلماءُ على خبرِ عُمَر، لأنّه أدَلُّ الخبرين على تحديد بعْضِ معاني «الأحرف السبعة»، وذلك حين قال من قال: إن المراد بالأحرف السبعة، سبع لغاتٍ من لغاتِ العرب ولَهَجَاتها. فردُّوا عليه ذلك بأنّ «عمر بن الخطاب»، من بني عَدِيّ بن كعب بن لؤيّ بن غالب = وأن «هشام بن حكيم بن حزام»، من بني أسد بن عبد العُزّى بن قُصَيّ ابن كلاب بن مُرّة بن كعب بن لؤي بن غالب، فكلاهما قُرشيٌّ، ودارُهما واحدةٌ، وهي مكة. فبعيدٌ أن يكونَ اختلافُهما مردُودًا إلى اختلاف اللغة أو اللهجة. فمن أجل ذلك ذهبوا إلى أن المرَاد بالأحرف السبعة: تأدِيَة المعنَى باللفظ المرادِف، ولو كانَ من لغة واحدةٍ. (فتح الباري ٩: ٢٣).

ثم وقفوا على خبر أُبيّ بن كعب، لذكرِه أن جبْريل عليه السلام لقي رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند «أَضَاة بني غِفَارٍ»، وهي موضع بالمدينة، فقالوا إنّ ورودَ التخفيف بالأحرف السبعة كان بَعْد الهجرة. (فتح الباري ٩: ٢٤، ٢٥).

وقول الحافظ ابن حجر في تحديد ورودِ الحديث فيه سَعَةٌ، لأنه لم يستخرجْ تحديد تاريخها بعد الهجرة إلّا من خبر أُبيّ، مع أن خبر

عُمَر هو أدلُّ الخبرين على تحديد زمن وروده. وذلك أنَّ هشامَ بن حكيم إنما أسلمَ مع أبيه حكيم بن حزام يوم فتح مكة، وذلك في أواخر رمضانَ سنة ثمانٍ من الهجرةِ، أي قُبَيْل وفاة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسنتين وخمسة أشهر وأيامٍ قلائل.

وبَيّنٌ من أحاديث البابِ، أنّ هذا الاختلافَ كان بالمدينة لا بمكّة، فمنَ حقّ هذه المحاولة في تحديد تاريخ ورود الحديث أن نتتبَّعَ سيرة رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منذ فتح مكّة إلى قبيل وفاته، بأبي هو وأمّي.

* * *

كان فتْحُ مكة، ودخولُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكة يوم الجمعة لعشر بقين من رمضان سنة ثمانٍ من الهجرة. وأقام صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكّة خمسَ عشرةَ ليلة، كما روى البخاريُّ في صحيحه. ثم غدا يريدُ جمع هوازن وثقيف يوم السبت لِسِتٍّ خلون من شوال سنة ثمانٍ، فانتهَى إلى حُنَيْنٍ مساءَ الثلاثاء لعشر ليال خَلَوْن من شوالٍ. ثم سَار إلى الطائف وحاصرها بضعَ عشرةَ ليلة. ثم سارَ حتى انتهى إلى الجِعِرَّانة، وهي ماءٌ بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، فنزلها وقسَم غنائم هَوَازِنَ يوم حُنَيْنٍ. وأقام بالجِعِرَّانة ثلاث عشرة ليلة، وخرج ليلة الأربعاء لثنتي عشرة بقيت من ذي القعدة، فأحرَمَ ولبَّى حتى استلم الركن وقضى عمرته، ثم حلق عند المروة، ثم عاد إلى الجعرّانة من ليلته. ثم خرج

يوم الخميس يريد المدينة، فقدم المدينة يوم الجمعة لثلاثٍ بقين من ذي القعدة سنة ثمانٍ.

وبقِيَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة بقيةَ ذي القعدة وذا الحجة سنة ثمانٍ إلى رجب سنة تِسْعٍ، ثم أمر الناس بالتهيّؤ لغزْو الرُّوم، وهي «غزاةُ تَبُوك»، آخر غزاةٍ غزاها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وهي الغزاةُ التي احتفَلَ لها كُلُّ مُسْلِمٍ، ولم يتخلَّف عن رسول الله منهم أحدٌ، إلا أهل النفاق، وهم نَيِّفٌ وثمانون رجُلًا، وإلا أولئك الرهْطُ الثلاثة من صالحي المسلمين تخلَّفُوا من غير شكٍّ ولا نفاقٍ، وهم كعب بن مالك الأنصاري، ومرارة بن الرَّبيع العَمْريّ، وهلال بن أُميَّة الواقفي، وكان من أمرهم ما كان، حتى نزل فيهم القرآن، وتابَ الله عليهم بما أنزل في سورة التوبة. وكان مخرجُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى تبوك في رجب سنة تِسْعٍ. ثم كان مرجعه إلى المدينة في رمضان سنة تسعٍ.

فأقامَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة بقيةَ رمضان وشوَّالًا وذا القعدة، ثم بعث أبا بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ليحجَّ بالناس، فخرج أبو بكر ومعه ثلاثمئة من الصحابة في آخر ذي القعدة، أو أوّلِ ذي الحجة. وقد وقفتُ على أن عُمَر بن الخطّاب كان فيمن خرجَ مع أبي بكْرٍ، ولكنّي لم أجد ما وقفتُ عليه من ذلك الآن، إلّا في كتاب المقريزيّ «إمتاع الأسماع»[1]، حين ذكر إسلام «عروة بن مسعود الثقفي»، فقال إنّه كان غائبًا بجَرش

(١) إمتاع الأسماع: ٤٨٩.

أيام حصار ثقيف بالطائف، ثم رجع إليها بعد مُنْصَرَف رسول الله عنها، فقذف الله في قلبه الإسلام، قال: «فقدم المدينة بعد رجوعِ أبي بكر وعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا من الحجّ». وبَيّنٌ أن مرجع أبي بكر وعمر من حَجّتهما تلك إلى المدينة، كان في أواخر ذي الحجّة سنة تسعٍ، أوْ أوّل المحرّم سنة عَشْرٍ.

* * *

وقَبْلُ، فإن وُرودَ هذا الحديث مُحَالٌ أن يكون كان قبلَ الفَتْح، لأنّ أمرَ القرآنِ عظيمٌ، وكل اختلافٍ في حرفٍ منهُ كان خليقًا أن يؤدّي إلى مثل ما كانَ من عُمَر في فَزَعه من اختلاف قراءة هشام عن قراءته، حتى همَّ أن يساورَه في الصَّلاة ويخرجه منها، وحتى أخذ بتلابيبه وجَرَّه جرًّا يقودُه إلى رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ = وكان خليقًا أن يُوقِع في نفوس المسلمين مثلَ ما وقَع في نفس أبيّ من الشك والريبة، ولا إذْ كان في الجاهلية. فإذا كان هذا الحديث قد كان قبل سنة ثمانٍ، واستمرّ القرآن ينزل على سبعة أحرفٍ ثماني سنوات أو أقلّ، لكانَ مُتَعالَمًا تعالُمًا لا يخطئه مثل عُمَر في ملازمته لنبي الله ومتابعته للوحْي وحفظه وتعلُّمه. وإذن، فمن المقطوع به أنّ هذا الخبر إنّما وردَ بعد سنة ثمان من الهجرة بلا شكّ.

فإذا كان هشامٌ قد أسلمَ يومَ الفتح بمكة، وكان اختلافُه هو وعُمَر إنما كانَ بالمدينة، فأوّلُ سؤالٍ يَرِد هو: متى هاجرَ هشامٌ إلى المدينة

بعد إسلامه في أواخر رمضان سنة ثمانٍ؟ لم أجدْ جوابَ هذا السؤال في شيءٍ من كتب السِّير والرجال. وإذن فالأمرُ محتاجٌ إلى تتبُّع ذلك واستخراجه، وإن طال البحثُ وخرجَ قليلًا عمّا نحنُ فيه. ولكنه ليس خروجًا على الحقيقة، لأن تحديد تاريخ ورود هذا الحديث، يكشف عن أمور لا غِنَى عن معرفتها في فهم الخبر فهمًا صحيحًا نافعًا في بيان معنى «الأحرُف السبعة».

* * *

وأوّل شيءٍ ينبغي أن أفْصِلَ فيه، خطأٌ وقعتُ فيه أنَا، أخشَى أن يُضِلَّ من بَعْدي إذا وقف عليه في هذا البحث أو غيره. وذلك أني حين وفّقني الله سبحانه لطبع «جمهرة نسب قريشٍ وأخبارها» للزبير بن بكّار، كتبت الخبر رقم: (٦٥٣)، هكذا:

«حدثنا الزبير قال، وحدثني محمد بن الضحاك بن عثمان الحزاميّ قال، حدثني المنذر بن عبد الله، عن عبد الوهّاب بن يحيى بن عبّاد [بن عبد الله][1] بن الزبير: أنّ حكيم بن حزام أُتِي به مع أبي سفيان وبُدَيل بن ورقاءَ إلى النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الفَتْح، فأسلم حكيمٌ، وصَنَع أعضاءً بطبيخ بني أسدٍ، ثم جمع بني أسدٍ جميعًا فأطعمَهم. فلما فرغُوا قال: كيف تَعْلَمونني لكُمْ؟ قالوا: برًّا واصلًا. قال: فعزمتُ عليكُمْ أن يبيتَ اللّيلةَ منكم بمكّةَ أحدٌ. قال: فلما أمْسَوْا شدُّوا رِحالَهُم،

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، أثبته من طبعته للجمهرة ص: ٣٧٤. *

ثم توجَّهُوا إلى المَدِينة حتى حَلُّوا بها. فهاجرتْ بنو أسدٍ إلّا بني زُهَيْر بن الحارث بن أسَد، كانت لهمْ دارٌ مُصْقِبَةٌ بالبِنِيّة، فرجَعُوا إليها».

وصنيعي في هذا الخبر ليس صوابًا، لأنّي أوهمتُ قارئه أنّه خبرٌ واحدٌ مُتَّصِلٌ، بوضعي بعد «فأسلم حكيم» شَوْلةً لا نقطة، وبجعله في سطر واحدٍ. وكان حقُّه أن يكون آخر سطر «فأسلم حكيم»، وأول سطرٍ قوله: «وصنع أعضَاءَ...»، لأنّ الخبرَ على هذا الوجه مُحَالٌ. وذلك أن حكيم بن حزام لما أسلمَ قُبَيْل دخول رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مكة، عادَ فخرجَ مع رسول الله حين خرج إلى هوازن وثقيف حتى انتهى إلى حنينٍ[١] ثم شهد حصارَ الطائف. وشهوده حصار الطائف شيءٌ استخرجتُه، لم أجدْ أحدًا نصَّ عليه في ترجمة حكيم بن حزام، وإنما نصُّوا على أن أبا سفيان هو الذي خرج معه فحضر حنينًا وشهد الطائف، فقِستُ عليه، لأنهما جميعًا كانَا من المؤلَّفَة قلوبهم[٢]، يوم رجع رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الطائف إلى الجِعِرَّانة ليلة الخميس لخمسٍ خلون من ذي القعدة سنة ثمانٍ، حيث قَسَم رسول الله غنائم هوازن وثقيف وأعطى المؤلفة قلوبهم. فكان حكيم[٣] فيمن أعطى،

---

(١) ابن عساكر (٤: ٤١٧)، في حديث حكيم نفسه.

(٢) انظر تفسير الطبري الخبر رقم: ١٦٨٤٦، في الجزء الرابع عشر. و«المؤلفة قلوبهم»، قوم كانوا يتألفون على الإسلام، ممن لم تصحّ نُصْرته لله ورسوله. فإذا أعطاهُم من الصدقات فأصابوا منهم خيرًا قالوا: هذا دين صالحٌ! وإن كان غير ذلك، عابوه وتركوه.

(٣) في الأصل: (هشام بن حكيم). *

سأله فأعطاهُ مئة من الإبل، ثم سأله فأعطاه مئة، ثم سأله فأعطاه مئة، ثم قال له: «يا حكيم، إنّ هذا المالَ خضِرَةٌ حُلْوةٌ، فمن أخذه بسخاوة نفسٍ بوركَ له فيه، ومن أخذه بإشراف نفْسٍ لم يُبَاركْ له فيه، وكان كالذي يأكُلُ ولا يشبعُ»، الحديث[١].

فلما أزمع رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرحيل إلى المدينة، أرسلَ حكيم بن حزام، وأبا سفيان، وبُدَيْل بن ورقاء، إلى أهل مكة يدعونهم إلى الإسلام، كما روى عُرْوة بن الزبير في خبره[٢].

وكان إسلام حكيم قبل العشرين من رمضان سنة ثمان، وبقي مع رسول الله إلى الثامن عشر من ذي القعدة سنة ثمانٍ. ثم عادَ إلى مكة يدعو الناس إلى الإسلام. وإذن فالواو في قوله: «وصنَع أعضاءً»، ليست واو عطف على قوله: «فأسلم حكيم»، بل هو عطف خبرٍ لحكيم على خبرٍ آخر لحكيم، وإن تباعَدَ بينهما مَدَى الأيام والأزمان.

فليت شعري، هل كان صنيعُ حكيم بن حزام لقومه بني أَسَد ابن عبد العزّى، يوم عاد إليهم يدعوهم إلى الإسلام، أم كان ذلك بعد دَهْرٍ متطاوِلٍ؟ فيكون الخبرُ مختصرًا، ويكون راويه قد أساءَ العبارة، ويكون الخبر عن إسلام حكيم، بمعزِلٍ عن الخبر عن صنيعه لقومه، ويكونَا عندئذٍ خَبرين مُنْفصلين، ينبغي أن يكون لكلٍّ منهما رقمٌ يميّزه مِنْ صاحبه.

---

(١) جمهرة نسب قريش للزبير بن بكار رقم: ٦٤٢، وتخريجُه هناك.

(٢) ابن عساكر ٤: ٤١٧، وترجمة «حكيم بن حزام» في تهذيب التهذيب.

أما أن يكونَ ذلك كان وهو رسولُ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أهل مكة يدعوهم إلى الإسلام في أواخر سنة ثمانٍ من الهجرة، فهذا أمرٌ مُسْتَبْعَدٌ. فلو كان ذلك، لكان حكيمٌ قد هاجر هو وقومه إلى المدينة في ذي الحجة سنةَ ثمان أو أوّل سنة تسعٍ على الأكثر. وإذا كان قد فَعَل ذلك، فإنّه خليقٌ أن يكون خرجَ مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «غزاة تبوك» في رجب سنة تِسْعٍ. ولو كان ذلك، لكان من المقطوع به أن يقال في ترجمة «حكيم بن حزام» إنّه أسلم يوم الفتح، وشَهِد معه غزوة تَبُوك. فإنّ هذه الغزوة كانت من أفضل الغزواتِ المشهورات المذكورات، وجيشُها هو الجيشُ الذي لم يتخلّف عنه أحدٌ من صالحي المسلمين، وهو جيش العُسْرةِ الذي بذلَ فيه غَنِيُّ الناسِ وفقيرُهم ما بذَلوا من الجهاد والنفقة في سبيل الله. وحكيمٌ من أغنياء قُرَيْشٍ وأجوادها، فلو كان شهدها لكان له من البذل المشهود، ما يمنعه أن يُرَى يومًا باكيًا، فيقول له ابنه: «ما يُبْكِيكَ يا أبَهْ؟ فيقول حكيمٌ: خِصالي كُلُّها التي أبكتني، تأخُّر إسلامي حتى سُبِقْتُ في مواطِنَ كُلُّها صالحةٌ»[1]. ولو شَهِد تبوكَ، لما قالَ ذلك، وكفى بتَبُوك موطنًا صالحًا. وغيابُه عن مشاهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جعله من أكثر الناسِ مسارعةً في سبيل الله فيما بعد، حتى قال أبو حازم: «ما كان بالمدينة أحدٌ، سمعنا به، كان أكثر حَمْلًا في سبيل الله من حكيمٍ»[2].

---

(١) ابن عساكر ٤: ٤١٧، في ترجمته.

(٢) ابن عساكر ٤: ٤٢٠، في ترجمته.

وأنا أرجّح أن صنيع حكيم لقومه، إنما كان بعد وفاة رسول الله ﷺ، بأبي هو وأمي، بل كان بعد الرِّدَة، بل أخشى أن يكون تأخّر إلى زمن عثمان رضي الله عنه. وقد أطلتُ هذا البحثَ، لأنه كادَ يضلّلُني، وأخشى أن يستجرَّ غيري إلى الزَّلَلِ الذي عَصَمني الله منه بهدايته وتوفيقه.

* * *

وأعودُ الآن إلى أمر «هشام بن حكيم»، ولدِ «حكيم بن حزام»، وصاحب الخبر مع عمر رضي الله عنهما. فقد رووا أن حكيم بن حزام أسلم يوم الفتح هو وولدُه جميعا: عبدُ الله، وخالدٌ، ويحيى، وهشام[1]. وإذا كانوا قد ذكروا أن أباه حكيمًا قد خرج مع رسول الله إلى حنينٍ، وكان من المؤلفة قلوبهم، فإنهم لم يذكروا أنّ هشامًا خرج مع أبيه في مخرجه ذلك، ولا أنه شهد الطائف، ولا أنّه هاجرَ إلى المدينة قبل «تبوك»، في رجب سنة تِسْعٍ، ولا أنّه شَهِد «تبوك» التي لم يتخلّف عن رسول الله فيها أحد من صالحي المسلمين، كما سلف، والتي آب رسول الله ﷺ من غزاتها إلى المدينة في رمضان سنة تسع[2]. فيكاد يكون من المقطوع به الآن، أن هشامًا لم يلحق برسول الله ﷺ قبل

---

(١) ذيل المذيل «تاريخ الطبري» (١٣: ١٦، ٤١)، مع ما ذكرتُ آنفًا من أن حكيم ابن حزام أسلم قبل يوم الفتح بأيام قلائل.

(٢) انظر ما سلف ص: ٨٤، وما قلته في شأن أبيه حكيم، وفي شأن غزاة تبوك، وأنه لم يتخلف عن رسول الله فيها أحدٌ سوى الثلاثة من صالحي المؤمنين.

رمضان سنة تسعٍ من الهجرة. فهل نجد شيئًا يدلُّنَا على أن هشامًا قد فارقَ مكة إلى المدينة فيما بين أواخر رمضان سنة تسعٍ إلى أواخر ذي الحجة سنة تِسْع؟ أم هل نجد شيئًا يدلُّنَا على أنه أقام مُسْلِمًا بمكّة حتى حجّ أبو بكر وعمر حَجَّتهما في سنة تِسْع[١]، ثم فارقَ مكة مع أبي بكر وعمر فدخل المدينة معهما في أواخر سنة تِسْع؟

والحقُّ أننا لا نجد شيئًا صريحًا يدلُّ على خبر هشام بن حكيم وتاريخ خروجه من مكة إلى المدينة بعد رمضان سنة تِسْعٍ.

وإذن فتاريخ ورود حديث «الأحرف السبعة»، إنما كان، على وَجْه القَطْع، بعد رمضان من سنة تِسْع. ولم أجد أحدًا حَدّد هذا التاريخ، إلا ما وُفّق إليه أخي وصديقي الأستاذ عبد الستار أحمد فرّاج، في مقالةٍ كتبها منذ سنواتٍ، ثم أطلعني عليها أكرمه الله بعد أن كدتُ أفرغُ من بحثي هذا، ولكنّه سلك في تحديد هذا التاريخ غير هذا المسلك[٢]، فجزاه الله عنّي وعن أهل هذا الدين خير الجزاء.

بيد أنّي لا أزال أرتابُ أشدّ الريبة في أن يكون هشام بن حكيم قد خرجَ إلى المدينة فيما بين أواخر رمضان سنة تِسْع، إلى ذي القعدة سنة تِسْع، حيث خرج أبو بكر وعُمَر في حجّتهما في تلك السنة. وأكادُ أرجّح أنّ هشامًا فارقَ مكّة مع أبي بكر وعُمَر حين عادَا من الحجّ إلى المدينة

---

(١) انظر ما سلف ص: ٧٩.

(٢) «أحرف القرآن»، مجلة الرسالة، العدد ٨١٥، ص: ١٩٣. وقد أضفتها ملحقة بالكتاب لتتم الفائدة. *

في أواخر سنة تِسْعٍ، فيكون تاريخ ورود الحديث في أول السنة العاشرة من الهجرة.

فإذا كان تاريخ ورود هذا الحديث بعد رمضان سنة تِسْع، فهو قبْل وَفَاةِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسنة وخمسة أشهر. وإذا صحّ أنه بعد حجّة أبي بكر، فهو قُبَيْل وفاة رسول الله، بأبي هو وأمي، بسنة وشهرين، وأيًّا ما كان فهو قريبٌ من قريب.

* * *

وفي حديث عُمَر الذي صدّرنا به هذا الفصلَ، كلمةٌ تُوشك أن تدلَّ على أن هذا الخبرَ كانَ قريبًا جدًّا من وقت فراقِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصحابَه، وما تركَ هذا الفراقُ في قلوبهم من الحُزْن والحنين إلى ما فاتَهُمْ به من صُحْبَته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فإن عُمَر عندما أراد أن يحدّث الناسَ بما كان بينه وبين هشام بن حكيم من الاختلاف في قراءة سورة الفُرْقان، وترافُعِهما إلى نبيّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كان يعلم أنّ ذلك الحديثَ كان على عَهْد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان يعلم أن تَمام حديثه يعرّف سامعه أنه كان في حياة رسول الله. ولكنه لما بدأ يُحدِّث الناسَ، استفتح كلامَه بقوله: «سمعتُ هشامَ بن حكيم يقرأ سورةَ الفُرْقان، في حياةِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فتقديمه ذكرَ ما هو معلوم بالضَّرورة من كُلّ حديثٍ يتحدّث به محدِّثٌ عن رسول الله، أن ذلك إنما كان في حياةِ رسول الله، هو عند أوَّل نظرةٍ إطنابٌ لا فائدة

منه، ولَغْوٌ أُتِي به لغير حاجةٍ، وقلَّ أن تجد مثلَه في حديث عُمَر أو غيرِه من الصحابة، إذا حدَّثوا عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. فمجيئُه في هذا الخبر، له دِلَالةٌ أخرى غيرُ دِلالة أنَّه كان في حياةِ رسول الله، وفي وقتٍ مجهولٍ من حياته المُبَارَكة على أُمَّته صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. وعندي أن الذي ألقَى هذه الكلمة عَلَى لسان عُمَر رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، حافزٌ خَفِيٌّ كان شديد الأثر على عُمَر.

وسأحاول أن أستشفَّ هذا الحافز من حديث عُمَر الذي رويناه بإسناده آنفًا[(١)]، وذلك أن عروة بن الزبير أخبرنا أن «المسور بن مخرمة الزُّهْريّ»، و«عبد الرحمن بن عبدٍ القاريّ»، هما سمِعَا عُمَر يَذْكر خبره وخبر هشام.

و«المسور بن مخرمة» ولدَ بعد الهجرة بسنتين، فكان عُمْره حين قُبِضَ عمر في ٢٦ ذي الحجة سنة ٢٣ من الهجرة نحوًا من واحد وعشرين سنة، وكان ممّن يلزمُ عُمَر ولا يكاد يفارقه.

وأما «عبد الرحمن بن عبدٍ القاريّ»، فإنهم أجمعوا على أنه مات في الثامنة والسبعين من عُمْره. وأن الصحيح في وفاته أنه توفي سنة ٨٥، أو سنة ٨٨ من الهجرة، فيكون مولده على القول الأول سنة سبع من الهجرة، وعلى الثاني يكون مولده سنة عشر من الهجرة. وأنا أرجح أنَّه ولد سنة سبع، لأنهم قالوا إنه كان على بيت المال زمن عُمَر، فيكون

---

(١) انظر ما سلف ص: ٧٣.

عمره حين قبض عُمَر، على هذا القول، نحوًا من ستَّ عشرة سنة، فهو خليق أن يكون كان قبل ذلك بقليل على بيت المال. وأمّا إنْ قيل إنّه ولد سنة عشرٍ، فيكون عمره يومئذ ثلاث عشرة سنة، وبعيدٌ أن يكون كان على بيت المال قبل وفاة عمر بمدّة سنتين أو ثلاثة، لأنه يكون كان عندئذ في العاشرة من عمره. فهذا بعيدٌ.

وسماعُ «عبد الرحمن بن عبد» حديثَ عُمَر هذا وحفظُه له، يقتضي أن يكون كان فوق العاشرة من عُمُره، أي فيما بعد سنة ١٨ من الهجرة، إن لم يكن كان في سنة عشرين وما بعدها، حين كان عبد الرحمن يومئذ على بيت المال وذلك فيما أرجح، بعد أن أجمع على تدوين الديوان في المحرم سنة عشرين[1]. وهذا هو الأرجحُ عندي، بل أظنُّ أن حديث عُمَر إنّما حدَّث به قُبَيل وفاته بقليل.

وأيًّا ما كانَ، فإن حديث عُمَر إنما كان بعد أن لحقَ رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى بدَهْرٍ طويل، وبعد أن لقي المسلمون في حروب الرّدّة ما لقوا، وبعد أن استفاضَ الفتْحُ في الآفاق، وتفرّق الصحابَة عنه في المَغَازي البعيدة، وبعد أن دَخَل في الإسلام من دَخَل من الأُمَم، وبَعْدَ أن بقي عُمَر في قِلَّةٍ قليلة من أصحاب رسول الله، وبعد أن تغيَّرت المدينة عمّا كان يعهَدُ في زمن صاحبه وحبيبه ﷺ، وبعد أن نشأت بالمدينة ناشئة من أبناء الصحابة ومسلمة الفُتُوح،

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ١/ ٢١٣.

أخذت تلازم عُمَر وتسأله عن دينها، وكان ممّا تسألُ عنه هذا الاختلاف الذي يجدُونه غريبًا عَنْهُم في قراءة القرآة[1].

وكان عُمَر في أُخريَاتِ أيّامه ممّا يضيقُ صدرُه بهذه الغُرْبة التي غادرهُ فيها تفرُّق الصحابة عنه في الفُتوح، وبما طُوِّق من تكاليف إمارة المؤمنين، وبما صار هَدَفًا لسُؤَالِ الناشئة عن أمور هذا الدين، فكان يَجِد من الحَرَج والضيق ما يحمله على أن يأخذ تِبْنَةً من الأرض فيقولُ: «ليتني كنتُ هذه التِّبْنَة، ليتني لمْ أُخْلَق، ليت أمّي لم تَلِدني، ليتني لم أكُ شيئًا، ليتني كنتُ نِسْيًا منسيًّا»[2]، أو أن يبكي حتى تختلِفَ أضلاعُه ثم يقول: «وَدِدْتُ أنّي خرجتُ مِنها كَفَافًا لا عَلَيّ ولا لِي»، أو أن يقف يُصَلّي بالناس الصُّبْح، فيُسْمع حنينُه من وراء ثلاثة صفوف[3]، أو أن يذكُر الأخَ من إخوانه بالليل فيقول: «يَا طُولَها من لَيْلَةٍ»! حتى إذا فرغَ من صلاته غَدَا إليه، فإذا لَقِيه لَزِمه واعتنقَه، فَرَحًا بلقائِه، وحمدًا لله على وِجدانه حَيًّا لم تَفُتْه به المنيَّة[4].

وكأنّي بعُمَر كان في مثل هذه الحالِ، حين سمع سُؤَال هؤلاءِ

---

(١) قلت قبل: إن سؤال الناشئة عن الأحرف السبعة قد كان في نحو من سنة عشرين أو ما بعدها في حياة عمر (ص: ٨٨-٨٩)، وكأنه كان فاتحة الاختلاف الذي أوجب على عثمان جمع الناس على مصحف واحد، في أواخر سنة ٢٤، أو أوائل سنة ٢٥، كما سيأتي بعد.

(٢) سيرة عمر، لابن الجوزي: ١٦٣ وغيرها.

(٣) سيرة عمر، لابن الجوزي ١٦٧، ١٦٨، وغيرها.

(٤) سيرة عمر، لابن الجوزي: ١٨٩ وغيرها.

الناشئة عن اختلاف الناس في قراءة القرآن على هذه الأحرف السبعة التي لم يكن هو يومئذٍ ينكرُها ولا أحدٌ ممن تفرّق عنه من أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممّن شهد الأيام الأُوَل. وكأنّي به يتمثّل الفَرْقَ بين ما هو فيه الساعةَ، وبين ما كانت عليه المدينة في تلك الأيام، وكأنّي به يرى الأيّام المواضي قد زُويتْ لَهُ، فيرى المدينة بعد رمضان سنة تِسْع إلى ربيع الأول من السنة الحادية عشرة يوم قُبِضَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا هي تموجُ بالآلافِ من وُفُود العرب على رسول الله، على اختلاف وجوهها وألسنتها، تغدو وتَرُوح إلى رسول الله تسألُه عن دِينها، وكأنّي به يرى شَبَهًا بين تلك الأيّام، وبين ما هو فيه من اختلاف هذه الناشئة إليه تَسألُه عن دينها، على اختلاف وجوهها وألسنتها عما كان يعهَدُ، وكأني به يذكُر عندئذٍ ما كانَ من أمره وأمر هشام حين اختلفا في قراءة سورة الفُرقان، فيترافعان إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكأنّي به يرى أنّ ذلك لم يكدْ يكون حتى كان كلَمْحٍ بالبصر أن قُبِضَ نَبيُّه وحبيبُه فلحقَ بالرفيق الأعلَى، وكأني به عندئذٍ قد نَهَد لهذه الناشئة من حوله يحدِّثُها فيقول: «سمعتُ هشامَ بن حكيم يقرأ سُورة الفُرْقانِ، في حياة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فإذا هو يصوِّر بهذه الكلمة التي أُلقيت على لسانه قُرْبَ ذلك اليوم، من اليوم الذي اخْتُطِف فيه من بينهم نبيُّه وحبيبُه، وإذا هي عبارة كانت توشك أن تكون إطنابًا ولغوًا، فإذا هي بيانٌ لما كان في نفسِ عُمَر، حين حدَّث، من الذكرى والحنينِ والحُزْن، وإذا هي مصداقٌ لما ذهبنا إليه من أن حديث الأحرُف السبعة إنما كان

في أواخر عهد رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بأصحابه وأمَّتِه. بل هي عندي دليلٌ آخر على تأخُّر أمرِ الأحرُف السبعة إلى قُبَيْل وفاةِ رسولِ الله، فوق الدليل التاريخي الذي سقناهُ آنفًا. وأنا حين أتذوّقُ هذه الكلمة، أجدُ فيها من الرِّقة والكآبة، ما يجعلها عندي أرجَح الدليلين على ما ذهبتُ إليه.

* * *

وإذنْ، فقد أفضى الاستدلالُ على أنّ باطِنَ نَصِّ الخبر، مصداقٌ لظاهِر نصِّ الخبر، إذ كانَ باطِنُ لفظ عُمَر رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، دالًّا على قرب ذلك الحديث من وفاة رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وكان ظَاهر نَصِّه دالًّا على أن ذلك كان قُبيْل وفاة رسول الله، بأبي هو وأمّي، بنحو من أربعة عشر شهرًا أو أقَلّ، أو سبعة عشر شهرًا على الأكثر = أي بعد حجّة أبي بكر في آخر سنة تسعٍ، أو بعد مَآبِ رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من غَزَاة تبوكَ في أواخر رمضان سنة تسعٍ.

وإذا صحّ ذلك، وهو صحيحٌ إن شاءَ الله، كانَ عُظْمُ القرآن قد نزلَ منذ بعثته صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى أواخر سنة تِسْع، أي نحوًا من اثنتين وعشرين سنةً، على حرفٍ واحدٍ[1] = وكان رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) إذا صحّ أن سورة التوبة، وهي السورة التي ذكر فيها أمر تبوك، كانت آخر القرآن نزولًا، وذلك في أواخر سنة تِسع من الهجرة، كانَ القرآن جميعًا قد نزل، من أول نزوله إلى آخره، على حرفٍ واحدٍ، إلّا آية إتمام الدين في سورة المائدة، فإنه قد صحّ أنها نزلت بعَرفة في حجة الوداعِ من ذي الحجة سنة عشر، أي قبيل وفاة رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، بواحدٍ=

قد أقرأ أصحابه هذا الحرفَ الواحدَ منذُ بُعِث، إلى أن أذنَ الله بإنزال الأحرف السبعة تخفيفًا عن أمته = وكان الذي كتب كُتَّاب الوَحْي، بأمر رسولِ الله وإملالِه عند نزولِ الوحي، في الصُّحُف والرِّقاع واللِّخَاف والعُسُبِ والأكتاف وقِطَع الأديم والأضلاعِ والأقتابِ، إنّمَا كان حرفًا واحدًا = وكانَ من كتبَ يومئذ من الصّحابة لنفسه قرآنًا، إنما كتبه على هذا الحرف الواحد.

وإذا صَحَّ هذا، وهو صحيحٌ من صَرِيح الدّلالة، كانَ مَا انتسخَهُ أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من هذه القِطَع المتفرّقات التي كتبها كُتَّاب الوحْي على عهد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وبأمرِه وبإملالِه، فجعله مُصْحَفًا مجموعًا في القراطيس والصُّحُف، فكانت عند أبي بكرٍ حياته حتى ماتَ، ثم كانت عند عُمَر بن الخطاب حياتَهُ حتّى طُعِنَ فماتَ، ثم كانت عند حفصة بنت عمر بن الخطاب أمّ المؤمنين، حتى أرْسل إليها عثمان ابن عفّان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عند جمعِه القرآن وانتساخِه مصاحفَ الأمصارِ، ثم ردَّها عثمانُ إلى حفصة، فلم تزَلْ عندها حتى أرسلَ مَرْوانُ بن الحكَم، فأخذها فحرّقها[١] = كُلُّ ذلك كانَ إلى أن اكتَتَبَ عثمانُ مصاحفَ الأمصارِ، مكتوبًا على حرفٍ واحدٍ من الأحرُفِ السبعة التي أُنزل عليها القرآنُ العظيمُ[٢].

=وتسعين يومًا، فتكون قد نزلت بعد الإذن بقراءة القرآن على سبعة أحرفٍ.

(١) كتابُ المصاحف، لأبي بكر السجستاني: ٩، وغيره.

(٢) انظر ما سيأتي في «فصل كتابة القرآن وجمعه» بعد المقدمة التاسعة.

وإذا كان هذا القرآنُ العظيمُ قد ظَلَّ يُنَزَّل على حَرْفٍ واحدٍ على قلب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اثنتين وعشرين سنةً، في مكّة ثم في المدينة، حتى كانت أواخر سنة تِسْعٍ من الهجرةِ، يومَ أَذنَ الله سبحانه لرسوله أن تقرأ أُمّتُه القرآن على سبعةِ أحرُفٍ، لأنّها لا تُطِيقُ أن تقرأهُ على حرفٍ واحدٍ، ولا على حرفين، ولا على ثلاثة أحرفٍ، كما جاء في حديث أُبَيّ بن كعب الذي صدّرنَا به هذا الفصلَ = فلا مفرّ، إذن، من أن نحاوِلَ معرفة هذا الحرف ما هو؟ وما تاريخُه؟ وكيف صفتُهُ؟ فإنّ هذه المحاولة حَري أن تُعِين على تحديد معنى «الأحرف السبعة» بعض التحديد إن شاء الله.

وقد ذَهَبَ جماعة من السَّلف إلى أن هذا الحرفَ الأوّل هو «لسانُ قريشٍ»، واستدلّوا بحديث عثمان بن عفان عند كتابة المصحف الإمام، إذ قال للذين أمرهم بنسخ المصاحف: «إذا اختلفتُمْ أنتم وزيد ابن ثابتٍ في عربيّةٍ من عربيّةِ القرآن، فاكتبوها بلسان قريشٍ، فإن القرآن أُنْزِل بلسانهم»[1]، وبما أخرجه أبو داود من حديث كعب الأنصاري: «أن عمر كتب إلى ابن مسعود: إن القرآن نزل بلِسان قريش، فأقرئ الناسَ بلغة قريش لا بلُغَة هُذَيل»[2].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل القرآن، باب نَزل القرآن بلسان قريشٍ والعرب (الفتح ٩: ٧، ٨).

(٢) الفتح ٩: ٧، وسأذكر هذا الخبر بلفظ آخر فيما سيأتي، وهو أوضح مما هنا في الباب.

وجاء أبو جعفر الطحاوي في كتابه «شرح مشكل الآثار»[1]، في شرح حديث الأحرف السبعة فقال: «فتأملنا نحن هذا البابَ لنقف على حقيقة الأمر فيه إن شاء الله تعالى، فوجدنا الله سبحانه قال في كتابه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤]، فعلمنا أن الرُّسُل إنما تُبْعَثُ بألسنة قَوْمِها، لا بألسنة مَنْ سِواها، وعقلنا بذلك أن اللسان الذي بُعِث به هو لسان قومِهِ وهم قريشٌ، لا ما سواهُمْ من الألسنة العربيّة وغيرها، وكان قومه المرادُونَ بذلك هُمْ قريشٌ لا مَنْ سِوَاهُمْ.

ومن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وقوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٦]، يعني من كذّبَ به من قريشٍ لا مَنْ سِوَاها، وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، فدعَا قُرَيشًا بطنًا بطنًا حتى تناهى إلى آخرها، ولم يتجاوزها إلى ما سِوَاها، وإن كانوا قد بعثه الله بلسانهم، وإن كانوا ولدُوه كما وَلَدَتْه قريش. كما عقلنا بذلك أنّ قومه الذين بعثه الله إليهم بلسانهم، دون مَنْ سواهم من الناس من أهل الألسنة العربيّة التي تخالف ذلك اللسانَ، وإلى من سواهم من العَجَم مِمن دخل فيه كسَلْمان الفارسيّ، وكمن سواه مِمّن صحبه وآمنَ به وصَدّقه».

---

(١) شرح مشكل الآثار ٤: ١٨٥.

وعلى ما في آخر عبارة أبي جعفر الطحاويّ من اضطراب وغموضٍ، أخشى أن يكونَ من الأصل الذي طُبع عنه كتابُه، فإنّ صريح عبارته دالٌّ على أنّه يَرى أن «قومَ» رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُمْ قريشٌ دون من سواهُم من العرب، وأن للعرب «ألسنة» مختلفة يُخَالف بعضُها بعضًا، منها «لسان قريش»، وأن آية سورة إبراهيم دالَّةٌ على أن القرآن نزل بلسان قريشٍ لأنهم قوم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذا كلامٌ إذا حُمِلَ على إطلاقِه أحدث اضطرابًا شديدًا في تاريخ لسان العرب، ومنه دَخَل الوَهَمُ في أَمر الشِّعْر الجاهليِّ في قول من قالَ برَدِّ روايتِه والشكِّ فيها، مع تَظَاهُرِ الأدلّةِ على خلافِ ما قال. ولذلك أحببتُ أن أتوقّفَ عند هذا الموضع، لأن الفَصْل فيه من أجلِّ قضايَا اللسان العربيّ، وهو الطريق إلى تحديد مفهوم «الأحرف السبعة»، ما هو؟

وأوّل ذلك أنّ الله سبحانَه وتعالى قد وصفَ هذا الكتاب الذي أنزل على محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عَشْر سورٍ من القرآن، كلها مكيّ، فذكر أنه أنزله «قرآنًا عَرَبِيًّا»، أو «قرآنًا عربيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ»، في ست سُوَر[1]، وذكر أنه «لسانٌ عربيٌّ»، أو «لسانٌ عربيٌّ مُبينٌ» في ثلاث سورٍ[2]، وأنه أنزله «حُكْمًا عربيًّا»، في سورة الرعد: ٣٧. وصفة «العربيّ»، تتناول

---

(١) سورة طه: ١١٣، وسورة يوسف: ٢، وسورة فصلت: ٣، وسورة الشورى: ٧، وسورة الزخرف: ٣، وسورة الزمر: ٢٨.

(٢) سورة الأحقاف: ١٢، وسورة الشعراء: ١٩٥، وسورة النحل: ١٠٣.

قريشًا وغيرَ قُريشٍ تناولًا واحدًا، فلا يجوز تخصيصها بقبيلة من قبائل العربِ إلّا بدليل يجبُ التسليم إليه.

ورَأيتُ الله سبحانه وتعالى قد قابَل في كتابه بين لسانين متباينين كُلّ التبايُن، في موضعين فقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، فقابل بين «أعجميّ» و«عَربيّ»، لا بين «أعجميّ» و«قُرشيّ». و«الأعجمي» وصفٌ مطلقٌ يتناوَلُ كُلّ لسانٍ مباينٍ للسان العرب، لا لسان قريشٍ وحدَها، والمقابلة تكون بين عامٍّ وعامٍّ، لا بين عامٍّ وخاصٍّ. فإذ لَمْ يخُصَّ في الأوّل منهما، كان غيرَ مريدٍ أن يَخُصّ في الآخَر منهما. فبان بذلك أن صفة «العربيّ» صفةٌ جامعة غير مخصَّصة، فلا يجوزُ تخصيصُها إلا بدليل يجب التسليم إليه.

ولسانُ قريش عربيّ، ولسان تميم عربيٌّ، ولسان أهل اليمن عربيّ، ولسان الأوس والخزرج عربيٌّ، كل ذلك لا شكّ فيه، فليس لسانٌ مِنْها أحقَّ بأن يُخَصّ في هذه الآياتِ من لسانٍ. فإذ لم نجد ما يُخَصِّصه، لم يكن لادّعاءِ مدّعٍ في هذه الآياتِ أنه عَنَى لسان قريشٍ، أصلٌ يُعْتَمد عليه، ويكون قوله «عربيّ» هُنَا، إنما عنَى به اللسان الجامعَ لكُلّ لسان عربيّ، بلَا تخصِيص لقوم دون قومٍ. فهذا أوّلُ بيانٍ.

وأمّا استدلال أبي جعفر الطحاويّ بآية سورة إبراهيم: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾، واستخراجُه أنّ قومَه هم قريشٌ دون من سواهم، فهو استدلالٌ فاسدٌ، لأنّه أتى إلى لفظٍ عامٍّ مُبْهَم فخصَّصه أيضًا بلا دليل يجب التسليمُ إليه. وقد ذكر الله تعالى في كتابه قوم نوحٍ وقوم هودٍ وقوم صالح وقومَ لوط وقوم فرعونَ وقومِ تُبَّع وقوم مُوسى، فهذا ضربٌ عامٌّ لأصحاب الأمم. وجاء به على ضرب عامّ آخر فقال: القومُ الكافرون والقومُ الظالمون والقوم الفاسقون، وأشباه ذلك. ثم جاء به على وجهٍ خاصّ مُبْهم فقال: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾، يعني المتقاتلين، وقوله: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ ﴾، وأشباه ذلك، فالقوم في الأصل لفظٌ عامٌّ يُطْلَقُ على الجماعة تجمعهم جامعةٌ مَا من نسب أو لغة أو دِينٍ أوْ مذهب أو بلد أو قرية أو علْم، أو ما شئت من أشباه ذلك. وبنو هاشِم هُمْ قوم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهمْ من قريش، فقريش قومُه أيضًا. وقريش من ولد النّضر بن كنانة، والنضر بن كنانة من ولد مُضر بن نِزار، فكُلُّ من ولد مُضَر بن نزار ممن تكلَّم العربية وسكن جزيرة العرب فهم قومُه أيضًا، وكلُّ من ولَدَ نزارٌ فهم قومُهُ كربيعة بن نزار وإيادٍ وأنمار. وهؤلاء جميعًا ولد معدّ بن عدنان، وهم صُرَحاءُ ولد إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فكُلّ من وَلَد إسماعيل، فهم قومُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يصحُّ في العقْل غير ذلك.

يؤيّد ذلك ما رواه مسلم في صحيحه، في أول كتاب الفضائل، عن واثلة بن الأسقع يقول: «سمعتُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم». وما رواه البخاري في كتاب المناقب، عن كليب بن وائل عن ربيبة رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زينب ابنة أبي سَلَمة قال: «قلت لها: أخبريني، النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممَّنْ كانَ؟ من مُضَرَ؟ قالت: فمِمَّنْ كانَ إلّا من مُضَر، من ولد النضر بن كنانة». فكُلّ مضر قومه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ورأيتُ الله عَزَّوَجَلَّ حين أرادَ أن يخصّ في كتابه، أتى بغير لفظ «القوم»، وذلك أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما نُبّئ، استتر بدعوته ثلاث سنين من مبعثه حتى نُزّل عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صَعَد على الصَّفَا فجعلَ ينادي: «يا بني فِهْر، يا بني عديّ، لبطون قريش»، فيما روى ابن عباس[١] أو كما قال أبو هريرة أنه قام فقال: «يا معشر قريش، أو كلمة نحوها اشتروا أنفسكم... يا بني عبد مناف، يا عباس بن عبد المطلب، يا صفية عمة رسول الله، ويا فاطمة بنت محمد»[٢]، فكان بيّنًا أنه لما أراد الله تعالى أن يَخُصّ قريشًا دون بني إسماعيل من العرب، سماهم «عشيرته» صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يسمّهم «قومه». فلما أنزل الله عليه: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ

---

(١) البخاري في كتاب التفسير.

(٢) البخاري في كتاب التفسير.

﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، بادَى الناسَ جميعًا بدعوته وبما جاء به من القرآنِ، فلم يخصَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قبيلًا دون قبيلٍ.

وقد جاء استعمال «القوم» في الأحاديث خاصًّا وعامًّا، فمن ذلك ما رواه البخاري في كتاب الأطعمة عن ابن عباس، عن سيف الله خالد ابن الوليد، أنهم قالوا له حين قدِّم إليه الطعام: «هو الضبُّ يا رسول الله، فرفع رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يده عن الضبِّ. فقال خالد بن الوليد: أحرامٌ الضَّبُّ يا رسول الله؟ قال: لا، ولكن لم يكُنْ بأرضِ قَوْمِي، فأجدني أعافُهُ». فهذا خاصٌّ، يعني قريشًا.

ثم روى البخاري في كتاب بدء الخلق، ومسلم في كتاب الجهاد والسير عن عائشة أنها قالت للنبيّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «هَلْ أتى عليكَ يومٌ كان أشدَّ من يومِ أُحُدٍ؟ قال: لقد لقيتُ من قومِكِ ما لقيتُ، وكان أشدَّ ما لقيت منهُمْ يوم العقبة إذ عرضتُ نَفْسِي على بن عبد ياليل بن عبد كُلَال فلم يجبني، فانطلقتُ وأنا مهموم على وجهي، فلم أستفقْ إلّا وأنا بقرن الثعالب، فرفعتُ رأسِي، فإذا أنا بسحابة قد أظَلَّتني، فنظرتُ فإذا فيها جبريل، فناداني: إن الله قد سمعَ قولَ قومكَ لك، وما ردُّوا عليك»، الحديث، فهذا عامٌّ، لأن ابن عبد ياليل، من أكابر أهل الطائف من ثقيفٍ، ودلّ الحديث على أنّه من قومه وقوم عائشة، مع أنه من ثقيف لا من قريش، فدَلَّ ذلك على أن «القوم» هُنَا هُمُ العربُ ولد إسماعيل، لا يُخَصُّ في ذلك منهم أحدٌ دون أحدٍ.

وإذن فقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾، دالٌّ على هذا العموم دون سواه، كما دلّت صفة «العربيّ» على العموم دون سواه. فاللسانُ الذي نزل به القرآن هو اللسان العربيُّ الجامع، لا لسان قريش خاصة، واللسان الذي أرسل به محمّد صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو اللسان العربي الجامع، لا لسان قريشٍ خاصةً.

و«اللسان»، عامٌّ، وإنما تخصِّصه القرينة. فإذا قيل «لسانٌ عَرَبيٌّ»، فذلك أدخَلُ شيءٍ في العُمُوم، وهو الأصلُ، فلا يمكن حملُهُ في الآيَة على معنى الخصوصِ بوجهٍ من الوجوه. وإنما يخصَّصُ هذا العامُّ إذا أضيف إلى خاصٍّ، فإذا قلت: «لسانُ قريشٍ»، عُلِم أنك تعني «لُغَة قريشٍ» خاصَّةً، وكذلك جاء في خبر عُمَر حين كتب إلى ابن مسعود: «إن القرآن أنزِل بِلِسَان قريش» ثم قال بعد ذلك: «فأقرئ الناس بلُغَة قريشٍ لا بلُغَة هُذيلٍ»[1]، فعلمنا أنه أراد بقوله: «بلسان قريشٍ»، «لُغَة قُرَيْش». و«اللُّغَة» عند السلف، هي نحو اللَّهجَة أو اللحن، وهي فرعٌ من اللسان الجامع تتميّز عنه في قليل من الوجوه، مثل إعمال «ما» وتركِ إعمالها، فنحن نقول: إعمال «ما» لغة الحجاز، وتركُ إعمالها لغة تميم، ونقول: تسهيل الهمزة لغة قريش، وتحقيقها لغة غيرهم من العرب، فيكون ذلك بمعنى اللهجة، وما ألفوهُ ومالوا إليه في استعمالهم.

---

(١) انظر ما سلف ص: ٩٤.

فقوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾، إنما يرادُ به اللسان الجامعُ، لا لغة القبيلة التي بُعِث منها النبيُّ إلى قومه. وهذا من الوضوحِ بمكانٍ، وحَمْلُه على ما ذهبَ إليه أبو جعفر الطَّحاويّ في استدلاله، جنوحٌ إلى غير الصوابِ في صريح المعقول. ولبسط القول في «اللسان»، و«اللغة»، و«اللهجة»، والفروق بينها، موضعٌ غير هذا، وإنما أشير هُنَا إلى ما الحاجة إليه داعيةٌ في بيان وجه الصواب في الاستدلال بآيات الكتاب المبين في مثل هذا الأمر.

هذا، ومن فقه الإمام الحافظ الناقد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاريّ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه لما ترجم لهذا الباب في صحيحه، في كتاب فضائل القرآن قال:

«بابُ نزل القرآن بلسانِ قُرَيْشٍ والعربِ قُرْآنًا عَرَبِيًّا، بِلِسَانٍ عَرَبيّ مُبِينٍ»

فلم يقتصر على ذكر «لسان قريشٍ»، بل عطف وقال: «والعرب»، إشارةً إلى هذا المعنى: أنّ هذا القرآن أنزل باللسان العربيّ الجامع. فرحم الله أبا عبد الله، ما أجلَّ حفظه وفِقْهه!

ونعم، لقد أصبَحَ بيّنًا أن القرآن العظيم قد أنزل بلسانٍ عربيّ مبين، هو هذا اللسان العربيُّ الجامع للعرب بني إسماعيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، لَمْ تُخَصّ فيه قبيلٌ من العرب دون قبيلٍ، ولكن ثبت في الأحاديث الصحاح أيضًا، كما سلف، أنّ القرآن أنزل بلسانِ قريشٍ. فإذا كان

صريح المعقولِ، وصريح دِلالة القرآن، قد دلَّا جميعًا على أن القرآن قد أنزلَ بلسان العربِ الجامع، فما معنى ما جاءَ في هذه الأخبار أنه أنزل بلسان قريشٍ؟

وجوابُ هذا السُّؤال يتطلَّبُ أوّلًا أن نذكُر بعض الدَّلالة على أنّ في القرآن العظيم من كلام العربِ ما لم تكُنْ قريشٌ نَفْسُها تعرفه أو تألفُه. وليس هذا موضع تتبُّع ما رُوِي من ذلك، ولكن سياقةُ شيء من ذلك كافية إن شاء الله في التنبيه إلى هذا البحث الجليل.

فمن ذلك ما روي بالإسناد الصحيح من طريق مسعر، عن قتادة، عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٩]، أنه قال: لم أكنْ أدْرِي ما ﴿ ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا ﴾، حتى سمعت ابنةَ ذي يَزَن تقول لزوجها: انطَلِقْ أُفاتِحْكَ! تعني أقَاضِيك»[١]. وذكر الفَّراء في معاني القرآن[٢] أن أهل عُمان يسمُّون القاضي: «الفاتحُ»، و«الفتّاح». وأشار أبو عبيدة في مجاز القرآن[٣] إلى بيت الأسعر الجُعْفِي، ولكنه قال: «وهو لبعض مراد»، كأنه يعني أنه لغة مراد، كما قال الطبري في تفسيره عنه[٤]. وخلاصة ذلك أنه من كلام أهل اليمن، ولذلك لم يكن يعرفه ابن عباس، وهو قرشيٌّ، حتى سمعَ

(١) تفسير الطبري رقم: ١٤٨٥٩، ١٤٨٦١، ١٤٨٦٧.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٨٥.

(٣) مجاز القرآن ١: ٢٢٠، ٢٢١.

(٤) تفسير الطبري ١٢: ٥٦٣، ط دار المعارف.

ابنةَ ذي يزن تقول ما تقول.

ومن ذلك أيضًا ما روي عن عمر بن الخطاب[١]، عن أنس بن مالك قال: «كنا عند عمر بن الخطّابِ، وعليه قميصٌ في ظهره أربعُ رِقاع فقرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: ما الأَبُّ؟ ثم قال: إن هذا لهُوَ التكلُّف، فما عليك أن لا تدرِي ما الأبُّ»، وفي لفظ آخر أنه قال: «بحسبنَا ما علمنا»[٢]، وفي غيره: «اتّبِعوا ما بُيِّن لكم من هذا الكتاب، وما لا، فدعُوه»[٣].

وذكر السيوطي في الدرّ المنثور[٤] أن أبا عبيد في فضائل القرآن، وعبدَ بنَ حميد في تفسيره، أخرجَا عن إبراهيم التيميّ قال: «سُئِل أبو بكر الصدّيق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن قوله: ﴿وَأَبًّا﴾ فقال: أيُّ سماءٍ تُظِلُّني، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني إذا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم؟».

ولم أجد من صرّح بنسبة «الأبّ» إلى قبيلة، إلا ما جاء في تاج العروس أنّ الصاغاني نسبه لهذيل. ووجدت أنه رُوِي في خبر قسّ بن ساعدة الإيادي في قوله: «فجعل يرتَعُ أَبًّا، وأصيدُ ضَبًّا»، فلعلَّه من كلام إياد. واستدلُّوا ببيت من الشعر غير منسوب:

(١) الطبقات لابن سعد ٣/ ١/ ٢٣٧.

(٢) تفسير الطبري ٣٠: ٣٨، ط بولاق.

(٣) القرطبي ١٩: ٢٢١.

(٤) الدر المنثور ٦: ٣١٧.

جِذْمُنَا قَيْس، ونجدٌ دارُنَا   ولنا الأبُ به والمكْرَعُ

ولكنه يدلُّ على أنّه من كلام قبائل نجدٍ، وإن كنا لا نعلم من أيّها على التحقيق. فهذان رجلان من أئمة قريشٍ، ومن كبار أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يعلما، وهما قرشيّان، حرفًا جاء في كتاب الله، ولا شكَّ في أن الذي لم يعلماهُ عربيٌّ، ولكنه لـمّا لم يكن من كلام قريشٍ جهلاهُ.

وإذن فليس هذا الضربُ هو المقصودُ بقولهم: أنزل القرآن بلغة قريش أو بلسان قريشٍ. فإذا رجعنا إلى الأخبار التي قيل فيها إنه أنزل بلغة قريش، وجدنا خبرَ عُمَر وابن مسعود، الذي ذكرناه آنفًا، ولكنه جاء هناك مجملًا، أمّا تفصيلُه ففي رواية أُخرى، وذلك كما روى ابن جني في المحتسب، وغيره، عن عمر بن الخطاب أنّه سمع رجلًا يقرأ: «عَتَّى حِينٍ» [سورة يوسف: ٣٥] فقال له: من أقرأك؟ قال: أقرأني ابن مسعود. فكتب إلى ابن مسعود: «إنّ الله عَزَّوَجَلَّ أنزلَ القرآن فجعله عربيًّا، وأنزلَهُ بلُغة قريشٍ، فأقرئ الناس بلغة قريشٍ لا بلُغَة هُذيلٍ، والسلام».

ودلالةُ هذا الخبر صريحةٌ، فإن كُلّ العرب يقولون: «حَتَّى»، إلّا هُذيلًا وثقيفًا، يقولون: «عَتَّى». فمثل هذا الضرب من الحروف، ممّا اختصَّت به قبيلةٌ من العرب دُون سائرها، ممّا يكثر دورانُه على الألسنة، فإن القرآن أنزل فيه على لُغَة الأكثرين الذين منهم قريشٌ. ولما كان رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الصفوة من قريش، وهو المبلّغ عن الله ما أنزَلَ، ولم يكن في لغته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقول في هذا الحرف

الدائر في الكلام «عَتّى»، فإنّ الله سُبْحانه لم ينزّل عليه ما ليس من لُغَته التي ألفها، وهي لغة الأكثرين، ويحمله ويحمل العربَ جميعًا على لُغَةٍ قليلةٍ لغير علّةٍ موجبة لهذا الحَمْل.

وخبر عثمان في كتابة المصحف الإمام، الذي ذكرناه آنفًا، [1] والذي جاء فيه: «إذا اختلفتُمْ أنتُمْ وزيد بن ثابت في عربيّةٍ من عربيّة القرآن، فاكتبوها بِلِسَانِ قريشٍ، فإن القرآن أنزلَ بلسانهم»، فإنه شبيهٌ بما رواه أبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف[2] من طريق هوذة، عن عوف، عن عبد الله بن فضالة قال: «لـمّا أراد عمر أن يكتب الإمامَ، أقعدَ له نَفَرًا من أصحابه وقال: إذا اختلفتُمْ في اللغة، فاكتبوها بلُغَة مُضَر، فإنّ القرآن نَزَل على رجُلٍ من مُضَر».

وتفصيل خبر عثمان، يهدي إلى هذا الضرب من الاختلاف في عربيةِ القرآن، الذي أمر فيه أن يكتب بلسان قريشٍ دون غيرها. فقد روى البخاري في صحيحه حديث عثمان مفصّلًا، في «كتاب فضائل القرآن»، «باب جمع القرآن»، ولم يذكر فيه ما اختلفوا فيه، إلا أن الترمذي رواه في سننه في كتاب التفسير، في تفسير سورة التوبة فقال: «قال الزهريّ: فاختلفوا يومئذ في «التابوت» و«التَّابُوه»، فقال القرشيون: التابوت. وقال زيد بن ثابت الأنصاري: «التَّابُوهُ». فرُفع اختلافهم إلى عثمان، فقال: اكتبوه «التابوت»، فإنّه نزل بلسان قريش». وكذلك رواه

(١) انظر ما سلف ص: ٩٤ .

(٢) المصاحف: ١١ .

ابن أبي داود في المصاحف[1].

قال ابن خالويه في شواذ القراءات[2] «التابوهُ» بالهاء، لغة الأنصار، وقرأ به زيد بن ثابت، وأبي بن كعب». وقال القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، وكان ثقة عالمًا بالحديث والفقه والشعر: «لم تختلف لغةُ قريشٍ والأنصار في شيء من القرآن إلا في «التابوت»، فَلُغةُ قريش بالتاء، ولغة الأنصار بالهاء». وقال أبو بكر بن مجاهد: «التابوت، بالتاء قراءة الناس جميعًا، ولغة الأنصار: التابوهُ، بالهاء». فدلّ تحديد ما اختلفوا فيه، على أن المرادَ بالاختلاف هنا، ما كانَ متعلّقًا برسم الكلمة الواحدة وكتابتها، أن تكتب بالتَّاءِ أو بالهاء، أو كالذي مرَّ من قراءة ابن مسعود «عَتَّى حين»، وهي لغة ثقيف وهُذَيْل، ولغة قريش وسائر العرب «حتَّى حين». فتبيّن أنه في مثل هذا قيل: «أُنزِل القرآن بِلِسانِ قريش»، أو قول عمر: «إن القرآن نزل على رجُلٍ من مُضر».

وإذن فمورِدُ هذا الخبر: «أُنزِل القرآن بلسان قريشٍ»، موردٌ خاصٌ فيما يتعلّقُ باختلاف لهجات العرب ولُغَاتِها في نطق الحرف الواحد، أو إبدال حَرْف مِنْه بحرف آخر كلغة تميم في «أنّ»، يقولون «عَنْ»، ولغة طيِّء: «إنَّا أنطيناك» في «إنَّا أعطيناك»، وأشباه ذلك من لغات القبائل التي انفردت بها دون قريش ودون سائر قبائل العرب.

---

(١) المصاحف: ١٨، ١٩.

(٢) شواذ القراءات: ١٥.

وهو خاصٌّ، فوق ذلك، بكتابة المصحف لا بتلاوته، وخاصٌّ بعد ذلك كلّه فيما وقع فيه الاختلاف بين القرأة الذين تلقّوا قراءاتهم عن رسول الله ﷺ. فأمّا ما لم يقع فيه اختلاف، فليس يتناوله هذا الخبر، سواء كان ما تلقّوه من لغة قريش أو من لغة غيرهم، كالذي قدمناه آنفًا في خبر ابن عباس في «الفتح» بمعنى القضاء، وهو لغة اليمن، وخبر أبي بكر وعمر في «الأبّ»، وهو من لغة قوم غير قريش، وكسائر ما ذكروه في كتب «اللغات التي نزل بها القرآن»(١)، فعمدوا فيها نسبة ألفاظ كثيرة من القرآن إلى القبائل، مما لا خلاف في قراءته بين القرأة جميعًا. ويكون معنى ذلك أنّهم إذا اختلفوا في نطق كلمة من القرآن أن يكتبوا الكلمة كما تنطق قريش.

---

(١) طُبع من هذه الكتب كتابٌ على هامش تفسير الجلالين، ونُسب إلى أبي القاسم بن سلام، ولا يدرى من هو؟ وجعله صاحب معجم المطبوعات، فأدخله في كتب أبي عبيد القاسم بن سلام مع الشك في نسبته. وفي الأمر اختلاط. وهذه الرسالة نقل عنها السيوطي في «الإتقان» في النوع السابع والثلاثين: «فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز» ثم قال: «وقد رأيت فيه تأليفًا مفردًا». ثم قال بعد أسطر: «وقال أبو القاسم في كتابه الذي ألفه في هذا النوع في القرآن». فلم يصرح باسمه، ولكني وجدته صرّح به في مقدمة «الإتقان» حين ذكر الكتب التي رجع إليها واختصر منها كتبه، فقال: «اللغات التي نزل بها القرآن، لأبي القاسم محمد بن عبد الله». ولم أجد بعدُ له ترجمة، ولكن مقدمة الكتاب تدل على أنه أخذ عن أبي الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي إجازة، وتوفي المقدسي في شعبان سنة ٦١١ (شذرات الذهب ٥: ٤٧، ٤٨). فأبو القاسم محمد بن عبد الله، من أهل القرن السابع بلا ريب، وخليق أن أظفر له بترجمة، ولكن نسبة الكتاب إلى أبي عبيد القاسم بن سلام باطلة قطعًا.

فالسلام في هذا الأمر [illegible]

[illegible]

[illegible] لغة قريش [illegible] العرب [illegible]

لغة قريش هو لسان العرب، لا يميزه إلا خصائص من وجوه الفصاحة في

الاستعمال، كتسهيل الهمزة وأشباهه، لا في تركيب الكلام ولا [illegible]

ولا جمله، ولا شيء مما تكون به اللغة من [illegible] لغة قريش

إذن هو لهجتها وأنغامها ولحنها لا غير.

ثم انتهى الأمرُ في زمانِنا إلى أقوامٍ من أذنابِ المستشرقين، يتعاوَوْن بما يتعاوَى به أصحابُ الأحقاد منهم والضغائن، فأطلقوا أنَّ لقريشٍ عربيَّة قائمةً بذاتها غير عربيَّةِ القبائل التي كانت تسكنُ الجزيرة قبل الإسلام، فقالوا إن القرآن قرشيُّ اللغة، والشعر الجاهليُّ الذي حملتْه إلينا الرواة قرشيُّ اللُّغَة كالقرآن، ولغة قريش لم تعُمَّ العربَ إلا بعد الإسلام، فلو كان هذا الشعر الجاهليُّ صحيحًا لجاء على لغات قبائل الجاهلية التي تفارقُ لُغَتها لغة قريشٍ وتخالفها. فأمّا إذ لم يكن ذلك، فالشعر الجاهليّ كُلُّه موضوعٌ بَعْد الإسلام. وكانَ رأسَ هؤلاء الذين يضعون ألسنتهم حيث شاءُوا بلا وَرع، هو الدكتور طه حسين، الذي اشتعلت الفتنة على لسانه، ثم استشرت على ألسنة أتباعه، وخلطوا في أوهامهم تلك تخليطًا لا مَزِيد عليه.

* * *

وخُلاصَة ما انتهى إليه هذا البحث، مع تجنُّبي كثيرًا ممّا كان ينبغي أنْ أنبّه إليه من الأوْهام التي تعلقت به، ثلاثةُ أمور:

الأوّل: أن القرآن العظيم ظَلَّ ينزّل على حرفٍ واحدٍ، اثنتين وعشرين سنة، في مكة والمدينة، منذ البعثة إلى سنة تسع من الهجرة.

الثاني: أن القرآن العظيم نَزَل بلسانٍ عربيٍ مبين، هو اللسان الجامعُ الذي كانت تألفه العرب وتتكلَّم به في جزيرتها قبل الإسلام، لا يختلفُ في قبيلٍ منها عن قبيلٍ.

الثالث: أن قول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن القرآن أنزل بلسان قريش، ليس يطابق معناهُ معنى قول الله تعالى أنه أنزل القرآن بلسانٍ عربيّ مبين، إذ كانت مقالةُ عثمان إنما أراد باللسان فيها: طريقةَ نُطْق الكلمة من نصّ القرآن، فتكونَ طريقة النطق مؤثرةً في كتابتها أو رسْمِها، ولم يرِدْ بها مفرداتِ لغة القرآن ولا تركيبها. فقوله «أنزل القرآن بلسان قريش»، إنما هو لهجتُها ولحنُها ولُغَتُها.

* * *

وإذْ كنّا قد أفضينا إلى هذا الموضع، فبقي أنْ ننظُرَ نظْرةً في تاريخ هذا الحرف الأوّل الذي نُزِّل عليه القرآنُ اثنتين وعشرين سنة، حتى أذِن الله بقراءته على سبعة أحرف. وهذا التاريخ لا غنى عنه في نَفْي الشُّبَه المتراكبة في أمر الأحرف السبعة، وفي أمر نزولِ القرآن بلسان قُريش.

فأوّل ذلك، أنّ الله سبحانه لمّا اصطفى عبدَه محمّدًا من قريشٍ وبعثه نبيًّا ورسولًا، أمره أن يدعُوَ الناسَ إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّه هو عبدُه ورسولُه، وجَعَل بُرْهانه على نُبوّته كتابًا ينزّله على قلْبه مُنجّمًا لا جُمْلةً واحدةً يتلوهُ عَلَيْهم، وأن هذا الكتابَ كلامُ الله لا كلامُه هو، وأنه هو آيتُه التي تشْهدُ له أنّه نبيٌّ مرسَل، لأنّه بَشَرٌ مثْلُهم يَعجِزُ أن يأتي بمثل هذا القرآن من عند نفسه كعجزهم همْ عن الإتيان بمثله، ومصداقُ ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ

بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٥ - ١٦]، أي أنه لبث بينهم أكثر من أربعين سنة من عمره، ثم لم يأتِ على لِسانه كلامٌ يُشْبِهُ هذا الكلامَ أو يقاربُه. ثم جَعَل الله حُجَّتَه عليهم، أن يتْلُو عليهم هذا القرآن، فمنْ كذَّب منْهم فقد كذَّبَ أن يكون هذا كلامُ الله، ومن آمن فقد آمن مُقِرًّا أنه كلامُ الله لا كلام هذا الرسول.

وآمن رجالٌ قليل في مكّة ونساءٌ، وظَلَّ الوَحْي يتتابَعُ، ورسول الله يتْلُو على أهْل مكة ما نُزِّل عليه ويدعوهم إلى الإيمان بالله وبرسالاته، ويدعوهم إلى مفارقة ما هم عليه من عبادة الأوثانِ، فكذّبت قريش وجادلتْه، وحَمِي الوحي يُسَفِّه ما هم عليه من الدين والجاهلية، فحميت أنوفُهم، ولكن القرآن بَهَرَهُمْ، فقالوا: شاعِرٌ، وقالوا: ساحِرٌ، وقالوا: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [الفرقان: ٤]، وقالوا: ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥]، فنزل القرآن بآياتٍ كثيرة يتحدّاهم ويصدّق رَسُوله فقال: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴾ [الطور: ٣٤]، ثم يزيدهُم تحديًا: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ ﴾ [هود: ١٣]، ثم يُضاعف عليهم التحدّي: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [يونس: ٣٨]، ثم يُعْجزهم ويُعْجِز الإنس والجنّ مجتمعين إلى آخر الدهر:

﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وظلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقليلٌ من آمن معه بمكّة، فبادأته قريشٌ بالأذى والمكروه والعداوة، واشتعلت نيران الخُصُومة، وتتابع الوحْيُ يجادلُهُم ويقرّعهم ويسفّه أحلامَهُم، يومًا بعد يومٍ وشهرًا بعد شهرٍ سبعة أعوامٍ من مبعثه. والعربُ أبناءُ إسماعيل لا ينقطعُ حَجُّهم إلى بيت أبيهم إبراهيم عليهما السلام، فيتسمّعون ما يُتلى، ويبهرُهُم ما بهرَ قريشًا، وتتناقل أخبارُ مكّة في أطراف الجزيرة، فقلَّ قبيلةٌ لم تسمَعْ بمبعثه صلى الله عليه وسلم، وبما جاء به من القرآن بلسانٍ عربيٍّ مُبين، سمعوا التحدّيَ الأعْظَم، ولكنهم أصاخُوا ولم ينطقُوا.

فأيّ الناسِ آمنَ به يومئذٍ وهو بمكة إلى سنة سبع من مبعثه، يوم قامت قريش فحصرت رسول الله وأصحابه وسائرَ بني هاشم في الشِّعْبِ؟

آمن معه نَفَر قليلٌ من قريشٍ معدودون، ولكن آمن يومئذٍ جماعةٌ من غير قريشٍ من قبائل العرب، فكان ممن آمن: خَبّاب بن الأرَتّ، وواقد بن عبد الله من بني تميم • وعبد الله بن مسعود وأخوه عتبة، من هُذَيل • ومسعود بن ربيعة القاريّ، من الهُون بن خزيمة • وعبد الله ابن جحش وأخواه أبو أحمد وعبيد الله الذي تنصّر بعدُ بأرض الحبشة، من بني أسد بن خزيمة • وبنو البكير، أربعة إخوة، من بني عبد مناة

ابن كنانة • وصهيب بن سنان سابق الرُّوم، أصله من النمر بن قاسط، من ربيعة • وعامر بن ربيعة، من عنز بن وائل، من ربيعة • وعتبة بن غزوان المازنيّ، من بني خصفة بن قيس عيلان بن مُضَر • ومعتّب بن عوف، من خُزاعة، من مضر • ومُعَيقيب بن أبي فاطمة، من دوس، من أزد السراة • وعامر بن فهيرة، من الأَزْدِ • وعمار بن ياسر، من عنس، من مَذْحِج • وشُرَحْبِيل بن حَسَنَةَ، من كندة • والمقدادُ بن عمرو، من بَهْراء، من قضاعَة • وغير هؤلاء، كلهم من غير قريش.

وآمن من النساء: أمُّ رومان زوج أبي بكر، من كنانة • وفاطمة بنت صفوان، من كنانة • وأسماء بنت عُمَيْسٍ وأختها سلمى، من خَثْعَم • وهُمَيْنَةُ بنت خَلَف، من خُزاعة • وحرملة بنت عبد بن الأسود، من خزاعة • وغيرُهُنَّ، وكلهنّ من غير قريش.

وكُلُّ هؤلاء أسلم قبل حصار الشعب، وكلهم سَمِع القرآنَ وآمن به وتَلاهُ في صلاته وتحفّظَ منه ما شاء الله. ثم خرج رسولُ الله من الشعب هو وأصحابه في شوال سنة عشرٍ، فانطلقَ إلى الطائف، إلى ثقيفٍ يتلُو عليهم القرآن ويدعوهم إلى نُصْرته، فسمعوا له وخذلوه. ثم جاء ذو النور الطفيل بن عمرو الدوسي فأسلم بمكة، وأرسله رسول الله إلى قومه من دوسٍ، فتلا عليهم القرآن، فآمنت له بيوتٌ من دوس حتى بلغوا ثمانين بيتًا. وتسامعت العربُ بالقرآن في كُلّ أرضٍ، سمعَهُ الأعشى أعشى قيس، من بكر بن وائل، فجاء ليسلم وردّته قريش. وجاء نصارى من نجران فأسلموا. وكُلّ هؤلاء أيضًا من غير قريش.

حتى إذا كان الموسمُ سنة عشر من البعثة، وجاءت قبائل العرب للحجّ، ونزلت منازلَها، أتاهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في منازلهم فعرضَ نفسه على قبائل العرب قبيلة قبيلة، يأتيهم فيدعوهم إلى ترك الأوثان وإلى اتباعه ونُصْرته، ويتلو عليهم ما نُزِّلَ عليه من القرآن، ويعلمهم أنّ هذا القرآن هو آيته على نُبوّته، فكان ممن أتى من قبائل العرب:

بنو البَكّاء، وبنو عامر بن صعصعة، وبنو فزارة، وبنو خصفة، وبنو مُرّة، وبنو سليم بن منصور، وبنو عبس، وهذه قبائل كبيرة منتشرة من قيس عيلان بن مُضَر • وبنو حنيفة، وبنو ثعلبة بن عكابة، من بكر ابن وائل من ربيعة • وبنو كَلْب بن وبرة، وبنو عذرة، قبيلتان كبيرتان من قُضَاعة • وكندة، وغَسّان، وبنو الحارث بن كعب، من قحطان أهل اليمن • وأهل حضرموت، من اليمن أيضًا. فاستمع هؤلاء للقرآن يتلى عليهم كما نُزِّل يومئذ، وكذبوه كما فعلت قريش. ثم كان ما كان من عرضه نفسه على الأوسِ، والخزرج بالعقبة، وهم من اليمن من الأزد، يسكنون يثرب، مدينة رسول الله بعد الهجرة.

وهذه أجذامُ العرب الكُبْرى من ربيعة، ومُضَر، وقضاعة، وقَحْطان، وهم أهل جزيرة العرب، تمتدُّ قبائلهم منتشرة المنازل والديار، ما بين شرق الجزيرة وغربها وما بين شمالها وجنوبها، لم ينكر أحدٌ منهم عربيّة القرآن ولا جَهِلها فاستعجمت عليه.

هذه صُورَة مُسْتَرَقَةٌ عَرَضتُ عَمُودَها دُون جُثْمانها وأَلْوَانها وظِلالها، تُرِيك القرآن يُتْلى على قبائل العرب جميعًا في عشر سنوات بعد البعثة، وهم يطالبونَ بأن يُقِرُّوا أن الله وحده لا شريك له، وبأن محمّدًا عبده ورسولُه، وبأن هذا القرآن الذي يُتْلى عليهم هو حُجّة هذا الرسولِ، لأنه كلامُ الله الذي نَزَل بِلِسانِهم لسانًا عربيًا غيرَ ذي عِوَج، فكذَّب بِهِ من كذَّب غير مُنكرٍ لعربيته ولا للحرف الذي نزل عليه، ولا غمضَ عليه شيء منه، وآمن به من آمنَ معترفًا بعربيته وبالحرف الذي نزل به، ومقرًّا بأنه كلامُ الله، ومُتّبِعًا في حفظه وتلاوته قرآن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتباعًا لا هَوادة فيه. لأنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان هو نَفْسُه مُتبِعًا في تلاوة القرآن على الحرف الأول الذي نزل به الرُّوح الأمين على قلبه، وهو جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقد عاتبه ربُّه ثم أدّبه إذْ قال له: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة ١٦-١٩]، وقال له: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه ١١٤]، فكان كُلُّ من أسلم يومئذٍ من أي قبيلةٍ كانَ، ملزمًا بلا هوادةٍ أن يقرأ القرآن على هذا الحرف الواحد الذي أنزل على رسول الله، مأمورًا أن يتّبع قراءته حرفًا حرفًا كما ينطقُها صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ولا نعلم كان في هذا خلافٌ من أحدٍ قالَ به أو فَعَله أو ترخَّصَ فيه. وحَسْبُك أن تعلم مصداقَ ذلك في الذي فَعَله عمر بن الخطاب بهشامِ بن حكيم، وكلاهما قرشيّ، حين سمعه يقرأ على حروفٍ كثيرة خالَف فيها ما أقرأه رسولُ الله، فكاد يساوره في

الصلاة، ثم لبَّبه بردائه، وانطلق به يقودُه إلى رسول الله، وكذلك ما كانَ من أبيّ بن كعب وهو أنصاريّ، حين سمعَ ما أنكر من قراءة القارئين واختلافهما في القراءة، وحين حسَّن رسول الله قراءة القارئين، فداخل أبيًّا من التكذيب ولا إذ كان في الجاهلية.

هكذا كانَ أمرُ الحرفِ الأوّل منذ بُعِث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى سنة عشر من مبعثه، ثم أسلمت الأنصارُ، الأوس والخزرجُ، وهم يَمانُون من الأزد، وهاجر إليهم أصحابُ رسول الله ثم هاجَرَ رسولُ الله إلى مدينتهم. وانتفضتْ مكّةُ لهجرة أبنائها مفارقين ديارَهُم وأموالَهُمْ وأهليهم. ثم كانت وقعة بَدْرٍ الكُبْرى، فكادَ دَوِيُّها يصعَقُ عربَ الجزيرة، إذ هلكتْ أئمة قريشٍ، وهم الحُمْسُ[١]، أصحابُ دين العرب في الجاهلية، وسدنة بيت أبيهم إبراهيم، وأخذت العربُ من يومئذ تتحرّكُ لِقتالِ هذه العُصْبة من المؤمنين. وكان أهل هذا الدين قِلَّةً يدخلون في الدين أفرادًا وأشتاتًا، والرَّسُول يعلِّمهم القرآنَ ويُقرِئهم، أو يأمُر من يعلِّمهم ويقرئهم كما أقرأه، وظَلَّ الأمرُ على ذلك، والغزوات تتوالى والسرايا تتابَعُ، حتى كان فتحُ مكّة سنة ثمانٍ، وأسلمت قُرَيْشٌ. وكانت العربُ يومئذ من أطراف الجزيرة وسُرَّتها ينتظرون بإسلامهم قريشًا، فإذا جزيرة العرب تنتفض انتفاضة المُغيظِ على الأمْرِ، فشبّت الرِّدَّة

---

(١) الحُمْس: [illegible]

مُعْجَلةً إلى دَوِيِّ القرآن، فما آبَ رسول الله من تبوك، حتى كانت وفود العَرَب من كُلِّ حَدَبٍ قد ملأت الطُّرُق إلى المدينة، الركبُ ما بين الواحد، إلى السبعمئة، كُلُّهم عُنُقٌ إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقالَ الله لرسوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣﴾، وكان ما قال سبحانه.

وجاءت وفود مُضَر نحوًا من عشرين وَفْدًا: بنو أَسَد، وبنو تميم، وبنو عَبْس، وفَزارة، وبنو مُرّة، وبنو ثعلبة، وبنو مُحارب، وبنو كلاب، وبنو رُؤَاس، وبنو عُقَيْل بن كعب، وبنو قُشَيْر بن كعب، وبنو البَكّاء، وكِنَانة، وأشجع، وباهلة، وسُلَيْم، وهلال بن عامر، وعامر بن صعصعة، وثَقِيف.

ومن ربيعة نحو خمسة وفود: عبد القيس، وبكر بن وائل، وتغلب، وبنو حنيفة، وشيبان.

ومن قحطان أهل اليمن نحو أربعين وفدًا: طيّئ، وتُجِيب، وخَوْلان، وجُعْفِيّ، وصُدَاء، ومُرَاد، وزُبَيْد، وكِنْدة، وأهل حضرموت، والصَّدِف، وجَرْم، والأزد، وغسّان، والحارث بن كعب، وهَمْدان، وسعد العَشِيرة، وعَنْس، والدّاريُّون، والرُّهَاوِيُّون، وغامِد، والنَّخَع، وبَجِيلة، وأَحْمَس، وخَثْعَم، والأشعرُون، وأزدُعُمان، وغافق، وبارق، ودَوْس، وثُمَالة، والحُدّان، وأسلم بن كعب، ومَهْرة، وحِمْير،

ونَجْران النصارى، وجَيْشان، وجُذَام.

ومن قُضَاعة ثمانية وفود: خُشَيْن، وسعد هُذَيم، وبَلِي، وبَهْراء، وعُذْرة، وسَلامانُ، وجُهَيْنةُ، وكَلْب.

وفودٌ من أرضِ فلسطين وأَيْلَة وحدود مصر شمالًا، إلى اليمن وحضرموت جنوبًا، من حدّ العراق شرقًا، إلى غَوْر تِهَامَة غربًا، من النجود والجبال، من السهول والوعور، من غامضِ جوف الجزيرة إلى نِطاقِ بِحَارها وأنهارِها، من مُضَر، ومن ربيعة، ومن قَحْطان، ومن قُضاعة، من كُلِّ قبيلة ومن كُلِّ بَطْنٍ. واستقبلت مدينةُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، على صِغَرها يومئذٍ كُلَّ هذه الوفودِ التي تبلغُ عدّة أفرادِها ما لا يَقِلُّ عن خمسة آلافٍ إلى ما يبلُغ عشرة آلافٍ أو مَا شَاءَ اللهُ، في مدّة قصيرةٍ ما بين أواسط سنة تِسْعٍ إلى أواخر سنة عشر قبيل وفاة رسول الله، بأبي هو وأمي، في ربيع الأول من السنة الحادية عشر بعد الهجرة. وكُلّ امرئ مِنْهم يريدُ أن يَتلقَّى القرآن من فِي رسول الله، ويسأَلَ عن الدينِ، أو يطلُبَ الوصيَّة مِنْه، بعضٌ يريدُ أن يَبْقَى إلى جواره ليسمع قرآنه ويَتفقَّه في دينه، وبعضٌ يتعجَّل لقاءَهُ والأخذَ عنه ليؤوب إلى ديار قومِه. وسمعت المدينة يَوْمئذٍ غرائب لَهجات العرب ولُحُونها في منطقها، من أَقْصَى العربيّة في أرض فلسطين وحدود مصر، إلى أقصَى العربيَّة في جنوب اليَمَن، ومِنْ تخوم فارس في أرض العراق شرقًا، إلى غُمُوضِ تِهَامَة وأَغْوارِها غَرْبًا، من الذين جاوروا قبط مِصْر وسكانها كبعض لخم وجُذام وبكر، والذين خالطوا نصارى الشَّأم من قُضَاعة

وغَسّان وإياد، والذين شامُوا اليونان من تغلب وبعض قبائل اليمن بالجزيرة، والذين ناسَمُوا الهند والفرس من عبد القيس وأزدعُمَان، والذين داخلوا الهند والحبشة ككثير من أهل اليمن.

سمعت المدينة يومئذٍ كشكشةً تعرض لبعض تميم وربيعة ابني أسد، يقولون في خِطاب المؤنث خاصة «بِشِ، وأمُّشِ» في «بِكِ، وأمُّكِ»، وكسكسة بعض بكر وهوازن، يقولون: «مِنْسِ، وأمُّسِ» في «منك، وأمُّكِ»، في خطاب المؤنث خاصة، وعنعنةً تعرض لبعض قيس وتميم، تقلب الهمزة المبدوءة عينًا، يقولون «عَنَّك» في «أنَّك» و«عُذُن» في «أُذُن»، وفحفحة هذيل، تقول في «حتَّى» «عَتَّى»، واستنطاء سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار في العين الساكنة تقول: «أَنْطى» في «أَعْطى»، ومن يقلبُ السين الأخيرة تاء، يقول: «النات» في «الناس»، ومن يقلبُ تاء الخطاب للمذكّر كافًا، يقول في «عصيتَ»: «عَصَيْكَ»، ومن يجعل لام التعريف «أمْ»، من حمير يقول: «طابَ أمْهواء» في «طاب الهواءُ». وسمعت المدينة ضروب إبدال حروف بعض الكلمات في لحون هؤلاء: من يبدل الهمزة عينًا، أو واوًا أو ياءً، ومن يبدل التاء دالًا، أو سينًا أو طاءً أو واوًا، ومن يبدل التاء فاءً، والثاء تاءً، والجيم كافًا، والحاء عينًا أو هاء، والخاء هاء، والدال طاءً أو لامًا، والزاي صادًا، والصاد زايًا أو طاءً، والفاء كافًا، والميم نونًا، وسائر أبواب الإبدال. وسمعت المدينة اختلاف لُغَات هذه القبائل في حركة أنفُسِ الكلماتِ وتصريفها ونحوها، كاختلافها في عين الفعل الماضي والمضارع

وما يتبعه من تغيُّر بابِه، وكاختلافِها في الإعرابِ حيثُ يرفعُ قومٌ ما ينصبُه غيرُهم، ولكنّ بناء اللغة وتركيبها وقواعدَ تصريفها كان واحدًا لا يكادُ يختلف إلا في الشاذّ النادر من لغة بعض القبائل، وأكثر ذلك في بعض التراكيب التي يكثُر دورانها على الألسنة. وسمعت المدينة أيضًا ما يعرِضُ في النُّطْق ويختلفُ باختلاف هذه القبائل، من إشمامٍ، ورَوْمٍ، وإدغامٍ، وإظهارٍ، وإمالة، وإخفاءٍ، وتفخيم، وترقيقٍ، وغُنَّةٍ، ومدٍّ، وقَصْرٍ، وتسهيل همزة أو نبرِها، وأشباه ذلك ممّا يتعلّق بالنُّطْق ومخارج الحروف، ما بين الحَسن، والمقبول، والمستبشع، والخبيثِ.

لُحونٌ مختلفاتٌ ولُغاتٌ ولَهَجاتٌ، تتردّدُ حولَ أبياتِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي مسجده، مُستفتيةً ومُسْتَقْرِئةً ومتكلِّمةً وسائلةً، لا أقولُ إنّها غريبةٌ عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنّه نشأ في مكّةَ، وهو قرشيٌّ من الحُمْسِ أهل البيت الحرام، وظَلّ أربعين سنةً قبل النبوّة يشهَدُ المواسِمَ فيها من كُلِّ لحن ولهجة ولُغَةٍ، فسمع ذلك كُلَّه وألِفَه وعَرَفَهُ غايةَ المعرفة. ثم نُزِّلَ عليه القرآن، وآمن مَعَهُ من آمن من رجالِ القبائِل ونسائهم، على اختلاف اللحون واللهجات واللُّغَاتِ. فأقرأهُم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن على الحرف الأوّل الذي نُزّل عليه، فاتّبعُوا قرآنَهُ كما أقرأهم وعلّمهم، فطاعَتْ له بالقراءة ألسنتُهُمْ، لم يشُقَّ على أحدٍ مِنْهم أن يقرأهُ كما عُلِّم. ولكنّه كان أمرًا غير الأمرِ في سنة تِسْعٍ من الهجرة. المسلمون يومئذٍ عدّة معدودة بالخمسات ثُمّ العشرات، يحفُّون برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتلَقّون عَنْه الآيات القليلة بعد الآياتِ، قد فرّغوا أنفُسَهم لهذا الدّين

الذي هداهُمْ به الله سبحانَهُ إلى خير الدنيا والآخرة، لا يشغَلُهُمْ عنه شاغِلٌ، وليسُوا في عَجَلةٍ من أمرِهم، وهم متجمّعون ساعةً بعد ساعة، ويومًا بعد يوم، وشهرًا بعد شهر، وسنة بعد سَنَة، يُصابِرُون الكُفّارَ من قريشٍ صبرًا لا يتحوّل ولا يتزحزحُ. يتدارسون القرآن مع رسولهم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويتقارأون بينَهُم آياته بالليل والنَّهارِ، لا يَكِلُّ أحدُهُمْ ولا يَمَلُّ. فإذا كان أحدُهم قد غلبتْهُ لَهْجتُه أو لغته على لسانِه لطول إلفه إيّاها، فإن العزمَ والتصميمَ، والإقرارَ لأمرِ الله، والتعظيمَ لكلامه المنزَّل عليهم، كانَ يحمِلُ الرَّجُل مِنْهُمْ على جِهادِ ما أَلِف، حتّى يقرأ كلامَ ربِّه كما نُزِّل على نبيّه، لا يَخْرِم منه حرفًا ولا يبدّله ولا يُغَيّره، فَهو كَلَامُ الله ربّ العالمين. ويَرَى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِرْصَ بعض هذه القلّة من أصحابه والمؤمنين برسالته، وهُمْ يجاهدون الإلفَ والعادةَ والسَّلِيقةَ التي طُبِعتْ عليها ألسنتُهُمْ، فلا يشغلُهُ ذلك، لأنّ الذي هم فيه من جهاد الأنفُسِ وشَهَواتها، وجِهادِ الكفارِ وأذاهُم، أكبَرُ مما يلقَى هذا القليل مِنْهم في جهاد إِلْفِ لِسَانه وعادته.

أما اليوم، في سنة تِسْع من الهجرة، فالأمر غير الأمر. لقد استسلم معقِلُ الشِّرْك في مكّة، وأسلمت قُرَيْش، ودخل الناسُ في دين الله أفواجًا، وجاءت الوفودُ تَهْوِي أرسَالًا من جَنَبات الجزيرة المترامية القصيَّة، تهدِرُ من حَوْلِه بلُحونها ولَهَجاتها ولُغَاتِها، وهُمْ يومئذٍ آلافٌ مؤلَّفةٌ، وكُلُّهم يريدُ أن يأخُذَ القرآن منْ فِي رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويقرأهُ مرتّلًا آياتِه آيةً آيةً كما يقرؤه رسول الله وأصحابُه، يتمكّثُ ويتأنّي على غير عجلةٍ.

فشقَّ الأمرُ على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكثرة المستقرئين، وشقَّ على أصحابِه الذين ندَبهُم لإقراء الوفودِ. ويرى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المشقَّة على ألسنة بعضِ هؤلاء الوافدينَ، مع ما هُمْ فيه من حُبِّ الأَوْبَةِ إلى ديارِهم بعد وُفودهم عليه، ويرى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّ القراءة على هذا الحرف الواحِدِ إن تكنْ شَقَّتْ على بعض هؤلاءِ الوافدين وهُمْ عنده، فهِيَ على بعض أهْليهم القاصيةُ أرضُهم عن أرضِه، أشقُّ وأعْنَتُ، وكان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما وصفه لهم ربّه فقال: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، فأهمَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمر أمّته ما أهمّه، بأبي هو وأمّي. وعلمَ الله ما يلقَى نبيُّه من الهمِّ والإشفاق على أمته.

ويومئذٍ كان ما حدّثنا به أبيُّ بن كعب الأنصاري: «أنّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ عند أضاةِ بني غِفارٍ، قال: فأتاهُ جبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فقال: إنّ الله يأمُرُك أن تقرأ أمّتُك القرآن على حرفٍ. فقال: أسألُ الله مُعَافاتَه ومغفرتَه، وإن أمّتي لا تطيقُ ذلك. ثم أتاهُ الثانية فقال: إن الله يأمُرُك أن تقرأ أمّتك القرآن على حَرْفينِ. فقال: أسألُ الله معافاته ومغفرته، وإن أمّتِي لا تطيقُ ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمُرك أن تقرأ أمّتك القرآن على ثلاثة أحرُفٍ. فقال: أسألُ الله معافاتَهُ ومغفرته، وإن أمّتي لا تطيقُ ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ

أُمّتك القرآن على سبعةِ أحرفٍ. فأيُّما حَرْفٍ قرأُوا عليه فقد أصابُوا»[1].

فمراجعةُ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربَّه مَرَّة بعد مَرّةٍ، دليلٌ على ما كان يأخذُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الهم والإشفاق على أمّته في أمر قراءة القرآن، مع علمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما في انتقال بعض الألسنة من لهجة إلى لهجة، من المشقّة والعَنَتِ أحيانًا، حتى يُحْدِثَ لها ذلك من التعتعة والتلتلة والتبلُّد ما يحولُ بينها وبين حسن ترتيل القرآن والترسُّل في قراءته على مكثٍ وأناةٍ. والخروجُ من الإلفِ مُقْتَدَرٌ عليه، ولكنّ أمرهُ يطولُ في بعضِ الناسِ، فكان من رحمته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورأفته، وحِرْصه على أن يجنّبَ الناسَ العنت، أن راجع ربَّه حتى أذِنَ فأنزل عليه القرآن تقرؤه أمّته على سبعة أحرف، منها الحرف الأوّل الذي نزل عليه اثنتين وعشرين سنة.

بيد أن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يسأل ربّه ولم يراجعْه هذه المراجعة، من أجل أن الناسَ جميعًا، إذا اختلفت لهجاتهم ولُغَاتُهم ولُحُونُهم، لم يُطيقوا أن يُسْرِعوا الانتقال إلى غيرِهَا إلّا بالمشقّة والعنتِ. كلَّا، فهذا التعميمُ باطِلٌ، نعلم بُطلانه بالحسّ والمشاهدة. وإذا كان الأوّلون من المؤمنين من كُلّ بطنٍ وقبيلة ولَهْجةٍ ولغة، قد استطاعوا أن يقرأوا القرآن اثنتين وعشرين سنة على حرفٍ واحدٍ، كان مَنْ بعدَهُم مستطيعًا كاستطاعَتِهم، ولكن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نظر

---

(١) مضى الحديث وتخريجه في ص: ٧٦، تعليق: ٢ .

في هذا الأمرِ لمجيء هذه الوفودِ المختلفة اللهجات واللحون، وهي مُعْجَلَةٌ سريعةُ الأوبة إلى ديارِها، ونظر إلى من وراءَهم من أهليهم الّذِين يتنظَّرون عودة الوفود بإسلامها وقرآنها، ورأى جماعةً حدّدهم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمته، كانوا هُمُ المُرَادين بطَلَبِ التخفيف عنهم والتهوين عليهم، وهذا بيّن جدًّا فيما رواه أحمد في مسنده والترمذي وأبو داود الطيالسي والطبريّ، وغيرهم من غير وجهٍ.

قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا الحسنُ بن موسى، حدثنا شيبان، عن عاصم، عن زِرّ بن حُبَيْش، عن أبيّ بن كعب قال: لَقِي رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جبريلَ، فقال: يا جبريلُ، إني بُعِثْتُ إلى أُمَّةٍ أُمّيينَ، منهم العَجُوزُ، والشَّيْخُ الكبيرُ، والغلامُ، والجاريةُ، والرَّجُل الذي لم يقرأ كتابًا قَطُّ. قال جبريل: يا محمّد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ. قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ قد رُوِي مِن غير وجْهٍ عن أبيّ بن كَعْب[1].

ولفظ أبي جعفر الطبري، من طريق أبي أسامة حمّاد بن أسامة: «منهم الغلام، والخادمُ، والشيخ العاسي، والعَجُوز. فقال جبريل: فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف»[2].

---

(١) صحيح الترمذي، بعد تفسير سورة الذاريات، في كتاب التفسير، ورواه أحمد في مسنده ٥: ١٣٢، وأبو داود الطيالسي في مسنده رقم: ٥٤٣، والطبري في أول تفسيره رقم: ٢٩. و«العجوز» يعني المرأة الكبيرة المسنّة.

(٢) «الشيخ العاسي»، الذي كبر وأسنّ، وضعف بصره، ويبس جلده وصلب. و«الخادم» و«الجارية» واحدٌ.

وهذا الخبر تمامٌ للخبرين اللذين ذكرناهما في أول الباب من حديث أبيّ بن كعب[١]، بل هُمَا حديثٌ واحدٌ، في أمرٍ واحدٍ، وإن اختلفت الأسانيد، جاء مختصرًا مُقَطَّعًا من وجوه مختلفة، وهذا بيّنٌ أشدَّ البيانِ. وإغفالُ التأمُّل في هذا الخبر قد أدَّى إلى غموضِ أمر الأحرف السبعة، مع أنّه من أهمّ الأخبار التي وردت في الباب، لأنه من تمام خبر أبيّ بن كعب، ولأنَّ فيه بيان العِلّة التي من أجلها راجع رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ربَّه مرّات في أمر قراءة أمّته القرآنَ على حرفٍ واحد، إشفاقًا على الأمّة، ورأفة بها، وحُبًّا في التخفيف على ضعيفها، ورغبة منه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يكون القرآن سَهْلًا ليّنًا على ألسنة الأمة كُلّها، صغيرها وكبيرها، قادِرها وعاجزها، لأنّها كُلَّها مطالبةٌ بتلاوة ما تيسَّر منه في صلواتها، وفي نوافلها، وفي تقرُّبها إلى الله ربّها بترتيل كلماته وآياته سُبْحانه.

وأوّل ما في هذا الحديث من العلّة الموجبة لطلب التخفيف، قوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لجبريل: «إنّي بُعِثْتُ إلى أُمّةٍ أُمّيين»، وظاهِرُ تفسير «أمّة أمّيين»، أنهم هم الذين لا يكتبون ولا يَحْسِبونَ. وإذا حُمِلَ معناهُ على الظَّاهر، لم يكنْ لنَفْيِ الكتابة عنهم ما يدعُو إلى طَلَب التخفيف في إلزامهم قراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ. فوجبَ أن نلتمس من باطن معنى «أمّةٍ أمّيين» ما يدعو إلى طلب التخفيف.

---

(١) انظر ما سلف ص: ٧٥، ٧٦.

وقد جاء ذكر «الأمّيّ» و«الأميّين» في ستّ آيات من كتاب الله تعالى[1]، واختلف المفسّرون في تفسير ذلك في هذه الآيات، بين مختصِرٍ ومتوسّع، ومخصِّصٍ ومُعَمِّم. والذي حَصَّلْتُه في معنى «الأمّيين»[2]، أنّهم هُمُ الذين ليس لهم كتابٌ منزّلٌ على نبيٍّ، يتوارَثُونه بينهم جيلًا بعد جيلٍ، يتلونَهُ في صلواتهم، ويتدارسونه في مدارسهم وبيوت عباداتهم، كالذي كان لليهود ثم النصارى من توراةٍ وإنجيلٍ. والذين لا كتابَ لهم يعرفونه، فيتلونه في صلواتِهم، ويتدارسونه، ويستنبطون منه ما علّمهم ربُّهم في تنزيله، متروكون على جبلّتهم وفِطْرتِهم، أي على ما وَلَدتْهُم عليه أُمّهاتُهُمْ، حتى يبلغوا باجتهادِهم غايةَ ما تُطيقُه الفِطرة والجِبِلّة، دون هَدْيٍ منزّلٍ في كتاب، أي دون تسديدٍ وتثقيفٍ وتهذيبٍ. فنُسِبُوا إلى «الأمّ»، فقيل لهم «أمّيُّون». ولما كانت العربُ المستعربة هُمْ أبناء إسماعيل بن إبراهيم عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ، وليس لإبراهيم وإسماعيل كتابٌ يعرفُ، بل كان مِلّتهما هي «الحنيفية»، وكانوا حُنَفَاء لله غير مشركين، بلا كتابٍ مُنَزّلٍ يُتَدارسُ في بيوت العبادة، بل اتَّبَعُوا مِلَّة إبراهيم وإسماعيل، وهي الفطرة المستقيمة المائلة عن الشرك وعبادة

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٧، ١٥٨ / سورة البقرة: ٧٨ / سورة آل عمران: ٢٠، ٧٥ / سورة الجمعة: ٢.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢: ٢٥٧ / ٥: ٤٤٢، وفيه ما كتبته في التعليق على كلام الطبري نفسه / ٦: ٢٨١، ٥٢١ / ١٣: ١٦٣، ١٧١. ثم انظر ما في الآثار رقم: ٥٨٢٧، ٦٧٧٤، ٦٧٧٥، ١٥٢٠٥، ١٥٢٢٣. وسأعقد لتفسير هذه الآيات التي جاء فيها «الأميون»، فصلًا في كتابٍ مُطَوّل عن هذه الأحرف السبعة، إن شاء الله.

الأوثان بهَدْيٍ من الله دون كتابٍ منزّل = سُمّي العرب «الأمّيين»، لأنهم لا كتابَ لهم، ولأنّهم متروكون على الفِطْرة والجِبِلّة التي ولدتهم عليها أمّهاتُهم. ومِصْداقُ ذلك أنه لما قامَ إبراهيمُ وإسماعيلُ يرفعان قواعدَ البيت، دعا إبراهيم ربَّهُ لنفسه ولابنه ولذرّيتهما فقال: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٢٨ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٨ - ١٢٩]، فلمّا لم يكن لِذُرّيته هذه المُسْلِمة كتابٌ، سأل ربّه أن يبعث فيهم رسولًا منهم يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة، فاستجاب له ربُّه وبَعث في ذُرّيته «الأمّيين»، وهم العَرَب، رسولًا منهم، هو النبيُّ الأمّيُّ العربيُّ الحنيفُ المُسْلِم، محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يعلمهم الكتابَ والحكمة، وهما القرآن العظيم وسُنّته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ونزولُ الكتابِ على أهل لسانٍ ما، وجمعُه إيّاهُمْ على دِينٍ واحدٍ، يتلون كِتابَه، ثم يطيلون دراسته واستنباطَ علمهم منه، يُكثّر العلماء بالكتاب، وظهور العلماء وكثرتهم تحملهم على تقييد العلم، فتفشو الكتابة في الأمّة. و«الكتابة» أمرٌ مكتسبٌ بأسباب وعِلَلٍ، والذي لا يكتُبُ متروكٌ على ما وَلَدته عليه أمُّه من الفِطْرةِ والجِبِلّة، وهي النطقُ والكلامُ، دون الكتابة بالقلم، فقيل لمن لا يكتبُ «أُمّيٌّ» أيضًا. و«الأميُّون» الذين لا كتابَ لهم، قلما تفشو الكتابة بينهم.

وتنزيلُ الكتاب، وتوارثَ أهل لسانِه كتابَهم هذا، ثم توارثَ تلاوتِه جيلًا بعد جيلٍ وتدارُسَه، يثبِّتُ اللسانَ الذي نَزَل به على الوجه الذي نزل عليه، في تصريف اللغة ونحوها واشتقاقها ومخارج حروفها. ومن أدلّ الأمثلة على ذلك، ما كانَ من شأنِ أبناءِ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ. فلُغَةُ إبراهيم كانت فرعًا من العربيّة القديمة، لسانِ العربِ العاربة في جزيرة العرب، فلمّا هاجرَ إبراهيم وفارَقَ قومَه، كان له وَلَدانِ: إسماعيلُ وإسحقُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فولد إسحقُ يعقوبَ، وهو إسرائيلُ، أبو أسباط بني إسرائيل، ورحل أبناءُ يعقوب إلى مصر بلسانِهم وتكاثروا بها، وانتقل لسانُ أبيهم إبراهيم من طورٍ إلى طورٍ أزمانًا طِوالًا، حتى جاء موسى، وأنزلَ الله عليه التوراة، فثبتت اللغة على ما كانت عليه في عهد موسى، وهي العِبريّة. وأمّا إسماعيل، أبو قبائل العرب المستعربة، فإنَّ أباه انحدر به إلى مكة، فخالط إسماعيل وبنوه العربَ العاربة، وعادَ إلى اللغة الأمّ التي كان لسانُ أبيه فرعًا منها، وجعلت لغة إسماعيل ووَلَده من العرب المستعربة تنتقل من طورٍ إلى طورٍ منذ عهد إسماعيل، إلى زَمان موسى الذي ثَبّتَ كتابُه لغة بني إسرائيل، على حينِ ظَلّتْ لُغة بني إسماعيل مطلقَةً غير مقيّدةٍ بكتاب قُرُونًا بعد موسى عليه السلام، حتى بلغت بفطرة أبناء إسماعيل وجِبلّتهم غاية قُوّتِها وكَمالِها قبل مبعث النبيّ الأميّ العربيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم ثبتت هي الأخرى بالقرآن العظيم على ما كانت عليه عند نزوله، وهي لغة العربِ إلى اليوم.

وإذا نزل الكتابُ على قومٍ فدانوا بدينه، وتوارثوا تِلاوته بينهم، وظهرَ فيهم أهل العلم به، وفشت فيهم الكتابة لتقييد علمهم، وثبت لسانُهم في تصريفه واشتقاقه ومخارج حروفه، ولم يتفرَّقُوا في الأرضِ فينزلوا على أهلِ ألسنة مُباينةٍ للسانهم، ثم طالت ذُرْبَتهم على تلاوةِ الكتاب = لانت ألسنُهمْ بِقِراءته. وإذا لَانت به ألسنُهم، كان لينُها مِعوانًا على تقارُب لهجاتهم ولُحُونهم، مهما بلغَ اختلافهم في هذه اللهجات واللُّحون قبل نزول الكتاب عليهم. أمّا الأمّة «الأميّة» التي لا كتابَ لَها، إذا تكاثرت وتنقَّلَتْ وبعُدَت منازل بعضها عن بعضٍ، وطال عليهم الأمَدُ، فإنَّ تباعُدَ لَهجاتها ولُحُونِها أو تَقارُبها، يكون تَبَعًا لتَنائِي ديارِهَا أو تَصاقُبِها. وعلى طول الأمَد يَألف كُلُّ قبيل منهم لهجتَهُ، فيعسُر على بعضِهم أن ينتقل من لهجته إلى لهجة قبيلٍ آخرَ من أهل لسانِه.

والوفود التي انثالتْ على مدينة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أقاصي جزيرة العرب وأدانيها، في أواخر سنة تسعٍ وفي سنة عشرٍ من الهجرة، كانوا من أبناء إسماعيل الذين بُعِث منهم رسول الله، والذين نُزِّل القرآن بلسانهم العربيّ الجامعِ. وكانوا هُمْ وأهلُوهم في ديارهم قومًا أمّيين، على إرثٍ من إرْث إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، أي على بقيّة من الحنيفيّةِ المخالطِها الشركُ بالله وعبادةُ الأوثان. ولكن لم يكن لبني إسماعيل هؤلاء، منذ عهد أبيهم إسماعيل، كتابٌ منزَّلٌ يتوارثونه بينهم، فانتفى أن يكون لهم علماءُ كأهل الكتابِ يُقَيِّدون علمَ ما استنبطُوا من كتابهم، فمن أجل ذلك لم تكن الكتابة في قبائلهم

فاشيةً، لقلّة حاجتهم إليها. ولمّا لم يكن لهم كتابٌ يجمعهم على الدّين به وعلى تلاوته، ولا علماءُ يُقَيّدون العلم، ولا كانت الكتابة بالقلم فيهم فاشيةً، فقدوا الأسبابَ التي تثبّت اللسانَ حتّى يستقِرَّ ويتوطّدَ، وبقِيَ طَلْقًا مُرْسَلًا تتلعّبُ بِه فِطْرة كُلّ قبيلٍ منهم على سَليقته وسَجيّته غير متكلّفٍ، فافترقت لهجاتُهم ولحونُهم في لسانهم العربيّ الجامع، وتباعَدَت أو تقاربتْ تبعًا لتنائي ديارهم أوْ تَصَاقُبِها، وبقيت ألسنُهم الناطقة أيضًا طَلْقَةً مُرْسَلَةً على لهجاتها ولُحُونها، لم يأخُذْها كتابٌ جامعٌ بالتزامِ تلاوته على وجْهٍ واحدٍ حتى تلينَ به وتنقادَ له، فيؤدّي لينُها به وانقيادُهَا له إلى يُسْرِ انتِقَالِها من لَهْجةٍ إلى لهجةٍ، ومن الذي ألفتْهُ إلى الذي لم تألفْهُ من لَحْنٍ قبيلةٍ أخرى أو لهجتها.

وقد أثبتنا أن القرآن ظَلَّ ينزّل على حرفٍ واحدٍ اثنتين وعشرين سنة، حتى تَمَّ نزوله إلّا آياتٍ معدوداتٍ، وأن أصحابَ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهم يومئذٍ من قبائل شتَّى مُتَباينةِ اللّهجات واللحون واللغات، لم تَؤُدْهُم قراءتُه على هذا الحرف الواحدِ[1] = وأثبتنا أنّ هذا الحرف الواحد الأوّل، هو الذي قيل فيه: «أُنزِلَ القرآن بلسان قريشٍ»، أي بلهجتها ولَحْنِها ولُغَتِها، وهو لسانُ رسول الله[2] = وأثبتنا أن مَوْرِدَ خبر أبيّ بن كعب وسائر الأخبار في شأنِ الأحرُفِ السبعة، إنما كان في أواخِر سنة تِسْعٍ من الهجرة، وذلك عند وفود آلاف مؤلّفةٍ من

(١) انظر ما سلف من ص: ٧٧ إلى ص: ٩٣، ومن ص: ١١١ إلى ص: ١٢٢.

(٢) انظر ما سلف من ص: ١٠٢ إلى ص: ١١١.

قبائِلِ العرب وبطونها على رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالمدينة، مختلفةً لهجاتُهم، متباينةً لُحُونهم ولُغَاتهم[١] = وبيّنّا أنه لما جاءتْ هذه الوفودُ بلهجاتها ولحونها ولُغاتها، كان ممّا أهمَّ رسولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أمرُهُم وأمرُ أقوامِهم من ورائهم في بلادِهم، إذا هُمْ أُلْزِموا قراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ بلسانِ قُريشٍ، وذلك لعلمه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بما تجدُه بعضُ الألسنة من العَنَت والمشقّةِ في انتقالِها من لهجة أَلِفَتْها إلى لهجة لم تأْلَفْها، فيأخذُها من التَّعْتَعة والتَّلْتَلة والتبلُّدِ ما يحولُ بينها وبين حُسْن ترتيل القرآن والترسُّلِ في قراءته[٢] = فصار بيّنًا مكشوفًا أنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لـمّا لقي جبريل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ عند أضاةِ بني غِفارٍ، كان أوّلَ ما بداَهُ به صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنْ قال له: «يا جِبْريلُ، إنّي بُعِثْتُ إلى أمّة أمّيّينَ، مِنْهُم العجوزُ، والشيخُ الكبيرُ، والغُلَامُ، والجاريةُ، والرجل الذي لم يقرأْ كتابًا قطُّ»[٣]، ثم ذكر له ما تلْقى هذه الأمّة التي بُعِث إليها من العَنَت والمشقّة، إذا ألزمتْ قراءة القرآن على الحرف الواحد الذي

---

(١) انظر ما سلف من ص: ١٢٢ إلى ص: ١٢٤.

(٢) انظر ما سلف من ص: ١٢٤ إلى ص: ١٢٦.

(٣) مضى الخبر في ص: ١٢٥، وتتمته هناك «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» أو «فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف»، ولكنه أصبح ظاهرًا أن الحديث مختصر، وأنّ بين الكلامين ما رواه أبي بن كعب في حديثيه السالفين ص: ٧٥، ٧٦، اللذين فيهما خبر مراجعة رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ربَّه مرّاتٍ، حتى أذن له أن تقرأ أمته القرآن على سبعة أحرفٍ. وهكذا ينبغي أن يكون ترتيب الأحاديث الثلاثة التي رويت عن أبي بن كعب. هذا الأول، ثم يليه الحديثان الآخران.

نَزَل عليه، وهو لسانُ قريش ولهجتُها ولحنُها ولغتُها، لِمَا بينَهُمْ من التبايُنِ في اللَّهجات واللُّحون واللغاتِ، وسألَهُ أن يسأل ربَّه التخفيف عن أمته في قراءة القرآن، فقال له جبريل: «إن الله يأمُرك أن تقرأ أمَّتُك القرآن على حرفٍ، فقال رسول الله: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتِي لا تطيقُ ذلك»، الحديث[1]، فما زال يسأله أن يراجعَ ربَّهُ، حتى أذن له أن تقرأ أمَّته القرآن على سبعة أحرفٍ = فكانَ بيِّنًا أشد البيانِ أنّ قوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لجبريل: «إني بُعِثْتُ إلى أمّةٍ أُمّيين»، لم يُرِدْ به ظاهرَ معنى «أمّيين»، من أنّهم الذين لا كتاب لَهُم، أو الذين لا يكتبون ولا يحسبونَ، بل أراد به باطِنِ المعنَى، وهو اختلاف لَهَجاتهم ولحونهم ولُغاتِهم، لأنهم لا كتابَ لَهُم سابقٌ، لانت ألسنتُهم على تلاوته، فيهون عليهم الانتقالُ من لهجة ألفوها، إلى لَهْجَة لم يألفوها لأهل لِسَانهم، وهذا المعنى من جَوَامع كلمه صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ = فصار واضِحًا أن معنى «الحرف» هنا، يتناوَلُ أوّل ما يتناوَلُ، وَجْه قراءة القرآن الذي نزل بلسانِ العرب، على لهجة من لهجات العرب، أو لحنٍ من لُحُونهم، أو لُغَة من لُغَاتِهم = وصار واضحًا أيضًا أنّ قوله: «وإنّ أمّتي لا تطيقُ ذلك»، أو قوله: «هوّن على أُمّتي»، أن الذي لا تطيقُهُ هو قراءة القرآن على الحرف الواحِدِ الأوّل، وهو الحرف الذي نزل عليه القرآن أوّلًا بلسان قريشٍ، أي بلَهْجَتها ولَحْنها ولُغَتها.

* * *

بيد أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين سأل ربّه التخفيف على أمّته في ذلك، لم يُرِدْ أن قراءته بلسان قريشٍ تشقُّ على الأمّة كُلّها سِوى قريشٍ ومنْ دَنَا لسانُه من لسانِها[1]، بل خصَّ أصنافًا مِنهم، من أجلهم طلب التخفيف، فقال: «إنّي بعثتُ إلى أمّةٍ أميّين: منهم العَجوزُ، والشيخُ الكبير، والغُلَامُ، والجاريةُ، والرجُلُ الذي لم يقرأ كتابًا قطُّ»، فذكر خمسَ طوائف مرجِعُها إلى ثلاث فئات:

• **الفئة الأولى:**

«العَجُوزُ، والشيخُ الكبيرُ»، وذلك ذو السِّنّ العالية من ذكرٍ وأُنثى، الذي إذا ألفَ شيئًا شقَّ عليه مفارقته والانتقالُ عنه، ومن أكبر ذلك عليه عنتًا لهجتُه التي نشأ فيها، وكاد يَفْنَى عليها، وقَلَّ أن تَنفعه الدُّرْبةُ أو التعليم.

• **الفئة الثانية:**

و«الغلامُ، والجارية، أو الخادمُ»، وذلك الصغيرُ الضعيفُ من ذكرٍ وأنثى، يكون تحت يدِ سيّده، ويكون سيّدُه هو الذي يصرِّفُه في مِهْنَةِ أهله[2]. صغيرٌ لم يزلْ، نشأ في لهجة قومٍ لم يألفْ غيرها، وهو أبدًا كادحٌ لهم وبأمرهم، فهو لصغره وضعفه وقلّة فراغه، قلَّما يُتاح له أن يخالطَ

---

(١) انظر ما قلته آنفًا في ص: ١٢٤، أن تعميم المشقة والعنت في انتقال الألسنة من لهجة إلى لهجة، باطلٌ بالحسّ والمعاينة، فهو خاصٌّ لا عامٌّ.

(٢) «الغلام» و«الجارية»، يرادُ بهما الصغير الذي ينشأ في خدمة القوم.

ذوِي أحلامِهم ولَسَنِهم، فتفتّق المخالطة عقله ولسانَه. وعسَى أنْ يكون يقضِي أكثر وقته نازحًا في رعية الإبل أو الغنم، أو في مهنة قومه. فمن جراء ذلك، ربّما شقّ عليه أن يَنتقل من لهجته إلى لهجة أخرى إذا هو لُقِّنَها، مع قلة فراغِه للتعلّم.

• الفئة الثالثة:

و«الرجُلُ الذي لم يقرأ كتابًا قطُّ»، وهذه الطائفة الثالثة يحتاجُ أمرها إلى فضْلِ تأمُّلٍ.

وهذه الزيادة التي رواها الترمذيّ في حديث أبيّ بن كعب، من طريق الحسن بن موسى، عن شيبان بن عبد الرحمن، عن عاصم، عن زرّ بن حبيش، عن أبيّ، رواها أيضًا أبو داود الطيالسي في مسنده رقم: ٥٤٣، من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، ولفظه: «فيهم العجوز، والشيخ، والغلامُ، والجارية، والرجل القاسِي الذي لا يقرأ كتابًا قطُّ»، فجعل «القاسي» صفة للرجل الذي لا يقرأ كتابًا قطُّ.

أما أحمد فرواه في مسنده[1]، من طريق حسين الجعفيّ، عن زائدة بن قدامة، عن عاصم، ولفظه: «فيهم الشيخ العاصي، والعجوز الكبيرة، والغلام»، واقتصر على هؤلاء الثلاثة.

---

(١) المسند ٥: ١٣٢.

ورواه الطبري في تفسيره رقم: ٢٩، من طريق حسين الجعفيّ، وأبي أسامة حماد بن أسامة، عن زائدة بن قدامة، عن عاصم، ولفظه: «منهم الغَلام، والخادم، والشيخ العَاسِي، والعجوز»، واقتصر على هؤلاء الأربعة، واللفظ لأبي أسامة.

ثم جاء هذا الحديث في حديث حذيفة بن اليمان، لا في حديث أبيّ بن كعب، رواه أحمدُ في مسنده[1]، من طريق عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زرّ بن حبيش، عن حذيفة بن اليمان، ولفظه: «الرجُل، والمرأة، والغلامُ، والجارية، والشيخ الفاني الذي لا يقرأ كتابًا قطُّ»، ونقله عنه الهيثمي في مجمع الزوائد[2]، وفيه «لم يقرأ كتابًا قط»، وابن كثير في فضائل القرآن[3]، وفيه «والشيخ العاسي الذي لم يقرأ كتابًا قطُّ»، وهو حديث صحيح الإسناد.

ورواه أبو جعفر الطحاويّ في مشكل الآثار[4] من طريق منصور ابن شُقَير، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، ولفظه: «فيهم الشيخ الكبير، والعجوز، والغلام، والخادمُ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابًا قطُّ»، ومنصور بن سقير، ليس بقويّ، في حديثه اضطراب ووهم، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد، وقد خالف رواية عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة، كما ترى.

---

(١) المسند ٥: ٤٠٠.

(٢) مجمع الزوائد ٧: ١٥٠.

(٣) فضائل القرآن: ٢٨.

(٤) مشكل الآثار ٤: ١٨٢، ١٨٣.

وأصحُّ هذه الأخبار التي جاء فيها «والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط»، من حديث أبيّ، حديث الترمذي وأبي داود الطيالسي، بيد أن أبا داود قال: «والرجل القاسي الذي لا يقرأ كتابًا قط»، وأما حديث حذيفة فإن فيه «والشيخ الفاني الذي لا يقرأ كتابًا قط»، وجعل «الرجل، والمرأة»، مكان «العجوز، والشيخ الفاني» في رواية عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة. أما منصور بن سقير، فقد ذكر الأربعة كما في خبر أبي ابن كعب، ثم قال: «والشيخ الفاني...»، وهو تكرارُ «الشيخ الكبير».

ولست بصدَدِ تخريجها والترجيح بينها هُنَا، ولكنّي عرضْتُها لتكون موضع النظر، وليكون الكلام في تفسير هذه الزيادة شاملًا لجميع ذلك إن شاء الله.

فهذه الزيادة جاءت تحمِلُ البرهانَ القاطِع على تفسير قوله: «إني بعثت إلى أمة أمّيين»، على الوجه الذي بيّنتُه في موضعه فيما سلف قريبًا[1]، وأنّها في هذا الخبر وفي كثير غيره، لا يرادُ بها الذين لا يقرأون ولا يكتبون. لأنه لو كان ذلك معنى «الأُمّيين» فيه، لكان سيأتي القول عندئذٍ: «إني بعثت إلى أمّة أميّين، منهم كذا وكذا، ومنهم الرجل الأمّيّ»، فيصير الكلام عبثًا وخُلْفًا من القول، يتنزّهُ عن خُلْفِه وعَبَثِه كلامُ عاقِلٍ من الناس. والحمدُ لله الذي نزّهَ رسوله وعَصَمه، وجَعَله هاديًا مُسَدَّدًا لا ينطِقُ عن الهوى، لا يلحق كلامَه وَهَنٌ ولا اختلاف.

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٢٦.

وقد أثبتنا أن باطن معنى «الأمّيين» في قوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لجبريل: «إنّي بُعِثتُ إلى أمّة أمّيّين»، هم الذين اختلفت لهجاتُهم ولحونُهم ولغاتُهم، لأنهم لم يكونوا من قبلُ أهلَ كتابٍ منزّلٍ يتوارثون تلاوته، فيؤلِّف بينهم الكتابُ وتلين عليه ألسنتُهم. فجعل صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذلك علّةً في طَلَب التخفيف عن أمّته في قراءة القرآنِ على حرفٍ واحدٍ، ثم عدّد طوائف من هذه الأمّة الأميين يشُقُّ عليهم أن ينتقِلُوا من فَوْرِهم هذا إلى لهجة غير اللهجة التي ألفُوها، فقال: «منهم العجوزُ، والشيخ الكبيرُ، والغُلَامُ، والجاريةُ»، ثم ختم هذه الطوائف بطائفة أُخرَى فقال: «والرجُل الذي لم يقرأ كتابًا قطُّ»، في لفظ الترمذيّ، أو «والرجُل القاسِي الذي لا يقرأُ كِتابًا قطُّ»، في لفظ أبي داود الطيالسيّ[1]. وبين هذين اللفظين فرقٌ بيِّنٌ عظيمُ الخطر في فهم هذا الخبر، ولكني لن أطيلَ في بيانه هنا، لأنه سَيأتي عرضًا في كلامي بعدُ. وبيّنٌ من سياق الخبر أنّه

(١) جاءت «قط» في هذا الخبر مع المستقبل المنفي، وقد ذهب ابن هشامٍ إلى تخطئة من يقول: «لا أفعله قطُّ»، مكان «أبدًا»، لأن «قط» عندهم ظرف زمان لاستغراق ما مضى، لا تصلح مع الاستقبال، ولا في الإثباتِ. وهذا الخبر يصحّح ما عده ابن هشام وأبو حيان وغيرهما خطأ، كما صحح استعمالها في الإثبات أيضًا ابن مالك في توضيح مشكلاتِ صحيح البخاري: ١٩٣. انظر مغني اللبيب وحواشيه، ودرة الغواص للحريري: ٨، وشرحها للشهاب الخفاجي: ٢٩، ٣٠، وكشف الطرة للآلوسي: ٣٤٧، والرضي على الكافية ٢: ١١٦، وهمع الهوامع ١: ٢١٤، وتاج العروس (قطط)، وغيرها. واعلم أن المتأخرين قد لهجوا بأن يقولوا فيما لم يحصّلوهُ تحصيلًا وافيًا: «هذا خطأ فاحش»، ولكن أفحش الخطأ، التسرُّع إلى التخطئة جزافًا. وسأكشف عن معنى «قط» في ثنايا شرحي لهذا الحديث فيما يلي، وعمّا أدخلته قواعدهم هذه من الفساد في نقل الحديث.

أنزل هذه الطائفة الأخيرة منزلة الطوائف الأولى، فيما تلقَى من العَنَت والمشقَّة في قراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ.

وقوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «والرجُل الذي لم يقرأ كتابًا قطُّ»، وهو لفظ حديث الترمذيّ، إذا أُخِذتْ بديهتُه، كان معناه: الرجلُ الذي لم يتعلم قراءةً ولا كتابة، فلذلك لم يقرأ كتابًا قطُّ. بيد أنَّ هذا المعنى، في هذا الحديث، باطِلٌ أشدَّ البطلان. فإن «الأمة الأميين» التي ذكر صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنّه بُعِثَ إليهم، كان معروفًا عنده وعند سامعه، وثابتًا عندنا نحنُ بتظاهُر الأدلة عقْلًا ونقْلًا، أنّ سَوادَهُم الأعظَم كان لا يقرأ ولا يكتبُ، وأن الكتابة والقراءة لم تكن فيهم فاشية، لأنَّ كثرتَهُم كانت باديةً تَقِلُّ حاجتُهم إلى تعلُّم القراءة والكتابة، ولأنهم كانوا أمةً أميين لا كتاب لهم منزَّلٌ يتدارسونه، فيحتاجون إلى تقييد علم كتابهم بالخطّ والكتابة.

وإذا كان ذلك صحيحًا، وهو صحيحٌ بلا ريب من كُلِّ وجه، لم يكن معقولًا أن يقول لجبريل: «إنّي بُعِثتُ إلى أمّة أمّيين»، مع علمه وعلم سامعه أن سوادهم الأعظم لا يقرأُ ولا يكتبُ، ثم يبعّض من هذه الأمة طوائفَ، كُلّ طائفة منها قليلة العدد في سَوَادها فيقول: «منهم العجوزُ، والشيخُ الكبير، والغُلَام، والجارية»، ثم يعطف على هذه الطوائف التي بعّضها، طائفةً تكون هي السوادَ الأعظم نَفْسَه الذي بعّض منه الأربعة الأُوَل، فيقول: «والرجُل الذي لم يقرأ كتابًا قَطُّ»، فيصير سياق الكلام عندئذٍ: «إنّي بُعِثْتُ إلى أمة أميين لا تقرأ ولا تكتبُ، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلامُ، والجاريةُ، والرجُل الذي لم يقرأ كتابًا قطُّ».

وهذا لغوٌ وخَطَلٌ من كل وُجُوهه، محالٌ أنْ تقول: «رأيتُ قومًا حِسانَ الوجوه منهم: الأبيضُ، والأحمَر، والآدمُ، والحسنُ الوجه». ولو أراد مريدٌ أن يقول ذلك لقال: «إني بعثتُ إلى أمّة أميين لا تقرأ ولا تكتُب»، فيبرأ الكلامُ عندئذ من اللغوِ والخَطَل وفسادِ التبعيض.

وإذ كان هذا المعنى باطلًا، فقد وجب أن نلتمس المَعْنَى الذي أرادهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: «والرجل الذي لم يقرأْ كتابًا قطُّ»، وجَعْلِه مَنْ كانت هذه صفته طائفةً قليلة العددِ في سواد الأمة الأميين، مع علمه وعلمِ سامعه أن سوادَها الأعظم كان لا يقرأ ولا يكتب. والسبيل إلى ذلك أن نعيد النَّظَر في مفردات هذه الجملة كلمةً كلمةً. فإن الألفاظ المشتركة المعاني، رُبّما ابتدرَ منها إلى السامعِ معنى ليس مُرَادًا في كلام قائله.

و«الكتابُ»، لفظٌ مشترك المعاني، يُرَاد به حينًا: السِّفْر المؤلَّفُ المجموعُ بين دَفَّتَين. وهذا ليس مُرَادًا هُنا بيقينٍ، لأن القوم لم تكن لهم يومئذٍ كُتُبٌ مؤلَّفة. و«الكتابُ»، مصدرُ «كتب الكلامَ»، إذا خطّه وقيّده مجموعًا في صحيفة أو شبهها. و«الكتاب»، الصحيفةُ نَفْسها أو ما يماثلها ممّا يُكتَبُ فيه. و«الكتابُ»، هو ما كُتِب خطًّا في صحيفةٍ، أيَّ مكتوبٍ كانَ. و«الكتابُ»، أيضًا، هو الكلامُ المؤلَّفُ المضموم بعضُه إلى بعضٍ، يكون من حَقّه أن يقيَّد بالخَطّ في صحيفة، وإن لم يكُنْ قُيِّد في صحيفة، ومنه قولنا: «كتابُ الله»، وهو القرآن، فهو كتابٌ، وإن لم يقيَّد بالخطّ في الصُّحُف.

و«القراءةُ»، أيضًا، لفظٌ مشتركُ المعاني، يرادُ به: أن ينظُر المرءُ في كلامٍ مكتوبٍ في صحيفةٍ، فيتلُوه سِرًّا أو جهْرًا. بيد أن «النظر في الكلام المكتوب»، معنى مُضَاف طارئٌ على أصل معنى «القراءة»، اكتسبه اللفظُ وازْتداهُ بالإلف والعادةِ حتى غلبَ عليه. وإنما أصل معنى «القراءة»: أن تتتبّع كلامًا قائِلُه غيرُك، فتجمعه في نَفْسِك وتَضُمَّ بعضَهُ إلى بعْضٍ، ثم تلفظَه سِرًّا أو جهْرًا، مجموعًا يتلُو بعضُه بعضًا كما قالَهُ صاحبُه. وأنت تقول: «قرأ فلانٌ في صلاته سورة كذا وكذا»، والمُصَلّي لا ينظُر في سورةٍ مكتوبةٍ، إنما يتْلُو ما حفظه وجمعه في صدره غيرَ مبدّل لكلماتِه.

فالكتابُ، تقييدٌ للكلامِ الذي قاله صاحبُه على الوجْه الذي نطقَ به أو زَوّره في نَفْسِه فرسَمه حروفًا. و«القراءة»، تقيُّد لافظِ هذا الكلامِ المقيَّدِ على الوجه الذي نطقَهُ صاحبُه. فإذا كتب الكاتب: «حَتَّى حِينٍ»، بالحاء، لم يكن الهُذَليُّ قارئًا إذا لفظَهُ: «عَتَّى حِينٍ»، بالعين، لأنه لم يتقيَّد عندئِذٍ بما هو مكتوبٌ، أو بما كان حَقُّه أنْ يُكْتَب، على الوجه الذي قالَه صاحبُه أو كتبه. وإن كان الهُذَليُّ قد أصاب المعنى، لأن لُغَته هي أن يقول في «حتّى» «عَتّى»، ولكنه لا يُسَمَّى قارئًا، وإنْ أصابَ المعنَى.

فإذْ كان المعنى الأوّل الذي يبتدِرُ إلى سامع قوله: «والرجُل الذي لم يقرأْ كتابًا قطُّ»، معنى باطِلًا شديد الخَطَل في سِياقَةِ هذا الخبر، كانَ المصيرُ إلى أصْل معنى «القراءة»، و«الكتابة»، كما بيّناهما، هو الصوابُ

الذي لا مَحِيص عنه. وإذا كان ذلك كذلك، كان معناه: «والرجُل الذي لم يتقيّد قطُّ، حين يلفظ الكلام المكتوب، بلفظِه على الوجه الذي قاله صاحبُه أو كتبه». وفحْوَى هذا المعنى: أنّه هو الرجُل الذي إذا عُلّم رسم الحروف ودِلَالاتِها، لم يتقيّد في لفْظِ بعضِها، إذا نظر فيها، بدلالة الرسم على الحرف، بل يتّبع في لفْظِه اللُّغة التي ألفَها سمعُه، ودرِبَ عليها لسانُه. وكذلك حاله إذا أُرِيدَ على حفظ كلامٍ يجمعه في صدره ليلفظه، فإن لسانه يميلُ به إلى لفظ اللغة التي ألفها ودرب عليها لسانُه. فإذا رُسِمَتْ له: «حَتَّى حِينٍ»، أو لُقِّنَها، فهم المعنى المرادَ، ولكنّه إذا جاء يلفظُها، أبى عليه لسانُه إلّا أن يقول: «عَتَّى حِينٍ»، كما لَهِج أن يقول. وهذا مثل للتقريب، ولهذا الأمر أمثلةٌ أخرى أشدُّ وأغمَضُ.

وهذا الضربُ من الناسِ موجودٌ معروفٌ، وهو ضربٌ قليلٌ في السّواد الأعظَمِ ممن يُعَلَّم القراءةَ والكتابة، يَعْرِفُه كُلُّ مُعَلِّم طالت مُمَارسته تعليمَ الناسِ. وأعسَرُ ما يعرض للمُعَلِّم من ذلك وأشقُّه عِلَاجًا، حين تكونُ هذه الطبيعة الجافية عن الطاعة، المستعصِيةُ المقَادَةِ، في «رَجُلٍ» قد جاوَزَ مرحلة الصِّبَا، وطَعَنَ في طريق الرُّجُولية واستواءِ التكوين.

وإذا كان ذلك معنى هذه الجملة، صحَّ التبعيضُ في هذا الخبر، وبرئَ من الفساد والخَطَل. لأنّ الخبر، كما أثبتنا آنفًا، كان مَوْرِدُه في ذكر المشقّة التي تلقاها طوائف من «الأمة الأميين»، في «قراءة» القرآن على حرفٍ واحدٍ. وإذْ كان ﷺ قد ذكر خمسَ طوائف من

هذه الأمة، وكانت كلُّ طائفة من الأربع الأُول، قليلة العدد في سواد الأمَّة الأميين الذين بُعث إليهم، وكانت لكُلِّ طائفة منها صِفةٌ تجعل «قراءة» القرآن على حرف واحد أمرًا يشقُّ عليها مشقَّةً ظاهرةً - كان لزامًا أن تكونَ الطائفة الخامسة التي عُطفت بالواو على الطوائف الأربع، طائفةً مثلهنَّ قليلة العدد في سواد الأمة الأميين، ولها صفةٌ تجعَلُ «قراءة» القرآن على حرف واحد، أمرًا يشقُّ عليها مشقَّةً ظاهرة.
وهذه الطائفة الخامسةُ هي التي فصَّلنا شرحها فيما سلف، يكون الرجُل منها قد استوَى واستغلظ، ولكنه مجبولٌ على طبيعة جافية عن الطاعة، مستعصيةِ المقادة، فهْو وإن عَلِم الخَطَّ ورسم الحروف ودلالاتها، يأبى لسانُه إلّا أن يميل به إلى لفظ بعضِ الكلام كما ألفه ودَرِب عليه، لا كما يراهُ مرقُومًا تحت باصِرَتِه، أو كما يسمَعُ وقعَه في مِسْمَعِه.

وهذا الحديث رواه الترمذيّ بلفظ، ورواهُ أبو داود الطيالسي بلفظ آخر، ولكنّي آثرتُ أن يكونَ البيانُ عن معنى الحديث بلفظ الترمذي، وهو: «والرجُل الذي لم يقْرأ كتابًا قطُّ»، لأنَّ لفظَه أغمضُ من لفظ أبي داود، وهو حديث صحيح الإسناد، فأردتُ أن أنفِيَ عنْه ما سَتَرَ معناهُ فغَمُض، ولتعلم أنَّ رواية حديثِ رسول الله ﷺ قد حملَها العدولُ عن العدول من جِبَالِ العلم، فاختلفت الألفاظُ في الرواية، ومع ذلك بَقِيت المعاني آخذًا بعضُها برقابِ بعضٍ، فكان ذلك بُرهانًا أعظمَ البرهانِ على صِدْق رواياتِهم، لا كما يذهبُ إليه الطاعنونَ في حديث رَسُولهم بقلة الوَرَع، وبالتسوُّرِ عَلَى الذي إذا أضاعوهُ أضاعُوا الدينَ

كُلَّه، ثم لم ينتفعوا بعده بشيءٍ، ولا بكتاب ربِّهم وهو أصدق الحديث، لا يأتيه الباطِلُ من بين يديه ولا من خلفه.

ولفْظُ أبي داود الطَّيالسيّ في مسنده هو: «والرجُل القاسِي الذي لا يَقْرَأُ كتابًا قطُّ»، فزاد «القاسي» صفة للرَّجُل، وجعل مكان «لم يقرأ» «لا يقرأ»[1]، وهو نصٌّ في المعنى الذي بيّنّاه، وواضحٌ غاية الوضوح. فإنّ موردَ الخبر، كما أسلفنا، في مشقّة قراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ، فلمّا ذَكَر فيمنْ يَشُقُّ عليه ذلك «الرجل القاسي»، عُلِم أن هذه الصفة المبهمة، وهي «القسوة»، لم يُؤْتَ بها للدّلالة على غلظ القلب، أو صلابة العودِ، أو الخُلُوّ من الرحْمة والخشوعِ، أو ما شاكل ذلك، بل جِيءَ بها لمعنًى خاصّ من المعاني التي تحتملها هذه الصفة المبهمة، يجعَلُ الموصوف بها غيرَ مُطِيقٍ لقراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ. فلما أثبتها بصفةٍ أخرَى موضّحَةٍ، كانت الصفة الأخرى محدّدة للمرادِ بالصفة الأولى حيث قال: «... الذي لا يقرأ كتابًا قطُّ». فصار بيّنًا أن «القسوة» هنا، صفةٌ متعلّقة باستعصاءِ «القراءة» على الموصوف بها، وأن هذه «القسوة»، هي العلّةُ الجاعلتُه «لا يقرأ كتابًا قطُّ». ولما كانت «القراءة» هي تقيُّد لافظِ الكلام بنطقه على الوَجْه الذي يَدلّ عليه رسمُ الحروفِ، أي على الوجه الذي قاله صاحبُه أو كتبه، كان نفيُها عنه، نفيًا لتقيُّده في تلفُّظِه بدلالة رَسْم الحروفِ أو منطقها. فمعنى «الرجل القاسي»: المجبولُ على طبيعةٍ صَلْبة لا تلين ولا تنقادُ، والذي إذا عالج قراءة المكتوبِ، لم

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٣٥ في تخريج الحديث.

يُطِقْ أن يقرأه على الوجه الذي يَدلُّ عليه رسمُ الحروف، بل يحيل لسانه إلى ما ألِفَ واعتادَ في نُطْقه.

ومن أجل ذلك، فإني أعدُّ لفظ أبي داود، هو أرجح ألفاظ الخبر، لأنّ عبارتَه مطابقة لمقتضى الخَبَر كُلّه، وللحالِ التي قيل فيها، ولوضوحه في الدلالة على المعنى الذي يصحُّ به معنى الخبر. ولا سيّما قوله: «لا يقرأ»، مكان «لم يقرأ» في حديث الترمذي. ومع ذلك، فإنّ بعض من طبع مسند أبي داود بعد طبعته الأولى تصرَّف من عند نفسه فكتب «لم يقرأ»، مكان «لا يقرأ». وهذا ليس من الأمانة في نشر مثل هذا الكتابِ، لأنه لم يطبعه إلّا عن الطبعة الأولى. وقد وافقت رواية أبي داود في خبر أبيّ بن كعب، رواية أحمد في مسنده، في حديث حذيفة ابن اليمان، ففيه أيضًا «لا يقرأ»، ومع ذلك فإن ابن كثير، والهيثمي حين نقلا الخبر عن مسند أحمد جعلاهُ: «لم يقرأ»[1]. والسببُ في ذلك كُلّه هو أنّهم اعتقدوا ما قالَه بعض النحاة في تخطئة من يقول: «لا أفعلُه قط» مع الفعل المستقبل، وأن الصواب «لم أفعله قطُّ»، لأنّ «قط» للأبد الماضي عندهُمْ[2]. ولهذا البحث موضع هو أولَى به إن شاء الله.

وقدْ ذكرَ الخبرُ خمس طوائف، مرجُوعها إلى ثلاث فئاتٍ، يشقُّ على كُلّ فئة منها ضربًا من المشقّة، أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحد:

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٣٦ .

(٢) انظر ما سلف ص: ١٣٨ تعليق: ١ .

فالفئة الأولى: «العجوزُ، والشيخُ الكبير»، ويشُقّ عليهما ذلك لعلّة طارئة على الطبيعة، وهي طول الإلف مع خُلُو سِنِّهما، فقلما تلينُ ألسنتهما على التعليم والتلقين.

والفئة الثانية: «الغلامُ، والجارية أو الخادم»، ويشقُّ ذلك عليهما لعلّة مُعَطِّلةٍ للطبيعة، وهي فقدانُ حرية التصرُّف، مع خُضْرة العود وحداثة الإلف، فقلَّما يُتَاح لإرادتهما أن تجد مَسَاغًا للتعلُّم والتلَقّي.

والفئة الثالثة: «الرجُل القَاسي الذي لا يقرأ كتابًا قطُّ»، ويشق ذلك عليه لعلّةٍ متمكّنَةٍ في الطبيعة، وهي القسوة التي جُبِل عليها لسانُه، فإذا ألِف منطِقًا استعصَى عليه أن يتحوَّل عنه مع التعليم والتلقين.

وهذه الأقسامُ الثلاثة، أقسامٌ جامعةٌ، لو التمستَ لها قسمًا رابعًا لم تجد، وهي نهايةٌ في دقّة حَصْر العُيُوبِ التي تجعلُ اللسان غير قادِرٍ على التحوُّل من منطقٍ إلى منطقٍ زمانًا يطولُ أو يقصُر. ولا غروَ فهو حديثُ رسولِ ربّ العالمين، الذي يقول: «بُعِثْتُ بِجَوامِعِ الكَلِم»[1]، والذي يقول: «ألا إنّي أوتيتُ الكتاب ومِثْلَه مَعَهُ»[2]، لا ينطقُ عن الهَوَى، وذلك فضْلُ الله الذي آتاه النبوّة، وجَعَل سُنّتَه بيانًا عن القرآن العظيم، من كفر بها وأنكرها فقد كَفَر بالقرآن وأنكرَه.

* * *

---

(١) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، من صحيحه.

(٢) رواه أبو داود في كتاب السنة، من سننه.

وسِياقة أخبار أُبَيّ بن كعب، كما بيَّنّاها وفصَّلناها، قاطعة الدَّلالة على أن «الأحرفَ السبعة» مدارُها الأوَّل على اختلاف اللَّهجات واللحون واللُّغَاتِ، كما كانت معروفةً على عهده ﷺ في جزيرة العربِ أبناءِ إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ. فمن أجل ذلك كانَ يجبُ أن نقف على تفصيل معنى «اللهجة»، و«اللَّحنِ»، و«اللغة»، و«اللسان»، ونُبِين عن الفروق بينها بيانًا شافيًا يعينُ على تحديد مَعَانيها التي دارت في كلامنا. بيد أن هذه الألفاظ الأربعة قد تداخلتْ معانيها، وجَرَتْ في كلام العلماءِ بلا حرجٍ في إحلالِ بعضِها مكانَ بعضٍ. والبيانُ المُختَصر في مثل هذا الموضع لا يكادُ يغني غَناءً، فأرجأتُه إلى أن يوفّق اللهُ سبحانَه إلى إعادة كتابة هذا البحث على وجه التوسُّع. ولكن لا بُدَّ من تعريف موجزٍ لكُلّ واحدة منهنّ:

• أما «اللَّهْجة»، فهي جرسُ الكلامِ، أي حركة الصوتِ بالحروف المنطوقة، ويدخل فيها: الرَّوْمُ، والإشمامُ، والإمالةُ، والإخفاءُ، والإظهارُ، والتفخيم، والترقيق، والغُنَّة، وما سوى ذلك من أشباهه.

• وأما «اللحنُ»، فهو ترجيع الكلام، أي حركة الصوت بجُمْلة الكلام المنطوقِ، وهو أعمُّ من اللهجة، وأدنى إلى اللُّغَة، لأنه حركةُ الصوت بجُمْلة الكلام لا بأبعاضه، و«اللحنُ»، هو المميّز بين قبيل وقبيلٍ من أهل اللسان الواحد.

• وأما «اللُّغَة»، فهي الكلامُ نَفْسُه بلحنِه ولهجته. ويشتمل أيضًا على ما يكون في لُغَة القبيلة من خلافها لبعض القبائل الأخرى في حركة أنفُسِ الكلماتِ، مثل قولهم: «نَقَمَ، يَنقِمُ»، وغيرهم يقول: «نَقِمَ، ينْقَمُ»، وأشباه ذلك = وما يعرض من اختلاف القبائل في الجموع والمصادر وأشباهها = وما يكون عند قوم دون قومٍ من قلبٍ، وإبدالٍ، وهَمْزٍ، وتليين = وما تختصُّ به قبيلة من استعمالِ كلمة بمعنًى، هي عند غيرهم بمعنًى آخر = وما يكون من اختلاف الإعراب عند قومٍ دون قومٍ والمعنى واحدٌ، وأشباهُ ذلك.

• وأما «اللِّسانُ»، فهو الكلامُ الذي يعبّر به القوم عن أغراضهم، وهو الذي نسمّيه اليوم «اللغة»، وهو أشملهنّ، تدخُل تحته اللهجة واللحن واللُّغَة، فهو الاسم الجامع لما يتكلَّم به جيلٌ من الناس مع اختلاف لهجاتهم ولحونهم ولغاتِهم. ولما كان «اللسان» اسمًا عامًّا جامعًا، جاز إطلاقُه على ما هو بعضٌ منه، فيقال للهجة لسانٌ، وللَّحن لسانٌ، وللُّغةِ لسانٌ.

وهذا، إن شاء الله، بيان كافٍ للفروق بين هذه الألفاظ الأربعة، يعينُ على تحقيق القول في مَعْناةِ «الأحرف السبعة».

* * *

«معنى الأحرف السَّبعةِ»

«الحرف»، لفظٌ مشترك المعاني، فالحرف، الطَّرَف، والشفير، والحدُّ، والجانب، والناحية، والطريقة، والوجْه، والحرف من حروف الهجاءِ، وحرفا الرأس شِقّاهُ، إلى آخر معانيه التي تجدها في كتب اللغة. فأيُّ معانيه هو أولى به في قولهم: «الأحرُف السبعة»، وهي المذكورة في الحديث؟

وأوَّل نصٍّ عندنا، غير حديث «الأحرف السبعة»، فيه ذكر «الحرف»، هو ما جاء في حديث عمر بن الخطّاب حيث قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان، في حياة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فاستمعتُ قراءتَهُ، فإذا هو يقرأُ على حروفٍ كثيرة، لم يُقْرِئنيها رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١). وبيِّنٌ أن «الحروف» هنا لا يرادُ بها «الأحرف السبعة»، لأن ذلك كان قبل أن يعلم عمر أن القرآن نزل على سبعة أحرف. وجمعُه إيّاها على «حُروف»، وهو جمع الكثرة ما فوق العشرة، دون جمعها على «أحرف»، وهو جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، دالٌّ على الكثرة، هذا مع وصفه إيّاها بقوله: «كثيرة» تحقيقًا لكثرتها فوق العشرة. فهذا المعنى، إذنْ، بمَعْزِل عن تَعْدَاد «الأحرف السبعة»، وإن كانت هذه «الحروف الكثيرة» من الأحرف السَّبعة بلا شكٍّ، أو من حرفٍ واحدٍ منها على الأرجح. فبيِّنٌ، إذن، أنّ عمر أراد بالحُروف

---

(١) انظر ما سلف ص: ٧٣-٧٤.

هنا، وُجُوهَ قراءة كلماتٍ كثيرة وجُمَلٍ في سُورة الفرقانِ، خالَفه هشامٌ في قِراءتها على الوجه الذي حَفِظَه عمر. فمعنى «الحرف» إذنْ، في الخبر، الوجهُ من وُجُوه قراءة القرآن.

وحديث «الأحرُفِ السبعة»، كما ترى، آتٍ في قراءة القرآن، فمعنى «الحرف»، إذن، في هذا الحديث أيضًا، هو الأوجُه السبعة. ولكن ما هي هذه الأوجه السبعة؟ وكيف كانت؟

* * *

وأنا أحبُّ هُنَا أن آتِيَ هذا الأمر من مَأْتَاتِه. والجهة التي يؤتى منها هذا البحث، هي الوقوف عند نصّ الأحاديث الصِّحاح، والأخبارِ البريئة من العِلَل، ولذلك لم أتعرَّض لمقالة علماء الأمّة في بيان «الأحرف السبعة»، لاختلافهم فيها اختلافًا شديدًا، أدَّى في آخِرِ الأمر بالإمام السيوطيّ، في حاشيته على سُنَن النسائيّ عند ذكر حديث الأحرف السبعة، أن يقول: «في المرادِ به (أي بحديث الأحرف السبعة) أكثر من ثلاثين قولًا، حكيتُها في الإتقان[١]. والمختارُ عندي أنَّه من الـمُتَشابه الذي لا يُدْرَى تأويلُهُ». وهذه المقَالة، غايةٌ في الدَّلالة على اختلاط هذه

(١) انظر الإتقان للسيوطي، في النوع السادس عشر، المسألة الثالثة. وقد ذكر السيوطي في صدر المسألة أنه قد اختلف في معنى الحديث على نحو أربعين قولًا، ثم عددها معنى معنى، فجاء بخمسة وثلاثين قولًا. وأكثر هذه الأقوال على التحقيق فاسدٌ باطلٌ لا معنى له، أساء من قال به غاية الإساءة. ولو قلت ما هو أشدُّ، لما بلغت ما يجب في صفتها. وانظر سنن النسائي ٢: ١٥٢، حاشية السيوطي.

الأقوالِ اختلاطًا لم يجد منه السيوطيّ مخرجًا. وإذ كانَ الأمرُ كذلك، كان الاشتغالُ بنَقْد هذه الأقوال مفضيًا إلى إطالةٍ مبنيّة على غير أساسٍ. ولذلك أرجأتُ نقدها لمكانٍ هو أولى به من هذا المكان، إن شاء الله، وما أردتُ هنا إلّا التأسيسَ لا النقد.

وقد سلفَ ما أثبتناه من أنّ القرآن ظَلَّ ينزَّلُ على حرفٍ واحدٍ اثنتين وعشرين سنة، وتبيَّنَ من سياقة تاريخ هذا الحرف الأوّل أنه خليقٌ أن يكون بلسان قريشٍ، أي بلهجتها ولَحْنِها ولُغَتها، لأن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرشيٌّ، ولأن القرآن نزل أوّلَ ما نزلَ في دارِ قُريشٍ، وهي مكّة، ولأن قريشًا كانوا أئمة العربِ في دينها، للذي فضّلها الله به من جِوار بيته المحرَّم وسَدَانته، فأَوْلى أن يكون القرآن قد نزلَ على لهجته ولحنه ولُغَته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وجاء حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مُصَرِّحًا بذلك إذ كتب إلى عبد الله بن مسعود الهُذَليّ: «إن القرآن أنزلَ بلسان قريشٍ»[1]، ثم جاء حديث عثمان بن عفّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إذ قال: «إذا اختلفتُمْ أنتُم وزيد بن ثابت في عَرَبيّةٍ من عَرَبيّةِ القرآنِ، فاكتبُوها بلسان قريشٍ، فإن القرآن أُنزِل بلسانِهم»[2]، فدَلّ حديثهما، وقد شهدَا الوَحْي وقرآه منذ أوّل نزوله على الحرفِ الأوّل، على أنهما يُدْرِكانِ ذلك إدراكًا لا رِيبَة فيه. ولما كان عُمَر قد قال ذلك في نحو سنة عشرين من الهجرة أو بعدها، وكان عثمان قد قال ما قالَ في سنة خمس وعشرين عند كتابة

(١) انظر ما سلف ص: ٩٤.

(٢) انظر ما سلف ص: ٩٤.

المصحف الإمام إلى الأمصار، أي بعدَ نزول «الأحرف السبعة» بدهرٍ، دلَّ ذلك على أنهما كانا يدركان أنَّ الأحرف الستّة الأخرى لم تكنْ بلسانِ قريشٍ. ثم دلَّ حديثُ عُمَر على أن اختلاف «الأحرف السبعة»، كانَ في لهجات العرب ولغاتها ولحونها، لأنّه كتب بذلك إلى عبد الله بن مسعودٍ الهُذَليّ، حين أقرأ الناس: «عَتَّى حين»، بالعين، وهي لُغَة هذيل وألفافِها في «حَتَّى» بالحاء، وهي لغة سائر العرب[١]، ثم دَلَّ حديث عثمانَ على أنَّ اختلافَ «الأحرف السبعة»، إنما هو اختلافٌ في «عربيّة القرآن»، أي في نُطْق ألفاظه العَرَبيَّة أو إعرابها، وجاء مثال هذا الاختلاف في الحديث نَفْسه، وهو كتابة «التابوت» بالتاء، وهي لغة سائر العرب سوى الأنصار، فإنهم كانوا يقولون «التَّابُوه»، بالهاء[٢].

ولكن هل كان الحرف الأوّلُ خالصًا للسان قريشٍ، أي للهجتِها ولحنِها ولُغَتِها؟ وجوابُ هذا السؤال عسيرٌ جدًّا، ولا يملكُ القطعَ فيه أحدٌ، لأنّا عرفْنَا قبلُ أن الله تعالَى أنبأنا نبأً لا شَكَّ فيه أن القرآن نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين، عربيّ غيرِ ذي عِوَج، لم يَخُصَّ سُبْحانه في البيان عن كتابه، وهو كلامُه الحقُّ، قريشًا دون غيرها من العرب[٣]. مع أن الآيات التي ذكر فيها ذلك، كانت مما نزلَ بمكة، أي قبل الإذن بالأحرف السبعة بزمان طويل[٤]، وكلامُه سبحانَه هو الكلامُ المعجزُ ينزّله بما شاءَ

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٠٥ .

(٢) انظر ما سلف ص: ١٠٦ .

(٣) انظر ما سلف ص: ٩٦ إلى ص: ١٠٢ .

(٤) انظر ما سلف ص: ٩٦ .

من لغات اللسان الذي اصطفاه، تعالى سبحانه أن يقصره شيء على لُغَةٍ من لغاتِ العرب، وهو سبحانه أعلمُ بلسانهم، فهو خالقهم وخالقُ ألسنتهم. ولم يأتنا عن رسول الله ﷺ نصٌّ يجبُ التسليم إليه، يدعونا أن نُخْرِجَ خبرَ الله في كتابه عن كتابه أنه أنزله بلسانٍ عربيٍّ مبين، من عامِّ معنى «عربيّ»، إلى خاصِّ معناه، وهو «قرشيّ». ونَعَم، إنَّ الذين قالوا إنه نزل بلسان قريشٍ صحابةٌ أجلّاءُ من أحبار الأمة، ولكنهم قالوا ذلك باجتهادِهم، لا بخبرٍ عن رسول الله ﷺ. وغيرُ مُمتنعٍ أن يكونَ في الحرفِ الأوّل ما شاء الله من لُغات العرب ولحونها ولهجاتها. ولكن ما أدركه الصحابةُ كعمر وعثمان رضي الله عنهما، يدلُّ على أنَّ الأكثر كان في التلاوةِ كان على [ما ألِفته قريشٌ](١) من لهجتها ولحنها ولُغتها. والله الذي اصطفَى لُغَةَ العرب لكلامه، ففضّلها على سائر لغات البشر، يصطفي لكلامه الذي أنزل بلسان عربيّ غير ذي عِوَج، ما يشاءُ من لغات هذه العربِ ولحونها ولهجاتها، ويضَعُ ما يصطفيه من ذلك حيث شاءَ من كلامه، إذا كان في علمه سُبْحانه أنَّ ما اصطفاه أفضلُ ممّا ألفتْ قريشٌ في لهجتها ولغتها ولحنها، أي في لسانها.

هذا، مع ما روي عن عُمر: أنه لـمّا أراد أن يكتب الإمام = أي المصحف الإمام على عهد أبي بكر = أقعد له نفرًا من أصحابه وقال: «إذا اختلفتُم في اللغة، فاكتبوها بلغة مُضَر، فإنّ القرآن نزلَ على رجُلٍ من

(١) في الأصل: (على ألِفته قريشٌ من لهجتها...). ●

مُضَر»[١]. وقريشٌ فرعٌ من قبائل مُضَر، وهي: بنو كنانة بن خزيمة، وبنو الهون بن خزيمة، وبنو أسد بن خزيمة، وهذيل بن مدركة، وبنو عبد مناة ابن أدّ، وعُكْل، وبنو تيم بن عبد مناة، وبنو عديّ بن عبد مناة، ومُزَينة، وبنو ضَبّة، وبنو تميم كُلُّهم، وبنو سَلُول وإخوتهم، وبنو قيس عيلان بن مُضَر، وهم عَدْوان، وفَهْم، وباهلة، وغنيٌّ، وبنو غَطَفان، وبنو عَبْس، وذُبْيان، وبنو سُلَيم بن منصور، وبنو خَصَفَة، وبنو مازن، وهَوازنُ كلها، منهم بنو سعد بن بكر أظآر رسول الله ﷺ الذين نشأ فيهم وعندهم استُرْضِعَ، وثقيف، وبنو عامر بن صعصعة جميعًا. وهذه قبائل كبار منتشرةٌ في جزيرة العرب، مختلفة اللغات واللهجات واللحون، بلا ريبٍ في ذلك.

فهذا الخبر الثاني عن عُمَر، دالٌّ أعظَمَ الدِّلالة على أنّ قولَه الأوَّل: «إنّ القرآن أنزل بلسان قريشٍ»، إنّما أرادَ به غَلبة لسان قريشٍ، لا أن ينفي عن الحرف الأوّل أن فيه شيئًا من لغات مُضَر ولَهَجاتها ولحونها. ومثل ذلك يقال في حديث عثمان، لأن خبره خاصٌّ بالاختلاف في عربيّةٍ من عربيّة القرآن، فأمرهم أن يؤولوا عند الاختلاف إلى لسان قريشٍ، لا أن ينفيَ أن يكونَ في الحرف الأوّل ما ليس من لسانِ قريشٍ. فإذا قلنَا إن الحرف الأوّل كان بلسان قريشٍ، فإنما هو على الغلبة، لا على التحقيق والقَطْع، ولذلك استعملتُ ذلك فيما سَلَف وفيما سيأتي، لأنّ معناهُ مفهومٌ إن شاءَ الله على هذا الوجه من الغَلَبة.

(١) انظر ما سلف ص: ١٠٦ .

ومفهومٌ أيضًا، أو ينبغي أن يكون مفهومًا على أتمّ وجهٍ من الوضوح، أنّه حين يقال: «أنزل القرآن بلسانِ قريشٍ»، وأن هذا هو الحرف الأول الذي نزل عليه القرآن، لا نعني به تركيبَ جُمَل القرآن العظيم من أوّلِه إلى آخِره. بل المرادُ بذلك هيئة نُطْقِ بعض الألفاظ في بعض آياتِه، مما يتعلّق باللُّغَة، واللَّهجة، واللَّحْن، كما فسّرناها فيما سلَفَ[1]. والغفلةُ عن إدراك هذا المعنى بتمام الوضوح، هو الذي أفضى إلى مقالاتٍ سَيئةٍ أو مضطربةٍ في تأويل معنى «الأحرف السبعة» عند قومٍ سلفوا، ثم إلى ضلالة الشكّ في الشعر الجاهليّ التي قال بها مَنْ لا يدري ما يقولُ في زماننا هذا.

وإذْ كان مناطُ حديث «الأحرف السبعة» بشأن اختلاف لُحُون العرب ولهجاتها ولغاتها = وكان معنى «الحرف»، هو الوجْهُ من وُجُوه قراءة القرآنِ، وكان القرآن قبل الإذن بالأحرف السبعة مقروءًا بتمامِه بلحن قريشٍ ولهجتها ولُغَتها، وهو لسانُها ولسانُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = كان معلومًا بضرورة العَقْل أنَّ قولَ جبريل لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله يأمُرك أن تقرأ أمّتُك القرآن على حرفٍ»، إنما أراد بهذا الحرف هنا لحنَ قريش ولهجتها ولُغَتَها. فلما راجعَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربَّه، لأنّ أمته لا تطيق ذلك، قال له جبريل: «إن الله يأمُرك أن تقرأ أُمّتك القرآن على حرفين»، فصار بيّنًا أن «الحرف الثاني» إنما هو «حرف» متعلّق باللهْجة واللَّحْن واللغة كما في الحرف الأوّل. وعلى

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٤٧ .

مثل ذلك يدورُ البيانُ في حرفٍ حرفٍ إلى أن تتمّ «الأحرف السبعة»، ولكن لا سبيل إلى نسبة حرفٍ من الأحرف الستة الأخرى إلى شيء من قبائل العرب، إلا بحُجَّة يجب التسليم إليها من قول رسول الله ﷺ، ولا حُجَّة عندنا بذلك.

ولـمّا كانَ مُحَالًا أن تكون «الأحرف الستة» الباقية متعلقةً بجميع لَهَجاتِ العرب ولغاتها ولُحونها، لأن قبائل العرب وبطونها أضعافُ أضعاف هذا العدد، واختلافُها في لُغَاتِها ولهجاتها ولحونها على مثل عددها في الكثرة والتنوّع = كان مُحَالًا أن يكون كُلُّ حرف من «الأحرف السبعة» كان مستقلًا بلسانٍ قبيلة بعينها يُسَمَّى بها(١).

وإذا كان كُلُّ حَرْف من هذه «الأحرف الستة»، يدورُ في نِطَاقِ اللَّهجات واللُّغات واللحون، وكان نزول القرآن على «سبعة أحرفٍ»

(١) روى الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس: «أن خمسة منها من لسان العُجُز من هوازن، وهم: سعد بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف». وإسناد الكلبي غير صالح (الطبري ١: ٦٦ / فتح الباري ٩: ٢٣). وروى قتادة عن ابن عباس: أن اللسانين الآخرين لسان قريش، وخزاعة. وقتادة لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه (الطبري ١: ٦٦). وروي عن ابن عباس أيضًا، وعن أبي الأسود الدئلي أنه نزل بلسان الكعبين، كعب بن عمرو، وكعب بن لؤيّ، وهو إسناد غير صالح (الطبري ١: ٦٦/ فتح الباري ٩: ٢٣ وغيرهما). وقال أبو حاتم السجستاني: «نزل بلغة قريش، وهذيل، وتيم الرباب، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر» (فتح الباري ٩: ٢٣)، وروى ابن عبد البر عن بعضهم أنهم سبعٌ من مضر: «هذيل، وكنانة، وقيس، وضبّة، وتيم الرباب، وأسد بن خزيمة، وقريش» (فتح الباري ٩ :٢٤)، وأقوال أخرى تجدها مفرقة في الكتب، وكل هذا لا تقوم به حُجَّة ملزمة دينًا أو عقلًا، أو نظرًا واستنباطًا.

إنما أريد به التهوين على الأمة، حتى لا تجد عَنَتًا في قراءة القرآن كما تطيقه ألسنتُها = اقتضى ذلك أن يكون كُلُّ حرف منها متضمنًا سياقًا من اللَّهجات واللُّغات واللحون المعروفة يومئذ في جزيرة العرب، يجعلُ قراءة القرآن هيّنة على أكثرهم، ومُيَسَّرةً بعض التيسير على الذين ذكرهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لجبريل في حديثه، وهم: «العجوزُ، والشيخُ الكبير، والغُلامُ، والجاريةُ، والرَّجُل القاسي الذي لا يقرأ كتابًا قط».

واختلافُ اللهجات واللُّحون، مداره على هيئة نُطق بعض الألفاظ مقطوعةً أو موصولةً، في كلمة واحدة، أو في جُملة واحدة، وهيئة نطق اللفظ الواحد مهما اختلفت وتباعدت، فإنها تتدرَّجُ من هيئة إلى هيئة حتى تبلُغ الهيئة الأخيرة أقصى بعدها عن الهيئة الأولى، ولكن يبقى بين كل هيئة والهيئة التي تليها، صِلةٌ وتقاربٌ. وإذا كان الخبرُ صريحًا في أن القرآن إنما نزل على «سبعة أحرف» لا غير، وكان محالاً أن يكونَ القرآنُ نزل على جميع الهيئات المختلفة الكثيرة المتباعدة المتعدّدة بتعدّد القبائل والبطون = أوجبت بديهةُ العقل أن يكون الله سُبْحانَه قد اختار لكُلِّ حرفٍ وسطًا جامعًا من هيئات النطق المختلفة في الباب الواحد من أبواب التلفُّظ، يتيسَّر معه أن ينتقل اللسانُ من اللهجة التي ألِفها، إلى أختها التي تليها على غير مشقة، لشدّة التقارب عندئذ بين اللهجتين. هذا شأن اللَّهجة، وشأن اللحن، كما فسرناهما.

وأما اللغةُ، فالأمرُ فيها أهونُ من هذا، لأنه قلَّ أن يوجد في اللسان العربيّ لفظٌ اختلفت فيه لُغات العرب اختلافًا يبلُغُ هذا القدرَ من التعدّد،

فأقصى ما يُطيقه الاختلاف أن يكون في اللفظ الواحد أربعُ لغاتٍ أو خمس على الأكثر، إلّا ما شذَّ. وكذلك القولُ في اختلاف العرب في الإعرابِ، وهو من باب «اللغة» كما أسلفنا.

هذه هي الصورة الممكنة عقْلًا واستدلالًا لتفهُّم ما كان عليه «الحرفُ» من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، للعلّة التي ذكرها رسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهي التهوين على أمَّته المختلفة اللهجات واللحون واللغاتِ، في قراءة القرآن الذي تمّ نزوله على «حرفٍ واحدٍ» هو «الحرفُ الأوّل»، الذي قيل فيه: إنه نزل بلسان قريش. وإذن فمدارُ كُلّ حرفٍ من «الأحرفِ السبعة»، إنّما كانَ على هيئة نطق القرآن بنصّه ولفظه.

وعلى ذلك، فأوّل ما يتضمّنُه «الحرف» من هذه الأحرف، هو ما اختلفت في نطقه ألسنة العرب وحناجرُها من هيئة إخراج الحروف مقطوعة وموصولةً، من إمالةٍ، وإدغامٍ، وروْمٍ، وإشمامٍ، وإخفاء، وإظهارٍ، وترقيق، وتفخيم، وغُنّة، وسائر ما يكون من هذا الباب بسببٍ.

ومعلومٌ علمًا لا شكَّ فيه أن القرأةَ قد اختلفتْ قراءاتُهم في هذا الباب. وإذن، فَكُلّ ما اختلفوا فيه من ذلك مِمّا صحّ إسنادُه إليهم، فهو من «الأحرف السبعة». ولكنّي لم أجدْ بعدُ سبيلًا إلى جمع اختلافِهم وتبويبِه تبويبًا يضمنُ للباحثِ أن يصنّف هذه الوجوه المختلفة في قراءة القرآن أصنافًا متميّزًا بعضُها عن بعضٍ، ويكون لكُلّ منْها خصائص بيّنة

متساوقة، فيُتَاحَ له أن ينسب كُلَّ صِنْفٍ إلى حرفٍ حرفٍ حتى ينتهي إلى آخر «الأحرف السبعة»، ضابطًا كُلَّ حرفٍ على هيئته التي نزل عليها. وأظنُّ أن هذا المطلبَ عسيرٌ، ولا يكادُ المرء يتوصَّل فيه إلى غاية قاطعةٍ.

ولكن الذي لا شكَّ فيه، هو أن هيئة التلاوةِ متلقّاةٌ عن القرأة المختلفين تَلقّيًا مضبوطًا كلّ الضبطِ في كتب القراءاتِ. وهم تلقّوها، على اختلافهم، عن التابعين. وتلقّاهَا التابعون عن الصحابة، وتلقَّاها الصحابة من فِي رسولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وتلقّاها رسول الله عن جبريل عليه السلامُ حَرْفًا حَرْفًا، كُلُّ حرفٍ مِنْها قائم برأسِه. فقد ثبتَ بالأحاديث الصحاحِ: أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «أقرأني جبريلُ على حرفٍ، فراجعتُه، فلم أزلْ استزيدُه فيَزيدُني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[1].

وإذنْ، فبابُ هيئة التلاوة كُلِّه، يكادُ يكون مقطوعًا بأنّه باقٍ بجميعِهِ، وأن ما عندنا من اختلاف القرأةِ في هيئة التلاوة، شاملٌ للأحرف السبعة بتمامها لم يذهبْ منها شيءٌ، ولكن لا سبيلَ إلى إفرادِ كُلّ حرفٍ منها على حِيَاله، حتى «الحرفُ الأوّل» الذي نزل بلسان قريشٍ اثنتين وعشرين سنةً، غيرُ ممكن إفرادُه على حِدَته فيقال: «هذا هو الحرف الأوّل الذي نَزَلَ عليه القرآن، وهذه هي لهجة قريشٍ أو لسانها».

---

(١) انظر تفسير الطبري الخبر رقم: ١٩، ٢٢، والتعليق عليهما.

والسببُ الذي من أجله يشقُّ تحديد كل حرف من الأحرف السبعة على حدته، أنّه حين حدث الاختلافُ في القراءة على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وارتفع المختلفون إلى رسول الله، استقرأ كل واحدٍ منهم، فلما قرأ قال له: «أصبت» أو «أحسنت»(١). فيقوم كل واحدٍ منهما وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه(٢)، وحدثهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أمر نزول القرآن على سبعة أحرف ثم قال: «فأيّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا»(٣)، وقال: «فاقرأوا ما تيسَّر منها»(٤)، وقال: «فمن قرأ بحرْف منها فهو كما قرأ»(٥)، وقال عبد الله بن مسعود: «تمارينا في سورة من القرآن. فقلنا خمسٌ وثلاثون، أو ستٌّ وثلاثون آية. قال: فانطلقنا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فوجدنا عليًّا يناجيه، قال: فقلنا: إنّا اختلفنا في القراءة. قال: فاحمرَّ وجه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: إنما هَلَك مَنْ كانَ قبلكُم باختلافهم بَيْنَهم. قال: ثم أسَرَّ إلى عليّ شيئًا، فقال لنا عليٌّ: إنّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأمُرُكُمْ أن تقرأُوا كما عُلِّمْتُم»(٦).

---

(١) انظر تفسير الطبري الخبر رقم: ٢٥، ٣٠، ٣٢، وغيرها.

(٢) انظر تفسير الطبري رقم: ١٢.

(٣) انظر تفسير الطبري رقم: ٣٥.

(٤) انظر تفسير الطبري رقم: ١٥.

(٥) انظر تفسير الطبري رقم: ٣٤، ٣٦.

(٦) انظر تفسير الطبري رقم: ١٢، ١٣.

فمن يومئذ، تعالَم أصحابُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خبر نزول القرآن على سبعة أحرف، وانتهوا كما أمرهُم نبيُّهم عن الاختلاف في القرآن، وعن التماري فيه لقوله لهم: «إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فلا تَمارَوْا في القرآن، فإنّ المِرَاءَ فيه كُفْرٌ»[1]. وقاموا جميعًا يقرأُون القرآن، كُلٌّ كما عُلِّم، ومضى دهرٌ طويلٌ على ذلك. وقرأ الناسُ على الصحابة الذين علمهم رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يكن بأحدٍ منهم حاجةٌ أن يقولَ هذا الحرف الأول، وهذا الحرف الثاني. وقرأ الناسُ على ما تيسَّر لَهُمْ من الصحابة، فتداخلت الأحرف السبعةُ بلا اختلاف ولا تمييز. فلذلك أصبح من أشقّ شيء أن يُوصَل إلى تحديد الأحرف السبعة حرفًا حرفًا، بل أكادُ أقطعُ أنه مستحيلٌ، أو كانَ مستحيلًا مُنْذ عهد أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هذا، وقد ذهب أبو جعفر الطَّبريّ وغيره، إلى أن الذي عندنا من القرآن حرفٌ واحدٌ من الأحرُف السبعة[2]، فكأنّه أخرج باب هيئة نُطْق الألفاظِ من «الأحرف السبعة»، فيُسْأَلُ أبو جعفر: إن صحَّ ذلك، فما بالُ اختلاف القرأةِ في الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمامِ، والتفخيم، والترقيق، والإمالة، وسائر هذه الأبواب، أهو شيءٌ ابتدعُوه من عند أنفسهم، أم هو شيءٌ تَلَقَّوْه عن أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسَّند المُتَّصلِ؟ ومحالٌ أن يقولَ إنّه شيءٌ ابتدعُوه من عند أنفسهم،

---

(١) انظر تفسير الطبري رقم: ٤١، والتعليق عليه.

(٢) انظر احتجاجه لذلك في مقدمة التفسير ١: ٥٨ – ٦٧.

لأن القراءة عند أبي جعفر نفسه: «سنة مُتَّبَعةٌ»، وهو لا يقبلُ من القراءات شيئًا إلا ما اجتمعت عليه الحُجَّةُ من القرأة، كما هو ظاهرٌ منتشرٌ في جميع تفسيره. فإنْ قال: إنّه من عند الصحابة، فيُسأل: أهو شيء قرأوه من عند أنفُسِهم على لهجاتهم ولحونهم ولُغَاتِهم، دون أن يكونوا تلقَّوه عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فإن قال: قرأوه من عند أنفسهم على لهجاتهم ولحونهم ولُغَاتِهم. قيل له: إن كان ذلك، احتاجَ الأمر إلى نصٍّ يبيحُ لهم أن يقرأوه على لهجاتهم ولحونهم ولغاتهم، ولا نَصَّ بذلك. ثم إنَّك رويتَ عن عبد الله بن مسعود تماريهم في عدد الآي من السورة الواحدة، وسمعت ما قيل لَهُمْ في ذلك[1]، وعددُ الآي أهونُ شأنًا بما لا يُقَاس، من مخالفة الهيئة التي تلا بها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآنَ الذي هو كلام الله سُبْحانه. وإن جاز لأحدهم أن يقرأ ذلك من عند نفسه على لهجته ولَحْنه، جاز له أن يقرأ على لُغَته «عَتَّى حين»، بالعين، من عند نفسه، ولم يكن لنهي عمر عن ذلك معنًى. وقد سلف ما ذكرتُ لكَ من أنّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسه، قد أُمِر في القرآنِ نفسه أن يتَّبع قراءة جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إذ قال له ربّه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٩][2]. وإذنْ فمحالٌ أن يكون اختلاف القرأةِ في باب هيئة نُطْقِ الألفاظ كان من عند أنفُسِهم، وإذا لم يكن من عند أنفُسهم، فهو

(١) انظر ما سلف ص: ١٦٠، والخبر في التفسير رقم: ١٣.

(٢) انظر ما سلف ص: ١١٦.

من المُتَلقَّى عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو من «الأحرُف السبعة» التي نزل عليها القرآن. هذه حجّةٌ مختصرةٌ، ونقضُ كلام أبي جعفر وغيره في هذا الباب، يحتاجُ إلى ما هو أبسطُ من هذا الموضع إن شاء الله.

وهذا المنهجُ الذي مَهّدتُ خِلالَهُ ولحَبْتُ سُبُله في مدارسة حديث «الأحرف السبعة»، قد أفضَى إلى أن قُطْبَ «الأحرف السبعة» الذي تدورُ عليه رَحَاها، هو هيئة نُطْق ألفاظ القرآنِ موصولة ومقطوعة، وهو أعظمُ أبواب تجويد القرآن، وهو الذي يسميه القوم «الأصول»، لأنها أصول أداء القرآن = وأنّه لا معنى لمراجعة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربّه في أمر قراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ، طالبًا التخفيف على أمّته والتهوين في قراءتها القرآن، إلّا من هذا الباب وحدَهُ دون سواه. لأنّه لم يسألْ ربّه أن يبدّل لَهُ ألفاظ القرآن بألفاظٍ هي أهونَ عليهم منها، فإنّ هذا باطلٌ يتنزّه عنه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ومن أجل أن هذا البابَ، بابَ الأصول، أو بابَ التجويد، أو بابَ الأداءِ، هو أعظم أبواب القراءات، قلنا: إنه لم يذهبْ شيءٌ من «الأحرف السبعة»، وأنها باقية عندنا في اختلاف القرأة في أداءِ القرآن على لفظٍ واحدٍ.

* * *

بيد أن الثابت عندنَا بالتواتُر من لَدُنْ أصحاب رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى هذا اليوم، أنّ اختلاف القرأة لم يكن في بابِ الأداءِ وَحْدَه، بل كان في أبواب أُخَر. وسأحاولُ أن أصنّفَ أبوابَ الاختلافِ بحسَبِ ما أدّاني إليه اجتهادي، مستهديًا باجتهادِ علماءِ الأمّة من قبلي، مع الإيجاز ونفي المُتَشابِه والمُتَداخِل، دُون تفصيلٍ[1]. وهذا بيانُ فصول اختلافهم:

١ - اختلافُهُمْ في حركة أنْفُسِ الكلمات، وهو نوعان: ما لا يحدثُ اختلافًا في المعنى، نحو: ﴿وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾، و«بِالبَخَلِ» بفتحتين [سورة النساء: ٣٧]، وأشباه ذلك في الأسماء والأفعال والحروف.

٢- اختلافُهُمْ في حركة الإعرابِ، وهو نوعان: ما يكون من باب لغاتِ القبائِلِ، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، بالنصب، وهو أكثر القراءة ولغة أهل الحجاز في «ما»، و«مَا هُنَّ أمّهَاتُهُمْ»، بالرفع، وهي لغة تميم في «ما» [سورة المجادلة: ٢].

وهذان الفصلان من الاختلاف، داخلان في باب التهوين على الأمة، شأنهما كشأن الأداءِ، وهما من باب «اللغة».

---

(١) للعلماء أقوال كثيرة في حَصْر أبواب اختلاف القرّاء لا أحبُّ أن استكثر بذكرها، ولكن من خير ما تقرأ في ذلك ما قالَهُ ابن الجزري في كتابه النشر ١: ٢٦ - ٣٠، مع اختصاره. ولكنهم حاولوا جميعًا أن يجعلوا أبواب الاختلاف سبعة أبواب، ليطابق ذلك عدة ما جاء في حديث الأحرف السبعة. وهو خطأ وتحكُّم.

٣- اختلافهم في حركة أبنيةِ الكلمات، مع تغيُّرٍ يسيرٍ في المعنى، وهو النوعُ الثاني، نحو: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾، و«قِطْعًا» [سورة يونس: ٢٧].

٤- اختلافُهُمْ في حركة الإعراب، مما ليس من لغات القبائل، وهو النوع الثاني، نحو: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾، و«وهل يُجَازَى إلَّا الكَفُورُ»، [سورة سبأ: ١٧]، ويداخِلُهُ تغيُّر إسناد الأفعال.

٥- اختلافُهُم في نفس الكلمة، مع مطابقتها لرسم المصحف الإمام، نحو: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا﴾، و«فَتَثَبَّتُوا»، [سورة الحجرات: ٦].

٦- اختلافُهُم في نفس الكلمة، مع مخالفتها لرسم المصحف الإمام، نحو: ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾، و«إِلَّا زَقْيَةً وَاحِدَةً»، [سورة يس: ٢٩].

٧- اختلافُهُمْ في التقديم والتأخير، على غير رسم المصحف الإمام، نحو: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾، و«وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بِالمَوْتِ»، [سورة ق: ١٩].

٨- اختلافُهُم في الإفراد والجمع، نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و«الصَّلَوَات»، في آياتٍ، ويلحقُ بهما التأنيث والتذكير، والتثنية، وما شابه ذلك، ممَّا وافق رسم المصحف الإمام أو خالفه.

٩- اختلافهم في الزيادة، على رسم المصحف الإمام، نحو: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾، وهي القراءة، و«وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّهِ»، وهي

قراءة سعد بن أبي وقّاص، [سورة النساء: ١٢].

١٠- **اختلافُهُم في النَّقْص عن رسم المصحف الإمام**، نحو: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾، وهي القراءة، و«والذَّكرِ والأُنْثَى»، [سورة الليل: ٣].

وهذه الفصول العشرة، يدخُل منها الفصلانِ الأوّلان في باب التهوين على الأُمّة في قراءة القرآن، لأنهما من باب «اللغة»، كما أسلفنا، وداخلان في «الأحرُف السبعة» بلا شكٍّ. أما الفصول الثمانية الأخرى وما يتفرَّعُ منها أو يُداخِلها، فهي من باب التهوين على الأمة بمعزِلٍ. وهي مع ذلك ممّا تلقّاه القَرَأَةُ بالأسانيدِ الصّحاحِ عن الصَّحابة، وتَلقّاهُ الصحابة عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سواءٌ في ذلك ما طابق رَسْم المصحف الإمام، وما خالف رسم المصحف الإمام. واستفاضةُ هذه القراءات المختلفة عن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم عن قرأةِ الأمصارِ من التابعين وتابعيهم، دلالةٌ قاطِعةٌ على أنّها جميعًا من «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن، ولكنها جاءت من غير الباب الذي سأَلَ رسول الله ربَّه أن يُهوِّن على الأمة في قراءة القرآن، وهو بابُ «الأداءِ»، أي بابُ هيئةِ نطق ألفاظِ القرآن في بعض آياتِه، كما أسلفنا.

وإذنْ فالأحرف السبعة تشتمل على بابين كبيرين:

الأوَّلُ: بابُ الأداءِ، وهو المتضمّنُ اختلاف اللهجات واللغاتِ واللحون، وهو الأصلُ الذي من أجله نزل القرآن على «سبعة أحرف»، تخفيفًا على الأمّة الأميين.

والثاني: باب الاختلاف في أنفُس الكلمات، وفي حركة الإعراب مما ليس من لغات القبائل، وسائر الفصول التي بيّنّاها فيما سلفَ، من الثالث إلى العاشر.

وهذا البابُ الثاني قسمان كبيران: الأول: ما طابق رسم المصحف الإمام، والثاني: ما خالف رسم المصحف الإمام.

فالقسم الأول الذي طابق رسم المصحف الإمام، قد وصلنَا بجميعه في قراءات القَرَأة الذين ثبتت صحّةُ قراءاتهم، وهمْ أعدادٌ لا تُحْصى من القرأة، لا القراءات السبع أو العشر أو الثلاثة عشر المعروفة عند جمهور الناسِ[1]. وليس شيء ممّا صحّ منها، يجوزُ أن يكونَ من ابتداع قارئ، لأنّ القراءة سُنّة مُتّبَعَة من لَدُن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى يوم الناس هذا، لا يجوزُ لأحدٍ أن يقرأ إلا ما عُلِّم من عَهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كان ما قرأه جائزًا في العربية، ومطابقًا لرسم المصحف الإمام.

---

(١) انظر ما قاله ابن الجزري في النشر ١: ٣٣ - ٤٨، وهو فصل جيدٌ محكم.

والقسمُ الثاني الذي خالف رسم المصحف الإمام، قد وصلنا أيضًا في القراءات المروية بأسانيدها عن الصحابة، وهي مثبتةٌ في القراءات الشَّاذَّةِ. وشرط دُخولها في «الأحرف السبعة»، هو صِحَّة إسنادها إلى مَنْ أُسْنِدت إليه من الصحابة والتابعين. وهي شيء كثير أيضًا، ولكنَ لا يجوزُ القراءة بها في الصلوات، ولا يجوزُ تلقينُها للناسِ إلا على وَجْه العِلْم بأنها قراءة شاذة عن رسم المصحف الإمام.

ومن تتبَّع القراءات وكتُبها، وأقامَ نظرهُ على تاريخ «الأحرف السبعة»، وعلى هذا الذي فصَّلناهُ من التقسيم والتفصيل، علم أن «الأحرف السبعة»، موجودة إلى اليوم في أيدينا، خِلَافًا لما ذهب إليه أبو جعفر الطبريّ وغيرُه من علماء الأُمَّة، إذ قالوا إن الذي عندنا حرفٌ واحدٌ من «الأحرف السبعة»[١]. وعَلِم أيضًا أن اختلاف القرأة في الأداء، هو عَمُود «الأحرف السبعة»، وأن اختلافَهُم في حركات الإعرابِ الخارجة عن لغات القبائل، هو من «الأحرف السبعة»، وأن اختلافهم في أنفس الكلمات مع مطابقتها لرسم المصحف، هو من «الأحرُف السَّبعة»، وأنّ الصحيح الإسنادِ من القراءات المخالفة لرسم المصحف، هو من «الأحرف السبعة»، وهذا هو جامعُ «علم القراءات». وإذ كان ذلك كذلك، فالأحرف السَّبعة متفرِّقةٌ في الصحيح من قراءات القَرَأةِ، وفي الصحيح من القراءات التي تخالف رسمَ المُصْحفِ الإمام، ولكن لا يستطيعُ أحدٌ أن يقول: «هذا هو الحرفُ الأوّل» في قراءة أحد

(١) انظر تفسير الطبري في مقدمته ١ : ٤٦ ـ ٥٨.

من القراءة، «وهذا هو الحرف الثاني»، حتى يستوفي سبعة أحرف. ولهذا الأمرِ عِلَلٌ، من صَحَّحَ النظر فيها، اهتدى إلى صُورةٍ صحيحةٍ لمعنى قولِه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «أنزل القرآن على سبْعةِ أحرف».

ولكن لا بُدَّ من كلمة تُقالُ قبل الدُّخول في ذكر هذه العِلَل أو بعضها، لأن إغفالَها قد أفضى إلى كثيرٍ من الاضطراب في فهم حقيقة معنى «الأحرف السبعة». وذلك أن القَرَأة، كما علمنا، مختلفون في باب الأداء اختلافًا واسعًا، ومختلفون في قراءة أنفُسِ الكلمات مع مطابقتها لرسم المصحف الإمامِ اختلافًا كبيرًا، ومختلفون في حركات الإعراب اختلافًا مستفيضًا. فإذا كان الذي عندنا حرفًا واحدًا من الأحرفِ السبعة، فمن أين جاءَ هذا الاختلافُ بين القرأةِ؟

إن قيل إنّه قد جاءَ من عِنْد أصحاب رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فقد وجبَ أن يكون الصحابةُ مأذونًا لَهُم أن يقرأوا القرآن على سلائقهم غير متقيّدين بما قرأُوه على رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. وهذا باطِلٌ بإجماع الأمّة، إذ لا دليل على هذا الإذنِ، بل الدليلُ قائمٌ على نقيضه. ومصداقُ ذلك أن القرآن ظَلَّ ينزِّلُ نحوًا من اثنتين وعشرين سنة على حرف واحدٍ، وتحفَّظتْهُ الصحابةُ في مكة والمدينة على هذا الحرف الواحد، فلم نَعلمْهم اختلفوا في قراءته إلا في نحو سنة عشر من الهجرة بعد مجيء الوفودِ من أنحاء جزيرة العرب، ولما اختلفوا في القراءة، ترافعوا إلى النبيّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فأنبأهم يومئذٍ أن القرآن أُنْزِل على سبعة أحرفٍ، وأمرهم أن يقرأ كُلُّ امرئ كما عُلِّم. ومعنى ذلك أنّ

اختلافهم كان مقترنًا بنزول القرآن على سبعة أحرفٍ، وأن كُلَّ اختلافهم في القراءة آتٍ من قبل «الأحرف السبعة»، ودَلَّ تَرافُعهم إلى رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وما ساورَهم من الغَضَب والشكّ، على أنّه لم يكن مأذونًا لأحدٍ منهم اثنتين وعشرين سنة أن يقرأ القرآن على وَجْهٍ إلّا الوجْهَ الذي تلقَّاهُ عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. بل إن تنازُعَهم في عَدَد آي السورة الواحدة، واختصامَهم في ذلك إلى رسول الله(١)، دالٌّ على أن أمر الاختلاف في قراءة القرآن عظيمٌ جدًّا عندهم، لأن الاختلاف في عَدَد الآي، لا يكادُ يُعَدّ شيئًا إذا هو قُورِن بالاختلاف في قراءة آيات القرآن. وإذن، فكُلُّ اختلافٍ بينهم كان في القراءة، مردودٌ إلى «الأحرف السبعة»، لا إلى ما لا دليل عليه، من ادّعاء إذنٍ كان لهم بقراءة القرآن على سلائقهم.

فإن قيل إنّ الاختلافَ إنما كان بعدُ من القرأةِ بعدَ الصحابة، كان قولًا مبتدعًا، وكان من أبْطَل الباطل. لأن صريح العقل يقطَعُ بأنّه إذْ لا إذْنَ للصحابة في قراءَته على سلائِقِهم، فلا إذنَ لمن بعدهُمْ، كائنًا من كان، أن يقرأ القرآنَ على سليقته، أو على ما وُضِع بعدَ دَهْرٍ من قواعد النَّحو والصَّرْف واللغة، أو قواعد القراءات المعروفة، وهي أصول الأداء.

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٦٠ .

وهذا أمرٌ ينبغي أن يكون حاضِرًا في ذهن من يتكلَّم في «الأحرف السبعة»، وفي قراءة القرآن، وبذلك نعلم علمَ اليقين، أن كُلَّ ما صحّ عندنا من اختلاف الحُجَّة من القرأةِ، فهو من «الأحرف السبعة»، يقينًا لا يداخلُه ريبٌ.

وإذْ كانت «الأحرفُ السبعةُ» باقيةً مُتوارَثةً في اختلاف القَرأة، فما الذي أوجبَ أَن يَخْفَى تمييز كُلّ حَرْفٍ منها على حِدَتِهِ؟

وجوابُ هذا السؤال يقتضي إنعامَ النَّظرِ في مَجيء «الأحرفِ السَّبْعةِ» كيف كانَ، بأَناةٍ وتوقُّفٍ واستبصارٍ.

ففي سنة عشر من الهجرة وقبلها بقليل، تتابعت وفودُ العرب على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من كل قبيلة وبطنٍ، على اختلاف لهجاتهم ولُغاتهم ولحونهم. ومن أجل ذلك، كما أسلفنا، سألَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربَّه أن يخفّف عن هذه «الأمة الأميّين» في شأن قراءة القرآن على حرفٍ واحد، فجاءَه الإذْنُ بأن يُقْرِئ أمّته القرآن على سبعة أحرف. ونزل الرّوحُ الأمين عليه السلام، فقارَأ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن على حَرْفٍ بعد حرفٍ حتى تمّت «الأحرف السبعة». وكان ذلك قبيل وفاته، بأبي هو وأمّي، بسنة وأشهرٍ قلائل.

ونحنُ نعلمُ الآنَ علمًا مقطوعًا بصحّته أنّ القرآن نُزّل على حرفٍ واحدٍ اثنتين وعشرين سنة، حتى تتامّ نزولُه، إلّا آياتٍ قلائل نزلت في سنة عشرٍ من الهجرة، بعد الإذن بالأحرف السبعة. ثم إنا لنعلَمُ علمًا لا شكَّ

فيه أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ يأمُرُ كتبة الوَحْيِ أن يكتُبُوا ما ينزَّلُ من القرآنِ، في مكة ثم في المدينة، فكتَبُوه على هذا الحرف الواحدِ ليس إلّا، وكذلك فعل الصحابة حين كتبوا لأنفسهم ما شاء الله أن يكتبوا، ثم لم يبلغنا بعد نزول «الأحرف السبعة» أنّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمَرَ أحدًا أن يكتب مصحفًا على «الحرف الثاني»، ومصحفًا على «الحرف الثالث»، حتّى ينتهي إلى كتابة سبعة أحرفٍ، في سبعة مصاحف. وتركُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يفعل ذلك أو يأمُرَ به، من أكبر دليل وأوضحه على أنّه لم يكنْ مأمورًا بإفرادِ كُلّ حَرْفٍ على حِدَتِه. وهو أيضًا من أكبرِ الدَّليل وأَوضحِه على أنّ عَمُود الاختلاف في «الأحرف السبعة»، هو اختلافُ الأداءِ وحدَه، كما أثبتنا من قبل، لأنّ اختلاف الأداءِ لا يستوْجب اختلافًا في نصّ القرآن ولا في رَسْمِه، إلّا في القليل الّذي لا يؤبَهُ له. وهو أيضًا من أكبرِ الدليل وأوضحه على أن فُصُول الاختلافِ بين القرأة، التي ذكرناهَا آنفًا[1]، وهي: الاختلاف في حركة أنفس الكلمات بما لا يحدث اختلافًا في المعنى، والاختلاف في حركة الإعراب فيما هو من لغات القبائل، والاختلاف في أنفس الكلمات مع تغيّر يسير في المعنى، والاختلافُ في حركة الإعراب مما ليس من لغات القبائل، والاختلاف في نفس الكلمة مع مطابقتها لرسم المصحف الإمام، والاختلاف في نفس الكلمة مع مخالفتها للمصحف الإمام، والاختلاف في التقديم والتأخير، والاختلاف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث،

(١) انظر ما سلف ص: ١٦٤ .

والاختلاف في الزيادة على رسم المصحف الإمام، والاختلاف في النقص عن رسم المصحف الإمام = هذه الفصول العشرة كانت مفرَّقة بين «الأحرف السبعة»، يتضمَّنُ كُلّ حرف منها قدْرًا لا يُوجِب إفرادَهُ على حِدَتِه، لأن كُلَّ سورة من سُور القرآن تشتمل عندئذ على قدرٍ يسيرٍ جدًّا من هذه الفصول، ممَّا يوجب اختلاف الرسم، وهذا شيءٌ لا يعتدُّ به، لأن القرآنَ منوطٌ ضبطُهُ بالتلاوة والحفظِ، لا بالكتابة والرَّسْم، كما هو معروفٌ بيّنٌ.

ولما جاءت وفودُ العربِ زرافاتٍ ووُحدانًا، ونزل الإذن بالأحرفِ السبعة، أقرأ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجالًا من أصحابه على هذه الأحرفِ، كما تبيّن من خبر هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب، وخبر أبيّ بن كَعْبٍ وصاحبيه، وأقرأ هو نفسُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعض رجَالَات الوُفود، ونَدَبَ لهم من أصحابه من يُقْرِئُهم. وهذه الأخبارُ التي عندنا، يدلُّ ظاهرُ نصّها على أنه كان يقرئ الرجُلَ منهم السُّورة والسورَتين والسُّوَر، ولكن لم يبلغْنا أنّه خصَّ يومئذٍ رجالًا منهم، فأقرأ كُلّ رجُلٍ القرآنَ كُلَّه على حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة، وأمرهُ أن يلتزمَه في قراءة القرآن كُلّه على هذا الحرفِ وحدَه. وهذا يوشِك أن يدلَّ دلالة صريحةً على أن الرجُلَ ربّما كان قرأ سُورًا من القرآن على حرفٍ، وسورًا أخرى على حرفٍ آخر، وسورًا غيرها على حرفٍ ثالثٍ، وهلُمَّ جرًّا. ولو كان صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خصّ رجالًا منهم، فألزم كُلَّ رجل قراءة القرآن على حَرْفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة، لما كان، أظُنُّه، خفي

علينا خبرُه، فإن أصحابه رضوانُ الله عليهم قد نقلُوا إلينا من سُنَّتِه ما تركنا على المحجّة البيضاء ليلُها كنهارها، وشأن تعليم القرآن وقراءته من أكبر السُّنَنِ. هذا على أن الأحاديث التي جاءت في خبر «الأحرف السبعة»، قاطِعَةُ الدلالة على أنَّه أذن للناس عند مجيء الأحرف السبعة أن يقرأوا ما تيسَّرَ منها، كما في حديث أبيّ بن كعب الذي سلف[1]، وفي حديثه الآخر: أنّ جبريل قال لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنّ الله تبارك وتعالى يأمُرُكَ أن تُقْرِئَ أمتك القرآن على سبعة أحرُفٍ، فمن قرأ منها حرفًا فهو كما قرأ»[2]، وفي لفظٍ آخر: «فأيّما حرفٍ قرأُوا عليه فقد أصابُوا»[3]، وفي حديث أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن هذا القرآن أنزلَ على سبعة أحرُفٍ، فاقرأوا ولا حَرَج»[4]. وإذا كان ذلك كذلك، أوشك أن يكون الصحابة رضوان الله عليهم، قد عَلَّمُوا الناس القرآن كما عُلِّمُوه، غير متميّزٍ في تلقينِهم مَنْ بَعْدَهم حرفٌ من حرفٍ على حدته.

وأمرٌ آخر يَسْتقضيه النظَرُ. وذلك أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تخوَّفَ على أمّتِه العنَتَ والمشقّة، إذا هُمْ كُتِبَ عليهم أن يقرأوا القرآن على حَرْفٍ واحدٍ لا يفارقونه، ومن أجل ذلك لم يزل يراجعُ ربَّهُ حتى

---

(١) انظر ص: ٧٣-٧٦. وهذا اللفظ من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. *

(٢) انظر تفسير الطبري الحديث رقم: ٣٤، والتعليق عليه.

(٣) تفسير الطبري الحديث رقم: ٣٥.

(٤) تفسير الطبري الحديث رقم: ٤٥.

رفع الحَرَج عنهم، فأذن له أن يُقْرِئهم القرآن على «الأحرف السبعة» التي نُزِّل عليها القرآن العظيم. وإذنْ، فهو أجدرُ أن يتخوّفَ عليهم ما هُوَ أشدُّ عنتًا ومشَقَّة، إذا هو ألزَمَ كلَّ من قرأ شيئًا من القرآنِ على حرف من الأحرف السبعة، أن يتحرَّى من يُقْرِئُه بقيّة القرآنِ على هذا الحرف نفسِه، دون سواه من سائر الأحرف السبعة. فإن الرجُل ربّما تَيسَّر له اليومَ من يقرأ هذا الحرفَ، وهو غيرُ واجدٍ غدًا من يقرأُ على هذا الحرف نفسه، إلا أن يَشدَّ إليه الرحالَ. فهذا الإلزام، إذنْ، أدخَلُ في العنت والمشقّة من قراءة القرآن على حرف واحدٍ. وهو فوق ذلك إلزامٌ لا معنًى له، لأنَّ كُلّ حرفٍ من الأحرف السبعة قرآنٌ منزَّلٌ، وكُلٌّ من عند الله، وكُلٌّ شافٍ كافٍ، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1]، وكُلٌّ صوابٌ لا شكَّ فيه، وهو نصُّ ما قاله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر حين أخذه من الترددِ ما أخذه، لما سَمِع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحسِّن قراءة القارئ الذي خالفه في القراءة، فضرب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صدر عُمَر وقال: «ابْعَدْ شيطانًا = قالها ثلاثًا = ثم قال: يا عُمَر: إنّ القرآنَ كُلُّهُ صوابٌ»[2]، ومعنى قوله: «القرآنَ كُلُّه»، أي: الأحرُف السبعةُ كُلُّها قرآنٌ، وكُلُّها صوابٌ. هذا مع ما هو معلوم من أنّ هذه «الأحرف السبعة» تكون في الأمر الواحد، لا تختلف في حلالٍ ولا حرام، كما قال الزهريّ[3]، وهي مع اختلافها متقاربة المعاني كما

---

(١) انظر تفسير الطبري، الأحاديث رقم: ٢٦، ٣١، ٤٠، ٤٣، ٤٧.

(٢) انظر تفسير الطبري الحديث رقم: ١٦، والتعليق عليه.

(٣) انظر تفسير الطبري الخبر رقم: ١٩.

قال ابن مسعود: «إنّي سمعتُ القرأةَ، فوجدتُهم مُتقاربين، فاقرأوا كما عُلِّمْتُم، وإياكُمْ والتنطُّع، فإنما هو كقول أحدكم: هَلُمَّ، وتعالَ»[١].

وإذنْ، فإنّا لا نجدُ دليلًا واحدًا على أن «الأحرف السبعة»، كانت على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبيّنَةً للأمّة حرفًا حرفًا، كل حرفٍ على حِيالِه. ولا نجدُهُ معقولًا أنْ يُوقِع رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الناسَ في الحَرجِ والمشقّة والعَنَت بإلزام من قرأ شيئًا من القرآن على حرفٍ، أن لا يفارقَ هذا الحرفَ في سائر ما يتَعلّم من القرآنِ، وأن يتحرَّى بكُلِّ سبيلٍ طلبَ هذا الحرفِ، وهو إنما راجع ربَّه في قراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ، تخفيفًا على الناس ورأفةً بهم أن يجدوا في ذلك مشقّةً وعنتًا. فلما كان ذلك كذلك، ثبت عندنا ثبوتًا لا شكَّ في صحته، أنّ «الأحرف السبعة» كانت على عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متفرّقةً في قراءات القرأةِ من أصحابه، وأنها نُقِلت متفرّقة في قراءة التابعين لهم بإحسان، وأنها لم تزل متفرّقة إلى اليوم فيما ضبط لَنا القُرَّاءُ المشهورون من قَرَأَة الأمْصار. وإذا كان ذلك كذلك، عُلِمَ من هذا الوجه أنّ اختلاف القرأة، هو كما أسلفنا، من «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن. وهو دليل آخر يستوجبُ ما قُلْنَاه، غير الأدلّة التي سبقت.

وبقيت عِلَّة أُخْرَى لتداخُل هذه «الأحرف السبعة»، لا يمكن بيانُها في هذا الموضع، لأن مكانَها آتٍ في الفصل الثاني من هذا الباب،

---

(١) انظر تفسير الطبري الخبر رقم: ٤٨، والتعليق عليه.

حينَ ذِكْرِ جمع القرآن وكتابة المُصْحَفِ الإمام، وبالله التوفيق.

* * *

وبعدُ، فأظنُّني، بحمد الله سبحانه، قد بلغتُ مبلغًا في تأريخ ورودِ «الأحرف السبعة»، وفي تأويل مشكلاتِها، وفي بيانِ مَعْناها، وصوّرتُ كيف كانت على عهدِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكيف هي اليومَ متوارثةٌ في قراءَاتنا لم نفقد منها شيئًا، هذا، مع تركي كثيرًا من ذكر اختلاف علماء الأمة في شأنها، وتعدادِ وجُوه استدلالهم على مذاهبهم في بيانها. وقد آثرتُ هذا المذهبَ، لأنّ الدخولَ في بيان اختلافهم، يقتضي الإفاضةَ في ردّ ما ينبغي أن يُرَدّ من أقوالهم واستدلالهم، وهو أمرٌ خارجٌ من العَقْد الذي عَقدتُ عليه هذه المقالة، ولو فعلتُ لطالَ وعَسُر ضبْطُه في مثل هذه النُّبْذة المُوجزة. ولقد كان يساورني حُبّ الإتقان، فأعقد فصلًا في بيان فضل «الأحرف السبعة» على حفظ القرآن، وعلى الفقه، وعلى لُغَة أبينا إسماعيل عليه السلام، وما أحدثت هذه الأحرف من المصالح المترتّبة على اختلافها، ولكني وجدتُهُ أمرًا نازحًا عن مَدَار هذا البحث في هذا الموضع[1]. بيدَ أنّ لها فضْلاً عظيمًا يتعلّقُ بالذي نحنُ فيه، فوجدتُهُ من خِيَانَة الأَمانة أن أتخطّاهُ، فرجَح عندي أن أختِمَ به هذا الفصل.

---

(١) أسأل الله أن يوفقني إلى إعادة كتابة هذا البحث على الوجه الذي ينبغي له من التوسع، فأضمنَه ما يتيسّر عندئذ من ذلك.

قلتُ آنفًا إنّ اللسان من ألسنة البشر إذا كان في طَوْر تخلُّقه وتدرُّجه ونموّه على ألسنة قبائله المتفرّقَة، ثم نَزَل به كتابٌ من كُتُب الله، كان لتنزيل الكتاب أثرٌ حاسمٌ في تثبيتِ هذا اللسان على الوجه الذي نزل عليه الكتاب، في تصريف اللغة ونحوها واشتقاقها ومخارج حروفها، ثم في تركيب أساليبها، وذكرتُ أنه كذلك كان أمرُ اللسان العبرانيّ لما نزلتْ به التوراةُ[١]. بيدَ أن الفرقَ بين شأنِ التوراة في تنزيلها وفي تاريخ روايتها وكتابتها وتوارُثِها، وبين القرآن العظيم في ذلك كُلِّه، فرقٌ بليغٌ جدًّا لا يكادُ يُحَدُّ أو يوصف. فمن أجل ذلك كان الفرقُ بين أثر التوراة في اللسان العبرانيّ، وأثرِ القرآن العظيم في اللسان العربيّ، فرقًا بيّنًا مختلفَ التفاصيل، وأكبرُ ذلك أن اللسان العبرانيّ صار بعد قليلٍ لسانًا ميّتًا لا يملك أسبابَ الحياة، وبقي اللسان العربيُّ إلى يوم الناس هذا، وإلى ما شاء اللهُ، لسانًا حيًّا فيه كلُّ أسباب الحياةِ في كل عصرٍ وأوانٍ.

إن الله سبحانه وتعالى، كما اصطفى من ألسنة البشر لسانَ العرب لكلامه وكِتابه، اصطفى لهذا الكتاب من لهجات العربِ ولحونها ولغاتها ما شاء سبحانه، ثم أنزل كتابَه على سبعة وجوهٍ لتلاوته وأدائه، هي «الأحرف السبعة»، ولكنّه لم يُلْزِمْ نبيَّهُ ولا أصحابَ نبيّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قرأ أحدُهم أن يقرأ القرآن من فاتحته إلى خاتمته على حرفٍ واحدٍ لا يفارقه من هذه «الأحرف السبعة»، ولا يخلطُ حرفًا منها

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٢٩.

بحرفٍ، بل أباحَ لهُمْ أن يقرأوا ما تيسّر منها، لأنّ كُلًّا صوابٌ، ولأنّ كُلًّا شافٍ كافٍ، ولأنّ كُلًّا من عند الله، ولأنّ كُلًّا كلامُه سبحانَهُ. وهذه الإباحةُ جعلت «الأحرف السبعة» متفرّقة في الآيات مفردةً، وفي السُّوَر مجتمعةَ الآياتِ، ثم في القرآن كُلِّه، وجعلتها متداخلَةً لا يتميّزُ حرفٌ منها من حرفٍ، وبذلك اندمجتْ، أو أوشكت أن تندمجَ كُلُّ طاقةٍ لسانيّة أو لُغويّةٍ مختارةٍ في تلاوةِ نصٍّ واحدٍ، هو القرآنُ العظيمُ. واندماجُ هذه الطاقات اللّسانية واللُّغويّة المختارة في تلاوة نصٍّ واحدٍ لا يختلفُ عليه العربُ، حالَ بين هذه اللَّهجات واللحون واللُّغاتِ المتباينة، وهي يومئذٍ في عُنْفُوَانها، وبين زيادة التبايُنِ بينها، حتى تستقلّ كُلُّ واحدةٍ عن الأخرَى على تَطَاوُل الأزمنة، فتصْبح لسانًا قائمًا بذاته، ويتفرّقَ لسانُ العربِ أباديدَ، وتصيرَ العربية التي نزل بها القرآن يومئذٍ أُمًّا مَقْبُورةً في رُكَام الأجيالِ، للغاتٍ متباينَةٍ لا يجمعُها إلّا تاريخ ولادتها، كالذي حَدَثَ للّاتينيّة، وما تفرَّعَ عنها من الألسنة الحديثة المعروفة، ويُصبِحَ كُلُّ لسانٍ أُمَّةً لا يربطُها بالأمّة الأخرى رابطٌ يُوحّد بينهما[1]. وأيضًا، فإنّ تاريخ «الأحرف السبعة» كان مُتصِلًا أوثقَ اتّصالٍ بموجة الإسلام التي انساحت ما بين حدود الصين شرقًا إلى المغرب الأقصَى غربًا، ومن

---

(١) وإلى هذا يسعَى المستشرقون في كُلِّ مكانٍ، بإقناع تلامذتهم من العرب في زماننا، بما للعامية المحلية في كلّ أرض عربيّة من الخَطَر وعظم الشأن، ويقومُ الدعاةُ من أنفسنا، غفر الله لهم وهداهم، ببثّ هذه الفكرة في الصحف والكُتب والدراسات. والغاية التي يرمون إليها هي مَحْو العربية التي قاومت الفناء بالحياةِ أكثر من عشرين قرنًا، ليصبح العربُ أنفُسُهم شيعًا متفرقة لا أمة واحدة. كما سنشير إليه فيما بعد.

الشمالِ الأعلى إلى الجنوبِ الأدْنى، وحيث بَلَغ الإسلامُ، ولكن ليس هذا موضعُ تفصيلِ ذلك وبيانِه.

ما كادت حروبُ الردّةِ تضعُ أوزارَها في آخر السنة الحادية عشرة من الهجرة، أي بعد وفاةِ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بنحو تسعة أشهُرٍ، وتدينُ جميعُ بلاد العرب فلا يبقى فيها إلّا مسلمٌ منقادٌ لدين الله، حتى بدأت فتوحُ الإسلامِ الكبرى. فانطلق المهاجرون والأنصارُ من أصحاب رسول الله في كل وجْهٍ، زمنَ أبي بكر، ثم زَمَنَ عُمر وعثمان، رضوان الله عليهم، وهُمْ على ما كانوا عليه منذ نزلت «الأحرف السبعة» في سنة عشر من الهجرة، كُلٌّ يقرأ كما عُلِّم، لا ينكِرُ أحدُهم على أحدٍ قراءتَه، ولا يتمارون في اختلاف قراءاتهم، لأنّ مِرَاءً في القرآنِ كُفْر، كما سمعوه صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول. وامتدّت الفتوحُ زمنَ عمر وعثمان حتى شملت جميعَ أرض الشأم، ومصرَ إلى برقة، وفارسَ وأذربيجان والرّيّ، إلى ما دون النهر من خراسان. فلما كانت سنة خمسٍ وعشرين من الهجرة، وامتدّت الفتوح إلى إرمينيّةَ شمالًا حدثَ بينَ النَّاس مِراءٌ في القرآن، فكان هذا المراءُ هو الذي هاجَ عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على كتابة المصحف الإمامِ وإرساله إلى الأمصار.

وكان المسلمون كُلّما فتحُوا أرضًا وأسلمَ أهلُها، أو نزلوها، أو مصّرُوا بها مِصْرًا، جعلوا فيها من يُعَلِّم الناسَ القرآنَ، من الصحابة رضوان الله عليهم، أو ممّن أخذ عنهم القرآن، فاختلفت قراءاتُ الناس في هذه البلاد المترامية، باختلافِ الصحابة أنفُسهم في قراءاتهم القرآن

على «الأحرف السبعة» التي أُذِن لهم أن يقرأوا ما تيسَّر منها، بلا إنكار أحدٍ منهم قراءةَ أحدٍ. ونشأتْ ناشئة هذه البلاد من أبناء الصحابة، ومن أهل البلادِ الذين دانوا لله بالطاعة والإسلام، فتلقّوا القرآنَ على ما تيسَّر لهم من هذه «الأحرف السبعة»، ثم خرجوا بقراءاتهم من أمصارهم إلى أمصارٍ أخرى، ودخل آخرون بقراءاتهم إلى أمصارهم، والتقوا جميعًا في البُعُوثِ والفتُوحِ، فدعاهُمْ هذا الاختلاف الذي يرونه في قراءاتهم إلى الفكر والنظر، ثُمَّ دَعَا صغارَهُمْ إلى الخَوض في هذا الاختلاف على غير ما ينبغي لَهُمْ. فكانَ ذلك سببًا في حَمْل عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على إرادةِ جَمْع الناسِ على مُصْحفٍ واحدٍ[1]، حَسْمًا لمادَّة المِرَاء في القرآن.

* * *

بيد أن هذا الاختلاف الذي حدث، وخاف عثمان مغبّتَهُ على المسلمين، كان مقترنًا بأمر آخر كان نزول الكتاب سببًا فيه كما أسلفنا، وهو تثبيتُ اللسان العربيّ على الوجه الذي نزل عليه القرآن. ولما كان القرآن لم ينزِلْ على حرفٍ واحدٍ يُفْضِي إلى تثبيت اللسان على ما يقتضيه هذا الحرف، بل نزل على «سبعة أحرف» مختلفات، وكانت هذه «الأحرف السبعة» كُلُّها قرآنًا يُتْلَى، كان نزوله تثبيتًا للّسان العربيّ

(١) من التساهُل الذي أفضَى إلى الاضطراب في تحقيق ما فعله عثمان أن يقال: إنه جمع الناس «على حرف واحد» من الأحرف السبعة، لأن عثمان لم يجمع الناسَ على حرف واحدٍ، بل على مصحفٍ واحد، كما هو صريح نصّ الأخبار الواردة في كتابة مصاحف الأمصار. وبين الكلامين بونٌ بعيد جدًّا. وسيأتي بيان ذلك.

على وجوهٍ بينها اختلافٌ في أبوابٍ كثيرة من أبواب لسان العرب، تابعةٍ لاختلاف لهجاتهم ولُحونهم ولغاتِهم. وإذن فقد تضمّن تثبيتُ اللسان تثبيتًا للغات العرب على اختلافها في نصٍّ واحدٍ جامع.

ولما كانت «الأحرفُ السبعة» منذ عهد رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متفرّقة في صُدورِ الذين أقرأهم من أصحابه، ليس عند أحدٍ منهم حرفٌ على حِدَته يتلو القرآن من أوله إلى خاتمته على هذا الحرف وحده متميّزًا عن سائر «الأحرُف السبعة»، أدّى ذلك إلى تداخل «الأحرف السبعة» واندماجها، فكانت العاقبةُ تثبيتَ هذا الاختلافِ بين جمهرة قرأة القرآنِ حيث كانوا من أرض الإسلام. وإذا كان عثمانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد أراد أن يجمع الناسَ على مصحفٍ واحدٍ حَسْمًا لمادّة المِراءِ في القرآن مخافة الفتنة عليهم، فإنّ عَمَلَهُ في كتابة المصحف الإمامِ لم يتعَدَّ، أو لم يُرِدْ هو أن يتعدّى حَسْمَ النزاعِ في أبواب من اختلاف القرأة دون أبوابٍ. ورأسُ ما أرادَ حَسْم النزاعِ فيه هو ما كان له أثرٌ في اختلاف رَسْم مصاحف المسلمين وكتابتها دون غيرها من الأبواب. وذلك كالاختلاف في نفس الكلمة من القرآن، والاختلاف في الزيادة والنقص، وكقليل مما تتضمنه سائر الأبواب العشرة من الاختلاف التي ذكرتُها آنفًا[1]. أما الاختلاف في «الأداء»، وهو الرَّحَى التي تَدُور عليها «الأحرف السبعة»، والاختلاف في حركات أنفس الكلمات باختلاف قبائل العرب ولغاتها، والاختلاف في حركات الإعراب، فإنَّ فعلَ عثمان لم يحسِمْ شيئًا منه،

(١) انظر ما سلف ص: ١٦٤ .

بل لا أظنُّه أراد أن يحسِمَ شيئًا منه، لأنه لو أرادَ ذلك لكان خليقًا أن لا يُخْلِي المصحف من النقط، ولالتمس هو وأصحابُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طريقًا لوضع علاماتٍ لضَبْط أنفُسِ الكلمات، ولضَبْط حركات إعرابها، كالذي حدث بعد قليلٍ لعلّة غير هذه العِلّة. ولكن فِعْلَ عثمانَ الذي هاجه اختلاف الناشئةِ اختلافًا يُخْشى أن يُعْقِب فتنةً، كان لَهُ أثرٌ بليغ نَقَضَ أمصارَ الإسلام كُلَّها. فما كادَ المصحفُ الإمامُ يدخُلُ الأمصارَ ليجتمع أهلُ كُلّ مِصْرٍ على قراءتِه لا يخالفونَها، حتى صار حديثُ اختلاف «الأحرُف السبعة» شاغلَ الناس. وهبَّ الصحابةُ الذين شهدوا أمر «الأحرف السبعة» يبلّغون الناسَ ما عندهم من أمر «الأحرف السبعة»، وما قالوا يومئذٍ لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما قالَ لَهُم. فلمّا سمع الناسُ بيانَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرُّوا في جميع الأمصار إقرارًا لا ريبة فيه، وعلموا أن «الأحرف السبعة» على اختلافها، كُلَّها من عند الله، وكُلَّها كلامُه سبحانه. وسكنوا لما فعَل عثمان بإجماع من أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتابة المصحف الإمامِ على رسمٍ واحدٍ، فقرأوا القرآن على رسم هذا المصحف الإمام، ولم يخرجوا من قراءاتهم إلا ما خالف رسم هذا المصحف، أو زاد عليه، أو نقص عنه، ولكن بَقِي كُلُّ مِصْرٍ على قراءاته التي تلقَّاها عن أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عمَّن قرأوا على أصحابه. وكذلك لم يبق في أيدي الناس سِوَى نصٍّ واحدٍ، على رسمٍ واحدٍ، لا زيادةٍ فيه ولا نقصٍ، وهما كانا أكبرَ الأسباب التي يُخشى من قِبَلِهَا الفتنةُ يومئذٍ. وتَمَّ ذلك لعثمان

بعد سنة سبع وعشرين من الهجرة[1]، إذ فَرَغ النساخ من كتابة مصاحف الأمصار.

ولما أقرَّ الناسُ في الأمصار للمصحف الإمام بعد سنة سبع وعشرين، كان أثر القرآن في تثبيت اللسان العربيّ قد بلَغ مبلغًا، إلا أنه عرض مع تثبيت اللسان أمورٌ:

الأول: اختلاف القرأةِ في الأمصارِ باختلاف «الأحرف السبعة»، ولا سيّما ما كان منه في حركة أنفُسِ الكلماتِ، وفي حركة الإعراب.

والثاني: ظُهُورُ النَّشْء الصِّغار من أبناء الصحابة وغيرهم من العرب، وإقبالُهُمْ على تحفُّظ القرآن، وعلى طلب العلم بمعانيه، وعلى الفقه فيه.

والثالث: دخولُ غير العرب في الإسلام، وإقبالُهُم وإقبالُ صغارهم على تحفُّظ القرآن وتعلُّم عربيّته.

وهذه الثلاثة كانت مقترنةً لا تكادُ تفترق، لأنّ صغارَ أبناءِ الصحابة والعرب لما أقبلوا على تحفُّظ القرآن، وعلى طلب العِلْم بمعانيه والفقه فيه، بدأوا يسألون عن معاني التنزيل، وعن التثبُّت من

---

(١) قال ابن حجر إن الاختلاف في زمن عثمان كان في أربع وعشرين أو خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن إرمينية فتحت فيه، ولكن ابن الجزري ذكر لها ذلك كان في سنة واحد وثلاثين في غزو إرمينية، كما قال الطبري في تاريخه ٥ :٧١، أنها فتحت سنة ٣١ في قول الواقديّ. والقول الأوّل أوثَقُ إن شاء الله.

معاني ألفاظه، فكانَ ذلكَ أوّلَ داعٍ إلى جمع مفرداتِ اللسان العربيّ وبيان معانيها، بل إلى تتبُّع شعر العرب في الجاهلية وروايته. ثم قادَهُمْ طلب العلم بالقرآنِ إلى تتبُّع اختلاف القرأة في «الأحرف السبعة»، فنشأت الحاجةُ إلى طلب تأويل هذا الاختلاف، وما يقتضيه من اختلاف المعاني أو اتفاقها وافتراقها. وهذا المطلبُ كان أوّل الحوافز إلى ضبط هذا الاختلاف وتوجيه معانيه. ولما كان أكثر اختلاف القرأة إنّما هو في باب أداء القرآنِ، وفي باب اختلاف الحركة في أنفُسِ الكلمات، وفي باب اختلاف حركة الإعراب، احتاجَ القَرأةُ، وهُم المعلّمون يومئذٍ، إلى بابٍ من الفكر والنظر يهديهم إلى استخراجِ نَبْذٍ من القواعد التي تضبط اللسان العربيّ في أدائه، وفي تصريف لغته، وفي حركة إعرابه. وذلك هو صريح علم «النحو» بالمعنى الشامل الذي نراه ظاهرًا حين تكامل في كتاب سيبويه.

بيد أن هذا النَّظر اختلفَتْ قُوَّتُه باختلاف حال الأمصارِ. فالأمصارُ التي كانت في حَوْمة اللسان العربيّ الخالص كالحجاز ونجدٍ واليمن، أو الأمصارُ التي غلبت عليها العربُ ونزلتْها مُهاجِرةُ قبائلهم، كالشأم ومصر، قلَّت حاجة القرأة والمعلّمين فيها إلى العَجَلَة والإيغالِ في طلب استخراج هذه القواعد. أما الأمصارُ التي نزلتها العربُ، ولكن زاحمهم عليها غيرُ العرب من المسلمين كالبصرة والكوفة، فإنّ الحاجة دفعت القرأةَ دفْعًا إلى المبادرة والتوغُّل في محاولة استخراج القواعد الضابطة. ذلك لأن أبناءَ غير العرب كان الأداءُ الصحيح عسيرًا عليهم،

ولأنهم كانوا أحوجَ إلى تعلُّم العربية وتثقِيفِ ألسنتهم بها، ولأنّ اللحن كان خليقًا أن يكون أسرعَ إلى ألسنتهم، إذ كانوا يتلَقّوْن اللسانَ تلقّيًا بالسماع، لا يساعِدُهُ تعليم على قواعد ضابطة. فمن أجل ذلك كانت مخافة اللَّحْن وخشيةُ انتشارِه، حافزًا مساعِدًا على ما دفع إليه اختلاف «الأحرف السبعة»، من استخراج قواعد علم «النحو».

وتاريخ علم «النحو» وتاريخُ النُّحاة، دالٌّ أكبر الدلالة على صحّة هذا الذي قلناهُ، فإنّ رؤوس النُّحَاة الذين مهّدوا سُبُل «النحو» حتى كان الخليل بن أحمد وسيبويه، كانوا جميعًا من القرأة.

فرأسُ النحاة هو «أبو الأسود الدؤلي»، الذي يقال إنه ولد في الجاهليّة، وتوفي سنة ٦٧ من الهجرة، وهو الذي سنّ لعلم «النحو» أول أبوابه، كما هو معروف. وهو أحدُ القرأة من التابعين، أخذ القراءة عَرْضًا على عثمان وعليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

ثم تلاهُ «نصر بن عاصم الليثيّ»، الذي مات سنة ٨٩ من الهجرة، وصار إمَامًا في النحو، حتى قال خالدٌ الحذّاء: «هو أول من وَضَع العربيّة»، وقال فيه الزُّهْري: «إنّه ليُفَلّق بالعربيّة تفليقًا». وهو أحد القرأة من التابعين، عرض القرآن على أبي الأسود الدؤلي.

ثم كان معه «يحيى بن يعمر العدوانيّ»، تابعي جليل، توفّي سنة ٩٠، أخذ النحوَ عن أبي الأسود، وكان من القرأة، عرض القرآن على ابن عمر، وعبد الله بن عباس، من الصحابة، ثم على أبي الأسود الدؤلي.

ثم جاءَ «عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي»، ولد سنة ٣٩ من الهجرة، وتوفي سنة ١٢٧ من الهجرة، وهو الذي قال فيه محمد بن سلام الجمحي في أوّل طبقات فحول الشعراء(١): «أوّل من بعجَ النحوَ، ومدّ القياسَ والعلل». وسمع محمد بن سلّام أباه يسأل يونس بن حبيب عن ابن أبي إسحق فقال: «هو والنَّحو سواءٌ، أي هو الغاية. قال: فأين علمُه من عِلم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم من لا يعلمُ إلا علمَهُ لضُحِك به. ولو كان فيهم منْ له ذهنُهُ ونفاذُه، ونظر نَظَرهم لكان أعلم الناس». وهو أحد القرأة، أخذ القراءة عَرْضًا عن يحيى بن يعمر، وعن نصر بن عاصم الليثي.

ثم كان «عيسى بن عمر الثقفيّ»، الذي توفي سنة ١٤٩ من الهجرة، وضع في النحو كتابين، مختصرًا ومبسوطًا، أحدهما «الإكمال»، والآخر «الجامع»، رأى أحدهما محمد بن يزيد المبرّد وقال: «قرأتُ أوراقًا من أحد كتابي عيسى بن عُمَر، فكان كالإشارة إلى الأصول»، وقد أثنى الخليل على كتابيه في بيتين مذكورين في ترجمته، وأخذ عنه الأصمعي والخليل بن أحمد. وهو أحد القرأة، عرض القرآن على عبد الله بن أبي إسحق الحضرميّ.

ثم كان معه «أبو عمرو بن العلاء»، إمام القراءة والعربية، توفي سنة ١٥٤ من الهجرة، أخذ عنه سيبويه. وهو أحد القراء السبعة

(١) طبقات فحول الشعراء ص: ١٤.

المشهورين. عرض القرآن على الحسن البصريّ، وعلى نصر بن عاصم الليثي، وعلى يحيى بن يعمر، وعلى عبد الله بن أبي إسحق الحضرميّ.

ثم كان «حمّاد بن سلمة»، الإمام المحدّثُ الجليل، وكان شيخ أهل البصرة في العربية، توفي سنة ١٦٧ من الهجرة، وهو الذي كان سيبويه يستملي عليه يومًا فقال حماد، قال رسول الله ﷺ: «ما أحدٌ من أصحابي إلّا وقد أخذتُ عليه ليسَ أبا الدَّرْداء». فقال سيبويه: «ليس أبو الدرْداءِ»، فقال حماد: لحنت يا سيبويه! فقال: لا جَرَمَ، لأطْلبنّ علمًا لا تُلَحِّنُني فيه أبدًا، فلزم الخليل. وهو أحد القرأة، روى القراءة عرضًا عن عاصم بن أبي النجود، وعبد الله بن كثير.

ثم جاءَ «الخليل بن أحمد الفراهيدي» الإمام الجليل في النحو والعربية والعروض، ولد سنة ١٠٠ من الهجرة، وتوفي في نحو سنة ١٧٤، وهو الذي خرّجَ سيبويه. وهو أحد القرأة، أخذ الحروف عن عاصم بن أبي النجود، وعبد الله بن كثير.

ثم جاء «سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر»، وروى الحروف عن أبي عمرو بن العلاء، ثم قَرّ علمَ الخليلِ، ومن معه، ومن قبلَهُ، في كتابه الأعظم، وعقد للنحو عقدَهُ المتكامل الراسخ، وتوفي في نحو سنة ١٨٠ في حدود الأربعين.

هذه سلسلةُ النُّحاةِ من لَدُن «أبي الأسود الدؤلي»، إلى أن تمّ «النحو» على يد «سيبويه»، وذلك فيما بين سنة ٤٠ من الهجرة وما

بعدها، إلى قبيل وفاة سيبويه سنة ١٨٠ من الهجرة. وكُلّ هؤلاء النحاة قارئٌ قد تصدّر لإقراء القرآن، أو تتبّع رواية الحروف. وبيّنٌ من هذا السياقِ أنَّ «النحوَ» إنّما كانَ في القرأة، لا في غيرِهم من رواة الشعر، أو حفظةِ أخبار العرب، أو جامعي اللغة. وبيّنٌ أنّها سِلْسلةٌ لم تكد تنقطِعْ. وبيّنٌ أنَ الزمنَ ما بين أوّل النظر في «النحو»، وبين تمامِ آخره، لم يتجاوز مئة سنة إلّا قليلًا. وبيّنٌ أنه كانَ إلى عهد «عبد الله بن أبي إسحق الحضرميّ» المتوفى سنة ١٢٧ من الهجرة، ثم إلى عهد «عيسى ابن عمر الثقفي» المتوفّى سنة ١٤٩، كما قال المبّرد حين رأى كتاب عيسى بن عمر: «كان كالإشارة إلى الأصول»، أي نَبْذًا يسيرًا في كُلِّ باب من أبواب النحو. فبيّنٌ إذنْ أن فتوحَ «النحو» الكبرى، إنما تمّت على يد «أبي عمرو بن العلاء»، ثم «الخليل بن أحمد الفراهيدي»، ثم «سيبويه»، فبلغ الغايةَ في نحو أربعين سنة أو خمسين. وفي هذا أكبر الدّلالة على أنَ الذي أثارَ هؤلاء القرأةِ إلى التماس ضوابط اللسان العربيّ، هو تعليم القرآنِ، وحاجتُهم في هذا التعليمِ إلى استخراج ضوابطِ أدائه، في هيئة التلاوة، وفي حركة أنفُسِ الكلمات، وفي حركة الإعراب، وهو علم «النحو»، أي علم أحكام الإعراب، والتصريف، ومخارج الحروف وما يلحقُها، كما هو بَيّنٌ ومتداخِلٌ في كتابِ سيبويه. بيد أن الذي أسرعَ بهم إلى ارتكاب هذا الطريق، هو ما جاء به نزول القرآن على سبعة أحرف، من الاختلاف في ذلك كُلِّه، فاحتاجوا إلى وسائل ضبط هذا الاختلاف، وبيان معانيه، كما أسلفنَا. فكأنَّ «النحوَ» لم ينشأ هذه النشأة، ولم يتَّجه

به القرأةُ هذا الاتجاهَ، إلا بفضل اختلاف «الأحرف السبعة»، وهو أجلُّ فضْلٍ في حفظ اللسان العربيّ وفي بقائِه كاملًا غير مضطرب ولا منقوصٍ.

* * *

ولكنْ ههنا أمرٌ لا بُدَّ من بيانه، فإن جمهرة القرأة والنحاة الذين ذكرنا تَسَلْسُلهم، إنما كانوا من أهل «البَصْرة» دون سواها من أمصار الإسلامِ. وقد ذكرت قبلُ أن النظر في ضوابط اللسان العربي قد اختلفت قُوّته باختلاف حالِ الأمصار، فكانت أمصار العراق أكثرهنّ حاجة إلى ضبط اللسان العربيّ، لكثرة الوافدين عليها من فارس وما وراءَها إلى خراسان. أمّا الحجاز والشأم واليمن، فلم يكن فيهنّ من يعتدُّ به من النُّحاة إلّا «عبد الرحمن بن هُرْمز، أبو داود الأعرج»، الإمام التابعي المدنيُّ، توفي بالإسكندرية سنة ١١٧ من الهجرة تقريبًا، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤليّ، وأشاعه بالمدينة، وقال فيه أبو النضر سالم بن أبي أمية المدني: «كان عبد الرحمن بن هُرْمز من أوّل من وضَعَ العربية، وكان من أعلم الناسِ بالنحو وأنساب قريش»، وهو أحد كبار القرأة، أخذ القراءة عَرْضًا عن أبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة.

والمصران الكبيران بالعراق هما «البصرة» و«الكوفة»، أما «البصرة»، فكانت من ناحيتها من زمن الجاهلية، مقرًّا لطوائف من

العَجَم، وكان بها قُصُرٌ ومسالحُ. فلما مُصِّرتْ ونزلتْها العربُ، كثر وفود الأعاجم عليها من كُلِّ ناحية، لوقوعها قرب الموضع الذي يلتقي عنده دجلة والفرات. فلما كان ذلك كانت الحاجةُ إلى تعليم هؤلاء القرآن أعسَر، لاختلاف ألسنة كثير من أهلها عن لسان العرب، ولإسراع اللَّحْنِ في الناشئة من اختلاط هذه الألسنة. فكان ذلك من الحوافز الدافعة لاستخراج ضوابط اللسان العربيّ، فكثر نُحَاتُها، وكانوا هُمُ الذين أصَّلُوا علم النحو.

أما «الكوفة»، فكانت أوغَلَ في أرضِ العربِ، وكانت في الجاهلية في حومة اللسان العربي، وكان ظَاهِرُها منازلَ النعمان بن المنذر. فلما مُصِّرت نزلتها جماهيرُ العرب الكبرى، ولم يكن بها من كثرة الأعاجم ما كان بِالبَصْرة، وصارت قُبَّة العرب والإسلام، فتأخر لذلك نُحَاتُها. وتاريخ نحاة الكوفة دالٌّ على ذلك.

فرأسُ نُحَاةِ الكوفة هو «معاذ بن مسلم الهرّاء»، وُلد في زمن يزيد ابن عبد الملك، ما بين سنة ١٠١ من الهجرة وسنة ١٠٥، وتوفي سنة ١٨٧، بعد الخليل وسيبويه.

ثم جاء بعده «أبو جعفر الرؤاسي، محمد بن الحسن [بن][١] أبي سارة»، وهو ابن أخي معاذ الهرّاء، أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي

---

(١) ليست في الأصل. *

البصريّ، وألف كتبًا في النحو، وفي معاني القرآن[1]. كان من القَرَأة، أخذ الحروف عن أبي عمرو بن العلاء البصريّ. أخذ عنه الكسائي والفرّاء.

ثم جاء «أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائيّ»، ولد سنة ١١٩، وتوفي سنة ١٨٩ من الهجرة، وهو شيخُ نحاة الكوفة وقارئها، وأحد القُرَّاء السبعة المشهورين.

ثم جاء «أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء»، إمام الكوفة الذي قال فيه ثعلب: «لولا الفرّاءُ لما كانت عربية[2]، لأنه خَلَّصها وضبَطها»، ولد سنة ١٤٤، وتوفي سنة ٢٠٧ من الهجرة. روى الحروف عن أبي بكر بن عياش، والكسائيّ، ومحمد بن حفص الحنفيّ.

وبالكسائي والفراءِ، استقَرّ نحو الكوفة، وتتابع بعدهما قراؤها ونحاتُها.

* * *

فبيّنٌ من هذا السياق أنّ نزول القرآن أدّى إلى تثبيت اللسان العربيّ الذي نزل به، وهو اللسانُ الجامع، لا لسانُ قبيلة بعينها = وأن نزولَهُ بعدُ على «سبعة أحرف»، أدَّى إلى تثبيت هذا اللسان الجامع، لا على وجهٍ واحدٍ، بل على وجوه اختلاف لهجات العرب ولحونها

---

(١) «معاني القرآن»، لا يراد بها تفسيره، بل توجيه معاني الآيات على ما يقتضيه إعرابها، فهي نحو لا تفسير.

(٢) «عربية»، مضت هذه اللفظة كثيرًا، ويراد بها «النحو».

ولُغَاتها، كما نزلت في «الأحرف السبعة» = وأن تداخُل هذه «الأحرف السبعة» من أول يومِها، أدّى إلى تثبيتها متداخلةً في بناء اللسان العربيّ، لا يتميّز شيءٌ منها من شيءٍ = وأن اختلاف «الأحرف السبعة»، أدّى إلى النظر في تفسير معاني هذا الاختلاف، ثم إلى النظر في ضوابطه = وأن هذا النظر هو الذي أفضى بالقرأةِ إلى تأسيس أصول علم «النحو» = وأن اختلاف «الأحرف السبعة»، هو الذي أوجبَ عَقْد علم «النحو» على الوجه الذي استقر عليه في كتاب سيبويه وما بعده.

فنستطيع، إذن، أن نقول بلا تردّدٍ: إن علم «النحو»، إنما هو ثمرةُ اختلاف «الأحرف السبعة»، وأنه لولا نزول القرآن على هذه الأحرف السبعة، لتأخّر النَّظَرُ في علم «النحو»، بل عَسَى أن لا يكون فكّر أهل اللسان العربيّ في وضعه إلا بعد دهور طوالٍ، ويكون شأنُهم في ذلك شأن أهلِ اللسان العبرانيّ واللسان السريانيّ. فإن التوراة لما نزلت باللسان العبرانيّ على موسى عليه السلام، ثبتت اللسان العبرانيّ، ولكن أهل هذا اللسان بقُوا دهورًا طوالًا بعد نزول التوراةِ، لم يحتاجُوا فيها إلى علم «النحو»، ولا إلى «علم اللغة»، ولا هُمْ عرفوا السبيل إليهما إلّا بعد أن استقرّ النحو العربيّ على عقده المعقودِ، فوضعوا نحو لغتهم على قياسه، وحاولوا وضع معاجم لغتهم على قياس معاجم لغة العرب. وكذلك كان شأن أهل اللسان السرياني، فإن علم «النحو» وعلم «اللغة» تأخّر عندهم حتى اكتمل النحو العربي فقاسوا عليه، ثم وضعوا

معاجم لغتهم[١]. وسببُ ذلك هو ما قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حين فزِع إليه الناس في أمرِ المصاحف زمانَ عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقال لهم: «إن القرآن نزل على نبيكُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من سبعة أبواب على سبعة أحرفٍ، وإن الكِتابَ قبله كان ينزِلُ من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ». فنزول التوراة من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ، ثبت اللسان العبرانيّ، ولكنه لم يدفع أهل دراستها منذ عهد مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، إلى أن استقرَّ النحو العربيّ في سنة ١٨٠ من الهجرة = إلى نظرٍ في ضوابط اللسان الذي نزلت به التوراة. أمّا نزول القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرفٍ، فإنه ثبّت اللسان العربيّ الجامع، وثبّت معه اختلاف العرب في لسانهم هذا. فمن أجلِ تثبيت هذا الاختلاف بالأحرف السبعة، اندفع أهل دراسة القرآن إلى النظر في ضوابط اللسان العربيّ، فاستخرجوا علم «النحو» وعلم «اللغة» على غِرَارٍ لم يسبق إليه سابقٌ، لا في لسان نزل به كتاب من عند الله، ولا في لسان لم نعلمه نزل به كتابٌ من عنده سبحانه.

ثم تتامَّ الأمر للنحاة واللغويّين، فوضعوا الكتب الكبار، وقسّموا علم «النحو» إلى علوم، ووضعوا علم «اللغة»، وسلكوا للمعاجم سُبُلًا

---

(١) توهّم بعضُ الكاتبين أن النحو العبراني والسريانيّ أسبقُ من النحو العربيّ، وبنوا كلامهم في نشأة النحو العربي على هذا التوهُّم، ولكن الذي لا شكَّ فيه أن لا شيء من ذلك كان، وأن النحو العبراني والسرياني تقليدٌ للنحو العربيّ. وقد أمدّني صديقي الدكتور مراد كامل بمادة هذا البحث، فأجلته إلى ميعاده.

مختلفاتٍ، لم يسبقهم إلى شيء من ذلك سابقٌ، ثم كانت الأُمَم إلى يوم الناس هذا عِيالًا عليهم في وضع نحوهم ومعاجم لُغتهم. وحسبُهم بذلك فضلًا على الناس.

* * *

وبعدُ، فإني قد أرْجأتُ تمامَ الكلام في حديث «الأحرف السبعة»، إلى كتابٍ قائم برأسه، لأنّ المباحث التي يتطلّبُها متشعّبةٌ متداخلةٌ كما ظهر من سياق هذه المقالة. فأسأل الله أن يعينني على إعادة كتابته على الوجه الذي أرتضيه إن شاء الله، ولكن لا يتمُّ الكلامُ في «الأحرف السبعة»، حتّى نعلم خبر كتابة «المصحف الإمام» الذي كتبه عثمان إلى الأمصار، وهذا حين الدخول في ذلك:

٢- فصْلٌ في كتابة القرآن وجَمْعِه، وكتابةِ مصاحف الأمصار

وهذا الفصل الثاني له ارتباطٌ وثيقٌ بفصل «الأحرف السبعة»، ولكني لم أجد أحدًا حاوَلَ أن يكشفَ ما أحاط به من الغُموض، على الوجه الذي ينبغي له. ولمّا شاممتُ مادّته، ونظرتُ فيها على سياق ما نظرتُ في شأن «الأحرف السبعة»، وجدتُني لم أزلْ أمشي على المخاوفِ، وسألتُ الله التسديدَ والوقاية من الزَّلَل. بيد أنّي قدّرتُ أنْ لو أخذتُ الأمرَ مأخذَهُ، ناقدًا لما كُتِبَ فيه من قبلُ، لاقتضاني ذلك أن أفيضَ في بيانِ عِلَلِ الأقوال التي قالَها علماءُ الأمّة، إفاضةً تخرجُ بي عن حَدِّ الاقتصادِ، إلى مَدِّ الإطالة، فآثرتُ أن أكفّ منه فأُوجِزَ، على قدر ما يتطلّبُه حُسْنُ التأتّي إلى الغاية التي أريدها، وبالله التوفيق.

* * *

أنعمتُ النظر في شأن جمع القرآن وكتابته، فوجدتُ أن سيرةَ التاريخ تتطلّبُ أنْ أتتبّع المراحِلَ التي قطَعَها جمع القرآن حتى انتهى إلى كتابة المصحف الإمام في زمن عثمان، سنة خمس وعشرين وما بعدها، ثم إرسال نُسخِهِ إلى الأمصارِ. وتوضيح الغامضِ في مرحلةٍ مرحلَةٍ، خليقٌ أنْ يدلّنا على الطريقِ الذي نسْلُكُه في فهمِ شأن المصاحفِ، وارتباطِه بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، كما سترى.

[المرحلة الأولى]

منذ نزول القرآن إلى هجرته صلى الله عليه وسلم

أمّا المرحلة الأولى، فهي مُدّة مُقامه صلى الله عليه وسلم بمكّة، منذ كرّمه الله ببعثته إلى العرب والناس كافّة، إلى أن هاجر صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، في السنة الثالثة عشرة من بعثته.

وقد تتبّعتُ ما قيل في كتابة الوحي عند نزوله وأخبار كُتّابه، فلم أقِفْ على حديث صحيحٍ ولا نصٍّ بيّنٍ يكون حُجّةً دالّةً على أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان قد اتّخذ وهو بمكة كُتّابًا يكتبون عنه الوحي عند نزوله. ونعم، إنهم ذكروا أنّ أوّل من كتبَ لهُ الوحي بمكّة من قريش «عبدُ الله بن سَعْدِ بن أبي سَرْح العامريّ»، الذي ارتدَّ ثم أسلم يوم الفتح فحَسُنَ إسلامُه[1]، و«شُرَحْبِيل بن حَسَنَة الكنديّ» الذي ذكروا أنه أوّل من كَتَب له بمكّة[2]. ثم لم أجدْ بعدُ خبرًا عن أحدٍ من أصحابه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كتب لهُ بمكة، ممن كان أسلم قديمًا من «كتابه» كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام.

---

(١) قولهم «بمكة» زيادةٌ فيما أرجح، لا أعرف من زادها. وإنما الذي نقله ابن عبد البرّ عن الواقدي أنه قال: «وأوّل من كتب له من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ثم ارتدّ ورجع إلى مكة». (الاستيعاب ١: ٢٧ في ترجمة أبي بن كعب).

(٢) انظر فتح الباري ٩: ١٩، وشرح المواهب للزرقاني ٣: ٣٢٤، ٣٢٦، والتراتيب الإدارية للكتاني ١: ١١٨، والسيرة الحلبية ٣: ٤٢٤.

وخبرُ «عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح» خبرٌ معروفٌ مشهورٌ، ولكن ليس في شيء ممّا وقفتُ عليه من أخباره المسنَدة تصريحٌ قاطعٌ بأنّه كان يكتُب الوحيَ لرسول الله ﷺ أيامَ مقامه بمكّة، بل لعلَّ ظاهر لفظه يدُلُّ على أنّه إنما كان كتبَ له بالمدينة، لا بمكّة. ففي لفظ أبي داود في سننه من حديث ابن عباس: «كان عبد الله بن سعد ابن أبي سَرْحٍ يكتُبُ لرسولِ الله ﷺ، فأزلَّهُ الشيطانُ، فلحق بالكُفّار». وفي لفظ ابن إسحق، وذكر من كان رسول الله ﷺ أمرَ بقتلهم يوم فتح مكّة، وإن وجدوا تحتَ أستار الكعبة. فذكر منهم «عبدَ الله بن سعد بن أبي سرح». وقال: «وإنّما أمر بابن أبي سَرْح، لأنه كان قد أسلَم، وكان يكتبُ لرسول الله ﷺ الوحيَ، فرجَعَ مشركًا، ولحق بمكة». هذا لفظ يونس بن بكير في روايته عن ابن إسحق، ومثله في رواية ابن هشام إلّا أنه قال: «فارتَدَّ مشركًا راجعًا إلى قريشٍ». ولفظ موسى بن عقبة في مغازيه عن ابن شهابٍ: «وأن يُقْتل عبد الله بن أبي سرحٍ، وكان ارتدَّ بعد الهجرة كافرًا». وفي الناسخ والمنسوخ لأحمد ابن حنبل: «حدثنا مسكين بن بكير، حدثنا معان [هو ابن رفاعة السلاميّ] قال: وسمعتُ خلفًا يقول: كان ابن أبي سرح كتب للنبيّ ﷺ القرآن». ولفظ الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس على هلاك إسناده: «عن ابن أبي سرح أنّه كان تكلّم بالإسلام، وكان يكتب لرسول الله ﷺ في بعض الأحايين»[1].

---

(١) خبر «ابن أبي سرح» رواه أبو داود في سننه ٣:٧٩ رقم: ٢٦٨٣، ٤:١٨٢ =

وأنت ترَى أنّه ليس في شيء من هذه الأخبار المسندة، على ما في أسانيدها من العِلَل، ذِكْرٌ لما قالَه الحافظ ابن حجر وغيره، من أنّ ابن أبي سرحٍ كانَ أوّل من كتب لرسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الوحْيَ بمكة من قريش. ولستُ أدري من أين استخرجَه الحافظ ابن حجر، أو من نقل عنه الحافظ. وإنّي لشديدُ الارتيابِ في مثل هذه الأخبار التي لا إسناد لها، أو التي لا أصْلَ لها يمكنُ أن تُستخرجَ منه. وفي كتب المتأخرين من علمائنا حَشْوٌ كثيرٌ من أشباه هذا، أتوقّاهُ ما استطعتُ.

بل أخشى أن يكون الذي استخرجَ هذا، إنّما وقفَ على أخبار «عبد الله بن سعد بن أبي سرحٍ» في كتابته للوحي، ثم رِدَّتِه ومفارقته رسولَ الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وخروجِه من المدينة، وأوْبته إلى مكّة، ولُحُوقه بالمشركين من قريش، ثم رأى ابنَ سعد يقول في ترجمته: «وكان قد أسلم قديمًا، وكتب لرسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الوحْيَ، ثم افْتَتن، وخرجَ من المدينة إلى مكّة مرتدًّا، فأهدرَ رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دَمَهُ يوم الفتْح»[1]، فاستخرجَ من «إسلامه قديمًا» ومن «كتابته الوحي»، أنه كتب

= رقم: ٤٣٥٨، ٤٣٥٩، وسنن النسائي ٧: ١٠٥، وطبقات ابن سعد ٢/ ١/ ١٠٢، والبيهقي في سننه ٨: ٢٠٥، ٩: ٢١٢، وتفسير الطبري رقم: ١٣٥٥٥، ١٣٥٥٦، وفي الصارم المسلول لابن تيمية ١٠٩ – ١٢٦، والسيرة الحلبية ٣: ١٢٨، وفيها: «وإنما أمر صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بقتل عبد الله بن أبي سرح، لأنه كان أسلم قبل الفتح، وكان يكتب لرسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الوحي».

(١) طبقات ابن سعد ٧ / ٢ / ١٩٠، وتاريخ الطبري، الذيل ١٣: ٣١، ٣٢، وحسن المحاضرة للسيوطي ١: ٩٧. وهُما نقلا هذا عن ابن سعد، فيما أرجح.

الوَحيَ بمكّة. فإن كان ذلك كما ظننتُ، فقد أساءَ الاستخراجَ، لأنّه لا دليلَ في الكلام يعينُ على الجمع بينهما في سياقةٍ واحدة[1]. ولو صحَّ له أن يفعل ذلك، لكان من حُسْنِ الاستخراج، أن يعمد إلى الذين أسلموا قبل «عبد الله بن سعد بن أبي سرح» بلا ريب في ذلك، كأبي بَكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وكانوا جميعًا ممن كتبَ الوحيَ لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا شك في قِدَم إسلامهم بالبرهان القاطع، فينسُبَ مثل ذلك إليهِمْ، فهو أولَى النظرَيْن بالترجيح. وظنّي أنّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو كان متخِذًا يومئذٍ كاتبًا يكتب له الوحيَ عند نزوله، كما كان من فعله وهو بالمدينة، لكان أولاهم بذلك أبو بكر، لأنّه أقدمُ الناسِ كُلِّهم إسلامًا، ثم يليه عمر وسائرُ من ذكرتُ قبلُ.

بل إنّ قول ابن سعدٍ في ابن أبي سَرْح: «وكان قد أسلمَ قديمًا»، قولٌ يصعُبُ التسليم له، بالمعنى الذي يُفْهَم من ظاهر عِبارته. وقد تتبعْتُ أخبار ابن أبي سرحٍ، فلم أجدْ له ذكرًا في السنوات الستّ الأولى من البعثة، وهي أيام المحنَةِ بالإسلام. ثم جاءت الهجرة الأولى إلى الحبشة، فهاجر من المسلمين من هاجر، ثم تعاقدتْ قريشٌ بغيًا على بني هاشم وبني عبد المطَّلِب، وكتبوا بما تعاقدوا عليه صحيفة علّقوها في

---

(١) ولعلّه جمع إلى هذا ما قيل في سبب نزول آية سورة الأنعام: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، لأن سورة الأنعام مكية، مع ما قيل من أنها نزلت فيه (انظر تفسير الطبري رقم: ١٣٥٥٥، ١٣٥٥٦). وهما خبران غريبان ليسا بحجة، والذي قالوه إن هذه الآية من سورة الأنعام مدنية التنزيل، وأن المرادَ بها مسيلمة الكذاب.

الكعبة، فانحازتْ بنو هاشم وبنو عبد المطَّلب، مؤمنُهم وكافرُهم، أوّلَ سنة سبع من البعثة، في شِعْب أبي طالب، وهاجرَ يومئذٍ من المسلمين جماعاتٌ إلى الحبشة هجرة ثانية، وبقي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن معه محصورينَ في الشِّعْب إلى سنة عشرٍ من بعثته، ثم خرجَ. ثم أذن لأصحابِه في الهجرة إلى المدينة في السنة الثانية عشرة من مبعثِه، فخرجوا من ديارهم أرسالًا حتى لم يبق بمكة من أصحابه أحدٌ يذكَر، ثم هاجَر هو، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى المدينة، في الثاني عشر من ربيع الأول، على رأس ثلاث عشرة من مبعثه. فلما نزل المدينة، وقد أتت لهجرته ثمانية أشهرٍ، آخى بين المهاجرين والأنصار. فلو كان «عبد الله بن سعد بن أبي سرحٍ» ممن أسلم في ذلك الوقت، وكان كما زعموا كاتبَ الوحي بمكّة، وحَسْبك بكتابة الوحي منزلةً وشرفًا، لكان خليقًا أن يذكر في شيء من ذلك كُلّه، ولا سيَّما في شأن الهجرة إلى المدينة، وفي شأن المؤاخاةِ بين المهاجرين والأنصارِ. ثم كانت غزوة بدر الكبْرى، وهي أكرم المشاهد، لم يتخلف عنها من المهاجرين غير ثلاثة: عثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، وسعيد بن زيد، لم يشهدوها، ووجب لهم أجرُ من شهدها، وكانت في شهر رمضان على رأس ثمانية عشر شهرًا من هجرته، أي في السنة الثانية من الهجرة، وليس لعبد الله بن أبي سرح ذكرٌ فيها. ثم كانت غزوة أُحُد، في شوال على رأس اثنين وثلاثين شهرًا، أي في السنة الثالثة من الهجرة، ولم نجد له فيها ذكرًا.

وهذه السياقة، تدلُّ أوضح الدلالة على أن «عبد الله بن سعد بن أبي سرحٍ»، لم يكن أسلمَ بمكة قبل هجرة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتُرجِّح عندي أنه أَسلم بعد وقعة أُحُدٍ، وأنه قَدِم المدينة عند مقتل القُرَّاء ببئر مَعُونة في صفر على رأس ستة وثلاثين شهرًا، أي في أول السنة الرابعة من الهجرة. وكأنّ ابن سعد لما قال: «أسلم قديمًا»، عَنَى هذا، وأن إسلامه كان قبل فتح مكة. وممّا يدُلُّ على صواب ما نذهب إليه أن غير ابن سعدٍ يقول في ترجمته: «أسلم قبل الفتح وهاجر إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان يكتب الوَحْي لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم ارتدّ مشركًا، وصار إلى قريشٍ بمكة... وأسلم يوم الفتح فحَسُن إسلامه، فلم يظهر منه شيءٌ ينكَر عليه بعد ذلك، وهو أحد النجباء العقلاء الكرماء من قريش»[١]. فهذا اللفظ أشبه بالصواب، لأنّ جميع الدّلالات السالفة تقطَعُ بصحّته وبُعْده عن الخَلَل والآفةِ.

وأما أمرُ «شُرَحْبيل بن حَسنَة الكنديّ»، وما ذكروه من أنه كان أوَّل من كتب الوَحْيَ بمكة، فهو غريبٌ جدًّا، ولم أجدْ لَهُ أصلًا يستخرجُ منه. و«شُرَحْبيل بن حَسنَة» ممن أسلمَ قديمًا، لا شك في ذلك عند أصحاب السِّيَر، ولكن إسلامه كان بعد إسلام عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، لأن عمر حين أسلم كان تمامَ أربعين، أو نيِّف وأربعين بين رجال ونساءٍ قد

(١) الاستيعاب، لابن عبد البر ١: ٣٨١، وأسد الغابة ٣: ١٧٣، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١: ٢٦٩، وغيرها.

أسلموا قبله[١]. وقد جمعوا أسماء من أسلم قبله، وليس فيهم «شرحبيل ابن حسنة»، ولا أمه «حَسَنة» ولا زوج أمه «سفيان بن معمر بن حبيب الجمحي». وكان إسلامُ عُمر بن الخطاب في أواسط سنة ست من البعثة على الأرجح عندي. فإذا كان ذلك كذلك، فإن «شرحبيل بن حسنة» إنما أسلم في هذا الوقت أو بعده. ثم كان من أمر «شرحبيل بن حسنة» أنه هاجَر إلى الحبشة الهجرة الثانية، مع أمّه «حسنة»، وزوجها «سُفْيان ابن معمر الجمحيّ»، وولديه «جُنادة بن سفيان»، و«جابر بن سفيان». وكانت الهجرة الثانية إلى الحبشة في أوائل سنة سبع من البعثة، وبقي «شرحبيل بن حسنة» مهاجرًا في الحبشة من سنة سبع من البعثة، إلى أن قدم مَعَ مهاجرة الحبشة يوم فتح خَيْبَر، في أوائل سنة سبع من الهجرة، فبقي في هجرته نحوًا من اثنتي عشرة سنة، فهو لم يقم مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكة قبل الهجرة مُسْلمًا إلا نحواً من ستة أشْهُرٍ، قبل حِصَار الشِّعْبِ الذي كان أوّلُه في هلال المحرَّم سنة سبعٍ من البعثة.

فإذا كان رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد اتخذ للوحْي كاتبًا عند بعثته، فلا شَكَّ أنّه ليس «شرحبيل بن حسنة»، ولا «عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح»، لما قدّمنا. وإذا كان قد اتَّخذه منذُ أُوحِيَ إليه، فأوّل من كتب لَهُ «أبو بكر الصديق» أو من هو في منزلته قِدَم إسلامٍ، ولا خبر عندنا بذلك. وإذا صحَّ أن شرحبيل بن حَسَنة هو أوّل من كتب الوحْيَ بمكة،

---

(١) وقالوا أيضًا: أسلم عمر بعد خمسة وأربعين رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، أو بعد أربعين رجلًا وعشرة نسوة (سيرة عمر لابن الجوزي، وغيره) وقيل غير ذلك.

فإن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قَضَى ست سنوات من أوّل بعثته، لم يتخذ للوحي كاتبًا بمكّة. ثم يكون قد اتّخذ شُرَحبيل كاتبًا للوحي ستة أشهرٍ أو نحوها، ثم يهاجر شرحبيل إلى الحبشة، وينقطع بلا ريبٍ عن كتابة الوحي، فيبقى أن نجدَ أحدًا غيرَهُ كتب لَهُ الوحْيَ بمكة منذ سنة سبعٍ إلى أن هاجرَ في السنة الثالثة عشرة من بعثته، ولا نجدُ ذلك فيما علمنا. وعجيبٌ أن يذكر شرحبيل الذي كتب ستة أشهرٍ، ولا يذكرَ من خلَفَهُ على الكتابة بمكة ست سنواتٍ متتابعات!

وإذ قد بَطَلَ عندنا أن يكون «عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح»، و«شرحبيل بن حسنة» أوّلَ من كتب الوحْيَ بمكّة، ولم نجدْ لغيرهما من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خبرًا يدلُّ على أن أحدًا منهم كتب لهُ «بمكَّة»، فقد رجَح عندنا أن يكون صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يتّخِذ بمكّة كُتَّابًا يكتبون له الوَحْي عند نُزُوله، كالذي كان من شأنه بعدُ في المدينة. وهذا الذي انتهينا إليه من نفي كتابة الوَحْي بمكة، يعينُ على ترجيح صِحَّته أنّ أيامَ مُقَامِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكّة كانت أيّامًا عَصِيبةً منذ بعثته إلى هجرته، وكان أصحابُه يَلْقَونَ نكالَ قريشٍ من كُلِّ وجْهٍ، وكانوا يقضُون أيامهم في مَخَاوف حملت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يأذن لهُمْ في الهجرتين إلى الحبشة، فكانَ المسلمون كما تَرَى لا يجدون قرارًا يَسْكُنون إليه. والوَحْي المكتوب يحتاجُ حفظه وجمعه إلى طُمأنينة واستقرارٍ حُرِمهما المسلمون يومئذٍ. فتركُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتخاذَ الكُتّاب في هذه الفترة، دَعتْ إليه الضرورة التي عَاش المسلمونَ في لأوائها ومخاوفها

يومئذٍ. هذا إلى أنّ تدريب هذه العُصْبة القليلة العدد من المسلمين على تحفُّظِ القرآن = ليكون تحفُّظه هو الحُجَّة، وليألفوا تلاوته في ليلهم ونهارهم دون حاجةٍ إلى الكتابة، ولأنّ بعضهم كان لا يحسنُ يكتبُ = كان أوْلى من سنّ الكتابة في تلك الأيام. وليس معنى هذا أن أحدًا من أوائل الصحابة لم يكتبْ لنفسه قرآنًا. كَلَّا، فلعلَّ بعضهم قد كتبَ، ولكن الذي نفيناهُ هو أن يكونَ رسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قد سنَّ اتخاذَ كاتبٍ للوحي يكتبُ عنه الوَحْيَ عند نزوله منجّمًا، ويجمعُه لَهُ كما فعل بالمدينة.

* * *

هذا، وستعلم فيما بعدُ، أن أدوات الكتابة إن كانت تعوزهُم في المدينة، فهي في مكة أعْوَز، إذ كان القرآنُ يكتب بالمدينة في الصحف، والرقاع، والأضلاع، والأكتاف، والألواح، والعسب، واللِّخافِ، والكرانيف، وجرائد النخل، والأدَم، وغير ذلك من الأشياء المختلفة الأحجام والأطوال والأوزان، ممّا يعسُر جمعه وترتيبُه ويشقُّ، لحاجته إلى الحفظ في الصناديق والرَّبَعَات. فإذا علمت أن أكثر من نصف القرآن قد كُتِبَ بمكة، أدركت ما يحتاجُ إليه ما نزل من القرآن من التدبير في حفظه وحياطته في مكان أمينٍ. فإذا جاءت هجرةُ أصحاب رسولِ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى المدينة، فإنّ نقْلَ هذا كُلّه كان يحتاجُ إلى عنتٍ في نَقْله وحياطته وإخفائه عن عيون قريشٍ، والمهاجرون يومئذٍ كانوا يخرجون في غفْلة قريشٍ متخوّفِين. فلو كان أحدٌ منْهم قد تمكّن

من نقل شيء منه، لجاءنا ذكرُ ذلك في الأخبارِ عن هجرتهم. ومحالٌ أن يكون رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبُه أبو بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، هما اللذان حملَا ذلك الثِقْل معهما، لأن أمرَ هِجْرتهما معروفٌ بيّنٌ، وتتبُّع قريشٍ لهُما مذكورٌ مشهورٌ في السِّيَر، ولا يَحْتمِل أن يكونا فعلا ذلك. فإذا كان نصفُ القرآن قد كُتِبَ بمكّةَ في هذه الأشياء، ثم تركَها المسلمون مهمَلةً سُدًى في أيدي المشركين، ولم ينقلوها إلى المدينة، لم يكن لكتابة الوَحْي معنًى مفهومٌ. فهذا من الدليلِ القاطع على أن أمرَ كتابةِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآنَ بمكة، خبرٌ باطِلٌ لا أصل لَهُ.

* * *

نعم، قد روي في إسلام عُمَر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حديثٌ مشهورٌ، جاءت شهرته من كثرة رواتِه، ومن رواية أصحاب السِّير له. وذلك، فيما ذكروا، أن عمر خرج متوشّحًا سيفَه يريد أن يقْتُل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيلقاه رجلٌ من قومه مسلمٌ، هو «نُعَيْم بن عبد الله النحّام العدويّ»، فيسائِلُه، فيَعلم عِلْمَ ما يريد عُمَر، فيقول له: أفلا ترجعُ إلى أهل بيتِك فتقيم أمرهم؟ قال: وأيُّ أهل بيتي؟ قال: خَتَنُك وابن عمِّك سعيد بن زيد بن عمرو، وأختُك فاطمة، فقدْ والله أسلما وتابَعا محمّدًا على دينه، فعليك بهما! فيرجع عمر عامدًا إليهما، وعندهما خبّابُ بن الأَرَتّ مَعَهُ صحيفةٌ فيها «سورة طه» يُقْرِئهما إياها، وسمع عمر القراءة، فلما دخل غيّبَا الصحيفة، وساءلهما فداوراه، فيبطشُ عمر بسعيد بن زيد، فقامت فاطمة أخته تكفُّه، فيضربها فيشُجُّها، فتقول له: نعم، قد

أسلمنا وآمنا بالله ورسوله، فاصنع ما بَدَا لك. فلما رأى عمر ما بأخته من الدّم نَدِم على ما صَنَع، وسأل أخته أن تعطيه الصَّحيفة، فطمعت في إسلامه، فأعطته الصحيفة، فلما قرأ صدْرًا منها داخله الإسلام، فذهب إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسلمًا[1].

---

(١) ١- رواها ابن إسحق في سيرته ١: ٣٦٧، وابن سيد الناس ١: ١٢٤، وغيرهما، غير مسندة.

٢- ورويت عن أنس بن مالك، من طريق إسحق بن يوسف الأزرق، عن القاسم بن عثمان البصري، عن أنس. رواها محمد بن عبيد الله المنادي عن إسحق الأزرق مطولة ومختصرة في سنن البيهقي ١: ٨٨، وسنن الدارقطني ١: ٤٥، وتاريخ الإسلام للذهبي ١: ١٠٠. ورواها ابن سعد عن إسحق الأزرق في طبقاته ٣/ ١/ ١٩١. ورواها علي بن خشرم عن إسحق، في المستدرك للحاكم ٤: ٥٩. وذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ٢: ٣٤١ «القاسم بن عثمان البصري» وقال: «قال البخاري: له أحاديث لا يتابعُ عليها. قال الذهبي: حدث عنه إسحق الأزرق بمتن محفوظٍ، وبقصة إسلام عُمَر، وهي منكرةٌ جدًّا»، وانظر لسان الميزان في ترجمته. وفي التعليق على سنن الدارقطني: «أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده مطوّلا. قال: تفرد به القاسم بن عثمان، وليس بالقوي. وقال البخاريّ: له أحاديث لا يتابع عليها».

٣- ورويت عن ابن عباس، من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن عبد الحميد بن صالح، عن محمد بن أبان، عن إسحق بن عبد الله، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن ابن عباس. رواها أبو نعيم في دلائل النبوة: ٧٩، ومختصرة في حلية الأولياء ١: ٤٠، وذكرت في أسد الغابة ٥: ٥١٩، ترجمة «فاطمة بنت الخطاب»، وفي الإصابة، وذكرها الذهبي في تاريخ الإسلام ١: ١٠٤ وقال: «عن ابن عباس بإسنادٍ ضعيف».

٤- ورواها محمد بن عائذ القرشي الدمشقي صاحب المغازي، عن الوليد بن مسلم، عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ولم يرفع إسنادها، كما في سيرة ابن سيد الناس ١: ١٢٤، وهو منكر كسالفه. وهذه الأربعة جميعا فيها ذكر «سورة طه»، وهي سورة مكيّة. =

وهذا خبرٌ منكَرٌ ضعيف الأسانيد، كما ترى في تخريجه، ولو صحَّ شيءٌ منهُ لم يكن فيه دليل على أن رسول الله استكتب أحدًا وهو بمكة، بل عَسَى أن يكون فيه الدليل على أن بعض من أسلَمَ كان يكتبُ لنفسه من القرآن ما شاء الله. ولكن هذا شيء، والذي نحن في طَلَبِهِ شيءٌ آخر، وهو كتابةُ الوَحْي بأمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما فعل بالمدينة بعدُ.

فهذه المرحلةُ الأولَى، لم نجِدْ لها دَلِيلًا من صِحَاح الأخبار ومُسْنَدَاتِها، يُعينُ على استنباطِ شيء يوثَقُ به في شأن كتابة الوَحْي بمكة

= ٥- ورواها إسحق بن إبراهيم الحنيني، عن أسامة بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده أسلم العدوي، ورويت عنه مطولة ومختصرة. رواها عن إسحق الحنيني محمد بن أحمد بن برد الأنطاكي في المستدرك للحاكم ٤: ٥٩ مختصرة، وفيها ذكر الصحيفة، ولم تذكر السورة. قال الذهبي: «الحديث وقد سقط منه وهو واهٍ منقطع»، وسبب انقطاعه فيما قال الذهبي، أن الحاكم رواه عن «أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر»، ولم يقل «عن أبيه عن جدّه». ورواها عن إسحق الحنيني أيضًا: محمد بن عوف بن سفيان الطائي قال: «قرأتُ على إسحق بن إبراهيم الحنيني»، في سيرة ابن سيد الناس ١: ١٢٢، وأسد الغابة في ترجمة عمر ٤: ٥٤ بطولها، وفيها ذكر الصحيفة والسورة. وقد جاء في إسناد ابن سيد الناس: «ثنا محمد بن عوف، ثنا سفيان الطائي»، ونحوه في أسد الغابة، ولكنه خطأ صوابُه ما أثبت. ورواها مختصرة عن إسحق، علي بن ميمون العطّار، والحسن بن الصباح البزار، في حلية الأولياء لأبي نعيم ١: ٤١، لم يذكر الصحيفة ولا السورة. وذكرها الهيثمي بطولها في مجمع الزوائد ٩: ٦٣، وقال: «رواه البزار، وفيه أسامة بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف». بل يزاد أن فيه «إسحق بن إبراهيم الحنيني»، وهو ضعيف أيضًا. قال الحاكم: «في حديثه بعض المناكير». وقال الذهبي: «صاحب أوابد». انظر تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال. ومن أشد ما في هذا الخبر من النَّكارة أنّ السورة المذكورة فيه هي «سورة الحديد»، وهي مدنية على الأرجح، وإن ذهب بعضهم إلى أن صدرها مكيّ التنزيل، استدلالًا بهذا الخبر. فهذا الحديث لا يحتجُّ به من أيّ وجوهه كان لضعفه ونكارته.

بأمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(١)].

* * *

(١) انظر ما سيأتي في «المرحلة الثانية» بعد قليل، ففيه تتمة القول في بيان معنى تركه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكتابة بمكة، وأخرته اختصارًا، لأن الحاجة إليه هناك أشدُّ.

[المرحلة الثانية]

منذ هجرته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى وفاته، بأبي هو وأمي

أمّا المرحَلَة الثانية، فتبدأ منذ هجرته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المدينة، ومُقَامُه بها حتى لَحِق بالرَّفيق الأعلى، بأبي هو وأميّ.

والأخبار الصحاحُ في كتابة الوحي بالمدينة، كثيرةٌ مستفيضةٌ، لا تدعُ شكًّا في أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد اتَّخذ كُتابًا للوحي يكتبونه عند نزوله، فمن أوّل ذلك ما رواهُ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ في صحيحه قال: «حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحق، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: لما نزلت: «لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ»، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ادْعُ لي زيدًا، وَلْيَجِيء باللَّوْح والدَّوَاةِ والكَتِفِ = أو: الكَتِفِ والدَّوَاةِ. ثم قال: اكتُبْ «لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ» وخلفَ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمرو بن أمّ مكتومٍ الأعمَى، فقال: يا رسولَ الله، فما تأمُرُني؟ فإني رجُلٌ ضريرُ البَصَر. فنزلت مكانَها: «لَا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ، غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ» [النساء: ٩٥](١).

(١) رواه البخاري في مواضع، وقد وقع هُنَا في الآية بتأخير «غير أولي الضرر» وهي في التلاوة بعد «من المؤمنين»، وجاءت على صواب التلاوة في موضع آخر من الصحيح. (الفتح ٩: ١٩ / ٨: ١٩٦)، وانظر تفسير الطبريّ ٩: ٨٥ – ٩٥، وتخريج الأخبار هناك. والخبر مرويٌّ عن زيد بن ثابت نفسه في الصحاح، وفي مسانيد الصحابة، مع خلاف في اللفظ.

ثُمَّ أخبارٌ صحاحٌ كثيرةٌ لا أطيلُ بسَرْدِها، فليس ذلك هنا في هذه المقالة، ولكن مَنْ طلبها وجدها قاطعةً صريحةَ الدّلالة على كتابة الوَحْي بالمدينة عند نزولِه، بأمرِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ووجد فيها ما في هذا الخبر من دعاءِ النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كاتبَهُ ليكتُبَ ما نزل عليه، ومعه أداة الكتابة[1].

ولكن الذي يُسْأَلُ عنه في هذا الموضع: متَى اتخذ رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالمدينة كُتَّابًا يكتبون لَهُ الوَحْي عند نزوله؟ أكانَ ذلكَ أوّل مَقْدَمِه المدينةَ، أم كانَ بعد ذلك؟

وجوابُ هذا السؤال عسيرُ المَطْلَب، فليس في شيء ممّا وقفتُ عليه من الأخبار ما يُصَرّح بتحديدِ الوقتِ الذي بدأ عنده رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتخذ للوَحْي كُتَّابًا يكتبونه عنه عند نزوله، وهو بالمدينة. ولكن في تَرْكِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتابةَ ما ينزّلُ عليه وهو بمكة، أوضحُ الدّلالة على أنه لم يُؤْمَر في ذلك بشيءٍ يومئذٍ مدّةَ ثلاثة عشر عامًا، فمن المستبعَد أن يعمدَ من فورِه حين يقدم المدينةَ، فيتخذ كتّابًا يكتبون له ما ينزّلُ عليه، بغير أمرٍ من الله بذلك، ولغيرِ ضرورةٍ عَرَضتْ تدعُوه أن يفعل ذَلك باجتهادِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير، في باب كتاب الوحي ٥: ٣٣٩ - ٣٥٥، ففيه فوائد على وجازتها وعلى سقطٍ في النسخة المطبوعة.

وإنما استبعدتُ ذلك، لأنّي وجدتُ تاريخ الوحي إليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجعَلُ تَرْك أمرِه بكتابة ما نُزّلَ إليه، ممّا أرادهُ الله لنبيّه الأميّ العربي الذي لا يقرأ ولا يكتُبُ. فإني وجدتُ الله تعالى ذكرُه ابتدأ نبيَّهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأوّل وحيه فقال له: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾، والقراءة هنا تلاوةُ ما في صدره مما ينزّلُ إليه، لا قراءة مكتوبٍ. ثم تتابع عليه الوَحْيُ بعد بمثل هذا الأمر في القرآن كلّه، من قراءته على الناس وتلاوته، فقال: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، في آياتٍ كثيرة. ثم وجدتُ ظاهر القرآن يدلُّ على أن رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد خامَرَته المخافة على نفسه أن ينسى ما ينزّلُ إليه، فوعده ربُّه فقال: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ﴾ [الأعلى: ٦ - ٧]. فلما تتابَع عليه الوَحْي وكثُر، صارَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعالِجُ حفظ القرآن وهو ينزّلُ إليه لشِدّته عليه، فيحرك به لسانه، فيعجَلُ مخافةَ أن يُفْلِتَ منه شيءٌ، فوعظَه ربُّه فقال: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٩]، فوَعده الله أن يتولى هو سبحانَه جَمْعَهُ له في صدره وحفظه. ثم تتابع التنزيل، فكانَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممّا ينسى الآيةَ أحيانًا كما ينسَى البَشر، وامتحانًا من الله لَهُ، فنسِيَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما وعده ربُّه، فصار يعجلُ بالقرآن مبادرًا قراءة جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قبل أن يفرُغ، فنهاه الله عن ذلك ووَعَظه، وأدَّبه كيف يدعو، وضرَبَ لما كان من نسيانِه عِدَة ربّه مثلًا بأبيه آدم

فقال: ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٤ – ١١٥][(١)]، ثم ختم ذلك بأن كفَلَ له حفظَ ما ينَزَّلُ إليه من الضَّيَاع فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]. وهذه الآياتُ كُلُّها مكيّة التنزيل، وترتيبُها هنا موافقٌ لترتيب النزول. فلو كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مأمورًا يومئذ وهو بمكّة بكتابة ما يُوحَى إليه، أو كان هو قد فعل ذلك اجتهادًا منه، لما كان لمخافته نسيان ما ينَزَّلُ إليه، ولا كان لمبادرته جبريل وعجلته في تلقّي القرآن عنه، معنًى، ولا كان لوعدِ الله إياه بقوله: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾، وتثبيت فؤاده بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾، موضعٌ، لأن كتابته الوَحْيَ كانت مُغْنِيَتَهُ، لتيسُّر مراجَعَةِ ما أملَى عَلَى من أملَى عليه. فهذه سيرتُه في نفسه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو بمكة[(٢)].

ثم وجدتُ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أنبأنا بصفة هذا الكتاب الذي نُزّل عليه، في حديث عِياض بن حِمَار المجاشِعِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن

---

(١) للمفسرين أقوال في تعلق الآية الأخيرة بما قبلها، ولم أجد أحدًا وضعها في السياق الذي وضعتها فيه، وأنه ضربَ له المثل بأبيه آدم في نسيان ما عهد الله إليه به، لنسيانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما عهد إليه ربُّه من الوعدِ بجمع القرآن له في صدره، حتى صار يعجل بالقرآن مبادرًا جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل أن يفرغ من الوحي. وأرجو أن أكون قد أصبت وجه التفسير بتوفيق الله وحمده.

(٢) ليس في السور المدنيّة التنزيل شيءٌ في هذا المعنى، فإن أمره كان قد استقر واطمأن قلبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قام ذات يوم خطيبًا، فذكر خطبته يومئذٍ، وجاء فيها: «وإنّ الله نظرَ إلى أهل الأرضِ فمقتَهُمْ، عَرَبَهُم وعَجَمَهُم، إلّا بقايا من أهلِ الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتليَك وأبْتَلِيَ بك، وأنزلت عليك كتابًا لا يَغْسِلُه الماءُ، تقرؤه نائمًا ويقظانَ. وإن الله أمرني أن أحرق قريشًا، فقلت: ربِّ، إذًا يَثْلَغُوا رأسي فيدَعُوهُ خُبْزَةً، قال: اسْتَخْرِجْهُم كما استخرجُوك، واغزُهُم نُغْزِك، وأنفق فسننفِقَ عليك، وابعث جيشًا نبعث خمسةً مثله، وقاتِلْ بمن أطاعك من عصَاك»(١).

---

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٧: ١٩٦ - ٢٠٠، وأبو داود الطيالسي في مسنده: ١٤٥، وأحمد في مسنده من طرق ٤: ١٦١ - ١٦٣، ٢٦٦.

فائدة: قوله في الخبر «فيدعوه خُبْزَة»، لم أجدهُ مشروحًا في هذا الخبر في صحيح مسلم على وجهٍ يرتضى، ولا تجد بيانه في كتب اللغة، وقد وقفت والحمد لله على حديث الصحيحين، من حديث أبي سعيد الخدري (الفتح ١١: ٣٢١/ ومسلم ١٧: ١٣٥)، قال أبو سعيد: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تكون الأرض يوم القيامة خُبْزَة واحدةً، يتكفَّؤُها الجبَّار بيده، كما يكف أحدكم خُبْزَته في السفر». قال ابن حجر في الفتح: «قال الخطابي: الخُبْزة، الطُّلْمة، بضم المهملة وسكون اللام، وهو عجين يوضع في الحفرة بعد إيقاد النار فيها، والناس يسمونها المَلَّة وإنما المَلَّة الحفرةُ نفسُها». ثم نقل عن الخطابي بعد ذلك: «يعني خبز الملة الذي يصنعه المسافر، فإنها لا تدحى كما تدحى الرقاقة».

وتفسير «الخبزة» بالعجين، هو المُوافق لمعنى الخبر الذي ذكرناهُ آنفًا، وما قاله النووي في بيان معنى «الخبزة» في شرحه على صحيح مسلم، ضعيفٌ جدًّا لا يصحُّ لغة، ويصحّح ما ذهبت إليه في معناهُ، ما وقفت عليه في شعر مزرّد بن ضرار أخي الشماخ (ديوانه: ٣١)، يصف ناقته:

عَسُوفُ السُّرَى خَبَّازَةٌ في عَشَائِها رُؤُوسَ الأَفَاعِي بَيْن خُفٍّ ومَنْسِمِ

قال ثعلب في شرحه: «قوله: خبازة في عشائها رؤوس الأفاعي، أي تطؤها وتضربها بأخفافها»، قلت، وذلك أن تطأ رؤوس الأفاعي فتعجنها عجنًا حتى تصير كالخبزة من=

وهذا خبرٌ جليل القدر، لأنه حديثٌ عن ابتداءِ أمره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين بُعِث بمكة، وفيه الدليلُ على أن ذلك أُوحي إليه عند هجرته، لقوله في قريش: «استخرجهم كما استخرجوك»، وذلك خروجه من مكّة لما لَقِي من قريش. وقوله: «وأنزلت عليك كتابًا لا يَغْسِلُهُ الماءُ، تقرؤه نائمًا ويقظانَ»، صفة صريحة كل الصراحة للقرآن أنّه محفوظٌ في الصُّدور لا في الصُّحُفِ والرقاعِ، وأن ذلك هو الأصلُ.

وحديث أصحابه عن أنفُسِهم دالٌّ على أنّ سيرته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهم، كسيرته هو في نَفْسِه، يَتحفَّظُون القرآن عنه تحفُّظًا لا كتابة. وجاء مصداق ذلك في سورة العنكبوت، وهي آخر ما نزل بمكّة، فقد قال الله لنبيّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ثم قال له بعد آية: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾، ثم قال في الآية التي تليها: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ۝٤٨ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨ - ٤٩]، فوصف الله تعالى كتابه الذي نزّله إليه، وأمرهُ بتلاوته على الناس وتبليغه إليهم، بأنه ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾، فذلك هو حفظُ الكتابِ في الصُّدورِ، كما حفظه هو وحفظه أصحابُه وأتباعُهم.

=العجين. وسيأتي شرح قوله: «أنزلت عليك كتابًا لا يغسلُه الماء، تقرؤه نائمًا ويقظان»، في ذكر المرحلة الثالثة، عند بيان فضل أبي بكر في «جمع القرآن».

ولقد قال الحسنُ البصريُّ: «أُوتيت هذه الأمّةُ الحفظَ، وكانَ مَنْ قبلها لا يقرأون كتابَهُمْ إلا نظرًا، فإذا أطبقوهُ لم يحفظُوا ما فيه، إلّا النبيُّون». وقد جاء في أخبار البشارة به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبأمته، أن نعتَهم في الكتب المتقدّمة: «أُمّةٌ أناجيلُهُم في صُدُورهم، يقرأونها ظاهِرًا»[١]. فهذا من أوضح الدليل على أن سيرة أصحابه كسيرته هو في التلقي والحفظ، دون الكتابة. فالحفظُ إذن هو الذي جرى عليه العملُ بمكّة ثلاث عشرةَ سنة، فلم أجِدْهُ مُستَسَاغًا أن يكون رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد اتخَذَ كُتّابًا يكتبون الوحْيَ أوّلَ مقدمِه المدينة، لغير علّة داعيةٍ إلى ذلك[٢]. والثابت الذي لا شكَّ فيه، كما أسلفنا، أن رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد اتخذ بالمدينة كُتّابًا كتبوا له الوَحْي، فمتى كان ذلك؟ وما العِلّةُ الداعيةُ إليه؟

تتبَّعْتُ أخبارَهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدَ مقدمِه المدينة، فلم أجد سِوَى حادثة واحدةٍ تُوشِك أن تكونَ هي السببَ الأوّل في اتخاذ كاتب يكتُب عنه الوَحْي. وذلك أنّه كانَ من خيار المسلمين سبعون رجُلًا، كان أصحابُ رسول الله يُسمُّونهم «القُرَّاء»، لأنهم كانوا إذا أمسوا أتوا ناحيةً من المدينة فتدارسُوا القرآنَ وتعلَّمُوا وصَلُّوا ليلَهم. فأرسلهم

(١) دلائل النبوة لأبي نعيم: ١٤. والخصائص الكبرى للسيوطي ١: ١١، وانظر نهاية الأرب ١٦: ١٢٢، ١٢٣، وغيرها كثير.

(٢) انظر ما سيأتي أيضًا في شرح حديث جمع القرآن، عند ذكر أوّل المرحلة الثالثة، ففيه حجة بينةٌ.

رسول الله في بَعْثٍ إلى رِعْلٍ وذَكْوَان وعُصَيّة، وهم أحياءٌ من بني سليم. فغدروا بالقرّاء وقتلوهم جميعًا على بئر مَعُونة. فلم يَجِدْ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على قَتْلى من أصحابه ما وجدَ على قتْلى بئرِ مَعُونة. وذلك في صفر من السنة الرابعة من الهجرة. وكان في ذلك الوقت نفسه ما كان من قتل الستة الذين ذهبوا إلى بني لحيان من هذيل، وعَضَل والقارَة، وكانوا خرجوا ليقرئوهم القرآن ويفقهوهم في الإسلام، فقتلوهُم، وهو يوم الرجيع. فقنت رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ شهرًا يدعو على رِعْل وذَكْوَان وعُصَيّة، وبني لِحْيان، وعَضَل والقارَة، ويقول: «اللهُمَّ اشدُدْ وطأتَكَ على مُضَر»[١].

فعَسَى أن يكونَ حُزْنُ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على أصحاب الرَّجِيع من القراء، وعلى القُرَّاء السبعين عند مقتلهم ببئر مَعُونة، قد خوّفَه تفارُطَ القُرَّاءِ من أصحابه في الغزوات والسرايا والبُعُوث، وهو يومئذٍ إنّما بدأ يقاتِلُ بمن أطاعه من عَصَاهُ، ولـمّا يمضِ من مواقَعة أهل الشّركِ إلا القليل، والباقي من المواقعة أكثر وأكبرُ. هذا على قلّة أصحابه يومئذٍ، وكثرةِ أهل الشركِ والنفاق وذوي الضِّغْن والعداوة لله ورسوله من يَهُود.

---

(١) انظر ما رواه البخاري في كتاب المغازي (الفتح ٧: ٢٩٠ - ٣٠١)، وسائر كتب السيرة.

وزاد تخوُّفه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ما كان من شأن أصحابه في حفظ القرآن، فليس كُلُّهم كان يحفظُ عنه كُلَّ ما نُزِّل. كان يكون مع الرجُل من أصحابه يومئذٍ، السورة والسورتان والسُّور الكثيرة، كُلٌّ وما أطاق، ويكون مع أحدِهم من القرآن ما ليس مع غيره. وهكذا كانوا إلى أن توفي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حتى إن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما سئل عمّن جَمَع القرآنَ على عهد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أربعةٌ، كُلُّهم من الأنصار: أبيُّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد»، وهذا الحديث وإن لم يكنْ صوابًا حملُه على حَصْر ذلك في هؤلاءِ الأربعة من الأنصار، لكثرة من جَمَعه على عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من المهاجرين، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، إلا أنّه دالٌّ على أن الحُفَّاظ لجميعه كانوا قِلّةً في كثرة الناسِ يومئذٍ[1]. وهذا «عبد الله بن مسعودٍ» الذي قال فيه رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْتَقْرِئوا القرآن من أربعةٍ: عَبْد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل»[2] = وكان أحَدَ السابقين الأولين، أسْلم قديمًا قبل دُخول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دارَ الأرقم بمكة، وقال لَهُ: عَلِّمني من هذا القول، فقال له: «إنّكَ غلامٌ مُعَلَّمٌ»[3]، ولازم النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) رواه البخاري في مواضع، وانظر الفتح ٩: ٤٦، ٤٧، وما كتبه عمن جمع القرآن من الصحابة.

(٢) رواه البخاري في مواضع، انظر الفتح ٧: ٨٠ / ٩: ٤٣، وما كتبه الحافظ هناك.

(٣) طبقات ابن سعد ٣/ ١/ ١٠٦، ١٠٧، ومسند أحمد رقم: ٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٤٤١٢، وإسناده صحيح.

مُدّةَ حياتِه، جادًّا في الأخذ عَنْهُ = والذي لما كان زمنَ عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فيما بعد سنة ٢٧ من الهجرة، غضب ممّا فعل عثمان في شأن المصحف الإمام، فقال: «قرأتُ مِن في رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سبعين سورةً، وإن زيد بن ثابتٍ له ذؤابة في الكُتّاب»[١]. ومعنى ذلك أنه كان أخذ أكثر القرآن حفظًا قبل بدرٍ، لأن زيد بن ثابت ما تعلّم الكتابة إلا وهو في الثانية عشرة من عُمْره[٢]، تعلمها من أسارى بدرٍ في رمضان في السنة الثانية من الهجرة[٣] = والذي قال في زمن مصاحف عثمان أيضًا: «والله الذي لا إلهَ غيرُهُ، ما أُنزلت سورةٌ من كتابِ الله إلّا أنا أعلمُ أين نزلتْ، ولا نزلتْ آيةٌ مِن كتاب الله إلّا أنا أعلمُ فيمن أُنزلتْ، ولو أعلمُ أحدًا أعلمَ منّي بكِتاب الله تبلُغُه الإبلُ لركِبْتُ إليه»[٤] = «عبد الله بن مسعودٍ» هذا، هو الذي يحدثنا عنه مَعْدِيكرب الهَمْدَاني، وهو تابعي كوفيٌّ، عدَّه ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين الكوفيين[٥]، فيقول: «أتينَا عبدَ الله بن مسعودٍ فسألناهُ أن يقرأ علينا «طسم المئين»[٦]،

---

(١) رواه أحمد في مسنده رقم: ٣٦٩٧، ٣٨٤٦، ورقم: ٣٩٠٦، ولفظه: «وزيد بن ثابت غلامٌ له ذؤابتان، يلعبُ مع الغلمان».

(٢) انظر حديث الحاكم في المستدرك ٣: ٤٢١.

(٣) إمتاع الأسماع ١: ١٠١، وغيره.

(٤) رواه البخاري في صحيحه (الفتح ٩: ٤٥، ٤٦).

(٥) ابن سعد ٦: ٥٧، والتاريخ الكبير للبخاري ٤/ ٢/ ٤١، والجرح والتعديل ٤/ ١/ ٣٩٨.

(٦) قوله: «طسم المئين»، يعني «سورة الشعراء»، وعددُ آيها ٢٢٧ آية، وإنما قال «المئين»، يعني ذات المئتين في العدد، وما بين ٢٠٠ إلى ٢٩٩، يقال له «المئِين»، وقد فسّر =

فقال: ما هي مَعِي، ولكن عليكُمْ مَنْ أخذها من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خبَّابَ بن الأَرَتّ. فأتينا خبّابَ بن الأرتّ فقرأها علينا»[1] = وسؤالُ معديكرب الهمدانيّ عن «سورة الشعراء»، كان بعد سنة ٢١ من الهجرة، وذلك أن عبد الله بن مسعودٍ إنما ذهبَ إلى الكوفة في تلك السنة، حين كتب عُمَر إلى أهل الكوفة: «إني بعثتُ إليكُمْ عمّارَ بن ياسر أميرًا، وجعلتُ عبد الله بن مسعودٍ معلّمًا ووزيرًا»[2].

و«سورة الشعراء» مكيّةُ التنزيل، و«عبد الله بن مسعودٍ» من أقْدم الناس إسلامًا بمكَّة، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فهذا حالُ ابن مسعودٍ مع ملازَمته لرسول الله، فما ظنُّك بمن هو أقلُّ منه ملازمةً وتفرُّغًا للأخْذِ عن نَبِيِّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

= لنا هذا ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديث رواه أحمد في مسنده قال عبد الله بن مسعود: «أقرأني رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سورةً من الثلاثين من آل حم، يعني الأحقاف، وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية، سُمّيت الثلاثين» المسند ٣٨٠٣، ٣٩٨١. وهذا مثل الذي يقال اليوم «الثلاثينات، والأربعينات» إلخ، ترجمةً عن اللغات الأوربيّة. هذا وقد وقفتُ على هذا التعبير في الشعر الجاهليّ والإسلامي كما في حديث ابن مسعود. وليس هنا مكان إثباته.

(١) رواه أحمد في مسنده رقم: ٣٩٨٠، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧: ٨٤ وقال: «رواه أحمد، ورجاله ثقات، ورواهُ الطبراني».

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٢٤٧.

فعَسَى أن يكونَ حُزْن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قتلى «الرجيع» و«بئرِ مَعُونة» من قرّاء القرآن، وما عَرَفَ من تفرُّق القرآن في صدور أصحابه، وما هو مُقبِلٌ عليه من قِتال أهل الشرك والعداوة لله ورسوله = قد خوَّفه هلاكَ أصحابه في المشاهدِ الآتية، وهو لا يدري متى هو مفارقُهم إلى لقاءِ ربّه، فيتركَهم يومئذ والقرآنُ مُفرَّقٌ في صُدُورهم، فأرادَ أن يَسُنَّ لهم كتابةَ القرآنِ وجَمْعَه، فاتخذَ يومئذ كاتبًا يكتبُ الوَحْيَ، مخافةَ أن لا يَفْعَلُوا إذا هو فارقَهُمْ، ويقولوا: «شيءٌ لم يفعله رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كيف نفْعَلُه»؟ ويصدِّق هذا الذي أقول، ما كان من خبر أبي بكرٍ وعمر وزيد بن ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بعد أن استحرَّ القتلُ يوم اليَمامة بقُرّاء القرآن في السنّة الحادية عشرة من الهجرة. فمع أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان قد اتخذ كاتبًا يكتبُ من الوحي المنزَّل عليه ما شاء اللهُ أن يَكْتُب، وسنّ بذلك كتابة القرآنِ في الصُّحف، فإن أبا بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو أعلمُ الأمّة بعد رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجاءه عُمَر يقول: «إني أخشى إن استحرَّ القتلُ بالقُرّاء بالمواطن، فيذْهَبَ كثيرٌ من القرآن، وإنّي أرى أن تأمُر بجمْع القرآن» فقال أبو بكر لعُمَر: «كيفَ تفعَلُ شيئًا لم يفْعَلْه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؟ فلما راجعه عُمَر، وشرَح اللهُ صدرَ أبي بكر لذلك، أرسل إلى زيد بن ثابت، وهو كاتب الوَحْي على عهدِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكر له ما كان من أمره وأمرِ عمر، وقال له: «تتبَّع القرآن فاجمَعْه»، قال زيد بن ثابت: «فوالله لو كلفوني نَقْلَ جَبَلٍ من الجبال ما كانَ أثقَلَ عليَّ مما أمرني به من جمع

القرآن»، ثم قال لأبي بكر وعمر: «كيفَ تفعلُون شيئًا لم يفعَلْه رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؟[1] فهذا موقف رجلين، أحدهما أعلمُ الأمّة بعد رسول الله، والآخر كاتب الوَحْي لرسول الله، قد خامرهما استنكارُ جمع القرآن في الصُّحف، مع الذي كانَ من كتابة القرآنِ بأمْره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا بعد شيء في سنين متابعة. فما ظنُّك كان يكون أمرهُمْ لو لم يسُنَّ كِتابة القرآن البتَّة؟ فلولا عُمَر بن الخطّابِ وما أُلْهِمه الله من البَصِيرة، لكان من اختلاف المسلمين ما لا يعلمه إلّا الله وحده. وصدق رسول الله في صفة صاحبه عُمَر، وهو أعلم الناس بأصحابه إذ يقول: «لقد كان فيما قبلكُمْ من الأُمَم مُحَدَّثُون، فإن يكنْ في أمّتِي أحدٌ، فإنه عُمَر»[2]، ويقول: «لو كانَ من بَعْدِي نبيٌّ لكانَ عُمَر»[3].

فهذا السياق هو الذي حَمَلني على أن أقول: إن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يتّخذ كاتبًا للوَحْي إلّا بعد مَقْتَلة القراء بالرَّجيع وبئر مَعُونة، وأنه سنّ ذلك اجتهادًا منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يُؤْمَرْ فيه بشَيء؛ فلو قد كان أُمِرَ فيه بشيءٍ، لكان أولَى النظرين أن يُؤْمَرَ بجمع القرآنِ في الصُّحف، دون الاقتصار على كتابة ما ينزِّل منه غيرَ مجموعٍ في صُحُفٍ. وهذا بَيِّنٌ إن شاءَ الله.

---

(١) رواه البخاريّ في صحيحه (الفتح ٩: ٨ -١٣)، وغيره، وسيأتي تخريجه في أول الكلام على المرحلة الثالثة.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (الفتح ٧: ٤٠)، وغيره.

(٣) رواه أحمد في مسنده ٤: ١٥٤، والترمذي في صحيحه في مناقب عمر، وهو حديث صحيح.

ولكن متى كان بدء ذلك على التحديد؟ وكيف كان؟

وجواب هذا السؤالِ أيضًا أعسرُ مطلَبٍ كان وأشقُّه، فقد أعياني أن أجدَ لَهُ خبرًا أعتمده وأبدأُ منه. فوجدتُهُ أسلمَ طريقٍ أن آخذَ ما حدَّثناهُ أصحاب السِّير، فأحاولُ أن أتدارسَهُ مُتخوفًا حَذِرًا، ومحتكِمًا إلى الأحاديث الصِّحاحِ، ثم معتبرًا بما انتهيتُ إليه آنفًا، فعسى أن أبْلُغَ بعضَ التوفيق فيما ألتمسُ من وَجْه الحقّ في جواب هذا السؤال. فمن أقدم ما وجدتُه رُوِي في هذا الشأن، ما ذكر أبو عمر بن عبد البرّ في «الاستيعاب» في ترجمة «أبي بن كعب» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال:

١- «وكان أبيٌّ بن كعبٍ ممن كتب لرسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الوحيَ قبل زيد بن ثابتٍ، ومعَهُ أيضًا، وكان زيدٌ ألزمَ الصحابة لكتابة الوَحْي. وكان يكتب كثيرًا من الرسائل».

٢- «وذكر محمد بن سعد، عن الواقديّ، عن أشياخه قال: أوّلُ من كتبَ لرسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الوَحْيَ مَقْدَمَه المدينةَ: أبيّ بن كعبٍ. وهو أول من كتبَ في آخر الكتاب: وكتب فلانٌ».

٣- «قال (يعني الواقديّ): وكان أبيّ إذا لم يحضُرْ، دعَا رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زيدَ بن ثابتٍ. وكان أبيٌّ وزيد بن ثابت يكتبان الوَحْي بين يديه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويكتبان كتبَه إلى الناس، وما يُقطِع، وغير ذلك»[1].

---

(١) هذا ما نقلته من الاستيعاب، ولم أجده في المطبوع من طبقات ابن سعد في=

ويستخرجُ من هذه الفقرات الثلاث، أمورٌ:

الأوّل: أن «أبيّ بنَ كعبٍ» هو أوّلُ من كَتَبَ الوحيَ لرسول الله مَقْدَمَهُ المدينةَ.

الثاني: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استكتبَ بعدئذٍ «زيد بن ثابت»، فكانَ إذا غابَ «أبيٌّ»، دعاهُ رسول الله لكتابة الوحي.

الثالث: أن «زيد بن ثابت» اختُصَّ بعد ذلك بكِتابة الوحي، فكان ألزمَ الصحابة لكتابته، وكتب معه يومئذ «أبيٌّ» أيضًا بين يَدَيْ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

واستكتابُ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أبيّ بن كعبٍ»، أوّل كاتب للوحي، لا غبارَ عليه، لأنه قديم الإسلام، وهو من أصحاب العَقَبة الثانية قبل الهجرة، وكان يكتبُ في الجاهلية والإسلام[1]، وكان عظيم القدرِ في حفظ القرآن، وقد سلف ما ذكرناه من قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خذوا القرآن من أربعة» وذكر فيهم «أبيّ بن كعب»[2]، وروى أنس بن مالك أن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لأبَيّ: «إنّ الله أمرني

= ترجمتي ابي بن كعب ٢/ ٢/ ١٠٣ و٣/ ٢/ ٥٩، ولا في ترجمة زيد بن ثابت ٢/ ٢/ ١١٥. والمطبوع من الطبقات ناقص، ومخروم، وملفق من نسخ ومختصرات للطبقات. وفي ترجمة «أبي بن كعب» في الإصابة للحافظ ابن حجر، أن الفقرة رقم: ١، من قول الواقدي أيضًا، وأنا أرجح ذلك.

(١) ابن سعد ٣/ ٢/ ٥٩.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢١٨، تعليق: ١، ٢.

أن أقرأ عليك ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ ﴾. قال أبيٌّ: وسمَّاني؟ قال: نعم. فبكى أبيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[1]. ولكن قول الواقديّ إنه كان أوّل من كتب لرسول الله الوحي «مَقْدَمَه المدينة»، فينبغي أن يُحْمَل على أن ذلك كانَ عندما بَدَأ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستكتب كُتّابًا للوَحْي، بعد مقتلة الرَّجيع وبئر مَعُونَةَ في أوائل السنة الرابعة، لِما أسلفنا من الاحتجاج لهذا فيما مضى[2]. وليس في قول الواقدي حُجّة أنّه كتب ذلك في السنة الأولى من مقدَمِ رسول الله المدينة. وأظنُّ أنه لو قد كان أبيٌّ قد انفردَ بكتابة الوحي أربع سنواتٍ أو أكثر، لسقط إلينا خبرٌ من الأخبار فيه شيءٌ يهدي إلى تحديدِ وقت كتابة أبيّ الوَحْيَ، ولا خبرَ عندنا بذلك.

هذا، وقولُ الواقدي في الفقرة الأولى: «كان أبي بن كعب ممّن كتب لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الوحيَ قبل زيد بن ثابت، ومَعَهُ أيضًا» ثم قوله في الفقرة الثالثة: «وكان أبيٌّ إذا لم يحضُرْ، دعا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زيد بن ثابت» = ما يُشعِر أنّ استكتاب أبيّ وزيد، كان في وقتٍ متقاربٍ جدًّا، ثم اختُصَّ زيدٌ بالكتابة، فكان ألزمَ الصحابة لكتابة الوَحْي، كما قال في الفقرة الأولى.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (الفتح ٧: ٩٦).

(٢) انظر ما سلف من ص: ٢١١ إلى ص: ٢٢٢.

فإذا نظرنا في تاريخ «زيد بن ثابتٍ»، وجدنا زيدًا يحدث عن نفسه فيقول: «كانت وقعةُ بُعَاثٍ وأنا ابن ستّ سنين[١]، وكانت قبل هجرة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخمسِ سِنين، فقدم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينةَ وأنا ابن إحدى عشرة سنة[٢]. وأُتِي بي إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالوا: غُلامٌ من الخزرج قد قرأ ستَّ عشرة سورة. فلم أُجَزْ في بدرٍ، ولا أُحُد، وأُجِزْتُ في الخندق»[٣].

ومُحالٌ أن يكون «زيد بن ثابت» قد كتبَ لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الوحيَ عند مقدَمه المدينةَ، في السنة الأولى أو الثانية من الهجرة، لا لأنّه كان صغيراً جدًّا في الثانية عشرة من عمره على الأكثر،

---

(١) قُتِل «ثابت بن الضحاك الخزرجي»، أبو «زيد بن ثابت» في هذه الوقعة.

(٢) رُوي هذا بإسنادٍ حسن، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ٣٤٥، وقال: «رواه الطبرانيّ، وإسناده حسن».

(٣) هذا الخبر رواه الحاكم في المستدرك ٣: ٤٢١ من طريق «الحسن بن الجهم، عن الحسين بن الفرج، عن محمد بن عمر الواقدي، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن ابن سعد بن زرارة، عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة». وهذا إسناد فيه نظر، لأن «الحسين بن الفرج الخياط» متكلم فيه بقدح شديد، ولكن هذا لا يضرُّ هُنا، لأن هذا الخبر بلا شك من روايته لكتاب الواقدي «المغازي والمبتدأ»، فهو الذي حدث بهما بأصبهان (انظر لسان الميزان ٢: ٣٠٧ / وأخبار أصبهان لأبي نعيم: ٢٧٦)، وسمعه منه «الحسن بن جهم بن جبلة بن مصقلة الواذاري»، (أخبار أصبهان ١ :٢٦١)، ورواية الكتاب لا يضر فيها مثل هذا. ولكن القول في «الواقدي»، وفي شيخه «إبراهيم بن محمد»، فإني لم أجد له ترجمة، وإنما ذكروه في الرواة عن «يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن» (انظر الجرح والتعديل ٤/ ٢/ ١٦٢، وترجمة يحيى في تهذيب التهذيب).

بل لأن «زيد بن ثابت» لم يتعلّم الكتابة إلّا من أُسارى بدرٍ، وذلك حين فَادى رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسارى بدرٍ، فمن لم يكن له فداءٌ، «عَلَّم عشرةً من المسلمين الكتابة، فكان زيد بن ثابتٍ فيمن عُلِّم»[1]. وإذا كان ذلك كذلك، فزيدٌ لم يكتب لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا بَعْد السنة الثانية بزمانٍ يطولُ أو يقصُر. وأستبعدُ أن يرُدّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بدرٍ، في رمضان من السنة الثانية من الهجرة، ثم في أحدٍ، في شوال من السنة الثالثة من الهجرة، وهو يومئذ في حدود الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من عمره، ثم يكون استكتبه عندئذٍ، مع وُجود جِلّة الصَّحابة الكتّاب من المهاجرين والأنصار، وهو حديث عهدٍ بتعلُّم الكتابة لم يستحكم.

وإذا صحَّ ما رواهُ الواقديّ في قوله: «وأوّل مشهدٍ شهده زيد ابن ثابت مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الخندقُ، وهو ابن خمس عشرة سنة، وكان فيمن ينقُل التراب يومئذٍ مع المسلمين، فقال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا إنّه نعم الغلامُ»، وغلبتْ زيدًا عيناهُ فنام في الخندق، وكان القُرُّ شديدًا، فجاءَ عمارة بن حمزةَ فأخذ سلاحه وهو لا يشعُر، [فلما قام فَزِعَ]، فقال رسول الله: يا أبا رُقَادٍ، نمتَ حتى ذهبَ سلاحُك!»[2] = إذا صحّ ذلك، فعسَى أن يكون رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استكتبَهُ بعد الخندق، وكانت في ذي القعدة من السنة الخامسة للهجرة،

---

(١) ابن سعد ٢/ ١/ ١٤، وغيره.

(٢) هو من الخبر الذي رواه الحاكم في المستدرك ٣: ٤٢١، وانظر إمتاع الأسماع ١: ٢٢٢، وما بين القوسين زيادة منه.

وهو يومئذ في نحو الخامسة عشرة من عمره، كما قال الواقديّ، أو السادسة عشرة. وإذا صحّ ما انتهينا إليه من أن بَدْء كتابة الوحي، خليقٌ أن يكون بعد مقتلة بئر معونة، التي كانت في صفر من السنة الرابعة[١]، وأنَّ «أبيّ بن كعب» قد كتب لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تلك السنة أو في أواخرها، واستكتاب «زيد بن ثابت» كان في أوائل السنة السادسةِ من الهجرة = صحَّ أن استكتاب أبي بن كعب وزيد بن ثابت، كان في وقتٍ متقارب جدًّا، كما دلَّ عليه قول الواقدي، فيما مرَّ آنفًا.

وأنا أستخرجُ من ثناء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على زيدٍ يوم الخندق بقوله: «أما إنَّه نِعْم الغُلَام»، أنه لم يكن استكتبه قبل الخندقِ، ولكنه لما رأى ما يبذله هذا الغلام الأخضَرُ يوم الخندق، ذكر ما كان من حفْظه سورًا من القرآن وهو في الحادية عشرة، ثُم تقدّمه للقتال في بَدْر وأُحدٍ، وما كان من تعلمه الكتابة من أسَارى بَدْر، فأحبَّ أَنْ يزيدهُ تقدُّمًا واجتهادًا، فصار يدعُوه لكتابة الوحي إذا غاب أبيٌّ بن كعبٍ، أو يشركه مع أبيٍّ[٢]، حتى يتهيّأ للاختصاصِ بكتابة الوَحْي منفردًا بِها على وجه التقريب، وكذلك كان. والدليلُ على أن زيدًا يوشك أن يكون قد انفرد بعدئذٍ بكتابة الوَحْي، أنّ أبا بكر حين جاءه عُمَر في أمر جَمْع القرآن بين اللَّوحين، تخطَّى الجِلَّة من الكتّاب أصحابِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيهم أوّل كاتبٍ للوحي، وهو أبيٌّ بن كعبٍ، ودعَا زيد بن ثابت وقال

(١) انظر ما سلف ص: ٢٢٢.

(٢) انظر ما رواه الواقدي فيما سلف ص: ٢٢٣.

له: «إنك شابٌ عاقِلٌ لا نتّهمك، وقد كنت تكتب الوَحْي لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتتبّع القرآن فاجمعه»[١]، وزيد يومئذ في الحادية والعشرين من عُمُره. وفعلُ أبي بكر وقولُه، يؤكّد أن زيدًا كان قد عُرِف في السنوات الأخيرةِ بكتابة الوَحْيِ[٢]، دون غيره من الصحابة، وأنه كان قد أتقن ذلك ودَرِب عليه، وكذلك فعل عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حين جعلَه كاتب المصحف الإمام، كما سيأتي. وهذا كُلُّه دليلٌ على صواب ما جاء في قول الواقدي: «وكان زيدٌ ألزم الصحابة لكتابة الوحي»، يعني أنّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد لحق بالرفيق الأعلى، وزيدٌ هو المعروف بذلك المشهور به، والمتفرّد به على الأرجح.

ويزيدني أُنْسًا بهذا الذي انتهيتُ إليه من القول بتفرُّد زيدٍ بكتابة الوَحْي، ما رأيتُه من فعل الإمامِ الحُجَّة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ في صحيحه، فإنه عقد في صحيحه بابًا وترجمه بقوله: «بابُ كاتب النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال الحافظ ابن حجر: «لم أقف في شيء

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (الفتح ٩: ٨ - ١٣).

(٢) روى ابن أبي داود في المصاحف: ٣ من حديث أبي صالح عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد، عن سليمان بن خارجة بن زيد، عن أبيه خارجة بن زيد بن ثابت قال: «دخل نفر على زيد بن ثابت فقالوا: حدثنا بعض حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فقال: ماذا أحدثكم؟ كنت جارَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكان إذا نزل الوحي، أرسل إليّ فكتبتُ الوحي» وقد تركت هذا الخبر هنا، لأني كنت أحبُّ أن أزداد ثقة بإسناده، وأرجو أن يكون صحيحًا.

من النسخ إلا بلفظ: كاتب، بالإفراد، وهو مطابق لحديث الباب»[(١)].

وقد استشكل ابنُ كثيرٍ فِعْلَ البخاري وقال: «ترجم كُتّاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يذكر سِوَى حديث زيد بن ثابت. وهذا عجيب!!، فكأنه لم يقع على شرطه غيرُ هذا»[(٢)]. والذي فعلَهُ البخاريُّ دليل على دقّةِ نظرِهِ وتَحرّيه، وكأنّه مَحّصَ هذا الأمرَ تمحيصًا شديدًا، فلم يجدْ فيمن كتب للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من يصحُّ أن تُسْنَد إليه كتابة الوَحْي بالمعنى الذي تدلُّ عليه هذه الكلمة، إلّا زيد بن ثابت. وأما سائر من كتبَ الوحي فإنّما كان يكتبُ الآية والآيتين والآياتِ، إذا لم يحضُر أبيُّ ابن كعبٍ في أوّل الأمر، ثم زيدُ بن ثابتٍ حين انفردَ بالكتابة[(٣)].

---

(١) انظر فتح الباري ٩: ١٩.

(٢) انظر فتح الباري ٩: ١٩.

(٣) في مجمع الزوائد للهيثمي ٩: ٣٤٥ قال: «عن مصعب بن سعد قال، قال عثمان، يعني ابن عفان: ادعُوا لي كاتب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، وروى ابن أبي داود في المصاحف: ٢٣، ٢٤ من طريق إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحق السبيعي، عن جدّه أبي إسحق السبيعي، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري خطبة عثمان في شأن المصاحف، وأنه سأل الناس بعد الخطبة: «من أكتب الناسِ؟ قالوا: كاتب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، زيدُ بن ثابت»، وهو حديث صحيح الإسناد، وإن كان البيهقي قال في المدخل عن مصعب بن سعد «حديثه عن عثمان منقطع»، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في التهذيب ثم قال: «ووقفت في كتاب المصاحف لابن أبي داود على ما يدلُّ على صحة سماعه منه». وفات الحافظ أن الإمام أبا عبد الله البخاري قد دلّ على سماعه من عثمان في التاريخ الكبير ٤/ ١/ ٣٥١، وفي التاريخ الصغير: ٣٧ حيث قال: «وقال شعبة، عن أبي إسحق، عن مصعب بن سعد أنّه أدركَ أصحابَ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين شقّ عثمان المصاحف، فأعجبهم». وهو بغير هذا اللفظ في كتاب المصاحف: ١٢ =

وخلاصةُ هذا: أن بدءَ كتابة الوَحْي إنما كان بعد مقتلة بئر مَعُونة، في السنة الخامسة أو السادسة، وأن زيد بن ثابت هو «كاتبُ الوَحْي» الذي لزم كتابته إلى أن لحق رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرفيق الأعلى، وأن غيرهُ من الصحابة كتبوا ما شاء الله أن يكتبوا، ولكن لا على وجه الملازمة والاستمرار.

* * *

ولكن، كيف كانت كتَابة الوَحْي، وأين كان الذي كُتِبَ منه؟

ويدخُلُ تحت هذا السؤالِ أسئلة كثيرة، أرجو أن أجيب عن بعضها عَرَضًا في هذه المقالة إن شاء الله.

١ - حدثنا زيدُ بن ثابت، فيما روى سليمان بن داود الهاشمي، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه أبي الزناد، عن خارجة بن زيد ابن ثابت، عن أبيه زيد بن ثابت: أنه لما نزلت: «لَا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ»، كتبها زيدٌ وكان عمرو بن أم مكتوم الأعمى حاضرًا، فقال: يا رَسُول الله، فكيف بمن لا يستطيعُ

=وهو الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر.

وهذان الخبران الصحيحان فيهما نعت زيد بن ثابت «كاتب النبي»، شهد بذلك عثمان، وسائر الصحابة. وذلك موردُ البخاري في تسميته «كاتب النبيّ»، لأن هؤلاء الصحابة كان فيهم كُتَّاب النبي، ومع ذلك فقد خصّوا زيد بن ثابت بأنه «كاتب النبي». والحمد لله الذي وفقني في منهجي هذا، إلى مطابقة ما أثبته البخاريّ بدقته وتحريه. وأرجو أن أزيد هذا بيانًا، إذا طال بي العُمُر، وكتبت هذا البحث على الوجه الذي أرتضيه.

الجهاد؟ فما هو إلّا أن قضى كلامَهُ حتى غَشِيت النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السكينةُ، ثم سُرِّيَ عنه، فقال لزيد: اقرأ. قال زيد: «فقرأت عليه: «لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ»، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ». قال زيد: فألحَقْتُها، فَوَالله لكأني أنظُرُ إلى مُلْحَقِهَا عِنْدَ صَدْعٍ كَانَ فِي الْكَتِفِ»[1].

وقد دلّ هذا الخبر على أن زيد بن ثابت، كان إذا حَضَر الوحيَ، هو أو غيره من كتّاب الصحابة، كتب ما نزل لساعته، فإذا نزل شيءٌ من القرآن كهذه الآية، ثم أنزلَ الله قرآنًا يدخُل في تمامِها، ألحَقَهُ خارج السّطر أو الأسطر التي كتبَ. ودلّ على أنّه كتبَ، أو كان يكتب أحيانًا، في كَتِفٍ. ودلّ الخبر الذي رواه البراء بن عازب[2]، على أن رسولَ الله كان يدعو زيدًا بعد نزول الوَحْي ليكتُب، وأنه كان يأتي معه بالدواةِ

---

(١) هذا مختصر الحديث، والحديث بطوله رواه أحمد في مسنده ٥: ١٩٠، ١٩١، وفي المسند المطبوع خطأً، وهو: «عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد»، والصواب «عبد الرحمن، عن أبي الزناد»، و«عبد الرحمن» هو ابن أبي الزناد، وروى هذا الخبر عن أبيه «أبي الزناد عبد الله بن ذكوان». وقد جاء على الصواب في المستدرك للحاكم ٢: ٨١، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. ورواه أبو داود في سننه ٣: ١٧ رقم: ٢٥٠٧، وابن سعد في الطبقات ٤/ ١/ ١٥٥، وعندهم جميعًا: «قال زيد: فأنزلها الله وحدها، فألحقتها، فوالذي نفسي بيده، لكأني أنظر...». وهذا الخبر ذكره السيوطي في الدر المنثور ٢: ٢٠٣، وزاد نسبته إلى سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن الأنباري، والطبراني، هذا وقد رواه ابن سعد وأبو داود والحاكم من طريق سعيد بن منصور، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه.

(٢) انظر ما سلف في أول الباب ص: ٢١٠.

واللَّوح والكَتِف، ليكتب في أحدهما ما نُزّل من الوحي.

٢ - وقد رُوِي حديث جمع القرآنِ على عهد أبي بكر من طُرُق صحاح متعددة، فجاء فيها أن زيدًا جمع القرآن على عهد أبي بكرٍ من الصُّحُفِ، ومن الرِّقَاع، ومن الألواح، ومن العُسُبِ، ومن اللِّخَافِ، ومن الأقتاب، ومنَ الأكتَاف، ومن الأضْلَاع، ومنَ القَصَب، من الكَرانيف، ومن جرائد النخل، ومن قِطع الأديمِ، ومنَ القُضُم[1]. ففي كُلِّ ذلك وفي غيره كان يكتب زيد أو من حَضَر من كُتّاب الصحابة، وإنّما كثرت الأنواعُ، لأنَ القراطيسَ والصُّحُفَ كانت تعوزُهُم لقلّتها يومئذ عندهُم.

---

(١) جمعت هذا من كتاب المصاحف ص:٧ س:١٠، ١٨/ ص:٨ س:٤/ ص:٩ س:١/ ص:١٠ س:١، ومما كتبه الحافظ ابن حجر في الفتح ٩: ١١، ١٢، واللسان (عسب) (قضم). و«الرقاع» جمع «رقعة» (بضم فسكون)، صحيفة من جلد أو ورق أو كاغد. و«الألواح» جمع «لوح» (بفتح فسكون)، وهي الصفيحة العريضة من صفائح الخشب أو العظم أو غيرهما. و«العسب» جمع «عسيب»، وهو جريد النخل إذا نحّي عنه خوصه. و«اللخاف» جمع «لخفة» (بفتح فسكون)، وهي صفائح الحجارة البيض الرقاق العريضة الدقيقة، وقيل هي الخزف من الطين المشويّ. و«الأقتاب» جمع «قتب» (بفتحتين)، وهو إكاف البعير، وهو رحل على قدر سنامه يوضع على ظهره ليركب عليه ويعني خشبَ الأقتاب بعد تفكيكها. و«الأكتاف» جمع «كتف»، وهي العظم العريض يكون في أصل كتف الحيوان، إذا جف وابيضّ كتبوا فيه. و«الأضلاع» جمع «ضلع»، وهو العظم المعروف. و«القصب»، العظم المستدير الأجوف. و«الكرانيف» جمع «كرنافة»، وهي أصل السعفة الغليظ العريض الملتصق بجذع النخلة، فإذا يبست صارت أمثال الأكتاف. و«الأديم»، الجلد المدبوغ الأحمر. و«القُضُم» جمع «قضيم»، وهو الجلد الأبيض يكتب فيه.

٣- وحديث آخر، رواه يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، أنّ عبد الرَّحمن بن شُمَاسة أخبره، عن زيد بن ثابتٍ قال: «بينا نحنُ عند رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُؤَلِّفُ القرآنَ من الرِّقَاع، إذ قال: طُوبَى للشأم. قيل: ولم ذلك يا رسول الله؟ قال: إن ملائكة الرحمن باسطةٌ أجنحتَها عليه»[1].

وقد قال الحاكم في المستدرك[2]، بعد أن ذكر هذا الحديث: «وفيه البيانُ الواضحُ أن جمع القرآنِ لم يكن مرّةً واحدةً، فقد جمع بعضُه بحضرة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم جمع بعضُه بحضرة أبي بكر الصدّيق، والجمع الثالث هو في ترتيب السُّور[3]، كان في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين».

وفي كلام الحاكم خطأ بيّن لا شك فيه، وهو قوله: «ثم جُمع بعضُه بحضرة أبي بكر الصديق»، فإن الذي كان على عهدِ أبي بكر إنما

---

(١) رواهُ أحمد في مسنده ٥: ١٨٥ من طريق يحيى بن إسحق السيلحيني، عن يحيى بن أيوب/ ومن هذه الطريق رواه الحاكم في المستدرك ٢: ٢٢٩، ٦١١، ورواه الترمذي في «المناقب» من طريق جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب/ ومن هذه الطريق رواه الحاكم في المستدرك ٢: ٢٢٩، وقال الترمذي: «حديث حسنٌ غريب، إنما نعرفه من حديث يحيى بن أيوب»، وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٢) المستدرك ٢: ٢٢٩.

(٣) في المستدرك «ترتيب السورة»، والصواب ما أثبت إن شاء الله، وانظر المستدرك أيضًا ٢: ٦١١.

هو جمعُ القرآن كُلِّه، لا بعضِه. فإن كان الذي حَمَلهُ على هذا القول ما رُوِي عن زيد بن ثابت أنه قال: «لما نسخنا الصُّحُفَ في المصاحفِ فقدتُ آية من سورة الأحزاب كنت أسمعُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرؤها، لم أجدها مع أحدٍ إلا مع خزيمةَ الأنصاريِّ الذي جعل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهادتَهُ بشهادة رجلين: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]»(١) = فإن فقدَ هذه الآية من قَراطيس أبي بكر وصُحُفِه، جائزٌ أن يكون كان بسبب تآكل آخر صفحة أو ما شابه ذَلك، لأنها بقيتْ محفوظة دهرًا منذ عهد أبي بكر إلى زمن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فلا يستبعد تآكُلُ ما كتبت فيه. ومع كُلِّ ذلك فهي آية واحدة، لا سُوَرٌ، ولا سورة، ولا آياتٍ، فكيف يمكن أن يقول «جمع بعضُه»، لفقدانِه آيةً واحدةً! هذا عجبٌ.

وهذه الأحاديث الثلاثة، إذا أُخِذَتْ مجتمعةً، صريحاتُ الدِّلالة على أن الوَحي كان يُكْتَب عند نزوله، منذ استكتب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبيًّا ثم زيد بن ثابت، أو من حضر من الصحابة الكتّاب = وعلى أنَّه كان يكتبُ في أصنافٍ كثيرة ممّا تُمكن الكتابةُ عليه مما يتيسَّر = وعلى أنّ زيدًا ومن مَعَهُ كانوا، في الحين بعد الحين، يجمعون ما تفرَّقَ من هذه الألواح المكتوبة المختلفة الأصناف والأحجام، فيرتِّبونها على ترتيب آيات السورة المحفوظة في صدر رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) رواه البخاري في صحيحه من طرق، انظر (الفتح ٦: ١٨/ ٨: ٣٩٨/ ٩: ١٩) في كتاب «الجهاد»، وكتاب «التفسير»، وكتاب «فضائل القرآن».

وصدور من حَفِظَها من أصحابه.

وهذه الصورة على وضوحها عند البُدَاهة، غير واضحة عند تَرْدادِ النَّظَر. فالسُّورة الواحدة من أوساط السُّورِ، فضْلًا عن طِوَالها، إذا كتبت في هذه الكِسَر المتفرقة المتباينة: من الرِّقاع، إلى الألواح، إلى عُسُب النخل، إلى كِسَر الأقتاب، إلى الأضلاع، إلى الأكتافِ، إلى صفائح الحجارة، إلى رِقَاق الأَدَم، اجتَمَع مِنْها عددٌ يُعَد بالعشراتِ بعد العشراتِ. وهذا العَدَدُ يحتاجُ ترتيبه على ترتيب التلاوة إلى نظام دقيق، وإلى طريقةٍ مرضيّة في تلحيق بعضه إثر بعضٍ، مع اختلاف الأحجام والأطوال، بين الغليظ والرقيق، والعريضِ والضيّق، والطويل والقصير، واللّين والجاسي، والمستوي والمعوَجّ. وكيف يأمنُ جامِعُه أن يضعه، مع اختلافه، متلاحقًا متابعًا، أن يسقط منه شيءٌ لصغره، أو ينزلق لسوء استوائه واعوجاجه؟ وإذا أمكن أن تجمعَ هذه العشرات من القطع المتفرقات التي تتضَّمَنُ سورة من أوساط السُّورِ، فأين كانت تحفَظ على هيئتها تلك؟ وإذا تيسَّر حفظ سورةٍ واحدةٍ في صُندوقٍ أو رَبْعَةٍ[1]، فإلى كم ربعةٍ تحتاجُ السُّوَر التي نزلت بالمدينة، وهي طوال كثيرة، فضْلًا عن سائر القرآن مما نزل بمكة، إن كان زيد أو غيره كتبه في مثل هذه الكِسَر المتفرقة المتباينة؟ وإذا كان شيءٌ من ذلك، فأين كانت،

(١) «الربعة» جونة العطار التي يحفظ فيها عطوره، ثم قيل للصندوق الذي تُجعل فيه أجزاء المصحف «ربعة»، وهو اصطلاح محدثٌ، ينسب إلى أهل بغداد. وجاء في كتاب المصاحف لابن أبي داود: ٢٥: «وأرسل إلي الرَّبعة التي كانت في بيت عمر فيها القرآن».

وعند مَنْ؟

وقد سُقْتُ هذه الصورة هذا السِّياق، لأنها أوّل ما يتدرُ إلى قارئ الأحاديث في هذا الباب، ولكني في الحقيقة مقتنعٌ بأنها لم تكُنْ كذلك. لأن الحديث الثاني، الذي فيه ذكر قطع الأكتاف والأضلاع والكرانيف، وما شابهَ ذلك، إنما هو في خبر زيدٍ في زمن أبي بكرٍ، وأنّه تتبَّع ذلك يجمعه من تلك الأشياء المختلفة، ولم يقُل إنّه كتبها على عهدِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه الأشياء. وليس هذا موضع بيان معنى ذلك، لأنّ موضعه آتٍ بعد قليلٍ في ذكر ما كتب زيدٌ من القرآن على عهدِ رسول الله، ثم في ذكر جمع القرآن على عَهدِ أبي بكر.

فبقي الحديث الأوَّل، الذي فيه ذكرُ «الكتف»، والحديث الثالث، الذي فيه ذكر «الرقاع». والحديث الأول ليس فيه إلّا ذكر كتابة آية واحدةٍ، والحديث الثالث فيه ذكر «جمع القرآن من الرقاع». فظاهِرٌ أن رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما دَعَا زيدًا ليكتُبَ آية واحدةً، أمر أن يأتي معه بالكتف والدواةِ[1]، لأن الكتف تَسَعُ كتابة آيةٍ، ولكنّه كان إذا دعاهُ ليكتب الآيات المتتابعة أو السورة المنزلة، جاء زيدٌ ومعه «الرقاع» ليكتب. ومعنى ذلك أن الآية الواحدة إذا نزلت وحدها أو الآيتين أو الثلاث، وكان موضع شيء منها في خلالِ سورة قد كتبت، كتبها زيدٌ في اللوح أو الكتف، ثم ألحقها بموضعها من الرقاع التي فيها السُّورة

---

(١) انظر حديث البراء بن عازب ص: ٢١٠.

أو الآيات من السورة. ولا يبعُد أن يكون زيدٌ كان يُلغي رُقعةً من الرّقاع التي كتبت فيها السورة، ثم يكتُبُ مكانها رقعةً أخرى قد أدخل فيها الآيات الحديثة النزول في موضعها. ويكون هذا داخلًا في تفسير قوله: «بينا نحن عند رسولِ الله ﷺ نؤلِّف القرآن من الرِّقاع». وبذلك يكون أكثر ما كتبه زيدٌ من القرآن، إنما كتبه في الرقاع، وجمعُ الرقاع بعضها إلى بعضٍ أمر متيسّر، وحفظها سهل غير عسير. فهذه هي الصورة الصحيحة التي يقبلها التصوُّر، والتي يدلُّ عليها حديثُ زيدٍ الثالثُ. وهي الحقُّ إن شاء الله.

وإذنْ، فمَعْنَاهُ زيدٍ في «تأليف القرآن من الرِّقَاع»، هو جمع الرّقاع التي كتبوا فيها الآيات أو السورة أو السُّوَر، وترتيبُ هذه الرِّقاع وآياتها وسُوَرها على ترتيب التلاوة المحفوظة في الصدور، وضمُّ ذلك بعضه إلى بعضٍ. هذا أمرٌ متيسر في الصُّحُف، والرِّقاع، وبعض الألواح، وقِطَعِ الأَدَم، والقُضُم، دون غيرها من الأشياء التي ذُكرت في حديث جمع القرآن على عهد أبي بكر، والتي أثبتناها في (رقم: ٢) مما سلف، وشرحناها في التعليق[1].

ومعلومٌ أن القُرْآن نُزِّل على رسول الله ﷺ مُنَجَّمًا مُدَّةَ رِسالته، بدليل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]،

---

(١) انظر ما سلف ص: ٢٣٣، والتعليق رقم: ١.

وترتيلُه، هنا، تأليفُ ما تفرَّق في التنزيل تأليفًا حَسَنًا متناسِقًا مستويًا لا اختلاف فيه[1]. فكانت الآية أو الآيات تنزلُ بعد دهرٍ من نزول السُّورة، فيأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن توضع حيث أمره الله أن تُوضَع في مكانها من السُّورة. فكان كاتب الوَحْي، ومن كتب من أصحابه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لنفسه، يضَعُها حيث أمر. فطبيعةُ تنزيل القرآن على هذا الوجه، تقتضي ما ذهبنا إليه من إعادة كتابة الرِّقاع مرةً أخرَى أحيانًا، ليتيسر وضع الآية والآيتين والثلاث في موضعها من السورة. وهذا بيّنٌ إن شاء الله[2].

وسؤالٌ كان ينبغي أن نتعرَّض لجوابه في هذه العُجالَة: كيف كان يكتب كاتب الوَحْي؟ أكان يكتب القرآن منقوطًا معجمًا، أم كان يخليه

---

(١) خالفت في تفسير الآية ما ذهب إليه أكثر المفسّرين، فأرجو أن أكون قد أصبتُ وجه الحق إن شاء الله.

(٢) هناك أمورٌ أغفلتها في هذا الموضع. فمن ذلك ما اختلفَ فيه العلماء في شأن نزول القرآن وأنه لم تنزل منه سورة كاملةٌ. ومن ذلك حديث عثمان بن عفان، حين سأله ابن عباس عن «سورة الأنفال» و«سورة التوبة» لم وضعوها في السبع الطول. وهو حديث رواه أحمد في مسنده ٣٩٩، ٤٩٩، وابن حبان في صحيحه رقم: ٤٢، ورواه الترمذي، وأبو داود، والحاكم في المستدرك، وابن أبي داود في المصاحف، والطبري في تفسيره، وحَسَّنه الترمذي وغيره، ولكن أخي السيد أحمد محمد شاكر رحمهُ الله، طعن فيه طعنًا شديدًا، وضعفه جدًّا. (انظر ما كتبه في شرح المسند رقم: ٣٩٩)، فتركتُ هذا الحديث مخافة الإطالة في ردّ ما قاله أخي رحمهُ الله، وفي تفسير معناهُ، وتركته لموضعه في بحث مطوّل إن شاء الله تعالى.

من الإعجام والنقط؟ وقد قال السيوطيّ في الدر المنثور[١]: «أخرج الفريابيّ، وسعيد بن منصور، ومسدّد في مسنده، وعبد بن حميد، وابن المنذر: عن زيد بن ثابت أنه كان [يقرأ] «كَيْفَ نُنْشِزُهَا»، [سورة البقرة: ٢٥٩]، [بالزاي]، وأن زيدًا أعجم عليها في مصحفه»، وفي الدر أيضًا[٢] قال: «وأخرج مسدّد، عن أبيّ بن كعبٍ أنه قرأ: «نُنْشِزُهَا»، أعجم الزاي. وقال الفراء في معاني القرآن[٢]: «حدثني سفيان بن عُيَيْنة، رفعه إلى زيد ابن ثابت قال: كُتِب في حَجَر «ىسرها» و«ىسں»، وأنظُرُ إلى زيد بن ثابت، فنقط على الشين والزاي أربعًا، وكتب «يَتَسَنَّهْ» بالهاء»[٣].

ومذهَبِي أن كتابة زيدٍ وغيره من الصحابة كانت منقوطةً مُعْجَمة الأحرف، ثم أخْلَى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المصحف من الإعجام والنقطِ لـمّا كتب مصاحف الأمصار. وهذا شيء سيأتي بعدُ في مصحف عثمان.

وبقي سؤالٌ آخر: أين كانت الرِّقاعُ التي كتب فيها زيدُ بن ثابت وغيره ممن كتب بأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وعند من استُودعت؟

لم أجد له جوابًا في شيء مما وقفت عليه من الأخبار، وأكبر الظّنّ أنّها كانت عند زيدٍ نفسِه، وأنها بقيت عنده حتى توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شهر ربيع الأول من السنة الحادية عشرة، ثم أمره

---

(١) الدر المنثور ١: ٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) معاني القرآن ١: ١٧٢.

(٣) ذكرت هنا أبي بن كعب وزيد بن ثابت، لأنهما كاتبا الوحي المنصوص على كتابتهما، وتركت ذكر غيرهما، لأنه ممّن كتب لنفسه.

أبو بكر بجمع القرآن بعد يوم اليمامة، وذلك في أواخر هذه السنة نفسها، فكأنها لم تبق عنده سوى تسعة أشهر. ومع ذلك فهو أمرٌ يحتاجُ بعدُ إلى طول مُدَارسةٍ.

* * *

ولكنّي كتبتُ هذا كُلَّه، وأنا أسائلُ نفسي: ليت شعري أيَّ قدرٍ كتبَ زيدُ بن ثابت، وسائر كُتَّابِ الوَحْيِ من القرآنِ المنزَّل بالمدينة؟ وهل أملَى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليهم، أو على أحدٍ منهم شيئًا ممّا كان نزل بمكّة من القرآن، وهو أكثر من نصفه؟ ولا أزال حائرًا في المسلك الذي أسلُكُه في جواب هذا التساؤل، لأني لا أجدُ خبرًا صريحًا يدلُّ على شيء ممّا كان في هذا الشأن. وطُولُ إلحاحي في التساؤل على امتدادِ هذا البحث، إنما أردتُ به الغَوْصَ في رُكَام الأقوال المختلطة المتلاطمة المبهمة التي وقعتْ إلينَا في كُتبِ المتأخّرين من عُلَماء الأمّة، لكي آتي بالحقّ من نَصِّهِ ما استطعتُ، ولكي أجلُوَ عَمُودَ الصورةِ الأولى، كانت، قبلَ أن يطمِسَها غُبَار القرون، وكذلك أستطيعُ أن أُظْهر كُنْهَها واضحًا جليًّا غير مَشُوبٍ. فأرجو أن يكون هذا المسلَكُ أعونَ على بُلوغِ الغايةِ، بتوفيقِ الله وعونِه سبحانَه.

ولكي نجيبَ هذا السؤالَ، ينبغي أن نبدأ بَدْءًا صحيحًا يعينُ على اجتلاء الصورة بلا غموضٍ ولا اضطرابٍ، فإني رأيتُ أكثرَ الخلطِ في التّصوُّر، إنّما يجيءُ من التخبُّط في البَدْءِ، لا في هذا البحث وحدَهُ، بل في

أكثر ما نتناولُه من الأغراض في زماننا هذا.

أسلفتُ الحُجَّةَ على أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكتب من الوَحْي شيئًا وهو بمكة، مُدَّةَ ثلاثة عشر عامًا[١]، وعلى أنَّ العُمْدة في شأنِ القرآن هو حفظُهُ عن ظَهْرِ قلبٍ، بذلك أمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبذلك أَخَذَ أصحابَه رضوانُ الله عليهم[٢]. فإن كان أحدٌ منهم قد كتبَ شيئًا من القرآن، فإنّما هو استعانةٌ منه بيَمينه، ليستوثِقَ من إعادتِه وتكرارِهِ على ترتيبه الذي نزل عليه، ليحفظَهُ على وَجْه الضَّبط، وليعلِّمه مَنْ طَلَبَ شيئًا من القرآن ليَحْفَظه، ولمخافةِ النِّسْيان أو الخطأ، ولكن هذا ليس من «كتابة الوَحْي» بأمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شيء.

ثم قدَّمت الاستدلالَ على أن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يتَّخِذ كُتَّابًا للوَحْي مقدمَهُ المدينة، في السنة الأولى من الهجرة[٣]، ثم رجّحتُ أن بدءَ ذلك كان بعد مقتلة القراء بالرَّجيع وبئر مَعُونة في السنة الرابعة من الهجرة[٤]، وأن استكتابَ زيد بن ثابت كاتبِ الوَحْي، خليقٌ أن يكون كان بعد غزوة الخندق، في أوائل السنة السادسة من الهجرة[٥]، ثم لزم زيدٌ كتابة الوَحْي حتى لحق رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرفيق الأعلى في

(١) انظر ما سلف من ص: ١٩٧ إلى ص: ٢٠٩ .

(٢) انظر ما سلف من ص: ٢١٢ إلى ص: ٢١٦ .

(٣) انظر ما سلف من ص: ٢١١ إلى ص: ٢١٦ .

(٤) انظر ما سلف من ص: ٢١٦ إلى ص: ٢٢٢ .

(٥) انظر ما سلف من ص: ٢٢٦ إلى ص: ٢٣١ .

رَبيع الأول من السنة الحادية عشرة، فكأن كتابةَ الوَحْي لم تكن إلّا في السنوات الستّ الأخيرة من حياة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومقطُوعٌ به أنَّ كاتب الوَحْي كان يكتُبُ ما نُزِّل في هذه الفترة، كُلّه أو بعضه. أمّا الذي نَزَل قبلَ ذلك، منذ أول البعثة إلى السنة الرابعة من الهجرة، فلا أجد عندي دليلًا يعينُ على افتراضِ أن شيئًا منه كان قد كُتِبَ، أو أن رسولَ الله أعادَ إملاءَهُ على كاتبِ الوَحْيِ حتى كتبَهُ.

وإذن، فالقرآن المكيُّ كُلُّه وهو أكثر من نصف كتاب الله، وشطرٌ من القرآن الذي نزل بالمدينة إلى ما بعد مَقْتلة القُرَّاءِ بالرجيع وبئر مَعُونة، وهما جميعًا نحوٌ من ثلاثة أرباعِ القرآن، لا نجدُ دليلًا على أن شيئًا منه قد كان كُتبَ، أو أعيدَ إملاؤه بعد اتخاذ كُتَّاب الوَحْي. فالذي كَتبَ زيدُ بن ثابت وسائرُ الكُتَّاب بالمدينة، هو في هذا السياق، لا يكادُ يتجاوز رُبْعَ القرآن، أو يزيد قليلًا. هذا، إن صحَّ أن كُلّ ما كانَ ينزّلُ بعد اتخاذ الكُتَّاب كان يكتبُ كُلُّه. وهذه النتيجة التي انتهيتُ إليها، يؤيّدها البُرْهانُ الساطِعُ من شَهادة أَحْبار الأمّة من الصَّحابة، كأبي بكر وعُمَر وزيد بن ثابت، ومن كانَ معهم من الصحابة. وهذه الشهادة مطويَّةٌ في حديث جمع القرآنِ على عهد أبي بكْر[1]. فإنَّ عُمَر كان هو الدَّاعِيَ إلى جَمْعه، وكانَ أبو بكر هو الآمرَ بجَمْعه، وكان زيدٌ هو جامعَه وكاتبَهُ في الصُّحفِ والقراطيس، وذلك بمشهدِ الصحابة جميعًا ممن كان معهم

---

(١) سيأتي حديث جمع القرآن في أوّل المرحلة الثالثة بعد قليل بنصه، وتخريجه هناك، وهو حديث صحيح.

يومئذ بالمدينة، وإقرارِهم فِعْلَ أبي بكر. فإنّ دُعاءَ عُمَر إلى جَمْع القرآن، وأمرَ أبي بكر زيدَ بنَ ثابتٍ أن يتتبَّع القرآن فيجمعَه ليكتبه في الصُّحُف والقراطيس، ثم جمع زيد بن ثابت القرآن وكتابته إياه، هو بمُجَرَّدِه شهادةٌ من جميعهم على أنّ زيد بن ثابتٍ لم يكتُبْ هو ولا غيرُه من كَتَبة الوَحْي إلّا ما أمرَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكتابته في السنواتِ الأخيرة من حياتِه، بأبي هو وأمّي = وعلى أنَّ ما كان نزل بمكّة من القرآن، وما كان نزل بعد مقدمه المدينة قبل اتخاذ الكُتّاب، لم يُمْله رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أحدٍ من كَتَبة الوَحْي. فلو قد كانَ فَعَل، لكان القرآنُ عندئذٍ مجموعًا كُلُّه، ومكتوبًا كُلُّه، فلا معنى، إذنْ، للأمر بجمعِه مرّةً أخرى، ولا معنى أيضًا لاستنكار أبي بكر وزيدِ بن ثابت أن يفعلا شيئًا لم يفعلْهُ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو قد كان فَعَل[1].

بَلْ إنَّ في حديث جمع القرآن على عهد أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، شهادةً أُخْرَى على أنّ زيدَ بن ثابتٍ وسائر كُتّاب الوَحْي، لم يكتبوا كُلَّ ما نزل بالمدينة بل بعضَه، فإن زيد بن ثابت قال في حديث جمع القرآن: «فتتبَّعتُ القرآن أجمعُهُ من العُسُبِ واللِّخافِ وصُدُور الرجال،

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩: ١٠): «كان القرآن كُلّه كتب في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن غير مجموعٍ في موضع واحدٍ، ولا مرتب السُّور». والذي قاله الحافظُ لم يأتِ عليه بدليل. فإن كان أرادَ أنّ الصحابة كانوا يكتبون لأنفُسِهم، وأنّ كتابتَهُم لأنفُسِهم تستوعبُ القرآن كُلَّه كتابةً، فهذا صحيح مرجّح. وإن كان أراد أن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بكتابته، فكتبه له كتبة الوحي، فهو القول الذي أبطلناهُ، وجئنا بالحجّة على خلافِه في هذا الفصل كما ترى، وبالله التوفيق، ومنه السدادُ.

حتى وجدتُ آخر سُورة التوبة مع أبي خُزَيْمة الأنصاريّ، لم أجدها مع أحدٍ غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، حتى خاتمة براءة». و«سورة التوبة»، وهاتان الآيتان الأخيرتان منها، هي من آخِر القرآن نزولًا بالمدينة، وافتقادُ زيدٍ إياهما، دليلٌ على أنه هو لم يكتُبْهما. ثم التماسُهما عند الصحابة، وفيهم كَتَبةُ الوَحْي، فلم تُوجَدا عند أحد إلّا عند أبي خزيمة الأنصاريّ، وهو ليس من كتبة الوَحْي، كُلُّ ذلك من أوضَح الدليل على أن رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأمُرْ بكتابة جميعِ ما كان نَزَل بالمدينة، بل أمَرَ بكتابة بعضِه.

وهذا الَّذِي انتهيتُ إليه، من أكبَر ما يؤيِّدُ أن رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين اتخذَ للوَحْي كتبةً يكتبونَ عنه بعض ما ينزِّل، إنما كان اجتهادًا منه، ولكيْ يَسُنَّ لأمّتِه كتابة القرآن وجمعه، حتى لا يقول قائِلٌ: كيف نفعلُ شيئًا لم يفعله رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[١]، لعلمِه أنَّ حاجةَ المسلمين إلى كتابة القرآن وجَمعِه كائنةٌ بعد فراقِه وفراقِ أصحابِه هذه الدُّنيا، وخِلافةِ من لم يَشْهد الوَحْيَ من التابعين وتابعيهم إلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومنْ عليها.

ولكن بقي أَمرَان ينبغي أن أبادِرَ إلى بيانهما في هذا الموضع:

الأوّلُ: أنْ ليس معنى هذا الذي انتهيتُ إليه، أنّ القرآنَ لم يكن

---

(١) انظر ما قلته آنفًا ص: ٢٢١ .

مؤلّفًا مجموعًا على عهده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. لا، بل كان مؤلَّفًا مجموعًا بأسلوب هو أوثقُ الأُسلوبين وأبعدُهما من مَظِنَّة الخطأ. وذلك أنّه كان مجموعًا مؤلَّفًا حِفْظًا في صدره صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصدور أصحابه، وإن لم يكن كانَ مؤلَّفًا مجموعًا في قراطيس مكتوبة. وسيأتي البُرْهان القاطعُ على ذلك في خلال مقالتي الآتية، إن شاء الله سبحانه.

الثاني: أنّا أسلفنا أن «سورة التَّوبة»، وهي آخر القرآن نزولًا، نزلت في أواخر سنة تسع من الهجرة[١]، وقبل نزول الأمرِ بأن يُقْرِئَ رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمّتَه القرآن على سبعةِ أحرفٍ. فإذا كان ذلك كذلك، فجميع ما كتبَ كتبةُ الوَحْي بأمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يكتبُوا ما شاءَ الله أن يكتبوا منه، إلا على الحرفِ الأوّل وحدَه، دون سائر الأحرف السبعة. وإذا كان رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأمُرْ كتبة الوَحْي أن يكتبوا عنه ما كان نزل بمكة، وما نزل منه مقدمَه المدينة قبل بئر مَعُونة، فأولَى أن لا يكون أمر بكتابة شيء من الأحرف الستة الأخرى، لأنّه إنما أرادَ بكتابةِ الوَحْي أن يسنَّ للمسلمين كتابة القرآنِ من بعده، لا أن يجمعه لهم في حياته مكتوبًا، وهذا بَيِّنٌ والحمد لله.

وعند هذا الموضع ينتهي القولُ في المرحلة الثانية من مراحل جمع القرآن وكتابته على عَهْد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كشفتُ من غوامضها ما استطعتُ كشفَهُ ههنا. وسيجيء، بتوفيق الله، ما يزيدُها وضوحًا في الحديث عن المرحلتين التاليتين.

---

(١) انظر ما سلف ص: ٩٢، تعليق: ١.

[المرحلة الثالثة]

منذ وفاته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلى أن طُعِن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ

أما المَرْحلةُ الثالثة، فتبدأ منذُ وفاتِه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في ربيع الأوّل من السنة الحادية عشرة من الهجرة، ثم أمرِ أبي بكر بجَمْع القرآن وكتابته بين اللَّوْحين في آخر هذه السَّنة، بعد يوم اليَمامة، إلى أن كتب عثمانُ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ مَصَاحفَ الأمصار، وصار مُصْحفُه في كُلِّ مصرٍ هو المصحفَ الإمام.

لـمّا توفي رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ارتد من ارتدَّ من العرب، فجهّز أبو بكر الجيوش لقتالهم، وخرجَ الصحابة من مكة والمدينة لقتال أعداء الله، وهم الحَفَظَة والقُرَّاءُ وحملةُ القرآنِ، حتى كانت الوقْعَة بمسيلمة الكذّاب يوم اليمامة في آخر السنة الحادية عشرة من الهجرة. فيحدثنا زيد بن ثابت رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: «أرسَلَ إليّ أبو بكر الصّدّيقُ مَقْتَل أهل اليمامَة، فإذا عُمَر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: إنّ عُمَر أتاني فقال: إن القتلَ قد استحرَّ يومَ اليمامة بقُرّاءِ القرآن، وإنّي أخشى إن استحَرَّ القتْلُ بالقُرّاءِ بالمواطن، فَيذهبَ كثيرٌ من القرآنِ، وإنّي أرى أن تأمُرَ بجمع القرآن. قلتُ لعُمَر: كيف تفعلُ شيئًا لم يفعلْه رسولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؟ قال عُمَر: هذا واللهِ خيرٌ! فلم يزلْ يراجِعُني حتى شرحَ الله صدري لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأى

عُمَر. قال زيدٌ: قال أبو بكر: إنّك رجُلٌ شابٌّ عاقلٌ لا نتّهِمُك، وقد كنت تكْتُبُ الوَحْيِ لرسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتتبَّعِ القرآن فاجْمَعْهُ. فوالله لو كَلَّفوني نَقْلَ جَبَلٍ من الجبالِ، ما كان أثقلَ عليَّ ممّا أمرني به من جَمْع القرآن! قلت: كيف تفعلُون شيئًا لم يفعَلْهُ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قال: هو والله خيرٌ! فلم يزل أبو بكر يراجعُنِي حتّى شرحَ الله صدري للذي شرحَ له صدرَ أبي بكر وعُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. فتتبَّعتُ القرآن أجمعُه من العُسُبِ واللِّخافِ وصدورِ الرجالِ حتى وجدتُ آخر سورة التَّوبة مع أبي خزيمة الأنصاريّ لم أجدهَا مع أحدٍ غيرِه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة بَرَاءَة. فكانت الصُّحُف عندَ أبي بكرٍ حتى توفّاهُ الله، ثم عند عُمَر حياتَه، ثم عند حفصةَ بنت عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»[1].

فهذا الحديث، هو حديث الباب، وفيه من الدلائل والمعانِي كثير بيّنٌ، سوف أشرحُه وأطبّقُه على ما فاتَ من النتائج التي انتهيتُ إليها.

---

(١) حديث جمع القرآن مرويٌّ بأسانيد كثيرة، بين الصَّحيح والحسن والضَّعيف، وبألفاظٍ مختلفة متفقة المعاني، ولم أستوعب جمع ألفاظه هنا. وقد رواها البخاري في صحيحه من طرق، مطولًا ومختصرًا (الفتح ٨: ٢٥٩، ٢٦٠/ ٩: ٨- ١٣/ ١٣: ١٥٩، ١٦٠، ٣٥٠)، وأحمد في مسنده برقم ٥٧، ٧٦، والترمذي في سننه في تفسير «سورة التوبة»، والبيهقي في السنن الكبرى ٢: ٤٠، ٤١، وابن أبي داود في كتاب المصاحف: ٦- ٩، ثم تفسير الطبري، الخبران رقم: ٥٩، ٦٠، وغيرها.

فأوّل ذلك: أن فيه شهادةَ أبي بكر وعُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهما أعلمُ أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشأن القرآن، على أن العُمْدة في شأن القرآن كانت عندهُم هي الحفظَ دون الكتابة = وأن ذلك كان مُتعالَمًا بين الصحابة لا خَفاءَ به، بلا تَشاعُرٍ منهم ولا تواطُؤ. فإنّ الذي هاجَ عُمَر إلى مراجعة أبي بكر في جمع القرآن كان هو مقتلة القُرَّاء يوم اليَمامة، وأنه خَشِي «أن يَسْتَحِرَّ القتلُ بالقراء في المواطن، فيذهبَ كثيرٌ من القرآن لا يُوعَى»[١]. فلولاَ أنّه كان يعلمُ أنَّ الحِفظَ هو عُمْدة الأمر كُلِّه في القرآن، لما هاجه قتلُ القُرَّاء باليمامة، ومخافةُ تهافُتِهم في المواطن والفتوح صَرْعَى شُهَداءَ، فإن هلاكَهُم في المواطنِ، هو الذي يُخْشَى مَعَهُ أن يهلِكَ مَعَهم مَا حفظوهُ في صدورهم.

(١) «لا يُوعى»، أي لا يحفظُ، من «وعى الشيء» حفظه في صدره. وهذا اللفظ لم يرو في حديث البخاريّ الذي أثبتُّه، ولكنه جاء في حديث ابن أبي داود في المصاحف: ٨، بإسنادٍ صحيح جدًّا، لأنه رواه من طريق «محمد بن يحيى قال، حدثنا عثمان بن عمر، قال حدثنا يونس، عن الزهري قال، أخبرني ابن السباق، عن زيد بن ثابت». وهذا الحديث من حديث الزُّهْريّ، و«محمد بن يحيى الذهليّ النيسابوريّ» إمامٌ حافظٌ، قال أحمد بن حنبل: «ما قدمَ علينا رجلٌ أعلمُ بحديث الزهريّ من محمد بن يحيى». وشيخه «عثمان بن عمر بن فارس العبدي»، روى له الجماعة، وهو ثقة ثبتٌ في الحديث. وشيخُهُ «يونس بن يزيد الأيليّ»، روى له الجماعة. قال ابن معين: «أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ويونس...»، وقال أيضًا: «مالك ويونس، عالمان بالزهريّ»، وقال أحمد بن صالح: «نحن لا نقدّم في الزهريّ على يونس أحدًا»، فلذلك جئت بالزيادة هنا من حديثه.

ودَلَّتْ هذه المخافةُ أيضًا، على أن هؤلاء القُرَّاء الذين خافَ عُمَر استحرار القتل بهم في المواطن، كانَ بعضُهُمْ يحفظُ القرآن كُلَّه[١]، وكان أكثرهم يحفظُ ما لا يحفظُه غيره من القُرَّاء، فلذلك خاف أنْ يكثر القتلُ في الذين جمعوا القرآن كُلَّه في صدورهم، ويبقَى بعدهُمْ من حَفِظ بعضَ القرآن، ثم يهلك من هؤلاء أيضًا جماعةٌ، فتُضيعَ الأمَّة بعض ما هي مَأْمورة بالمحافظة على جميعه، وإن كان الله تعالى قد ضَمِنَ لها حفظ كتابه الذي أنزلَهُ بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فكان من أسبابِ حِفْظِه، ما أوقع الله في صدر عُمَر من المخافة[٢].

(١) كان ممن قتل من القراء يوم اليمامة «سالم مولى أبي حذيفة»، وهو الذي ذكره رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأربعة الذين أمر أن يؤخذ القرآن عنهم، كما سلف ص: ٢١٨، تعليق: ١، ٢ وكان عُمَر شديد الحبّ لسالم، كثير الثناء عليه، ولما طُعِن عمر، وجَعَل الأمر شورى في الخلافة، قال: «لو كان سالمٌ حيًّا ما جعلتُها شورى»، وظنّي أن عُمَر اشتدّ عليه موت سالِم، وذكر ما كان من حفظه القرآن ومدارسته، فهاجه ذلك على مراجعة أبي بكرٍ، كما في الخبر.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢١٢ إلى ص: ٢١٦، في بيان أن عمدة الأمر في شأن القرآن هو الحفظ دون الكتابة، وقد أشرت إلى هذا الموضع في الاحتجاج السالف ص: ٢٤٢، تعليق رقم: ٢. هذا، وقد جَعَلتُ مخافة عُمَر التي هاجها مقتل القراء يوم اليمامة، مُتعلّقةً بضياع شيء من القرآن، بإبهام ما يقع عليه اسم «قرآن»، لأني أحببتُ أن أجعَلَ الأمر واضحًا غايةَ الوضوح في هذا الموضع، ولكني سأبيّن في ختام عمل زيد بن ثابت في جمع القرآن، أنّ مخافةَ عُمَر لم تكن لضياع شيء من نصّ القرآنِ، بل لضياع «الأحرف السبعة»، وكلها قرآن منزّل، كما سترى بعدُ.

ودَلَّتْ مخافةُ عُمَر على تهافُت قرَّاء القرآن في المواطن، وهم الحَفَظة، دون تخوُّفِه على ضياع ما كتب كُتَّاب الوَحْي لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودون تخوُّفه على ضياع ما كتب الصحابة لأنفسهم من القرآن = على أن ما كتَب كتّاب الوَحْي، وما كتب الصحابة لأنفسهم مِنْه، كانَ عندَه وعند أبي بكر بمنزلةٍ دون منزلة الحِفْظ بدرجاتٍ، فلذلك لم يشغَلْهُ أمرُ ضياعِ ما كُتِبَ من القرآن، بل لعلَّه لم يذكُرْه، لأنه لا يَرَى شيئًا غيرَ الحفظِ حُجَّةً في تلقِّي القرآنِ، وكان يعلمُ أن سائر الصحابة ممن كتب لنفسه، كان يرى ذلك أيضًا، فغيرُ مأمونٍ أن يكونوا قد أضاعوا ما كتبوه على تطاوُل الأيَّام، لأنهم كتبوا ما كتبوا للتذكُّر، لا للتقييد والإثبات.

ودلَّ إغفالُه ذِكْرَ ما كَتَب كُتَّاب الوَحْي من القرآنِ عند مَخَافته هذه، على أنّ ما كان كُتِبَ منه، كان قليلًا في جَنْب ما لم يُكْتَب مِنْهُ، واستماعُ أبي بكر لمقالة عُمَر ومراجعته، موافقةٌ منه له على الذي بَنَى عليه مخافته، ثم موافقةُ زيد بن ثابت لهما، وهو كاتب الوَحْي، إقرارٌ منه أيضًا بأنّ الذي كُتِب من الوَحْي على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قليلٌ. فدلَّ هذا بجميعه، على أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين أمَر من يكتبُ عنه الوَحْي أن يكتب، لم يُرِدْ بذلك تقييد القرآن، ولا إثباتَهُ، ولا جَمعهُ، بل أراد أن يَسُنَّ كتابة القرآنِ من بعده، هداهُ الله إلى ذلك، لعلمه سبحانه أن ذلك واقِعٌ بعد فراقِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصحابَه، ولحاجة المسلمين إلى آخر الدَّهر إلى كتابة القرآن في المصاحفِ.

فكان ذلك ممّا تخيَّر الله لحفظ كتابه الذي وَعَد بحفظِه. وقد سلفَ بيان ذلك فيما كتبناهُ آنفًا[١]، وقلنا إنه لو كان القرآن مكتوبًا كُلُّه على عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو لو كان مجموعًا كُلُّه، لما كان لإنكار أبي بكر وزيد ابن ثابت بقولهما «كيف نفعل شيئًا لم يفعله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ولا لأمره زيد بن ثابت بجمع القرآن، معنًى مفهوم. وبهذا يتبيّن فسادُ العبارة التي جرت في كلام الحافظ ابن حجر، وهي قوله: «كان القرآنُ كُلُّه كتبَ في عهد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن غير مجموعٍ في موضع واحد، ولا مرتّب السور»[٢]، فهي عبارة مُوهِمَةٌ إذا حُمِلتْ على ظاهر معناها، بهذا التَّعْميم والإطلاق.

وبقيت الكلمة الأخيرة في هذا الخبر، وهي قولُ زيد بن ثابت: «فتتبّعتُ القرآن أجمَعُه من العُسُب، واللِّخَافِ، وصُدورِ الرِّجال»، وهي عبارةٌ تحتاجُ إلى فضْلِ تأمُّلٍ، لأنها عبارةٌ موجزةٌ جدًّا، وتكادُ تكون هي وَحْدَها الخبرَ الصحيحَ الفَرْدَ الذي يتضمَّنُ شيئًا من البيان عن فِعْلِ زيد ابن ثابت في جمع القرآن على عهد أبي بكر كيف كان. وقد سردتُ آنفًا ما جَمَعْتُهُ من الأشياء التي جاءَ في هذا الخبر أنّ زيدًا جمع منها القرآن، سوى العُسُبِ واللِّخاف، وهي المذكورة في الطُّرق المختلفة التي جاءت بها رواية الخبر[٣]. وذكر «العُسُب واللِّخاف» في حديث البخاري

(١) انظر ما سلف ص: ٢٤٥، إلى ص: ٢٤٦.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٤٤، تعليق: ١.

(٣) انظر ما سلف ص: ٢٣٣، والتعليق رقم: ١.

والاقتصارُ عليهما، لا يعني أنّ ما جاءَ في الأخبار الأُخْرى غير صحيح، بلْ مِنْ كُلِّ ذلك على تعدُّده جمع زيدُ بن ثابت القرآن المكتوبَ، ولا يضرُّ إغفالُ شيء في خبَرٍ، استدركَهُ آخر في رواية الخبر من طريق أخرى.

وقد ذكر زيدُ بن ثابت في حديثه هذا عملين مُتَغَايِرين مختلفين، الأوَّلُ: جمع القرآن من رَقيمٍ مَسْطورٍ، كالرِّقَاعِ والصُّحُف والعُسُب واللِّخاف والأكتاف = والثاني: جمع القرآن ممّا حَصَّلَته صُدور الرجالِ حفظًا عن ظهر قلب. وبديهةُ عبارة زيدٍ تسترِقُ النظرَ، فتُوهِم أنَّ العَمَلين جميعًا عملٌ واحدٌ، ولا سيَّما إذا أغفل الناظِر دلالةَ الحديث كُلِّه على المَعَاني التي أشرنَا إليها آنفًا. فمن أجل ذلك رأيتُ أن أسلُك إلى بيان أسلوبِ زيد في جمع القرآن، طريقًا جديدةً تؤدّي إلى معرفة عَمَل زيدٍ، على الوَجْهِ الذي يُطَابِقُ ما انتهيت إليه من النتائج فيما سلف، فتظهر الصورة الصحيحة لعَمل زيدٍ في الجَمْع. ولكي نَصِل إلى الغاية التي نريدُها، ينبغي أن نَضَع بين يَدَي النَّاظِر في هذا الخبر، مقدَّماتٍ لا بُدَّ مِنْها، حتى لا تختلطَ عليه المعاني اختلاطًا يُفْضي إلى طَمْس مَعَالم هذه الصُّورة، أو إلى هَدْمِ عَمُودها الَّذي لا تقوم إلّا به.

• الأولى: أننا قد أسلفنا بالبرهانِ أنّ ما نزل بمكة من القرآن، وما نزل منه بالمدينة إلى نحو سنة خمس من الهجرة، وهو قريب من ثلاثة أرباع القرآن، لم يكتبهُ كُتّاب الوَحْي بأمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على

الأرجَح، ولا كتب منه زيدُ بن ثابتٍ شيئًا على وجه القَطْع[1]. فخرج هذا القدرُ من القرآن من أن يكون داخلًا فيما ذكر زيد بن ثابتٍ أنّه جَمعه من العُسُب والأكتاف واللِّخاف والرِّقاع وغيرها من الرَّقيم المسطور بأمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند نزول الوَحْي بالمدينة، بعد سنة خمسٍ من الهجرة.

• والثانية: تدلُّ بديهةُ العقل على أن ما ذكر زيدٌ أنّه جمعه من العُسُب والأكتاف واللِّخاف والرِّقاع وغيرها، لا بُدَّ فيه من شرطٍ لازمٍ لا مَحِيص عنه. فإمّا أن يكونَ هذا المكتوبُ ممّا أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُتَّابَ الوَحْي بكتابته بإملائه هو وإقرارِه، وإمّا أن يكونَ ممّا كتبَهُ الصحابيُّ لنفسه ثم عرضه على رسول الله قراءةً عليه، فأقرَّه رسول الله على صحَّته. فإذا لم يكن كذلك، فلا عِبْرَةَ به، لأنّ الخطأ في كتابته، أو النَّقْصَ في عدد آيه، غيرُ مأمونٍ أن يكون وقع من كاتبه الذي كتبه لنفسه، دون أمرِ رسول الله وإملائه، ودون إقراره على صحةِ ما كتبَ. أمّا الذي كتبه الصحابة لأنفسهم وأعوزه هذا الشرط، فلا حُجَّة فيه إلّا بشرطٍ آخر: أن يتعدَّد الرَّقيم المكتوب لآية أو آيات أو سورة أو سورٍ عند جماعة ممن تَلَقَّوهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم تكونُ جميعُها على تعدُّدها متطابقة كُلَّ التطابُق في حروفها وفي عددها، ومطابقةً أيضًا لما حَفِظ الحُفَّاظ منها، وإلّا سَقَطت العِبْرةُ بجَمِيعها والثِّقةُ، إن اختلفت أو زادت أو نقصتْ. وهذا أيضًا ممّا تدلُّ عليه بديهة العقل.

(١) انظر ما سلف في ذكر المرحلة الثانية.

• والثالثة: أن حديث زيد بن ثابت في جمع القرآن على عهد أبي بكر، قد دلَّ أصرحَ الدَّلالة، كما أسلفنا، على أن شأن المكتوب من القرآن، كان عند أبي بكر وعمر وزيدٍ نفسه، بمنزلةٍ دون منزلةِ ما أخذه القُرَّاءُ مِن فِي رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستودعُوه صدورَهُم حفظًا عن ظَهْرِ قلبٍ = وأنَّ الحُجَّة عندهُم إنما هي فيما حفظتهُ صدور القرَّاء، لا ما حفظتهُ الرقاعُ مما كتبه الصحابةُ لأنفُسِهم. وذلك أن الذي هاجَ عُمَرَ إلى النَّظَرِ في جمع القرآن وكتابته بين دَفَّتَين، إنما هو مقتلة القُرَّاء يوم اليَمامة، ومخافتُه أن يستحرَ القتلُ بسائر القُرّاء ممّن حفظ شيئًا من القرآن، لحبّهم شهودَ المواطِنِ في الفتوح والغزواتِ، فيتهافتون فيها شهداء، ويذهبَ كثير من القرآن لا يُوعَى بهَلاك من وعاهُ، وعَسَى أن تهلك جماعةٌ منهم معها من القرآنِ ما لم يحفظْهُ أحدٌ ممّن بقِيَ من الناسِ. فمخافةُ هلاكِ القُرّاء هي التي هاجتْ عُمَر، ولم تَهِجْهُ مخافة أن يضيعَ ما كتبَه الصحابةُ من القرآن لأنفسهم، أو أن يَتْلَف ما كُتِبَ فيه، بخروجهم إلى المواطن والفتوح والغزوات، مُخَلِّفين وراءهم ما كتبُوا من ذلك، دون حياطةٍ تنجيه من الضياع والتلفِ.

• والرابعة: أنّ هذه المقدّمات الثلاث تهدِينا إلى بيان عَمَل زيدٍ في جَمْع القرآن، حيث قال: «فتتبّعتُ القرآنَ أجمعُه من العُسُب واللِّخافِ وصُدور الرجال»، وذلك بأن نُعيد تصوُّر الكلام على وجه صحيحٍ واضح غير مُبْهَم، لأنّ هذه العبارة مختصرةٌ موجزةٌ، يُخْشى مع اختصارها وإيجازها أنْ تخلطَ عَمَل زيدٍ خلْطًا لا يُنْتِج إلّا سُوءَ

التصوُّر. والحديث ظاهرُ البيان عن عملين مختلفين. أوَّلهما: جمع القرآن من الصُّحُف واللِّخاف والعُسُبِ، وهو المكتوب. والثاني: جمعه من صدور الرجال، وهو المَحْفُوظ. وظاهرٌ أنّ كُلَّ واحد من العملين يقتضي أسلوبًا في الجمع غير أسلوب أخيه. وهذه المقدمة الرابعة، تُفْضِي بنا إلى المقدمة الخامسة.

• فالخامسةُ: أنّ الذي كُتِبَ من القرآن صِنْفان:

صنْفٌ كتبَهُ كُتاب الوَحْي بأمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبإملائه. وبديهة العقل توجبُ أن يكون الكاتبِ كان يعارِضُ رسول الله بما كتب قراءةً عليه، بعد فَراغه من كتابته، فتكون هذه المعارضة إقرارًا مِنْه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصِحَّة ما كتبَ الكاتبُ. فهذا المكتوب حُجَّةٌ لا شكَّ في سَلَامته وصحَّته، ولكن قَدْر هذا المكتوب لا يكاد يتجاوز رُبْع القرآن، كما أسلفنا البرهان عليه.

والصنفُ الآخرُ ما كتبه الصحابة لأنفُسِهم، استعانةً على الحِفْظ بما تكتُبُ اليمينُ، وهو ضربَان: ما عارض به صاحبُه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قراءةً عليه، وهذا بمنزلة ما كتبه كاتب الوحي = وما كتبه الصحابيّ لنفسه ولم يُعَارضه، وهذا أدْنى مرتبة من الأوّلين. وهذان جميعًا لا سبيل إلى معرفة مقدارِ ما كُتِبَ منهما من القرآن، إذ لا خبرَ عندنا بذلك. وكلاهُما يحتاجُ إلى شاهدٍ يشهدُ أنّه عُورِض، إمّا على رسول الله نفسه، أو على حافظٍ متقنٍ من أصحابِه.

والذي كتبه كُتَّاب الوحي، جائزٌ أن يكون كان كُلُّه مستودعًا عند آخر كَتَبة الوحي زيد بن ثابت، وأنه كان مرَتَّبًا مجموعًا على ترتيب التلاوة، لقول زيد فيما سلف: «كنّا حول رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نؤلف القرآن من الرّقَاع»[1] وجائزٌ أن يكونَ كُلُّ كاتب للوحي كان عنده ما كتبَ بيمينه، والأوّل أرجح. أما ما كتبه الصحابة لأنفسهم، فمعلومٌ أن كُلَّ امرئٍ منهم كانَ محتفِظًا بما كتب لنفسه.

ودَلَّ حديث زيد أنّه جمع القرآنَ من العُسُب واللخافِ وغيرها، أنّه كان مفرَّقًا منتشرًا. والأقربُ أن يكون أكثر المكتوب كان آيةً وآيتين وثلاثًا أو أكثر، وبعيدٌ أن يكونَ أكثره كان سورةً تامّةً، وأبعد من ذلك أن يكون سورًا تامّاتٍ متتابعاتٍ، لأن جُلَّ ذلك كان مكتوبًا في الكِسَر الصغار من العُسُب واللّخافِ والأضلاع والأقتاب وما شابه ذلك، وكان أقلُّه مكتوبًا في الصُّحُف والرِّقاع وما شابهما، وهي صغارٌ أيضًا على كل حالٍ.

وهذا التشتُّت يقتضي زيدًا أن يجمَع ما كتبه كُتَّاب الوَحْي على حدتِه، وهذا يَسْهُلُ ترتيبه. أما ما كتبه الصحابةُ لأنفُسِهم مُعارَضًا أو غير مُعَارضٍ، فيقتضيه ذلك أن يجمع الكِسَر التي كتبها كُلُّ صحابيٍّ وعارَضها على حِدَةٍ، منسوبةً إلى من كتبها = ويجمع الكِسَر التي كتبها كُلُّ صحابي ولم يعارضها على حِدَةٍ، منسوبةً إلى من كتبها، وذلك

(١) انظر ما سلف ص: ٢٣٤.

لحاجة هذا الصِّنفِ إلى شاهدٍ يشهَدُ بصحة كتابته. وترتيب هذين الضربين الأخيرين عَسِرٌ شديد العُسْر من كُلِّ وجه، وأعسَرُ ذلك أنها مكتوبة على كِسَر يشقُّ جمعُها وضمُّها على ترتيب لا يختلُّ، يضمَنُ أن لا تتناثَر. وحُسْنُ تصوُّر هذه المقدمة، يقودُنا إلى المقدّمة السّادسة.

• فالسادسة: مقدّمةٌ لا بُدَّ فيها من التأمُّل والنَّظَر. وذلك أن هذا الشَّتَات الذي جمعه زيدٌ، وكان متفرّقًا في أيدي الرجال، كان مكتوبًا كُلُّه على كِسَرٍ صغارٍ ورِقاعٍ ضيِّقةٍ، لا تكاد تحتمل الكِسْرةُ منها أو الرقعةُ كتابةَ بضع آياتٍ متابعاتٍ، فضْلًا عن سورة تامّة. فإذا أريد جمعُ هذا الشتاتِ، فعلَى أيِّ أساسٍ يجمعه جامعُه، ثم يرتّب آياته وسورَه؟ هما خُطّتانِ لا ثالث لهما: إمّا أن يجمعَهُ ثم يرتّبه باجتهاده كيفما اتفق، آياتٍ متابعاتٍ، ثم سُوَرًا متوالياتٍ = وإمّا أن يجمعه ثم يرتبه معارضًا إيّاهُ على أصلٍ آخرَ يكون متابع الآيات التي تتكوَّن منها السُّورة الواحدة، ثم يكون متابع السُّوَر التي يتكوَّن منها القرآن كُلُّه.

فالخُطّةُ الأُولى محالٌ مرفوضٌ عقلًا وروايةً. فهذا الكتابُ الذي آمنت به آلاف مؤلَّفةٌ وقاتلتْ عليه، بعد أن قاتلت الرسولَ الذي جاء به أعوامًا طوالًا أشد القتالِ، محالٌ أن يكون كان في أنفُسِهم بهذه المنزلة من الهوانِ، حتى يرتضُوا أن يستأثِر رجلٌ منهم أو رجالٌ، مهما بلغوا من السطوةِ والسلطان، بإعادة تركيبه لهم على صورةٍ يرتضيها هو وأصحابه بآرائهم، تخالفُ ما تلقَّوهُ عن رسُولهم الذي أرسل إليهم. وحسبُك أن تذكُر ما كان عند نزول الأمر بقراءة القرآن على سبعةِ أحرفٍ، في السنة

التاسعة أو العاشرة من الهجرة، من فَزَع الصَّحابة لمَّا سَمِعُوا ما يخالِفُ ما أقرأهُمْ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا في ترتيب القرآنِ وآياته، بل في حروفٍ من نَصِّ الآياتِ، كالذي كان بين عمر وهشام بن حكيم حتى كادَ يبطشُ به، وكأبيّ بن كعبٍ حتى أخذه من التكذيب ولا إذْ كان في الجاهليّة، هذا ورسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين ظَهْرانيهم، وهو الذي علّم هؤلاء وهؤلاءِ[1]. فكيف يجوزُ في عقل عاقِلٍ أنْ ينتهي بهم الأمر بعد سنةٍ أو سنتين، في السنة الحادية عشرة من الهجرة، إلى التسليم لرجُلٍ أو رجالٍ أنْ يُلفّقُوا لهم آياتِ كتابِهم بما رَأَوا من آرائهم؟ ما في المُحَالِ شيءٌ أوغَلَ في الاستحالة من هذا! بل كيف يسمّيه الله لهُمْ في أكثر من ستين موضعًا من القرآن «كتابًا» أنزله على رسولهم، ويسمّيه رسولهم فيما يحدثهم به «كتابًا»، ويسمُّونه هم بينَهُم بما سمَّاه الله ورسوله «كتابًا»، ثم تكون عاقبة هذا «الكتاب» أن يكون بعد وفاةِ رسولهم بأشهرٍ قلائل، مِزَقًا من آياتٍ متفرِّقَةٍ مبعثرةٍ، قد فَقَدتِ الشرط الأوّل فيما يمكنُ أن يسمَّى «كتابًا» عندهُمْ وعند غيرهم من العقلاء، وهذا الشرطُ هو تتابُع جُمَلِه وترابُط معانيه، ثم يخادعون أنفُسَهم أكبر خداعٍ، فيرتضونَ أن يجمع لهم جامِعٌ هذه المِزَق برأيه واجتهاده كيفما اتفق، ثم يسمُّونه هم «كتابًا» يتعبّدون بتلاوتِه، ويتبعونَ شَريعته، ويستنبطون منه أحكام دينهم؟ لو كان في اللغات كلمةٌ فوق «المُحَالِ» أدلَّ على الاستحالة، لكان هذا موضعُ دلالتها.

---

(١) انظر الأحاديث فيما سلف ص: ٧٣، إلى ص: ٧٦.

وإذْ قد بَطَلت هذه الخُطَّةُ عقلًا. فلم يبق إلا الخُطَّة الثانية: أن يرتّب هذا الشتات على أصلٍ آخرَ مرتّبِ الآيات والسُّوِر. وهذا الأصل: إما أنْ يكون مكتوبًا، وإما أن يكون محفوظًا في الصُّدور، ولا ثالثَ لهما. ومحالٌ أن يكون كان هناك أصلٌ مكتوبٌ مرتَّبُ الآيات والسُّوِر، إذ لا معنى عندئذٍ لهذا الجمع من العُسُب واللِّخاف والرِّقاعِ، مع وجود هذا الأصلِ المكتوبِ الذي تعارضُ عليه هذه الكِسَر. فلم يبق إذن إلّا مراجعة الكِسَر المكتوبة على أصلِ محفوظٍ في الصدور، ينبغي أن يكون أوّلُ شرطٍ فيه أنّه كان محفوظًا مُرَتَّبَ الآياتِ في سُورَةٍ سورةٍ، ثم مُرَتَّب السُّور في صُدُور من حفظوهُ. فإذا فقد هذا الأصلُ الثاني شرطَ الترتيب في صُدور من حفظوهُ، عادت المشكلة جَذَعَةً، ورجعنا إلى المحال الذي ذكرناهُ في الخُطَّة الأولى. وبذلك بانَ أنّ المحفوظ في صدور الرجال كان مُرَتَّبًا كُلَّ التَّرتيب، لا ريبة في ذلكَ، وبانَ أن قولَ زيد: «فتتبعْتُ القرآن أجمعه من العُسُب واللخافِ وصدور الرجال» يدلُّ على قسمين: جمع من المسطور في العُسُب واللخاف، وجمعٌ من صدور الرجال. وبان أيضًا أن المحفوظَ في صدور الرجال، أعلى مرتبةً من المسطور في العُسُب واللخافِ، وأنه هو العُمْدةُ في شأن القرآن منذ أوّل أمرِه على عَهْد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى يومِ النَّاس هذا. وإذا كان ذلك، كان جمع القرآنِ من صدور الرجالِ هو المبدوءَ به، لأنّه الأصلُ الذي سوف يُعارضُ به زيدٌ ما جمعَ من كِسَر الرقيم المكتوبِ. وهذا بيّنٌ إن شاء الله كُلّ البيان.

وإذا أفضَى الأمرُ إلى أن يكون المحفوظُ في صدورِ الرِّجال، هو الأصلَ المبدوءَ به في جمع زيدٍ القرآنَ على عهد أبي بكر، فقد وجَبَ أن نتجرّد لتصوُّر هذا المحفوظِ كيف بدأ، وكيف كانَ، على الوجه الذي تقتضيه الروايةُ والعقلُ، بلا خلْطٍ ولا غموضٍ في هذا التصوُّر. وذلك يُدْخلُنا في المقدَّمة السابعة.

• **فالسَّابعة:** أن القرآن العظيم لم ينزل جُمْلةً واحدةً، بل نزّله الله على رسوله منجّمًا، إما سورةٌ تامّةٌ، وإما آيات متابعات من سورةٍ، ثم ينزِلُ تمامُها بعد فترةٍ، وإمّا تنزِلُ الآية والآيتانِ والثلاث، ثم يلحقُها صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسورة التي هي منها، في موضعها الذي يدُلُّه جبريل على إلحاقِها به. وقد ذكر الله سبحانَه مقالةَ المشركين في استنكار هذا التنجيم فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، ثم قال في جواب استنكارهم: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، فذكر سبحانه العلّةَ الداعيةَ إلى تنزيله منجَّمًا. وبيَّن أنه هو سبحانَه الـمُتولِّي ترتِيلَهُ، أي تأليفَ آياته تأليفًا حَسَنًا متساوقًا لا اختلاف فيه، مع نُزُول هذه الآيات متفرّقَةً في أوقاتٍ مختلفاتٍ. وقد مضى بيان ذلك[1]. كذلك كان شأنُ تنزيل القرآن منذ أول البعثة إلى أن قُبِضَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فثبَّت الله بتنزيله منجمًا فؤادَ رَسولِه، وثبَّته فيه بهذا التنجيم شيئًا فشيئًا حتى لا ينسى منه آيةً أو حرفًا[2]. ثم يزيدُه الله تثبيتًا

---

(١) انظر ما سلف ص: ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) اعلم أن عدد آي القرآن هو: ٦٢٣٦ آية، نزلت في ثلاث وعشرين سنة، أي=

بمعارضة جبريل له في قراءته، ففي حديث مسروقٍ، عن عائشة، عن فاطمة بنت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه أسرّ إليها، في السنة الحادية عشرة من الهجرة: «إنّ جبريل كان يُعَارضني القرآنَ كُلَّ سنةٍ مرّةً، وإنه عارضني العامَ مرَّتين، ولا أراهُ إلّا حضَر أجلي»[(١)]، وروى مثل ذلك أبو هريرة وغيره[(٢)]. وبيّن ابن عباس في حديثه أن ذلك كان في شهر رمضان من كُلّ سنة فقال: «إن جبريل كان يلقَاهُ في كُلّ ليلةٍ في شهر رمضان حتى ينسلِخَ، يعرضُ عليه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن»[(٣)].

وكان صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتولّى تعليم أصحابه القرآن، فكانوا يتلقَّون عنه ما نُزّل منجّمًا، فيحفظونه تلقينًا منه، ثم يعارضونه بما حفظوا، ثم يتدارسونه بينهم، ثم يتلونه في صلواتهم ونوافلهم، ويكتبُ منه لنفسه من شاء اللهُ أن يكتُب استعانةً على حفظه. ثم يُعَارضون ما حفظُوا على تلاوة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ثلاث صلواتٍ من كُلّ يوم، في

=٨١٤٢ يومًا، بمعدّل أقلّ من آية في اليوم الواحد. وعدد الآي التي نزلت بمكة في ثلاث عشرة سنة هو: ٤٦١٨، وعدد ما نزل بالمدينة في عشر سنوات هو: ١٦١٨ على وجه التقريب.

(١) رواه البخاري وغيره، انظر فتح الباري ٦: ٤٦٢، ٩: ٣٩.

(٢) رواه البخاري ٩: ٤٢، وفي حديث سمرة بن جندب قال: «عرض القرآن على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاث عرضات»، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧: ١٥١، وقال: «رواه البزار، ورجالُه رجالُ الصحيح»، فعسَى أن تكون العرضة الثالثة هي عرضة الأحرفِ السبعة، في السنة العاشرة، التي نزل فيها الأمر بالأحرف السبعة.

(٣) رواه البخاري وغيره، انظر فتح الباري ٩: ٤٠.

المغرب والعشاء وصلاة الفجر، ثم لا يكادُ يخلُو أحدٌ منهم من تلاوةِ القرآن تعبُّدًا في غير الصلوات كُلّ يوم، حتى بلغ الأمرُ بعبد الله بن عمرو ابن العاص، وهو بالمدينة، أن يختم القرآن في ليلة، فأمره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يختمه في شهر، فقال: إني أطيق أكثر من ذلك، فقال له: «اقرأ في كُلّ سبع ليالٍ مرةً»[١]. وكذلك كان شأنُ سائر الصحابة، فكان لكُلّ امرئ منهم وِرْدُه، فمنهم من كان يختم القرآن في سبعٍ، وأكثر من ذلك وأقلّ، ولكنَّ أكثرهم كان يختمُه في كُلّ شهرٍ. هذا مع ما قال لهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمرهم به. فعن نافع، عن عبد الله بن عُمَر: «أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إنّما مَثَلُ صاحب القرآن كمثَل صاحبِ الإبلِ المُعَقَّلَة، إن عاهَدَ عليها أمْسَكها، وإن أطلقها ذهبتْ»[٢]. وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بئسَ ما لأحدهم أن يقول: نَسيتُ آيةَ كيت وكيتَ، بل نُسّي. واستذكِرُوا القرآن، فإنّه أشدُّ تَفصِّيًا من صدور الرجالِ من النَّعَم»[٣]. وعن أبي موسى الأشعريّ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تعاهدُوا القرآنَ، فوالذي نفسِي بيَده، لهُو أشدُّ تفصّيًا من الإبلِ في عُقُلِها»[٤]. وما أمرهم الله به من قِراءة القرآن فقال:

(١) انظر الحديث في فتح الباري ٩: ٨٢ – ٨٤.

(٢) فتح الباري ٩: ٧٠.

(٣) رواه البخاري، انظر الفتح ٩: ٧٠ –٧٢. و«التفصي»، التفلُّت كما تتفلّت الإبل من عقلها.

(٤) رواه البخاري، انظر الفتح ٩: ٧٣.

﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقرن هذا الأمرَ بأمره إياهم بإقامةِ الصلاة خمسَ مرَّاتٍ في اليوم والليلة، فقال: ﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [المزمل: ٢٠]، فكانت عزيمةً من الله أن لا يدعَ امرؤٌ مُسْلِم قراءة شيء من القرآن في يومه وليلته، وأمرًا من رسول الله أن يستذكر المسلم ما حفِظَ ويتعاهَدَهُ.

فكان تنجيم القُرْآن في هذه المدّة المتطاولة منذ أوّلِ البعثة إلى وفاةِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع تتابع سماعِه متلُوًّا في الصلواتِ وفي غير الصلوات، ثم تتابُع تلاوتِه يومًا بعدَ يوم وليلةً بعد ليلة، مِعْوانًا لمن حفظ منه شيئًا أو حفظ جميعَ ما نُزّل منه، على تثبيت حفظه تثبيتًا لا مَزِيدَ عليه. هذا مع تجرُّدهم لهذا الحفظ وإقبالِهم عليه، لأنَّه دينُهم الذي يدينون ربَّهم به، ولأنه كتابُ الله الذي يقاتلون البشَرَ جميعًا عليه وعلى الإيمان به، ولأنه كلامُ ربّ العالمينَ الذي لا يحلُّ لأحدٍ أن يُخِلَّ بحرفٍ مِنْه أدنى إخلالٍ، فاستفاضَ حفظُه مُتْقنًا حَرْفًا حَرْفًا استفاضةً لم ينلها كلامٌ قبلَهُ ولا بعدَه.

هذه هي الصورة التي تمَّ بها حفظُ القرآن عن ظَهْرِ قلبٍ، لا أعني الحفظَ العامَّ بغير تحديد، بل حفظَ فَردٍ فَرْدٍ من أصحابِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من أسلمَ قديمًا بمكة، فظلَّ يأخذُ القرآن عن رسول الله إلى أن تُوُفّي نحوًا من عشرين سنة أو أقل قليلًا، كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وعبد الله بن مسعودٍ وسالم مولى أبي حذيفة وعشراتٍ غيرهم

= ومن أسلم بعد الهجرةِ بالمدينة فقضى في ذلك نحو عشر سنواتٍ = ومن تأخّر إسلامُه فقضى دون ذلك إلى سنة أو بعض سنة قُبَيْل وفاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ككثيرٍ ممّن تأخّر إسلامُه. وهذا الجمع من الحُفّاظ، ما بين حُفّاظ القرآن كُلّه أو بعضه أو من حفظ السُّورَ القلائل، يُعَدُّونَ بالآلافِ، وكُلُّهم على ما وصفنَا من إتقانِ الحفظ حرفًا حرفًا، لا يترخّصُون في شيءٍ من ذلك أدنى ترخُّصٍ، وكُلُّ قارئ منهم رقيبٌ على ما يتلو صاحبُه من كِتاب رَبّه حتى في الصّلوات إذا نُسّيَ أو أخطأ. وقد رُوي من حديث عبد الله بن عمر: «أنّ النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلّى صلاةً فقرأ فيها فلُبّسَ عليه، فلما انصرفَ قال لأُبَيّ: أصَلَّيتَ معنا؟ قال: نعم. قال: فما مَنَعَك؟»[1]. فهذا الأمرُ مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهُو من هو، فما ظنُّك بغيره.

وإذنْ، فزيدُ بن ثابت حين استقبل «جَمْعَ القرآن من صُدور الرجالِ»، إنما استقبل آلافًا من الحُفّاظِ المتقنين لما حفظُوا، ممّن علمهم رسولُ الله ولقّنهم القرآنَ، أو ممّنْ أخذَ عمّن علمه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وهم جميعًا بين حافظٍ لجميع ما نُزّل من القرآن، وحافظٍ لكثيره، وحافظٍ لبعضه أو لقليله. ومعنى ذلك أنّ عشراتٍ منهم ومئاتٍ كانوا يحفظون السُّورة الواحدة منه. فإذا اتفق العشرات والمئات على تلاوةِ آيةٍ بعينها، ثم على تلاوة سورة تامّة بعينها، على وجه واحدٍ في

(١) رواه أبو داود في سننه، باب الفتح على الإمام في الصلاة ١: ٣٣٠، ورواه ابن حبان في صحيحه، وانظر التلخيص الحبير: ١١٠.

حرفٍ حرفٍ منها، غير متواطئين ولا متشاعرين، فهذا الاتفاقُ أوثقُ من كُلِّ مكتوب مسطورٍ، مهما بلغتِ الثِّقة بكاتبه وبكتابته. وهذا بيّن أشدَّ البيان في بديهة العقل.

• والثامنة: أن تصوُّر المقدمة السابعة، يُفْضِي بنا إلى إعادة النظر في معنى «جمع القرآن من صدور الرجال»، ما معنى الجمع ههنا؟ فقد ظهر ظهورًا جليًّا أنّ سُورَ القرآن جميعًا كانت في صدور الصحابة محفوظةً بترتيب آياتها سُورة سورةً، على تَرتِيب تِلاوة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنهم قرأوها كذلك في صلواتهم وفي أورادهم يومًا بعد يومٍ، على اختلاف الصحابة وكثرتهم كما أسلفنا. بل كانوا يعرفونَ عَدَدَ آيِ كُلِّ سورةٍ يحفظونها على وجه الضَّبط. ونعمْ، إنهم قد اختلفوا في عدد آيِ بعض السُّور، كالذي جاء في حديث عبد الله بن مسعودٍ أنه قال: «تمارينَا في سورةٍ من القرآن، فقلنا: خمسٌ وثلاثون، أو ستٌّ وثلاثون آيةً. قال: فانطلقنا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فوجدنا عليًّا يناجيه. قال: فقلنا: إنّا اختلفنَا في القراءةِ. قال: فاحمَرَّ وجهُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: إنّما هَلك من كان قبلكم باختلافهم بينهم. قال: ثم أسرَّ إلى عليٍّ شيئًا، فقال عليٌّ: إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأمرُكُمْ أن تَقرأوا كما عُلِّمْتُم»(١).

---

(١) رواه الطبري بإسنادين صحيحين في تفسيره، انظر الخبر رقم: ١٣، والتعليق عليه. وظاهرٌ أنه لم يرِدْ سُقُوط آية من السُّورة، فصارت خمسًا وثلاثين آية، لأنه لو كان ذلك لما أقرّه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكان الاختلاف اختلافًا في إثبات آيةٍ أو مَحْوِها من القراءة، لا اختلافًا في القراءة.

وسببُ هذا الاختلاف في عدد آي السورة، هو الوقف على رؤوس الآيِ، كما هو معروف. ومع ذلك فقد سَمَّى ابن مسعود هذا الاختلاف في العددِ، الناشئَ عن الاختلاف في الوقف: «اختلافًا في القراءة»، ودلَّ أمْرُ رسولِ الله على أن الوقف على رؤوس الآيِ قراءةٌ، ينبغي لكُلّ من يتلقّاها عنه أن يلتزمَها كما عَلَّمه إيّاها. فإذا بلغَ الأمرُ هذا المبلغ في حفظ عدد آي السورة الواحدة، فلا أظنّه يصحُّ في العقول أن يكون زيدٌ حين قال إنه جمع القرآن من صُدور الرجالِ، إنما عَنَى جمعَ آياتٍ متفرقاتٍ، بل البيّنُ أنه جَمَع سُور القرآن كما يحفظُها مَنْ حفظ من الصحابة تامةً معدودةَ الآياتِ. ولكنْ، ما معنَى «جمع القرآن من صدور الرجال» إذنْ؟

إن لفظ زيد بن ثابتٍ في حديثه: «فتتبَّعتُ القرآن أجمعُهُ من العُسُب واللخاف وصدور الرجال»، وإن كان دقيقًا محكمًا في صريح منطق العربيّة، إلّا أن إيقاعَهُ الفِعلَ، وهو «أجمعه»، على ثلاثة أشياءَ قد عُطِفَ بعضُها على بعضٍ بحرف «الواو»، وهي «العُسُبُ واللخافُ وصدور الرجالِ»، يحثُّ خُطَى الفكر والنَّظر حثًّا شديدًا، يُزَيّن للسامع أو القارئ أن حُكْم «العُسُب واللخاف» وأشباهها، مطابقٌ لحكم «صدور الرجالِ» في هذا «الجمع». ثم يخدعُه هذا التطابقُ في حكمها عن تمييز ما زُيِّف عليه، فيرى معنى «الجمع» في الحالين واحدًا. و«الجمعُ» عملٌ، ولكل عملٍ أسلوبٌ يختلفُ باختلاف ما يتناوله من الأشياء. فإذا لم تكن

الأشياء التي يقع عليها العملُ مميزةً كُلَّ التمييز وبيّنةَ الحدودِ الفواصلِ بينها، فَسَدَ تصوُّر أسلوب العمل فسادًا مُبينًا لا يُعْقِب إلّا الخلطَ والحيرةَ والتردُّد والغموض. وهكذا كانَ، فقد زلّتْ على هذه المَرقَاة عقول وأقلامٌ، ولا سيَّما الأعاجمُ قديمُهم وحديثُهم من المستشرقين، ومن استنّ بسنّتهم من أهل جِلْدتِنا في زماننا هذا. فإنهم جميعًا أجروْا حُكْم هذا على هذا، وجعلوا قِصَّة جمع القرآنِ من «العُسُب واللخافِ»، شبيهةً كُلّ الشَّبه بقصَّة جمعه من «صُدور الرجال» في كُلّ شيء، ولذلك فسدت النتائج التي وصلوا إليها، وطُمِست الصورة الصحيحة لعمل زيدٍ في الحالين جميعًا[1].

من البيّن أن مجرَّدَ إحراز جميع ما تشتّت في أيدي الرجال من «العُسُب واللخاف» وأشباهها، ممّا كُتِبَ فيه قرآنٌ، ثم حِفْظِ جميع ذلك في مكان واحدٍ، وإن لم يتولَّ ترتيبَ شتاته أحدٌ، ينطبقُ عليه معنى «الجمع» الذي جاء في حديث زيد: «فتتبّعتُ القرآن أجمعه من العُسُب واللخاف»، لأن «الجمع» هو أخذ ما تفرّقَ من شيءٍ وضمّ بعضه إلى بعضٍ. وهذه الكِسَر من الرقيم المسطور التي كانت متفرّقةً في أيدي الرجال، سهلٌ تصوُّرُ معنى «الجمع» فيها. أمّا القرآنُ المحفوظُ في الصُّدور، فَمُستحيلٌ تصوُّرُ جمعه على مثل هذا الوجْه، لأن المحفوظ

(١) ومن العجائب أن الذين ردُّوا على من أساء فهم هذه الأخبار، قد وقعوا هُمْ في مثل ما وَقع فيه هؤلاء، لأنهم لم يسلكوا إلى تصوُّر هذا الجمع مسلكًا مأمونَ العواقب، واستجرّهم غُموضُ التّصوُّر إلى تلبيس ما أرادوا أن يوضحوه بغُموض من جنس آخر!!

ليسَ شيئًا ممّا يُحْرزُ. وإذنْ فقد وجبَ أن نلتمس لجمع المحفوظ في الصدور أسلوبًا إذا سلكه سالكُه سُمِّي «جامعًا» للمحفوظ. ولا يجد العقل لذلك إلّا أحد سبيلين:

١ - إمّا أن يُقْعِدَ زيدٌ ناسًا يكتبونَ ما يمليه كُلُّ حافظٍ لشيءٍ من القرآن قَلَّ أو كَثُرَ =

٢ - وإمّا أن يبدأ فيكتبَ القرآن كُلَّه في القراطيس، بإملالِ أحدٍ من القرّاء الذين جمعوا القرآنَ حفظًا على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم يأتي كُلّ من حفظ شيئًا من القرآن فيتلو عليه ما حفظ، فيعارضه على موضعه ممّا كتبَ.

والسبيلُ الأوّل طويل شاقٌّ مفضٍ إلى تكرارٍ لا معنى له. لأن الذين حفظوا ما شاء الله من القرآن آلافٌ، وكتابة ما حفظ كل حافظٍ على حِدتِه تكرارٌ لما كثُر حفّاظُه، ثم يشقُّ بعد ذلك ضبطُه، لحاجة هذا المكرر إلى مقارنة بعضه ببعضٍ بعد إثباته كتابةً. وإذا كان في الناسِ من يحفظُ جميع ما نزلَ من القرآن، ثم سلك السبيل الأوّل، فقد أوغلَ فاعل ذلك في العَنَتِ على نفسه، وركبَ إلى الصَّواب مطيّةَ الخَطَل.

وإذن، فالسبيل الثاني هو الذي سلكه زيدٌ لا محالة. فيكون زيدٌ، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظًا عن ظهر قلبٍ على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قد كتب القرآن كُلَّهُ في القراطيس من حفظ صدره، ثم ثَنَّى فاستعرض من حفظ من الصحابة قرآنًا قلّ أو كثُر، فاستتلاهم

واحدًا واحدًا، يقرأ عليه كُلٌّ منهم ما عندهُ من القرآن، وزيدٌ يعارض قراءته بما كتب في القراطيس من حفظه. فإذا اتّفقا فذاك، وإذا اختلفا، أمسك على ما اختلفا فيه، حتى تُظْهر معارضةُ سائر القرّاء بعده صوابَ ما اختلفا فيه. وعسَى أن يكون زيدٌ قد بدأ أوّلًا بمنْ جمع القرآن كُلّه حفظًا عن ظهر قلبٍ، فعارض قراءتهم عليه بما كتبَ. ثم استعرضَ مَن بعدهم من كان أقلّ منهُمْ قرآنًا. وبذلك يكون زيدٌ قد عارضَ كُلَّ آيةٍ من القرآن، ثم كُلَّ سورةٍ متتابعة الآياتِ، مئاتٍ من المرات، على عددِ من حفظ السُّورة من الصحابةِ. وهذا نهايةٌ في الضبط والإتقان. ثم يكون زيد لم يدَعْ قرآنًا عند أحَدٍ من الحفّاظ، إلّا أخذهُ معارضةً على قراطيسه، فيكون ذلك هو معنى «جمع القرآن من صُدُور الرجال». وهذا بيّنٌ جدًّا إن شاء الله، ولكنَّ «الجمعَ من صدور الرجال»، لم يقتصر على هذا وحدَه، كما سترى بعدُ.

• والتاسعة: إذا كان المحفوظُ في الصُّدور هو المبدوءَ بِه وبكتابته، وكان هذا عملُ زيد في جمعه، فليت شِعري كيف جمعَ الرقيم المسطورَ في العُسُب واللخافِ وأشباهها، وما فعل به، وما نفعُهُ بعدَ هذا الجمعِ الأوّل؟

لم يحدثنا زيدٌ حديثًا شافيًا عن أسلوب جمعه الرَّقيمَ المسطورَ، وذلك لأنّ كُلَّ مكتوبٍ متفرّقٍ في أيدي الرجال، سهلٌ تصوُّر جمعه. ولكن يبقَى معرفةُ الشروط التي ارتضاها زيدٌ في جمع هذا المكتوب. وقد ذكرتُ في المقدّمات الأولى أن المكتوب ثلاثة أصنافٍ،

الأول: ما كتبه كُتّابُ الوَحْي بالمدينة بإملاء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومعارضته، وهو لا يكادُ يتجاوز رُبْع القرآن، مما نزل بعد سنة خمسٍ للهجرة. وهذا الصنفُ لا يحتاجُ إلى شاهد يشهد بصحّته = والثاني: ما كتبه الصحابةُ لأنفُسِهم، وعارضوا به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويوثّقُه شهادة شاهد يشهد بمعارضته، وكِلَا الصِنفين وثيقٌ لا شكَّ في وَثاقته = والثالث: ما كتبه الصحابة لأنفُسِهم بلا معارضة، وشرط وَثاقته أن يُطَابِقَ بعضُه بعضًا، ويطابق المحفوظ في الصدور أيضًا، إذ أعوز وُجود ما كُتِبَ منه في الصِّنفين الأوّلين.

وهذه الشروط، كما قلنا، تدلُّ عليها بديهةُ العقل، وقد جاء النقل بما يؤيّدها فيما حدّثنا به عبد الله بن أبي داود قال، حدثنا أبو الطاهر قال، أخبرنا ابن وهب، أخبرني ابن أبي الزِّناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه [عُرْوة بن الزُّبَيْر] قال: «لما استحَرَّ القتلُ بالقرّاء يومئذٍ، فَرِقَ أبو بكرٍ على القرآنِ أن يَضِيعَ، فقال لعمر بن الخطّاب ولزيد بن ثابت: اقعُدا على باب المسجدِ، فمن جاءكُما بشاهدينِ على شيءٍ من كتاب الله فاكتُباهُ»[1]. وظاهرٌ أن هذه الشهادةَ لا يمكن أن تكون في المحفوظ،

---

(١) رواه في كتاب المصاحف: ٦، وهو حديث صحيح، رجاله ثقات، وإن كان إسنادُهُ منقطعًا، لأن «عروة بن الزبير» لم يشهد خلافة أبي بكر، إذ ولد في آخر خلافة عمر سنة ٢٣، أو لستّ خلون من خلافة عثمان، ولم يصرّح عروة بمن روى عنه هذا الخبر من الصحابة الذين شهدوا ذلك، ولكن مثل هذا لا يقالُ بالرأي، وكان عروة كما قال ابنه هشام: «ما سمعت أبي يقول في شيء قط برأيه»، فما ظنك بالتاريخ! كيف يقول فيه برأيه؟

لأنه لا يقالُ للحافظ: «هات شاهدين يشهدان على أنك حفظت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، مع كثرة ما يحفظ الحافظ أو قلّته، والقرآن ينزل منجّمًا في الفترات المتباعدات، فكأنه مطالبٌ أن يأتي على كُلّ سورةٍ بشاهدين، وهذا تكليفٌ لما لا يُطاق شبيهٌ بالمُحَال. وسبيلُ توثيق الحفظِ هو ما أسلفنا بيانَه في المقدمة الثامنة. ولكن صاحبُ الرَّقيمِ المسطور هو الخليقُ بأنْ يُسْأَل أن يأتي بشاهدين يشهدان أنّه كتبَ ذلك عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنه عَارضه عليه، لقلّة المكتوبِ يومئذٍ، ولأنه مكتوبٌ في الكِسَر الصغار، ولأنه حَرِيٌّ أن يكون شهدَ كتابته ناسٌ.

وعَسَى أن يكون هذا المكتوبَ المجموعَ من أَيْدي الرِّجال، كان قد استغرقَ القرآنَ كُلَّه، لغَلَبة الظنّ بأنّ كثيرًا ممَّنْ كان يكتُبُ، كان يستعينُ بيَمينه على الحفظ، ويُوشِك أن يدلَّ على أنّ ذلك كانَ، قولُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تكتبُوا عَنّي، ومن كتَبَ عَنّي غيرَ القرآنِ فلْيَمْحُهُ، وحَدِّثُوا عنّي ولا حَرَجَ، ومن كَذَب عليّ مُتعمّدًا فليتبوّأْ مقعدَهُ من النار»[1]. وكأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال ذلك لـمّا تفشّى فيمن يُحْسِن الكتابة أن يكتب عنه الحديث، وإذا كان هؤلاء حِراصًا على كتابة الحديث، فهم، والله أعلم، أحرصُ على كتابة القرآن. هذا إلى أن رُبْع القرآن، كان قد كتبه كُتَّابُ الوَحْي، وبَقِي مستودَعًا عند زيد بن ثابتٍ وغيره من الكتاب.

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٨: ١٢٩، من حديث أبي سعيد الخدري.

ومن المرجَّح أن زيدًا لـمّا جَمَع ما عندَهُ، وما عند كتاب الصَّحَابة من القرآن المكتوب في الكِسَر الصغار المتفرّقة من العُسُب واللخاف والرقاع وغيرها، أعادَ ترتيبه على ترتيب السُّور المحفوظة التي كتبها، كما أسلفنا في المقدمات الأولى، ثم ضمَّ كُلَّ سورة على حدةٍ على ترتيب التلاوة.

ولكن يبقى سؤالٌ واحدٌ هو: ما نفْعُ هذا المكتوب، إذا كان المحفوظُ هو الأصْل والعُمْدة كما بيّنّا آنفًا، وإذا كان زيدٌ قد كتب القرآنَ كُلَّه أوّلًا، لا محالة، لكي يتسنّى لَهُ مقارنةُ ما عند كُلّ حافظٍ بما أثبته من حفظه؟[١]

* * *

وقبلَ أن نُجِيبَ على هذا السؤال ينبغي أن نحدّدَ صِفةَ هذا المكتوب، لأنّ هذا التحديدَ هو الذي سيهدينا إلى نفعِه، وهو الذي يفتَحُ البابَ المُغْلَق على عَمَل زيد بن ثابتٍ في جمع القرآنِ، فنراهُ كما كان إن شاءَ الله. وقد أسلفتُ في «باب الأحرف السبعة»، أن الذي كتبَهُ كُتَّابُ الوحي بأمر رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وإملاله عند نزول الوحي، إنما كان على حَرْف واحدٍ هو الحرفُ الأوّلُ، وأنّ من كتب يومئذٍ من الصحابة لنفسه، إنما كتبَهُ على هذا الحرفِ الأوّل لا غيرَ، وذلك لأن «سورة التوبة»، وهي آخر القرآن نزولًا، نزل فيها ذكرُ أمر تبُوك، بَعْد

---

(١) انظر ما أسلفناه في المقدمة الثامنة.

مآب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غزاته تلك في أواخر رمضان سنة تسع، وبذلك تمَّ نزول القرآن إلّا بعض آياتٍ متفرقاتٍ يذكرونها، أصحُّها روايةً نزول آية تَمام الدِّين من سورة المائدة، نزلت سنة عشرٍ في حجَّة الوَداعِ[1]. هذا، والأمر بقراءة القرآن على «سبعة أحرف»، إنما كانَ بعد مآب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غزاة تبوك في أواخر سنة تسع من الهجرة أو أوائل السنة العاشرة[2]، فصارَ بيّنًا أن من كَتَبَ من القرآن شيئًا إلى أن تَمَّ نزوله، فإنما كتبه قبل نزول الأمْر بالأحرف السبعة، وأن من كتب شيئًا مما قرأ على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنة عشر إلى وفاته في ربيع الأول من السنة الحادية عشرة، ممّا هو من الأحرف الستّة الأخرى، فهو قليلٌ جدًّا، إذا قورن بما كُتِبَ في عشر سنواتٍ. وإذن فجُلُّ المكتوب، إن لم يكن جميعُه، كان مكتوبًا على الحرف الأوّل وحده إن شاء الله.

* * *

والسؤالُ السالف، كما قلتُ، هو مفتاحُ البابِ المُغْلَقِ على حقيقة عَمَل زيد بن ثابت في جمع القرآن، ولكن يحسُنُ أن نُوجزَ هنا لُبَاب ما انتهينا إليه في المقدّمات التسعة الآنفة الذكر. فقد تبيّن أنّ ضرورة العقلِ توجب أن يكونَ زيدٌ بدأ بجمع المحفوظ في صدور

---

(١) انظر ما سلف ص: ٩٢، والتعليق: ١.

(٢) انظر ما سلف ص: ٩٢.

الرجال. وكان عملُه في ذلك الجمع أنْ بدأ بكتابة القرآنِ كُلِّه من حفظه وحفظِ من استعان به ممّنْ جمع القرآن عن ظهر قلبٍ على عَهْد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم استعرضَ الناسَ، فاستقرأ كل امرئ منهم جميع ما حفظ قَلَّ أو كَثُر، وهو في خلال ذلك يعارض حفظه بما كتب في قراطيسه. ثم أخذ ما اجتمع لديه من الرقيم المسطور الذي كان مفرّقًا في أيدي الرجال، ممّا كتبوه وعرضوه على رسول الله، بعد شهادة شاهدين على ذلك، فرتَّب كِسَرهُ الصغار متابعةً على ترتيب تلاوتها في قراءة السُّورة من المحفوظ. ثمّ ضمَّ إليه كُلَّ سورةٍ من المكتوب على حدةٍ. وكان جُلُّ هذا المكتوب أو جميعُه على الحرف الأوّل الذي نزل عليه القرآن، قبل نزوله على الأحرف الستّة الأخرى.

* * *

وإذْ قد حدّدنا صِفَةَ ما جمعه زيدٌ من المكتوب في العُسُب واللِّخافِ والصُّحُف والرِّقاع، فينبغي أن نحدِّد أيضًا صفةَ المحفُوظِ في صدور الرِّجال من هذا الوجه نفسه، لأن عَمَل زيد في جمع القرآن يتناولهما تناوُلًا واحدًا.

فإلى أن كانت سنة عشرٍ من الهجرةِ، كانَ القرَّاءُ من أصحاب رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يحفظونَ من القرآن ما قَلَّ أو كَثُر، على الحَرْف الأوّلِ وحدَه. ثم حدثَ يومئذٍ ما أسلفنا بيانه في فصل «الأحرف السبعة»، إذ لقي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ عند أضاةِ بني

غفارٍ فقال: «يا جبريل إني بعثتُ إلى أمة أميّين، منهم العجوزُ، والشيخُ الكبيرُ، والغلامُ، والجاريةُ، والرجُل الذي لا يقرأ كتابًا قطُّ»، فلم يزَلْ يراجعُه حتى أذِنَ الله له أن يُقْرِئ أمَّته القرآن على سبعة أحرف[١]. فأقرأ رسولُ الله من شاءَ الله من أصحابِه ما نُزِّل عليه يومئذ من هذه الأحرف السبعة. فلما سَمِع بعضهم قراءة بعضٍ، وجدُوا خِلافًا في حُرُوفٍ كثيرةٍ تفارِقُ ما ألفُوا من الحرف الأوَّل. فكادَ يبطِش بعضُهم ببعضٍ، وظنَّ بعضهم ببعضٍ الظنونَ، وكثر ترافُعُهم إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فكان يستقرئ أحد الرجلين، ثم يستقرئ الآخر، ثم يقولُ لكُلِّ قارئ منهما: «أصبتَ، وأحسنتَ، وهكذا أُنزل»[٢]. وحدثهم يومئذ بما كان من مراجعته ربَّه في شأن قراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ، وبما قال له جبريل: «إنَّ الله يأمُرُك أن تقرئَ أُمَّتَك القرآن على سبعة أحرفٍ، فأيّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا»[٣]، وقال لهم: «إن هذا القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، فاقرأوا ما تيسَّر مِنْها»[٤]، وقال لهم: «اقرأوا كَمَا عُلِّمتُمْ»[٥]، وأغلظَ لَهُم في إنكار بعضهم على بعضٍ قراءتَهُ فقال:

---

(١) انظر فصل الأحرف السبعة فيما سلف ص: ٧١، إلى ص: ١٩٥، والحديث وتخريجه في ص: ١٢٥.

(٢) انظر ما سلف ص: ١٦٠، والأحاديث في تفسير الطبري رقم: ١٥، ٢٥، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٣٩، وتخريجها هناك.

(٣) انظر ما سلف ص: ١٦٠، والحديث في تفسير الطبري رقم: ٣٠، وتخريجه هناك.

(٤) انظر ما سلف ص: ١٦٠، والحديث في تفسير الطبري رقم: ١٥.

(٥) انظر ما سلف ص: ١٦٠، والحديث في تفسير الطبري رقم: ١٣.

«إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرُفٍ، فلا تماروْا في القرآنِ، فإنّ المراء فيه كُفْرٌ»(١).

أطاعَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربّه، فأقرأ أمّته القرآن على «الأحرُف السبعة» التي أُنزلتْ عليه، وتلقّى أصحابُه عنه ما أقرأَهُمْ من هذه «الأحرف السبعة»، وتحفَّظَ كُلّ امرئٍ منهم ما علَّمه رسولُ الله، وقرأ كما عُلِّم، سواءٌ أكان تحفَّظ السُّورةَ على الحرفِ الأوّل أم لم يتحَفّظْها إلّا على هذا الحرف الآخر وحدَه، ولم يميّز رسُول الله للآخذِ عنه حرفًا من حرفٍ، ولا حدَّد لأحدٍ حرفًا واحدًا بعينه من «الأحرفِ السبعة» لا يقرأ القرآن إلّا عليه، حتى يستغرقَ القرآن كُلَّه قراءة على هذا الحرف المحدّد(٢)، وبذلك صار الرجلُ الواحدُ منهم ربَّما جمع في صدره من القرآن سورةً على حرفٍ، وسورة أخرى على حرفٍ آخر، وثالثةً على غير الحرفين الأولين، وربَّما جمع بعضهم السُّورة الواحدة على حرفٍ أو حرفين أو ثلاثة، من إقراء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو مِنْ تتَبُّعه قراءة أصحابه ممَّنْ قرأ على رسولِ الله حرفًا غير الحرفِ الذي عُلّمهُ، كالذي جاء عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «إنّي قد سَمِعْتُ إلى القَرَأَة فوجدتُهم مُتَقاربينَ، فاقرأوا كما عُلّمْتُمْ، وإيّاكُم والتنطُّع، فإنما هو كقولِ أحدكُمْ: هَلُمَّ وتعالَ»(٣). وعلم كُلُّ امرئٍ منهم أن لفظ

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٦١، والحديث في تفسير الطبري رقم: ٤١.

(٢) انظر ما سلف من ص: ١٧٣ إلى ص: ١٧٦.

(٣) رواه الطبري في تفسيره مختصرًا ومطولاً، انظر رقم: ٤٨، ١٨٩٩٨-١٩٠٠١، وهو حديث صحيح الإسناد.

«قرآن» يتناولُ هذه «الأحرف السبعة»، وأن كُلَّ حرفٍ منْها كلامُ الله الذي نَزَّلَهُ على نبيِّه، ولَزِم كُلَّ امرئٍ ما أقرأه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هذه «الأحرفِ السبعة»، وانتهَوْا من نهي رسول الله إياهم عن المِرَاءِ في «القرآنِ» المنزَّل على هذه الأحرف السبعة. وكذلك صار بيّنًا عند جميعهم أنّ لفظ «القرآن» لا يتناولُ سُورَ القرآن المعدودة، وآياتِ كُلّ سورة على ترتيب التلاوة وحسب، بل يتناوَلُ أيضًا نصَّ ألفاظِ كتاب الله حَرْفًا حرفًا، وقراءةَ هذا النصِّ على «الأحرف السَّبعة» التي أنزلتْ على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والتي أقرأَها أصحابَه متفرقَةً في قراءَتِهم المحفوظة في صُدُورهم، فالأحرف السبعةُ هي «القرآنُ»، وفِقْدانُ قراءةِ آيةٍ أو سورة على حرفٍ من هذه الأحرفِ، فقدانٌ لبعضِ «القرآنِ» الذي أمرَ اللهُ رسولَهُ أن يُقْرِئهم إيّاه.

وإذنْ، فالذي كان «في صُدُورِ الرِّجال» هو «القرآنُ»، بسُورِه المعدودات، وكُلُّ سورة معدودةٌ آياتها مرتَّبَةٌ على ترتيبِ تلاوة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومقروءةً ألفاظُ آياتها على «الأحرف السبعة» التي نزلَ بها القرآن على قلْبِ رسول الله. فكان كُلُّ قارئ يعدُّ ما عنده من القرآنِ «قرآنًا»، وإن خالف حرفُه الذي يقرأ عليه ما عند زيد بن ثابتٍ أو غيره من الصحابة، وكان زيدٌ وسائرُ الصحابة يعدُّون ما عند هذا القارئ «قرآنًا» مع خلافه لقراءتهم، لا محيصَ عن ذلك. فإذا جاءَ زيدٌ يأخُذ ما عندَ قارِئٍ من «القرآن»، فإنما يأخذُ عنه ما علّمَهُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من القرآن، وليسَ لزيدٍ ولا لغيرِه أنْ يأخذَ عنه ما يشاء ويَدَعَ ما يشاءُ،

إيثارًا لحَرْفٍ على حرفٍ برأْيِه وهواهُ. ولن تجد في الأخبار خبرًا واحدًا يُوهِم أن زيدَ بن ثابتٍ آثر حرفًا من الأحرف السبعة بالإثبات والجمع دون سائر الأحرف، ولا أنّه ردّ قارئًا أخذ عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرآنَهُ، لخلافِه هذا الحرفَ الذي آثره بالإثبات والجمع.

وإذنْ، فزيد بن ثابت حين استعرضَ أصحابَ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستقرئهم القرآن الذي في صُدُورهم، إنّما استعرضَ قُرّاءً يقرأون القرآن على سبعة أحرفٍ أقرأهم إيّاها رسولُ الله كما أمرهُ ربُّه = وحين تَتَبَّع «القرآن» يجمعه من صُدور الرجال، إنّما تتبَّع وجَمَع القرآنَ المقروءَ على الأحرُف السَّبعة، لا قرآنًا مقروءًا على حرفٍ واحدٍ، بلا أدنَى رَيْبٍ في ذلك.

وإذنْ، فكما خالفَ أسلوبُ العمل في جمع زيدٍ القرآنَ من العُسُبِ واللخافِ، أسلوبَ العَمَلِ في جمعه القرآنَ من صدور الرجالِ، خالفت صفةُ القرآنِ المجموعِ من العُسُب واللِّخاف هي أيضًا، صفةَ القرآنِ المجموعِ من صدور الرجالِ. فالأوّل مكتوبٌ في الرقيم المسطورِ على الحرفِ الأوّل وحدَهُ، والآخر محفوظٌ في صدور الرجال على الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآنُ. فهذه هي صفة ما جمعه زيدٌ من صدور الرجال.

* * *

عند هذا الموضع، نكونُ قد أخذنَا بعِضَادتي البابِ الـمُصْمَتِ الـمُبْهَم الـمُغْلَقِ على عمل زيد بن ثابتٍ في جمع القرآنِ، ثم فَرَجْنَا بينَهما فُرْجَةً ينفُذُ منها شعاعٌ من نور يُضِيءُ حاشيةَ الظلام المتقادِم المتراكم من وراءِ الباب. ولكن ينبغي، قبلَ أن نفتَح البابَ على مِصْراعيه لفَلَقِ النُّور، أن نكُرَّ راجعين إلى صدر الخبرِ الذي حدثناهُ زيد بن ثابت عن أمره وأمر أبي بكر وعُمَر. يقول زيد: «أرسلَ إليَّ أبو بكرٍ الصدّيقُ مقتَلَ أهلِ اليمامة، فإذا عُمر بن الخَطّاب عنده. قال أبو بكر: إن عُمَر أتاني فقال: إنّ القتلَ قد استحرَّ يومَ اليمامةِ بقُرّاء القرآنِ، وإني أخشى إن استحرَّ القتل بالقرّاء في المواطنِ، فيذْهبَ كثيرٌ من القرآنِ»، هذا لفظ أبي عبد الله البخاريّ في صحيحه[1]، ولفظ ابن أبي داود: «فيذهبَ كثيرٌ من القرآنِ لا يُوعَى»[2]، ثم يقول أبو بكر لزيد في هذا الخبر: «تتبَّع القرآنَ فاجمعْهُ».

وهذه الكَرَّةُ لا مندوحة عنها، لأنّ هذا الخبرَ المحجَّبَ بالإيجاز مُرْتبطٌ أوّله بآخرِه في ألفاظه ومَعانيه، فانكشافُ السّتارةِ عن ألفاظ آخره، وعن معناه على الوجْه الذي بيَّناهُ، يتقاضانا تعريجةً على أوّله، كي نُميط عنه اللِّثامَ الذي حجبَ معارفَ وجهْه، فيُسْفِرَ من تحت الحُجُبِ تخطيطٌ جليٌّ واضحٌ لصورة الخبرِ بتمامِهِ كامِلةً.

---

(١) انظر حديث البخاريّ وتخريجه فيما سلف ص: ٢٤٧-٢٤٨ تعليق رقم: ١.

(٢) انظر حديث ابن أبي داود في كتاب المصاحف، وتخريجه فيما سلف ص: ٢٤٩ تعليق رقم: ١.

وفي هذا الخبر لفظانِ لا بُدَّ من تحديد معناهُما عند الصحابة يومئذٍ، وقد مرَّ بعضُ ذلك في أثناءِ كلامنا، ولكن إفرادُهما هنا بالبيانِ، ينفي الغفْلَة عن حقيقة معناهُما يومئذٍ، ويذودُ عنهما ظِلَّ المعاني الطارئةِ التي ألحقَها بِهما عندنَا طولُ الإلفِ لاستعمالٍ جدَّ بعد ذلك العهد الأوّل.

الأوّل: «القرّاء» جمع «قارئ»، وهو صفة مشتقّةٌ من «قرأ»، إذا حفِظ من القرآن ما قلَّ أو كثر. ويقال: «فلانٌ أقْرَأُ من فلانٍ»، إذا كان أكثر قرآنًا من صاحبه، ومن ذلك حديث أبي سعيد الخُدْريّ، قال قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا كانوا ثلاثةً فليؤُمَّهم أحدُهم، وأحقُّهم بالإمامة أَقرَؤُهُم»[١]، وحديث أبي مسعود الأنصاري، قال قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَؤُمُّ القومِ أقرَؤُهُمْ لِكتابِ الله، فإن كانوا في القِراءة سواءً فأعلمهم بالسُّنّة، فإن كانوا في السُّنّة سواءً فأقدمُهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواءً فأقدمُهُم سِلْمًا»[٢]، فبيّنٌ من هذين الحديثين أنّ من حفظَ شيئًا من القرآن سُمّي «قارئًا»، لاستعماله «أفعل التفضيل» من «القراءة» بمعنى حفْظِ القرآن، فحافظ القليل «قارئ»، وحافظ الكثير «قارئ». ولذلك كان الصحابة يعدّون «القارئَ» فيهم، مَنْ قرأ

---

(١) رواه مسلم في صحيحه: ٥: ١٧٢.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: ٥: ١٧٢، ١٧٣، وفيه مع ذلك لفظ «القراءة»، وهي حفظ القرآن وإتقانُه، و«السلم»: الإسلام. وانظر ما سلف ص: ٦٩-٧٠، وهو البابُ الذي يدخل تحته هذا الفصل، وسنكشف فيما بعد عن سائر معاني «قرأ».

على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُرْآنًا وأخذهُ عنه، فالذي يأخذُ السورةَ والسورتين والثلاثَ وما زادَ، فهو قارئٌ لما عنده من القرآنِ، مَثَلُه كمثل الذي أخذ عنه القرآنَ كُلَّه أو أكثرهُ. ثم لـمّا نزلت «الأحرُفُ السبعة»، وأقرأها رسول الله بعضَ أصحابه ليُقْرِئوا وفودَ العربِ وغيرهم، صارت صفةُ «قارئ» أشدَّ لزومًا لمن كان عندَه شيءٌ من القرآنِ قرأَه على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَلَّ ذلك أو كثر، لأنه حافِظٌ لقرآنٍ على حرْفٍ من الأحرف السَّبعة التي نزل عليها القرآن[1].

الثاني: «القرآنُ»، فبعد نزولِ الأمر بالأحرف السبعة، وما كان من اختلاف بعضِ الصحابة بينهم اختلافًا شديدًا، ترافعُوا من جرَّائه إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صارَ مفهومًا عند جميعهم، بإفهامِ رسول الله إيَّاهُم، أنَّ كُلَّ لفظٍ أخَذَه آخِذٌ عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تلاوة آيةٍ أو سورةٍ، يخالفُ قراءةَ الحرفِ الأوّل الذي نزل عليه القرآن اثنتين وعشرين سنةً، فهو «قرآنٌ» منزَّلٌ من عند الله. فأصبح لفظُ «قرآنٍ» عِنْد جميعهم يتناولُ اختلاف قراءةِ الآيات والسُّور على «الأحرف السبعة» جميعًا، كما يتناوَلُ نصَّ القرآنِ معدودةً سُوَره، ومعدودة آيات كُلّ سورةٍ منه، ومرتبةً آياتُها على ترتيب تلاوة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فكُلُّ آية أو سُورة قرأها قارئٌ على حرفٍ من «الأحرف السبعة» أخذه عن رسول

---

(١) صار لفظ «قارئ» بعد عهد الصحابة شاملاً لمن حفَظ القرآن كُلَّه وأتقنه على وجوه تلاوته وأدائه، وهو أول ما يتبدرُ إلى أذهاننا اليوم، فلذلك أردت بيانه لأستبعدهُ هنا، لأنه حدث بعد عهد أبي بكرٍ وعمر وزيد.

الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فهي «قرآنٌ»(١).

وإذنْ، فلفظُ «قُرّاء القرآن» يدور على قُطْبَينِ، الأوَّل: حِفْظُ نصِّ سُوَر القرآنِ مرتَّبةً معدودةَ الآياتِ، بلا نَظَرٍ إلى قارِئه حَفِظ القرآن كُلَّه أو بعضَهُ، وبلا نظرٍ إلى قارِئه على أيِّ حرفٍ من «الأحرف السبعة» قرأ = والآخرُ: حِفْظُ نصِّ هذه السُّوَرِ من القرآنِ، مع النظرِ إلى قارئه على أيِّ حرْف من هذه «الأحرف السبعة» قرأ.

فتفصِيلُ لفظِ «قُرّاء القرآن» وتحديدُ مَدارِه، قد أخرجَه من أن يكون مَقْصورًا معناهُ على الحُفّاظ الذين جمعُوا القرآنَ كُلَّه في صدورهم حفْظًا عن ظَهْر قلبٍ، وهو المعنى الذي تجدهُ شائعًا عند الباحثين في أخبار جَمْع القرآن، ويجعلونه أيضًا القُطْبَ الذي يَدُور عليه وحدَهُ هذا اللفظ، دون القُطْبَين اللّذين ذكرناهما، وهو أوّلُ الوَهَنِ الذي خامَر مَباحثَهُم فشَفَّها وأسْقَمها. أمّا تحديدنا هذا، فهو وإن أخرج الحُفّاظَ الذين جَمعُوا القرآن كُلَّه حفْظًا من أن يستولوا على معنى لفظ «قُرّاء القرآن» وينفردُوا به، فإنّه قد أدخَلَهم في غِمارِ حَفَظة القرآنِ، قَلَّ ما حَفِظوا من القرآن أو كثُر. وإذنْ، فهُمْ من «قُرّاء القرآنِ»، وليسُوا هم وحدَهم الذين يُسَمَّون «قُرّاء القرآن». وهذا الاختلاف في تحديد معنى اللفظِ من الخَطَر بمكانٍ، لأنّ حملَهُ على أحد المعنيين، يؤدّي إلى تفسيرِ الخبر تفسيرًا مُباينًا لتفسيره إذا حُمِل على المعنى الآخر، وبذلك

(١) انظر ما سلف ص: ٢٧٧-٢٧٩.

تختلفُ النتائج المترتِّبة على التفسيرين اختلافًا شديدًا. وقد رأيتُ أن التفسير الشائع للفظ «قُرّاءِ القرآن»، قد أفضَى بالباحثين إلى تخطيطٍ مَرِيجٍ لصُورة جَمْع القرآن، وغشَّى وجهها بستارٍ كثيفٍ من الغموض والإبهامِ.

وهذا التحديدُ لمعنى «قراء القرآن»، يجعلُ كلامَ عُمَر سَوِيًّا غير مضطربِ الهيئةِ، ولا متخالِفِ الأجزاء، ويجعله مطابقًا لتاريخ هذه المقتلة، ولتاريخ حفظة القرآن كُلّه على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنّ قول عُمَر: «إنّ القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرّاء القرآن»، دالٌّ على كثرة القتلى من هؤلاء القراءِ، لقوله: «استحرَّ»، أي كثر واشتد وبلغ الغاية. فلو حُمِل هذا اللفظ على معنى الذين جمعوا القرآن كُلَّه حفظًا، لاقتضى ذلك أن يكون في قتلى يوم اليمامة مئاتٌ منهم = ثم لاقتضى قوله بعد: «وإنّي أخشى إن استحرَّ القتلُ بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن»، أن يكون فيمن لم يشهد يوم اليمامة مئاتٌ أُخَر ممن جمعوا القرآن كُلَّه حفظًا، يخشى عُمَر هلاكَهُم في المعارك الآجلة.

وهذه الكثرة التي يدلُّ عليها لفظ «استحرّ»، تناقِضُ ما رواه قتادةُ: أنه سأل أنس بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عمن جمع القرآن على عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال أنس: «أربعةٌ، كُلُّهم من الأنصار: أبيُّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيدٍ»[1]، وما رواه ثمامة عن

---

(١) انظر ما سلف ص: ٢١٨، ورواه البخاري في صحيحه (الفتح ٩: ٤٦). واعلم أنّ معنى «جمع القرآن» هنا، هو: حفظه كُلّه من فاتحته إلى خاتمته.

جدّه أنس بن مالك أيضًا أنه قال: «مات النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يجمع القرآنَ غيرُ أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. قال: ونحن ورثناهُ»[١]. وهذا العددُ الذي ذكره أنسٌ، وإن لم يكن عندنا حصرًا لتعداد حفّاظ القرآن كُلّه على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلّا أن سِيَاقته على هذا الوجه دالةٌ دلالةً تقطعُ الشكَّ باليقين، على أنّه كان معلومًا علمًا مستفيضًا عند الصحابة والتابعين، أن عدَدَ حفّاظ القرآن بتمامه من الصحابة يومئذ، أي قبل يوم اليمامة بنحو ثمانية أشهر، كانوا عشراتٍ قلائل يختلفون في عِدَّتهم[٢]. وإذنْ، فهم لم يكونوا بالقدر الذي يتيحُ لعُمَر أن يقول: «إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن»، ولا تقولنّ إنه قالَهُ على وجه المبالغة ليحثَّ أبا بكر على جمع القرآن وكتابته، فالمبالغة ليس هذا موضعُها، ولم تكن بعمر حاجةٌ إلى أن يختدعَ رأيَ أبي بكرٍ بكلمة هو وأبو بكرٍ أوّل من يعلَمُ مجانبتها للصدق والواقع. وإن استباح ذلك أحدٌ من الصحابة، فلن يستبيحه عُمَر.

وإذا نظرت في أخبار المشهورين من الصحابة الذين قتلوا يوم اليمامة، لم تجد فيهم مذكورًا بحفظ القرآن سوى صحابيّ واحد هو «سالم مولى أبي حذيفة»[٣]، هذا، والمعروفون يومئذٍ بحفظ القرآن

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (الفتح ٩: ٤٧)، وانظر مقالة ابن حجر في حفاظ القرآن على عهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢) انظر ما سلف أيضًا ص: ٢١٨.

(٣) انظر ما سلف ص: ٢٥٠، تعليق: ١.

بتمامه كأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود، وطلحة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي موسى الأشعريّ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، فأكثرهم لم يشهد يوم اليمامة، أي لم يُقْتل منهم فيها أحدٌ، سوى «سالم مولى أبي حذيفة»، وأكثرهم مات بعدَ ذلك بدَهرٍ.

ولكن إذا عرفت أن معنى «قراء القرآن»، هم القوم من الصحابة الذين تلقَّوا عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرآنًا قلَّ أو كثر، مقروءًا على حرف من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن العظيم، ونظرت في كلام عُمَر، وفي تاريخ يوم اليمامة، وتاريخ حفظة القرآن بتمامه على عهده صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رأيت الكلامَ يصدِّقُ بعضُهُ بعضًا. فإن الذين شهدوا يومَ اليمامة هُمْ أصحابُ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن كان معه بالمدينة، أوْ من جاءه وأخَذَ عنه من سائرِ العرب، وأن الذين قُتلوا منهم يومئذٍ كانوا ما بين الستمئة إلى التسعمئة[1]، ولا شكَّ أن مِئاتٍ منهم كان معَهُمْ قرآنٌ قرأوه عليه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل نزول الأحرفِ السبعة وبعد نُزُولها. وأخْلَقُ بمنْ كانَ معه بالمدينة إلى وفاته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يكون معهم قرآن كثيرٌ ممّا علَّمهم إيَّاهُ من الأَحرف السبعة. فهذا

---

(١) انظر تاريخ الطبري ٣: ٢٥٢، ولباب الآداب: ١٧٨، وفتح الباري ٩: ٩. قال الطبري: «وقد قتل من المهاجرين والأنصار من أهل قصبة المدينة يومئذ ثلثمئة وستون. قال سهل: ومن المهاجرين من غير أهل المدينة والتابعين بإحسان ثلثمئة من هؤلاء، وثلثمئة من هؤلاء، ستمئة أو يزيدون».

العددُ الكبير ممن استُشْهِد يوم اليمامة، والذي كان معه قرآنٌ مقروءٌ على الأحرف السبعة متوزَّعٌ بينهم قِلَّةً وكثرةً، ينطبق عليه قول عمر: «إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرّاء القرآن»، ولا يناقض ما كان معلومًا عند الصحابة من قلّة عَدَد حفاظ القرآن بتمامه، كما دلّت عليه الأحاديث الصحاح.

هذا، والحرفُ الأوّل الذي نزل عليه القرآن اثنتين وعشرين سنة تقريبًا، كان مستفيضًا عند الصحابة، أمّا الأحرف الستة الأخرى التي نزلت قُبَيْل وفاة رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بسنة وبضعة أشهُرٍ، فلم تستفِضْ في الصحابة استفاضةَ الحرف الأوّل، وكانت فوق ذلك متفرّقةً في محفوظِ من تلقَّى هذه الأحرف الستة عن رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. فلذلك خافَ عُمَر ضياعَ شيءٍ من هذه «الأحرف الستة»، بتهافُتِ قُرَّائها يوم اليمامة، وما سوف يَعْقُب يَوْمَ اليمامة من مَوَاطن يكثر فيها القَتْل والاستشهاد.

وهذه النتيجة التي انتهينا إليها، تجعلُ لقول عمر: «وإني أخشى إن استحرَّ القتلُ بالقُرّاء في المواطن، فيذهبَ كثيرٌ من القرآن»، معنًى صحيحًا لا يناقِضُ العقل، ولا التاريخ، ولا ما ثبتَ بالأخبار الصحاح والتواتُر المطلق. فالصحابة الذين حفظوا القرآن بتمامه كأبيّ بن كعبٍ، وزيد بن ثابت، وعثمان، وعليّ، وعبد الله بن مسعود، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وغيرهم = هؤلاءِ جميعًا كانوا، يوم قال عمر ذلك، حولَ أبي بكر وعُمَر بالمدينة، وكان عمر نفسُه وأبو بكر حافظين للقرآن

كُلَّه أيضًا، فكيف يقول عمر: «فيذهبَ كثيرٌ من القرآن»؟ أيُّ «كثيرٍ» هذا الذي يذهبُ من القرآن، مع وجود حافظٍ واحدٍ، فضْلًا عن جميعهم؟! ومعنى «حافظ» هُنَا، أنه لم يُضِعْ حرفًا من القرآن، فكيف يكون في الناسِ حُفَّاظٌ بهذا المعنى، ويخشى عمر ذَهَاب «كثيرٍ من القرآن»؟ هذا عجبٌ، بَلْ عجبٌ مُغْرِقٌ في ظُلُمات الاستحالة. أمّا المعنى الصحيح لهذه العبارة، فهو أنّ عُمَر يخشى أن يذهبَ كثير من «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن، لأن ستّةَ أحرفٍ مِنْها نزلت بأَخِرةٍ قُبَيْل وفاةِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتَلَقَّاها عَنْه أفرادٌ من الصحابةِ معدُودُون، وتلقَّوْها متفرقَةً في الذي تلقَّوهُ عنه، ولم يطُلْ بها أَمَدٌ كما طالَ بالحرف الأوّل فتستفيض في الأمة كاستفاضته، فعسَى أن تكثر المعارك، ويستحرَّ القتل بمن أخذَها عن رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيضيعَ من وُجوه قِراءةِ بعضِ ألفاظ القرآن على هذه الأحرفِ السِّتّة شيءٌ استأثر بعلمه وتلقِّيه رجالٌ من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أمّا نصُّ القرآن تامًّا، بسُوَرِه المعدوداتِ، وبترتيبِ آيات هذه السُّور على تلاوة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى الحرف الأوّل، فمن معنى عُمَر ومقصدِه بمعزِلٍ، وهو من ضَياع شيءٍ منه بمأمنٍ، ما بقي في الناسِ حافِظٌ واحدٌ، فضْلًا عن حُفّاظٍ مُتَوافِرين.

وبَيِّنٌ، مرة أخرَى، أن لفظ «قرآن» في قول عُمَر: «فيذهب كثيرٌ من القرآن»، مُرَادٌ به اختلاف قراءة الآياتِ والسُّور باختلافِ «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآنُ، لأن كُلَّ حرفٍ من «الأحرف السبعة»

«قرآن»، وكُلُّ حرفٍ في آية مقروءٍ على وجهٍ مُتَلَقَّى عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يخالف سائر الأوجُه التي يَقْرأ بها قارئ آخرَ أو قُرّاء آخرون، فهو «قرآن»، كما أسلفنا[1].

ومناقشةٌ أخرى لصدر هذا الخبر، تكشف عن اضطرابه وتناقُضِ مَخَارجه، إذا هو حمل لفظ «قُرّاء القرآن» فيه على معنى: حفظة القرآن بتمامه. وأرجو أن تكون هذه المناقشة حاسمة لمادّة النزاعِ بمرّةٍ.

واحدةٌ: كيفَ يصحُّ في صريح العَقْل أن يأتيَ عُمَرُ أبا بكرٍ فزعًا، قد راعَه استحرارُ القتلِ يومَ اليمامة بقُرّاءِ القُرآنِ، وينذره بالطّامّة الكبرى فيقول: «إنّي أخشى إن استحرّ القتل بالقُرّاءِ في المواطن، فيذهب كثيرٌ من القرآن»، وهو يعني ضياعَ كثيرٍ من نصّ القرآن، آياته وسُوره، تذهبُ بذهاب حُفّاظِها، فتُنْسَى ولا تُوعَى، ويقترح عليه أن يصونَ «القرآن» من ضياعِ كثيرٍ منه، فيأمُرَ بجمع القرآن = فلا نجدُ أبا بكرٍ يُرَاع لما راعَ عُمَرَ من ضياع كثير من نصّ القرآنِ، بلْ ليس عندهُ إلّا التوقُّف والتبلُّد والعجزُ والاستسلامُ، غير مُرْتاعٍ وقد رُوِّعَ، ويقولُ له: «كيف تفعلُ شيئًا لم يفعله رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؟ = ويظَلُّ أبو بكرٍ في عجزه وتبلُّدِه، وفي بطئه عن إدراكِ النازِلَة المهدِّدة بضَيَاع كَثير من القرآن، ويحاول عُمَرُ حثَّه على اليَقظة والإدراكِ فيقول له: «هذا واللهِ خيرٌ». فلا تُغْني فيه هذه الكلمةُ غَناءً، فيحتاجُ عُمَر أن يراجعَه مرةً بعد مَرّةٍ، كما قال

(١) انظر ما سلف قريبًا ص: ٢٨٢.

أبو بكر نفسُه لزيدٍ: «فلمْ يزل عُمَر يُرَاجعُني حتَّى شَرحَ الله صدري لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأى عُمَر»؟ أصحيحٌ في العقلِ أن يكونَ أبو بكرٍ كان على هذا القدرِ من الغفلةِ وبُطءِ الإدراك للكوارث النازلةِ، وبهذه المنزلة من قِلَّة الحفلِ لضياعِ «كثير من القرآن»، كِتاب الله الذي لا دِينَ لَه ولا للأمّة إلّا بِهِ؟ أصحيحٌ هذا؟ أهذا هو أبو بكر الذي نعرفُه؟ يترُكُ القرآنَ يضيع كثيرٌ منْهُ، لأنّه لا يستطيع أن يفعَل شيئًا لم يفْعَله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ عجبٌ من العَجَب!

وأُخْرى: عُمَر، جريءٌ صارمٌ ملتهبٌ كأنه لسانٌ من نارٍ تتضرَّم، تبلُغُ الغايةَ جُرأتُه وصَرامتُه، حين مات رأسُ النفاقِ عبد الله بن أُبيّ بن سلولٍ، وقامَ رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليُصَلّي عليه، فيأخذ عُمَر بثوبه ويجذبهُ ويقول له: «أليسَ قد نَهاكَ الله أن تُصَلِّي على المنافقين»؟[1] لم يرهبْ أن يُحَاجّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو رسولُ الله، ويعنُفَ بِه، بأبي هو وأمّي، في شيء هو من خاصّةِ أمره بينه وبين ربِّهِ، وهو أعلمُ بما يأتي من ذلك وما يذرُ. أعُمَر هذا، هو الذي يُقْبِل على أبي بكرٍ فزعًا مُنذِرًا بقارعةٍ مستأصلةٍ لكثير من القرآن، فإذا ما لقيه أبو بكر بالعجز والتبلُّدِ، قائلًا: «كيفَ تفعل شيئًا لم يفعلْهُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟»، انطفأتْ نارُه المتضرّمة بالفزعِ بغتَةً، فلا يجدُ ما يقولُه في مُحَاجّته، وفي حَثّه على التنبُّه لقاصمة الظهر إلّا قوله: «هذا والله خيرٌ»؟ صيانةُ القرآن

---

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٧: ١٢١، وانظر الخبر في تفسير الطبري رقم: ١٧٠٥٠، ١٧٠٥١، وتخريجه هناك.

أن يضيعَ كثيرٌ منه «خيرٌ» وحسبُ!! أهذه هي الحُجَّة المثيرةُ التي تنفُضُ عن أبي بكر غفلتَهُ عن الدَّاهيةِ المنصبَّة؟ أتخرجُ هذه الكلمة من نفسٍ مُفزَّعةٍ؟ أصحيحٌ هذا؟ أهذا هو عُمَر الذي نعرفُه؟ يعنفُ لسانُه برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خاصّة أمره، ويستخذِي لِسانُه لاستسلام أبي بكرٍ وعجزِه وقلة حَفْله بضياعِ كثير من القرآن! عجبٌ من العَجَب!

قبل هذا اليوم بأشهُرٍ قلائل، يلتقي الرجلان لِقاءً آخر كهذا اللِّقاء، فيه الفزعُ، وفيه الاحتجاجُ والمراجعة، وفيه تسليمُ أحد الرجلين للآخر، فلننظُر كيف كان لقاؤُهما؟ وأيّهما كان أشدَّ يقظةً للنوازل، وأصرمَ نفسًا عند المِحَن؟ وأشدّ إدراكًا لمواطن الاحتجاج؟

فمن حديث أبي هريرة قال: «لما تُوفِّيَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكَفَر من كفر من العَرَب، فقال عمر: فكيف تُقاتِلُ الناسَ وقد قال رسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أمرتُ أن أقاتِلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلّا اللهُ، فمن قالَها عَصَم منّي مالَهُ ونفسَهُ إلا بحقّه وحسابُه على الله»؟ فقال أبو بكر: والله لأقاتلنّ من فرّقَ بين الصلاةِ والزكاةِ، فإنّ الزكاةَ حقُّ المالِ، والله لو منعوني عَنَاقًا كانوا يؤدُّونها إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لقاتلتُهم عليه. قال عمر: فوالله ما هو إلّا أنْ شرح الله صدرَ أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فعرفت أنّه الحقّ»[1].

---

(١) فتح الباري ٣: ٢١١/ ١٢: ٢٤٤/ ١٣: ٢١٧، صحيح مسلم ١: ٢٠٠ – ٢١١، ومسند أحمد رقم: ٦٧، ١١٧، ٢٣٩، ٣٣٥، سنن أبي داود رقم: ١٥٥٦، والنسائي ٥: ١٤/ ٦: ٤–٧/ ٧: ٧٧ – ٧٩، سنن الترمذي في «أبواب الإيمان»، والسنن الكبرى=

ويزيد موقفَ أبي بكر بيانًا، ما حدَّث به عُمَر نفسه عن ذلك اليوم إذ قال: «لـمّا قُبِض رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ارتدَّ من ارتدَّ من العرب وقالوا: نُصَلّي ولا نُزَكّي. فأتيتُ أبا بكر فقلتُ: يا خليفة رسول الله، تألَّف النّاسَ وارفُقْ بهم، فإنّهم بمنزلة الوَحْشِ. فقال أبو بكرٍ: أخَّرتَ نُصْرتَك وجئتني بخِذْلانِك! أجبّارًا في الجاهليّة خوّارًا في الإسلام! بماذا عَسَيْت أن أتألَّفَهُم؟ بشعرٍ مُفْتعَل أو بسحْرٍ مُفْتَرَى! هيهات هيهات! مضى النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وانقطع الوحيُ، وتمَّ الدينُ، أوَينقُصُ وأنا حَيٌّ؟ والله لأُجاهدَنّهم ما استمسَكَ السيفُ في يدِي، وإن منعوني عِقالًا. قال عمر: فوجدتُه في ذلك أمضَى منّي وأصرَمَ»(١).

هما يومان، يومٌ يهدِّدُ «القرآن» بضياع كثيرٍ منه، وبضياعه يضيعُ أصلُ الدين الذي تدينُ به الأُمَّة كُلُّها، فلا يكون لجميعها في إقامةِ الدينِ حيلةٌ بعد ضياعه = ويومٌ يحتبسُ فيه فريقٌ جاهلٌ من الأمَّةِ عن أداءِ حقّ

= للبيهقي ٧: ٣/ ٨: ١٧٦، ١٧٧، وفي سنن الدارقطني من حديث أنس بن مالك: ١٩٨.

(١) هذا الخبر لم أقف على إسناده، ذكره المحبّ الطبري مختصرًا في الرياض النضرة ١: ٩٨، وقال: «خرجه النسائي بهذا اللفظ، ومعناهُ في الصحيحين». ووجدته في منتخب كنز العمال (هامش المسند ٢: ٤٩١) منسوبًا للنسائي، ومنه أثبته. وفي منتخب الكنز أيضًا (هامش المسند ٤: ٣٤٨، ٣٤٩) مطولًا، ونسبه للحاكم في المستدرك، ولكني لم أجد فيه إلا صدره (المستدرك ٣: ٦)، وهذا الصدرُ في خبر الهجرة، لا في الردة، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد على شرط الشيخين، لولا إرسالٌ فيه»، ووافقه الذهبي. ونسبه في منتخب كنز العمال أيضًا للبيهقي في دلائل النبوة. وذكره الدياربكري في تاريخ الخميس ٢: ٢٠١، مختصرًا، نقلًا عن المشكاة.

الله في أموالهم، وللفريق الآخر حيلةٌ وعملٌ في تفقيههم في الدّين وردّهم إلى طاعة الله.

ففي اليوم الأوّل الذي تبطُلُ بعدَه الحيل، نجدُ أبا بكرٍ غافلًا متردّدًا بطيءَ الإدراك للنازلة التي تستأصل الدينَ، ضعيفَ الحُجّة في غفلته وتردّده = ونجدُ عُمَر يقظًا متوقّدًا فوّارَ الفَزَع، ولكن سُرْعان ما يخبُو توقُّده وينفتئ فزعُه، حين ينصبُّ عليه بَرْدُ أبي بكر في تردّده وغفلته، ثم لا يزال يراجع أبا بكر حتى يوقظه ويفقّهه، ويقتبسُ أبو بكر من عمر بعض مضائه وصرامته.

وفي اليوم الثّاني الذي تنفع عنده الحيل، نجد أبا بكر يقظًا متوقّدًا فوّار الفزع، صارمًا كسيفٍ مسلولٍ، يأتيه عُمَر بالحجّة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويرهِّبُه ويخوِّفُه، فينتهرُه أبو بكر ثم يفقّهه بمعنى ما احتجّ به من كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = ونجد عُمَر يومئذٍ هو المتفقِّه بين يدَي أبي بكر، والمقتبِسَ من مضائه وصرامته.

صُورتان متناقضتانِ لكلا الرجلين، ومناقضتان لتاريخهما منذُ صحبَا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أن كانت حُرُوب الرّدّةِ، فلا أبو بكر أبو بكر، ولا عُمَر عمر. والذي أدّى إلى هذا التناقضِ البيّن شيءٌ واحدٌ، هو حملُ لفظ «قراء القرآن» على أنهم: حُفّاظ القرآنِ بتمامه. ولكن إذا حمل لفظ «قُرّاء القرآن» على المعنى الذي أفضَى إليه البُرْهان المعقول والمنقولُ، من أنهم: حُفَّاظُ القرآن ما قَلَّ منه أو كثُر، وعلى أن

لفظ «قرآن» في الخبر كُلِّه، مُرَادٌ به: كُلُّ ما يقع عليه اسم «قرآنٍ»، من اختلافٍ في قراءة «نص القرآن» باختلاف «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن العظيم = زالَ هذا التناقُض بتّةً واحدةً، وسنَرَى تفسير ذلك متتابعًا في الخبر:

فإنّ عُمَر لما أتى أبا بكْرٍ مرتاعًا فقال له: «إنّ القتلَ قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرَّاء القرآنِ»، لم يدُرْ بخَلَدِ أبي بكر لأوّل وهْلَةٍ، إلّا أنّ «قراءَ القرآن» هُمُ الذين تلَقَّوا عن رسول الله قرآنًا قلَّ أو كَثُر، مقروءًا على «الأحرف السبعة»، التي كلُّ «حرف» منها «قرآنٌ»، والتي كُلُّ اختلاف بينها في قراءة آيةٍ واحدةٍ من «نصّ القرآن»، هو «قرآنٌ» أيضًا = وأنّ الذين هذه صفتُهم من الصحابة، هم الذين استحرَّ بهم القتلُ يوم اليمامة = وأن عمر لا يعني بقوله «قراء القرآن»، حفظةَ القرآن بتمامه، لأنّ هؤلاء، فيما يعلم هو وعُمَر علم اليقين، كانوا قليلًا معدودين معروفين بأعيانهم على عَهْد رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وكانُوا يغدُون ويروحونَ حَوَالَيْه لم يفارقوا المدينة، وأن القتلَ لم يستحِرَّ بهم يومَ اليمامة، فلم يُقتل منهم يومئذٍ، والله أعلم، سوى «سالم مولَى أبي حذيفة»، فإن زادوا فرجلٌ أو رجلان أو ثلاثةٌ آخرونَ، ولا يقالُ في مثل هذا العدد: «استحرّ بهم القتلُ».

ثم لما قال له عمر: «وإنّي أخشى إن استحرّ القتلُ بالقراء في المواطن، فيذهبَ كثيرٌ من القرآن»، كان معلومًا بلا ريبٍ عند أبي بكر أنّ هؤلاء «القراء» الذين عنى عُمَر، هم نظراء الأوّلين في الصفة

= وأن «القرآن» الذي يخافُ عمر ذهاب كثيرٍ منه هو: اختلافُ قراءتهم في آياتٍ من «نصّ القرآن» باختلاف «الأحرف السبعة» في تلاوة القرآنِ = ولا يعني عُمَر البتّة: ضياعَ كثيرٍ من «نص القرآن» المعدودةِ سُورُه، المعدودةِ آياتُ كُلِّ سورةٍ منه، على ما يحفظُه هو وعُمَر وسائر مَنْ حواليهما من حفظة القرآنِ بتمامه من الصحابة، رجَالًا ونساءً.

فلمّا قال له عمر: «وإنّي أرى أن تأمُرَ بجمع القرآن»، كانَ بيّنًا من سِياقة حديثه أنّ «القرآنَ» الذي يُريغُه على أن يأمُرَ بجمعه، هو: كُلّ ما يقع عليه اسم «قرآنٍ» من اختلاف وجوه قراءةِ كُلّ آيةٍ من «نصّ القرآن» الذي تمَّ نزولُه على «الحرف الأوّل» اثنتين وعشرين سنةً، من جرّاء اختلافِ «الأحرف الستة» التي نزلت بأخرةٍ قُبَيْلَ وفاة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسنة وأشهرٍ، والتي كانتْ غير محدودةٍ مبيَّنةٍ لهُمْ حرفًا حرفًا على حِدَةٍ، والتي كانت متفرّقةً في صدور من أقرأهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا من القرآنِ على حرف من هذه «الأحرف الستة»، وفي صدور من تلقّى عنهم هذه القراءة بأمرٍ من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = وكان بيّنًا أيضًا على وجه اليقين عند أبي بكر، أنّ عمر لم يردْ جمع «نصّ القرآن» المعدودة سُوَرُه، المعدودةِ آياتُ كُلِّ سورةٍ منه، المرتّبةِ سُوره متتابعةً، المرتّبةِ آيات سُوَره متتابعة أيضًا على ترتيب تلاوة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وذلك لأن «نصّ القرآن» كان مفروغًا من جَمْعِه في صَدْرِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مرتبةً سُوَرُه وآياتُه، معروضًا على تلاوة جبريل عليه السلام عَرْضَتَين في رَمَضان سنة عشرٍ، وكان محفوظًا بهذا

الجمع والترتيبِ في صدور الصحابة المعروفين بأعيانهم، الذين جمعُوا القرآن كُلَّه حفظًا عن ظَهْرِ قلبٍ على عهدِ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والذين كان منهم أبو بكر وعمر وزيد بن ثابت جميعًا = وكانَ هذا النصُّ أيضًا محفوظًا على هذا الوجه نفسه غير مجموعٍ، بل متفرِّقًا في صدور سائر الصحابة ممّن حفظ قرآنًا قلَّ أو كثُر، متابع السُّورِ أو غير متتابع، تلقّاهُ قارئُه مِنْ فِي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو مِنْ فِي مَنْ أذن رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُقرئَ الناسَ القرآنَ.

وكان بيّنًا أيضًا عند أبي بكرٍ، أن عمر لما قال: «جمع القرآن»، وكلاهُما امرؤٌ عربيٌّ، إنّما أراد بلفظ «الجمع»: ضمَّ ما كان مُشَتّتًا عن تَفْرِقَةٍ في مكانٍ واحدٍ. ولما كان «نصُّ القرآن» بتمامه على الحرف الأوّل لم يزلْ «مجموعًا» في الصُّدور، أي: محفوظًا مضمومًا على نسَقٍ ونِظام واحدٍ، لم يبقَ شيءٌ «يُجْمَع»، إلّا ما يقع عليه اسم «قرآنٍ»، ممّا ليس مضمومًا على نَسَقٍ. ولا شيء يومئذٍ من «القرآن» تلزمُه هذه الصفةُ إلّا اختلافُ «الأحرُف الستّةِ» التي نزلتْ بأَخَرَةٍ، والتي كانت متفرّقةً في قراءةِ مَنْ تلقّوها عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقراءةِ من تلقّى عنهم من الصَّحابة. وكان بيّنًا عند أبي بكر، كما كان بيّنًا عند عمر، أن «الأحرفَ الستةَ» التي نزلت بأَخِرَةٍ، لم يكن كل حرفٍ منها «قرآنًا» قائمًا برأسه، مُباينًا نصُّ كل حرفٍ منها نصَّ «القرآن» الذي نزل على «الحرف الأوّل» اثنتين وعشرين سنةً = بل كانت وجوهًا في قراءة «نصّ القرآن»، أي: في قراءةِ نصّ الآية من سُوَره على وجهٍ أو وجوهٍ، هي على اختلافها

متقاربةُ المعاني، «إنما هي كقول أحدِكُمْ هَلُمَّ وتعالَ»، كما قال ابن مسعودٍ[١]. فصَارَ بيّنًا عند أبي بكر أن عُمَر لما قال «جمع القرآنِ»، أرادَ بمعنى «الجمع» أن يثبتَ عند كُلّ آيةٍ وجْهَ الاختلاف في قراءتها، الناجمَ عن اختلاف «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن. ولا سبيل إلى ذلك، إلّا بأن يُكْتَبَ نَصُّ القرآن كُلِّه على الحرف الأول، مضمومًا إليه اختلاف «الأحرف الستّة» التي نزلت بأَخِرَةٍ، وذلكَ مخافة ذهاب كثير من القرآن، أي من هذه «الأحرف الستّة». فكأنّ لفظ «الجمع» قد دَلَّ دلالة التزامٍ على معنى كتابة القرآن كُلِّه، وكتابة ما يقع عليه اسم «قرآنٍ» أيضًا من هذه الأحرف الستَّة، وإن لم يكن لفظ «الجمع» في أصل اللغة دالًّا على الكتابة[٢]. هكذا فهم أبو بكرٍ مقالةَ عمر.

ولـمّا كان معلومًا عند أبي بكر وعُمَر وسائر الصحابة، أنّ العُمْدة في شأن القرآن كله هو الحفظُ عن ظهر قلب[٣]، فشأنُ «الأحرفِ الستّة» أيضًا هو الحفظ، لا محيصَ عن ذلك. وإذا كانَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باتخاذه كُتّاب الوَحْي بعد سنة خمس من الهجرة، قد سنَّ كتابة القرآن بذلك كما أسلفنا[٤]، إلاّ أنه لم يأمُر بكتابة القرآن مجموعًا في صُحُفٍ.

---

(١) انظر خبر ابن مسعود فيما سلف ص: ١٧٦.

(٢) ينبغي ضبط هذا المعنى للفظ «الجمع»، لأن أكثر الفسادِ في كتابة من كتب، إنما أتى من الغفلة عن تحقيق معنى «الجمع» هنا.

(٣) انظر ما أسلفنا من إثبات ذلك بالبيان الواضح ص: ٢٤٢-٢٤٥.

(٤) انظر ما سلف ص: ٢٢١-٢٢٢.

ولما نزلت «الأحرف الستةُ» بأَخِرةٍ، أقرأها الناسَ حفظًا عن ظهر قلبٍ، كما أقرأهم الحرف الأوّل، ثم لم يأمُرْ بجمعها ولا بكتابتها، ولا عُرِف أنه هَمّ بمثل ذلك، ولا علم أبو بكر ولا عُمَر ولا غيرُهُما أنه أمر بكتابتها مضمومةً إلى الحرف الأوّل، أو مفردةً مجموعة مميّزةً عنه، بل تركها في أمّته على الأصل المعهود، وهو الحفظ، مفرَّقَةً في الصدورِ. وإذنْ، فهذه هي سُنّتُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «القرآن» المنزَّل على «الأحرف السبعة». بل عَلِم أبو بكرٍ أنّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حين جعل الحِفظَ أصلًا، لم يخشَ على هذا «القرآن» المنزل على سبعة أحرفٍ ضياعًا، كما لَمْ يخشَ على سُنّته وحديثه الضياعَ، وهما بيانُ القرآن وتمامُه وفيهما عُظْمُ الدينِ، وذلك حين قال للناس: «لا تكتبُوا عنّي، ومن كتبَ عنّي شيئًا غيرَ القرآن فليَمْحُه، وحدّثُوا عنّي ولا حَرَج، ومن كذبَ عليّ متعمّدًا فليَتبوّأ مقعده من النار»[1]، فنهى بذلك عن كتابة حديثه وسنته، وتركهما للحفظِ وحدَهُ، مع أن الأمّة مأمورةٌ بتبليغهما لمَنْ وراءهم، كأمرها بتبليغ القرآن سواءً بسواءٍ، إذ قال لهم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نضَّرَ الله امرءًا سمع مِنّا حديثًا فبلّغه كما سمعه، فرُبَّ مبلَّغٍ أوعَى من سامع»[2]، وقال: «رحم الله امرءًا سَمِع منّي حديثًا فحفِظه حتى يبلّغه غيرهُ، فرُبَّ

---

(١) مضى الحديث وتخريجه فيما سلف ص: ٢٧٢، تعليق رقم: ١.

(٢) من حديث عبد الله بن مسعود، رواه أحمد في مسنده رقم: ٤١٥٧، وابن حبان في صحيحه رقم: ٦٥، ٦٧، ٦٨، وتخريجه فيهما.

حامل فقهٍ إلى من هو أفقَهُ منه، وربّ حامل فقهٍ ليس بفقيهٍ»[١]. هذا مع أنّ حفظ السُّنن والأحاديث أشقُّ من حفظ القرآنِ بما لا يُقَاس، وذلك لكثرتها وتفرُّقها وحَاجَتِها إلى الإسنادِ إلى من رُوِيت عنه، وأن ليس لها ضابطٌ يُمْسِكُها إمساكَ القرآن، من سُوَرٍ محصوراتِ العِدّةِ، في كُلّ سورة آياتٌ معلومات العدد. وإذا كانَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد ترك النّاسَ للحفظ في شأن سُنّته وأحاديثه ولم يخشَ على شيء منهما الضياعَ مع الحفظِ دون الكتابة، فهو أبعدُ من أن يخشى على شيءٍ من القرآن المقروء على سبعة أحرفٍ ضياعًا مع الحفظ دون الكتابة[٢].

---

(١) من حديث زيد بن ثابت، رواه أحمد في مسنده (٥: ١٨٣)، وابن حبان في صحيحه رقم: ٦٦، وتخريجه هناك.

(٢) اعلم أنّ نهي رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن كتابة سنته وأحاديثه، إنما أراد به الحثّ على حفظِها، دون الاتكال على كتابتها، ولو بدأهُم بالاتكال على كتابة الحديث والسنن، لأوغلوا في ذلك، ولضَعُفَت ملكة الحفظ فيهم وفيمن بعدهُم. وإذا ضَعُفَتْ أفضت إلى الاتكال على الكتابة في القرآن أيضًا. وقد علم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه تاركٌ وراءَهُ أمّة توشك أن تنساحَ في أقطار الأرضِ، لتبلّغ من فورها هذا كتاب الله وسنة نبيّه. فلو قد اتكلت على الكتابة، مع قلتها يومئذ في كثرتهم، ومع إعواز الورقِ في زمانهم، ومع ما يلحقُ الناس من العنت في المحافظة على المكتوبِ منقولًا من مكان إلى مكان حيث سارت كتائب الإسلامِ، لكان ذلك أكبر عائق لهذه الأمّة عن عملها فيما أمرت به من تبليغ الكتاب والسنة إلى الأسود والأحمر. فساسهم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالحفظ، ليكونوا على أُهْبَةٍ دائمةٍ للتبليغ، بأن يكونَ علمهم في صدورهم لا في الورق. وقد سارت الأمة هذه السيرة قرونًا متطاولةً، لا في القرآن والحديثِ، بل في كُلِّ علمٍ وفنٍ، وظهر من الحفّاظ أئمة يُذْهِلون العقل بما أوتوا من الحفظ والضَّبطِ والدقّة، مع كثرة ما يحفظون كثرةً تُدْهِشنا اليوم. وهذا بابٌ من القولِ أرجو أن أوفّيه حقّه من البيان في شيءٍ أكتبه عن سنة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنها أصحُّ شيءٍ =

كان هذا بيّنًا عند أبي بكر، وهو حَبْرُ الأمّة وأعلمها بالله وبرسوله، وهذا البيِّنُ عنده لا يغيبُ مثلُه عن عُمَر، وهو حَبْرُ الأمّة وعالـمُها بعد أبي بكرٍ، وكلا الرجلين يعلَمُ منزلةَ صاحبه من العِلْم والفِقْه والدين. فلمّا جاءَ عُمَر يريغ أبا بكرٍ على أن يأمر بجمع القرآنِ، أي بكتابته على الحرف الأوّل مجموعًا في صُحُفٍ، ومضمومًا إليه اختلافُ قراءته باختلاف «الأحرف الستّة»، وذكر لَهُ العلّة الداعيَةُ إلى هذا الرأي، وهي أنه يخشى إن استحرَّ القتلُ بالقرّاء في المواطن، «فيذهبَ كثيرٌ من القرآن لا يُوعَى» = أدركَ أبو بكر من فورِه ما في مقالةِ عمر من بعض الصَّوابِ في الرأْيِ، فإنّ مقتلةً تأكُلُ في يومٍ واحدٍ ما بين الستمئة إلى التسعمئة ممَّن حَمَلوا قرآنًا على سبعةِ أحرفٍ متفرّقةٍ في صدورِهِمْ، خليقةٌ أن تقذِف في القَلْبِ المخافةَ أن يذهبَ شيءٌ منها لا يُوعَى بذهاب حملته. بيدَ أنّ هذا الصِدِّيق الأعظم الذي كان أوّل من صدَّق الله ورسولَهُ غير متردِّدٍ طرفةَ عينٍ، يُمْسِكهُ عن هذا المذهبِ في المخاوفِ أن يسمَعَ عِدةَ الله سُبْحانه بحفظِ كتابه إذ يقول: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فكيف يضيعُ ما اللهُ حافِظُه! ولكن عَسَى أن يكونَ من صُنْع الله في حفظ كتابه المنزّل على سبعة أحرفٍ، ما أوقَعَهُ الله في قلبِ عُمَر وأجراهُ على لسانِه، فإنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال: «لقد كان فيما قبلكم

= عرفَهُ البشر نقلًا من جيلٍ إلى جيل ثلاثة عشر قرنًا أو تزيد، وأنّ الأمة حين أضاعتْ الحفظَ، ضاع معه دينُها ولغتُها ودولتُها، وصارت هَمَلًا يرعاهُ السفهاءُ، وتتداعَى على أَكْلِه الأمم.

من الأُمَمِ مُحَدَّثونَ، فإن يَكُ في أمّتي أحدٌ، فإنّه عُمَر». ولكنْ، ألَمْ يكنْ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانَ أولَى بالمخافة على ذهاب شيءٍ من هذا القرآن، حين أسلمَهُ للحفظ في الصُّدور دون الكتابة؟ وهو وإن كان سَنَّ كتابة القرآنِ، فإنّه لم يأمُرْ أحدًا بجمعه في صُحُفٍ مخافةَ الضياع بهلاكِ حملته وحُفّاظِه في المعارك مُدّة حياته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو بعد وفاته. أولم يكن كان أولى بالمخافة على هذه «الأحرف الستّة» التي نزلت بأخرة قُبَيْل وفاته، وقد عَلِمَ أنّه تاركُها مفرَّقَةً في صدور أصحابِه، لم يأمُرْهم بجمعها أو تقييدها بالكتابة؟ ثم إنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمّا نزلت هذه «الأحرف الستة»، لم يلزمْ أحدًا بقراءة جميعِها إذا قرأ القرآنَ، بل قال لهم: «اقرأوا كما عُلِّمْتُمْ»، وقال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسَّرَ منها»، وقال: «إن الله يأمرُك أن تقرئ أمّتَكَ القرآن على سبعةِ أحرفٍ، فأيّما حرفٍ قرأوا عليه فقد أصابوا»[١]. وبيّنٌ أنّ هذا ليس أمرَ إيجاب وفرضٍ، بل قراءتُها إباحةٌ ورُخصةٌ وتخفيفٌ على الأمّة، لا يضيرُ امرءًا مسلمًا إذا قرأ القرآن على حرفٍ منها أن يَجْهَلَ غيرهُ، ومن أجل ذلك لم يأمُرْ بجمعها وبيانها حَرْفًا حَرْفًا. وإذنْ فرسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأمُرْ الأمّة أمرَ إلزام بكتابة القرآن في الصحف، بل أمرَ أمرَ إلزامٍ بحفظِ ما تيسّر منه في الصدور = ولم يأمُرْ بكتابته في الصحفِ مفردًا على الحرف الأوّل، ولا مضمومًا إليه «الأحرف الستّة» الأخرى، ثم لم يخفْ على شيء من هذه الأحرف ضياعًا، مع ضَمانة الله سبحانه

(١) انظر هذه الأحاديث فيما سلف ص: ٢٧٦.

حياطة كتابه وحفظَهُ. وإذن، فما بالُ عُمَر يخافُ ما لم يخفْهُ رسول الله، ويريدُ أن يَفعل ما لم يَفْعله رسولُ الله؟

كان هذا أو نحوُه حديثَ نفسِ أبي بكْرٍ الصدّيقِ، أعلم الأمّة بعد رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، حين فاجأهُ عُمَر، وهو أخوهُ وتَالِيه في العلمِ والفقه والصُّحْبَةِ. وعَلِمَ أبو بكر أن عُمَر حَرِيٌّ أن لا يغيبَ عنه مثل هذا الذي حدّث به نَفْسه، ولكن عَسَى أن يكون الله سبحانه وتعالى قد آتى عُمَرَ من العلم والفقه في هذا الأمرِ ما لم يُؤْتِه. فكان من سُمُوّ أدَبِه مع قرينه في العِلْم أن أمْسَك عنه ما حدّث بِه نفسَهُ، لأن مثلَهُ لا يجهَلُ مثل هذه الحجة، فأقبَل عليه مترفّقًا يُعَلّمه، ويَطْلُبُ ما عنده من العِلْم، فلم يَزِدْ على أن يستفهِمَهُ عما ساور نفسه من شكٍ فقال: «كيف تفعَلُ شيئًا لم يفعَلْهُ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»، فأدرك هذا الحَبْر المتوقّد أنه أرادَ أن يقول له: لرَسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كانَ أولَى بالمَخَافة على كتابِ ربّه منك يا عُمَر! فأقرَّ عُمر لحجّة أبي بكرٍ الصِدّيق الذي صدّق الله ورسوله، ولكنّه لم يملك أن يكفَّ نفْسَهُ عمّا يُحرّكها، فقال له بأدَبِ العالم الذي يناظِرُ من هو أعلمُ منه: «هذا والله خيرٌ»، كأنّه يقول: معاذَ الله أن أخافَ على كتابِ الله ما لم يخفْهُ الله ورسولُه، وأستغفر الله، ولكن أيُّ ضير يدخُل على كتاب الله إذا فعلنا في ذلك ما لم يفعلْهُ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، مع ما سنّه من كتابة القرآن حين اتخذ كُتّابًا للوحي؟ ثم أخذ يراجعُ أبا بكرٍ شيئًا بعد شيءٍ حتى كان ما قال أبو بكر لزيد بن ثابت: «فلم يزَل عُمَر يراجعني، حتى شرح الله صَدْرِي لذلك، ورأيتُ

في ذلك الذي رأى عُمَر»، أي: رأى أن يَجْمع القرآنَ على «الأحرف السبعة» التي نزل عليها.

بهذا صار بيِّنًا أن تحديد معنى اللفظين: «قُرَّاء القرآن» و«جمع القرآن»، على الوجه الذي أفضى بنا إليه النظر والاستخراجُ والضبطُ، قد أزال التناقُض في صورتي أبي بكر وعُمَر، وصارَ أبو بكر هو أبو بكر حَبْرُ الأمّة وأثبتُها قلبًا، كما يدلُّ على ذلك إفتاؤه الناسَ في الدِّين بين يدي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1]، وحملُهُ عِبْءَ الرَّأي والعَمَل يوم الردّة = وصارَ عُمَر هو عُمَر، حبْرُ الأمّةِ وعالمها بعد أبي بكرٍ، وهو عُمَر المقرُّ بتقدُّم أبي بكرٍ إذ يقول: «والله أن أقدَّمَ فتُضْربَ عُنُقي، لا يُقَرِّبني ذلك إلى إثْمٍ، أحبُّ إليَّ من أن أتأمَّرَ على قومٍ فيهم أبو بكر»[2].

ثم يُحَدِّثنا زيد بن ثابت، أنّ أبا بكرٍ لمّا أرسل إليه وقصَّ عليه هذا الحديث المُوجَز الذي شرحناهُ، قال له: «إنّكَ رجُلٌ شابٌّ عاقِلٌ لا نتّهمك، وقد كنت تكتُبُ الوَحْيَ لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتتبَّع القرآن فاجمعه»، فكانَ بيِّنًا عند زيدٍ أنه أرادَه على أن يكتبَ القرآن على حرفٍ من «الأحرف السبعة»، مضمومًا إليه اختلاف قراءته باختلاف

---

(١) انظر ما رواه البخاريّ في صحيحه (الفتح ٦: ١٧٧)، ومسلم في صحيحه ١٢: ٥٧ - ٦١، من حديث أبي قتادة.

(٢) انظر حديث السقيفة، في صحيح البخاري (الفتح ١٢: ١٢٨ - ١٣٦)، وفي المسند رقم: ٣٩١، وفيه قول عمر أيضًا، لما قال له أبو بكر: «على رِسْلِك»، فقال عمر: «فكرهتُ أن أُغْضِبَه، وكان أعلَمَ مِنّي وأوقَرَ».

«الأحرف الستة» الأُخرى. ولو قد كان زيدٌ فهم أنّه يريدُ مجرَّد جمع سُوَر القرآن، لكان خليقًا أن يذكّر أبا بكر بأنه هو، وأبو بكر، وعُمَر، وأبيّ بن كعبٍ، وعبد الله بن مسعود، وغيرُهم[1]، قد جمعوا القرآن حفظًا عن ظَهْر قلب = ولكان لا معنى لقوله «جمع» هَهُنا، بل كان ينبغي أن يقتصِرَ على أن يقول: «اكتب القرآن في صحف». ولو كانَ ذلك الذي أرادَ أبو بكْر، لما ثَقُل ذلك على زيدٍ حتى يقول: «فوالله لو كَلَّفوني نَقْل جَبَلٍ من الجبالِ ما كانَ أثقَلَ عليّ ممّا أمرني به من جمع القرآن»، لأن زيدًا كان يعلم من نفسِه أنّه كان يكتب الوَحْي لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنواتٍ من قبلُ، وأنه كما قال: «بينا نحنُ عند رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نؤلّفُ القرآن من الرِّقاع»[2]، فكيف يبْلُغ منه تخوُّف العَنَتِ هذا المبلغ، إذا ما جاء أبو بكر يأمُرُه أن يكتب القرآن كُلَّه في الصُّحُف. أي أن يفعل مثل ما كان يفعله منذ أشهر على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وإذنْ، فزيدٌ حين سمع لفظ «الجمع»، وهو امرؤ عربيٌّ كأبي بكر وعمر، أدرك من فورِهِ ما أدرك أبو بكر حين سمع مقالة عمر، أنه يريدُ جَمْع ما يَقَع عليه اسم «قرآنٍ» من «الأحرف السبعة»، كما أسلفنا[3]. فهذا وحده هو الوَجْه الذي يدخُل عليه منه العَنَتُ، لعلمه بتفرُّقِ هذه الأحرف في

---

(١) انظر ما سلف في شأن حفظة القرآن على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما سلف ص:٢١٨.

(٢) انظر الحديث وتخريجه فيما سلف ص: ٢٣٤، تعليق رقم: ١، وبيان معناه ص: ٢٣٨.

(٣) انظر ما سلف آنفًا ص: ٢٩٦-٢٩٧.

صُدُور الصَّحابة، مَعَ كثرةٍ من خرجَ منهم من المدينة لجهادِ عدوّ الله وعدوّهم، فبلوغُ الغايةِ في جمعها مشقّةٌ ظاهرةٌ، بل فوقَ المشقةِ، إلّا بتوفيق من اللهِ ومعونتِهِ.

وردّ زيدٌ نفسَهُ على مكروهها. فأمره بذلك هو أبو بكر حَبْر الأمّة وإمامُها بعد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنّ أمرًا يُجْمِع عليه أبو بكر وعُمَر في شأن حِياطة القرآنِ، لخليقٌ أن يَأطِرَه على السمع والطاعةِ أَطْرًا، وإن أتى العَنَتُ فيه على حُشاشة نفسِه، فسمع من فوره وأطاعَ ونَهَد لحملِ العبءِ الفادِح.

بَيْد أنّ هذا الرجُل الشابَّ العاقل الذي لم يتجاوَز الثانيةَ والعشرين من عُمُره يومئِذٍ[1]، لم يَسَعْهُ في دِينِهِ أنْ يسلِّمَ لحَبْرَيْ الأمّة القديمَيْ السِّنّ والإسلام ما رأَيَا من رأيٍ في «جمع القرآن»، دون أن يستبرئَ لدينِه، فهو وحدَه المسئول عنه بين يدي ربّ العالمين لا هُمَا. وما حدّثه به أبو بكْرٍ من قصَّتِه هو وعمر، كان حديثًا مختصرًا مُوجَزًا خَلِيًّا من الحُجَج المؤيّدة لما رأيَا في شأن «جمع القرآن». وإذا كان الشكُّ قد ساوَرَ قلبَ أبي بكْرٍ في الذي رأى عُمَر، فهو إذن أحقُّ الثلاثة بالشكّ المُساوِر، لأنّه أحدَثُهم صُحْبَةً لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقَلُّهُمْ فِقْهًا في الدين وعلمًا بالله وبرسوله. فهو يعلم كما يعلم أبو بكر وسائرُ الصحابة، أن عُمْدَةَ الأمرِ في القرآنِ هو التلَقّي عَن قارئه وحفظُه عن ظهر قلبٍ = وأن رسول

(١) انظر تحديد عمر زيد بن ثابت فيما سلف ص: ٢٢٦-٢٢٩.

الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وإن كان قد استكتبه الوَحْي سَنواتٍ كما قال له أبو بكرٍ، فإنّه ما فعلَ ذلك إلا ليسُنَّ للأمة كتابة القرآن مع الحفظ، ولكنه لم يأمُرْ ولا أمر أحدًا أن يجمع للناس القرآن في صُحُفٍ = وأنه إنّما فعل ذلكَ مجرّد سنة لكتابته، لا لمخافة ضياعه مع الحفظ = وأنّه شهد نزول «الأحرف الستّة» قبيل وفاة رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ورأى رسول الله يُقْرِئها الناسَ فيحفظونها عنه كما حفظوا الحرف الأول = ولَحِق رسول الله بالرفيق الأعلى، ولم يأمُرْهُ هو أو غيرُهُ أن يكتُبها عنه، ولا أمرَ أن تجمع مع الحرف الأوّل بين دَفَّتين، وتركها في الناس على الأَصْل، وهو الحِفْظُ، لم يخفْ عليها ضيَاعًا = وخامر زيدًا مثلُ الذي وصفنا قبلُ من تردّد أبي بكر حين أتاهُ عُمَر = فكيف بأبي بكْر يأمُرُه أن يفعل شيئًا لم يفعلْه رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثم يفعله لمخافة لم يخفها الله ولا رسوله على كتاب ربّ العالمين؟ وإذا كان أبو بكر قد حدَّثه أنّ الله قد شرحَ صدره للذي رأى عُمَر، فإنّه لا يسعُهُ في دِينه أن يسمع ويطيع لأبي بكرٍ وعُمَر، في شيء تساوره عليه مثل هذه الرِّيب، وإن بلغَا في العلم والفقه المنزلة التي يعلمُ من سِرّ نَفْسِه أنّه لا يُدَانيهما في شيءٍ منها، فلم يَمْلك إلّا أنْ يعيد على أبي بكْرٍ نفسَ الكلمة التي قالها هو من قبل لعُمَر: «كيف تفعلون شيئًا لم يفْعَلهُ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»؟ وعذرَهُ أبو بكر، وآثر أنْ يُعيد عليه ما قاله له عُمَر من قبل: «هذا والله خيرٌ» = كأنه يقول: يا بُنَيّ، إنّا لنبرأ إلى الله من مخافة الضياع على شيءٍ من قرآنه الذي أنزله على «سبعة أحرف»، ولكنك كنتَ تكْتُبُ الوحي

على الحرف الأوّل لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا كنت قد كتبتَ بعض القرآن، في رقاع متفرقة ثم تؤلفها، فما يضيرُ أنْ تكتب القرآن كُلَّه على هذا الحرف في صُحُفٍ مجموعة، وتضُمَّ إليها اختلاف «الأحرف الستة» الأخرى، وهي أيضًا «قرآن»؟ ثم جعل يراجِعُه حتى فَقِه الحُجَّة واطمأنّ بها قلبه، فكان ما وصفَ زيدٌ حين قال في خبره هذا: «فلم يزلْ أبو بكر يراجعُني حتى شرح الله صدري للذي شرح لَهُ صدرَ أبي بكرٍ وعُمَر[1] = فتَتَبَّعْتُ القرآن أجمعُهُ من العُسُبِ واللخاف، وصُدورِ الرِّجَال» = أي: فتتبعتُ «القرآن» الذي أنزلَهُ الله على سبعة أحرفٍ = أجمَعُه من العُسُبِ واللخافِ، التي كان مكتوبًا فيها على الحرفِ الأوّلِ ممّن كتبها عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإملائه أو إقرارِه كاتبها على ما كتبَ = ومن صدور الرجال، التي كان محفوظًا فيها عن ظَهْرِ قلبٍ مفرقًا، مقروءًا على سبعة أحرفٍ.

عند هذا الموضع اتَّصَل صَدْرُ حديث زيد بن ثابت بآخره اتصالًا لا انقطاع فيه، وصارَ ماؤه واحدًا يتحدَّرُ من أوّل كلمةٍ قالها عُمَر لأبي بكر، إلى آخر كلمة قالها زيدٌ في صفة عمله في «جمع القرآن» = وصارَ بيّنًا أنّ الخبر كُلَّه يدورُ على قُطْبٍ واحدٍ، هو كتابة القرآن في صحف مجموعةٍ، مقيّدٌ فيها «نصُّ القرآن» على الحرف الأوّل الذي نزل عليه اثنتين وعشرين سنة، مضمومًا إليه اختلاف قراءةِ هذا النصّ

---

(١) سيأتي بيان هذا الخبر على وجهٍ آخر في فضل أبي بكر في جمع القرآن.

من جرّاء اختلاف «الأحرف الستة» التي نزلت بأَخِرةٍ قبيلِ وفاةِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = وصار بيّنًا أن لفظ «القرآنِ» حيثُ وقَعَ فيه، هو كلُّ ما وقَع عليه اسمُ «قرآنٍ» من «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن = وصارَ بيّنًا أن حَمل هذين اللفظين على إرادة «نصّ القرآن» وحدَه، دون «الأحرف السبعة»، خَطَلٌ مُدَمِّرٌ يُفْضِي إلى تناقُضِ أخبار التاريخ المعروف الوثيق الذي عندنا عن الصحابة، وعن تاريخ القرآن، وعن تاريخ هذه الفترة = وإلى تناقضٍ أشدَّ منه في صورة أبي بكر وعمرَ وزيدٍ جميعًا، كما نعرفها من سائر أخبارهم غيرِ هذا الخبر = وإلى مناقضة هذا الخبرِ في مجموعه لكل منقول صحيح ومعقول صريحٍ = وإلى مناقضات أخرى متشعّبةٍ تجعل هذا الخبر بألفاظه المُوجَزة لُغْزًا من الألغازِ المحيِّرة التي لا حلّ لها ولا معنى، لأنها باطلةُ التركيب. بيدَ أن الطريقَ التي سلكناها في البحثِ، ردَّتْ إلى الأَخبار ماءَها وصفاءَها، وأزالت كُلَّ عَقَبة مُعْترضة كانت تحولُ بين معانيها أن تتَّصِل وتلتقي، فكذلك ثبتَ أن الذي استخرجناهُ بحول الله وقوّته هو الحقُّ، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كُنّا لنهتدي لولَا أن هدانا الله.

وقبلَ أن أفارقَ هذا الموضع، أحبُّ أن أقفَ وقفةً عند هذا الذي جرى بين أبي بكر وعُمَر. لماذا كانَ عُمَر دون سائر الصحابة، هو السابقَ إلى الارتياع والفَزَع مما نَزَل بقراء القرآن يوم اليمامة، والسابق إلى الرأي الذي ارتآهُ في جمع القرآن؟ ولمَ عجِلَ إلى أبي بكْرٍ ولم يدعْهُ حتّى عطفَه على رأيه وحازه إليه، بالحجاجِ والمراجعة؟

وجوابُ ذلك بيّنٌ إذا كررنَا إلى تاريخ نزول «الأحرف السبعة».

فقبل مقتَلِ أهل اليمامة من القراء في أواخر السنة الحادية عشرة من الهجرة بنحوٍ من سنتين، أي في أوائل السنة العاشرة، أُمِر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُقْرِئ أمته القرآن على «سبعة أحرف»، ففعل ما أُمِر به. ويومئذ سمع عُمَر بن الخطاب هِشامَ بن حكيم بن حزام يقرأُ سورة الفرقان على حروفٍ كثيرة مخالفة لما أقرأهُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأخذَهُ ما قَرُب وما بَعُد، وكادَ يساوِر حكيمًا في صلاته، ولكنه تصبَّر حتى سلّم، فقام إليه ولبّبه بردائه وقال له: من أقرأك هذه السُّورةَ التي سمعتُك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! فقال له عمر: كذبتَ! فإن رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرأنيها على غير ما قرأتَ! وانطلق به يقودُهُ إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقانِ على حروفٍ لم تُقْرِئنيها! فقال له رسول الله: أرسلهُ يا عُمَر. وأمر هشامًا أن يقرأ، فلما قرأ قال: كذلك أنزلتْ. ثم قال لعمر: اقرأ. فقرأ، فقال: كذلك أنزلتْ، إنّ هذا القرآن نزلَ على سبعة أحرفٍ، فاقرأوا ما تيسَّر منها = هكذا حدثنا عُمَر عن نفسه. ويحدِّثُنا أبو طلحة الأنصاري، وهو صحابي جليل من النقباء، شهد العقبة والمشاهد كلها مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيقول: «قرأ رجلٌ عند عُمَر بن الخطّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فغيّر عليه، فقال: لقد قرأتُ على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم يُغَيِّر عليّ! قال: فاختصما عند النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلَى. قال: فوقع في صدر عُمَر شيءٌ،

فعرف النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك في وجْهه، فضرب صَدْرَهُ وقال: ابعَدْ شيطانًا. قالها ثلاثًا. ثم قال: يا عُمَر، إن القرآنَ كُلَّهُ صوابٌ»[1].

فهذا يومٌ لا ينساهُ مثلُ عُمَر، لما كانَ أخذه فيه من الحيرة والشكّ والتردّد، فلم يسكُنْ طائِرُ قلبه حتى ضربَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صدره وقال: «ابْعَدْ شيطانًا» ثلاثَ مراتٍ. بقي هذا اليومُ لقرب عهده مقترِنًا بالأحرف السبعة، وبما أبان له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أنّ اختلافَ القرأةِ من الصحابة، كما يسمعه في غدوّ ورواحٍ، ناشئٌ من اختلاف «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن، وأن هذه الأحرف المختلفة، كُلَّها «قرآن»، وأن هذا «القرآن» كُلُّه صوابٌ، فإذا أضاع الناسُ شيئًا من هذه الأحرف المختلفة، فقد أضاعوا شيئًا من القرآنِ. فلما جاءت هذه المقتلةُ المستحِرَّة بالقرّاء، فزِعَ عُمَر وتخوَّف أن يذهبَ شيءٌ من «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن، فيضيع ما أمرَ الله الناسَ بحياطته وحفظه من كلامه المنزَّل. فهذا الدافعُ نفْسُه، هو الذي يدلُّ دلالةً واضحةً على أن لفظ «قرآنٍ» المذكور في حديث عُمَر وأبي بكرٍ، إنّما هو «الأحرُفُ السبعة»، لا «نص القرآنِ» الذي كان مجموعًا

(١) هذا حديث صحيحٌ، رواه الطبري في تفسيره رقم: ١٦، ورواه أحمد في مسنده ٤: ٣٠، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧: ١٥٠، ١٥١، وقال: «رواه أحمد، ورجاله ثقات». وأشار إليه الحافظ ابن حجر في الفتح (٩: ٢٢، ٢٣). وانظر ما كتبه أخي رحمه الله في شرح إسناده في تفسير الطبري. وهذا الحديث متمم لحديث عُمَر عن نفسه. وقوله: «غيّر عليه»، أي أنكر ما قرأ، وأمره أن يتحوّل عنه ويصلحه. وهذا الحرف مما قصّر أهل اللغة في بيانه، مع كثرة استعماله وفشوّه في الألسنة.

محفوظًا في صُدُور بعضِ الصحابة ممن جمعوا القرآن حفظًا عن ظهر قلبٍ على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

* * *

لم يبق من مشكل هذا الخبر سوى كلمة واحدة في آخره، ختم بها زيدٌ حديثه إذ قال: «فتتبَّعْتُ القرآنَ أجمعُهُ من العُسُب واللِّخاف وصدورِ الرجال حتى وجدتُ آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحدٍ غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، حتى خاتمة براءة».

وسميتُ هذا «مُشْكِلًا»، لا لأنّ إشكاله آتٍ من نَفْسِ الخبرِ مفسَّرًا على الوجه الذي بيَّنْتُه، بل لأنّ للإشكالِ مَدْخلين آخرين: الأوّلُ: إشكالٌ كانَ مَأتاهُ من قبل الخطأ الفادح في حمل لفظ «جمع القرآن» على أنّه جمع «نص القرآن»، ممّا يوهِم أنّ هذا النصّ لم يكنْ مجموعًا محفوظًا في صدور الرجال، بل كان نصًّا مُتفرِّقًا ثم جُمِع، وهذا باطلٌ كما أسلفنا = والآخر: إشكالٌ آتٍ من خارج الخبر، يُحْدِثه خبران آخران. فآثرتُ أن أبدأ بذكر هذين الخبرين، وبما ينبغي أن يقال فيهما على وجه الاختصار، ثم أتحوّلُ إلى بيان الإشكال الأوّل.

• الخبر الأوّل: حديث محمد بن إسحق، عن يحيى بن عبّاد، عن أبيه عبّاد بن عبد الله بن الزبير قال: أتى الحارث بن خَزْمة بهاتين الآيتين من آخر براءة: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى عمر بن

الخطاب، فقال: مَنْ مَعك على هذا؟ قال: لا أدري، والله إني أشهدُ لَسمعتُها من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووَعيتُها وحَفِظتُها. فقال عمر: أشهَدُ لَسَمِعتُها من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم قال: لو كانت ثلاث آياتٍ لجعلتُها سُورةً على حِدَةٍ، فانظروا سُورة من القرآنِ فضعوها فيها. فوضعتُها في آخر براءة»[١].

• والخبر الآخرُ: حديث عمر بن طلحة الليثيّ، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: أراد عُمَر

---

(١) رواه أحمدُ في مسنده رقم ١٧١٥، وتخريجه هناك، وهذا الذي أثبتُّه نص أحمد. ورواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف: ٣٠ مع خلاف في بعض اللفظ، قال: «الحارث بن خزيمة»، وكذلك ذكره ابن كثير في تفسيره ٤: ٢٧٧ عن أحمد، فخالف ما في المسند، قال ابن أبي داود: «فألحقوهما فيها، فألحقتها في آخر براءة». وانظر فتح الباري (٩: ١٣). ورواية هذا الخبر تدور على «محمد بن إسحق»، صاحب السِّير، وهو ثقة وليس بحجة، كما قال ابن معين، ولم يكن أحمد يحتجُّ بحديثه في السُّنن. وشيخه «يحيى بن عباد» ثقة، وأبوه «عباد بن عبد الله بن الزبير» ثقةٌ، روى له الجماعة، وروايته عن عُمَر مرسلةٌ بلا تردد، كما قال ابن حجر في التهذيب. فالحديث إذنْ مُرْسَل، لا يحتج به إذا خالف الصحيح المتصل. وفي ذكر «الحارث بن خزمة» نظرٌ، كما قال ابن الأثير في ترجمته في أسد الغابة، لمخالفته للصحيح من حديث زيد بن ثابت نفسه، وهو الذي تولّى لعمر جمع القرآن، وذلك أن زيدًا قال هو «أبو خزيمة الأنصاري»، وهو غير «الحارث بن خزمة» بلا شك في ذلك. وحديث «عباد بن عبد الله بن الزبير»، مخالفٌ في معناه أيضًا لمعنى صحيح حديث زيد. فهذا كُلُّه كاف في الحكم على حديثه بالنكارة والشذوذ، مع إرساله، ولما سترى من اضطراب لفظه. واعلَمْ أنّ الثقات ربّما رووا الشاذَّ والمنكر، لا للحُجّة، ولكن لإثبات ما سمعوا، ثقةً مِنْهم بتمييز أهل العِلْم بين الصحيح والمعتلّ، وهذه الرواية لا تقدحُ في وثاقتهم، وإن لم يبيِّنوا وجْه العلّة فيما رووا.

ابن الخطاب أن يجمع القرآنَ، فقام في الناس فقال: من كانَ تلقَّى من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا من القرآن فليأتنا به. وكانوا يكتبون ذلك في الصُّحُف والألواح والعُسُب، وكانَ لا يقبلُ من أحدٍ شيئًا حتى يشهد شهيدان، فقُتِل وهو يجمع ذلك إليه. فقام عثمان بن عفان فقال: من كان عنده من كتاب الله شيءٌ فليأتنا به. وكان لا يقبلُ من ذلك شيئًا حتى يشهد عليه شهيدانِ، فجاء خزيمة بن ثابتٍ فقال: إني رأيتكُمْ تركتُم آيتين لم تكتبوهما! قالوا: وما هما؟ قال: تَلقَّيْتُ من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ إلى آخر السورة. قال عثمان: فأنا أشهدُ أنَّهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلَهُما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن. فختمت بها براءة»[1].

---

(١) رواه ابن أبي داود في المصاحف: ١٠، ١١ ثم ٣٠، ٣١. وفي الموضع الآخر خطأ بيّن، قال: «أخبرني عمر بن محمد بن طلحة الليثي»، والصواب المحض: «عمر بن طلحة الليثي». وهو «عمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثي»، قال أبو حاتم: محلّه الصدق، وقال أبو زرعة: ليس بقويّ. وابنُ عمّه: «محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي»، مستضعف الحديث قال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد، وسئل عن سهيل ومحمد بن عمرو فقال: محمد أعلى منه. قال علي: قلت ليحيى: محمد بن عمرو، كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدّد؟ قلت: بل أشدّد. قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول: حدثنا أشياخنا، أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب. قال يحيى: وسألت عنه مالكًا فقال فيه نحو ما قلت لك». وقال ابن معين: «ما زال الناسُ يتقون حديثه». وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يخطئ»، وإنما روى له البخاريّ في صحيحه مقرونًا بغيره، وروى له مسلمٌ في المتابعات. وأما «يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة اللخميّ»، فهو تابعيٌ ثقةٌ كثير الحديث، ولكنه لم يروِ عن عمر، ولا عن عثمان، لأنّه إنما ولد في خلافة =

وسأنزّهُ هذا البحث عن ذكر مقالة أصحاب المطاعنِ في القرآن في زماننا، ممّن اتخذ هذين الخبرين وأشباهَهُما ذريعةً للتشكيك في شأن القرآن، فإني بنيتُه على تمحيص معاني الروايات الصحيحة الإسناد المستقيمة المتنِ، لا على مقاولة أصحاب الألسنة المغموسة في الضغائن. وهذا التمحيص وحدَهُ كافٍ في كشف ما غمضَ قديمًا وحديثًا، وفي رَدّ ما يعرضُ من شبهة مزيَّفة بِطِلاء التحقيق العلميّ بزعمهم، وإن أعرضنا عن إزالة هذا الزيف في بحثنا هذا.

وهذان الخبران، كما بيَّنتُ في تخريجهما، خبران ضعيفَا الإسنادِ، وهما على ضعف إسنادهما مُرْسلان لم يُسنِدا الروايةَ إلى من شهد جمع القرآن وكتابته، لا في زمن أبي بكرٍ ولا في زمن عثمان، وتنتظِمُهما عِلَلٌ في المتنِ قادحةٌ سأبيّنها بيانًا موجزًا.

فأوّل ذلك أنهما اختلفَا في اسم من وجدتْ معه هاتان الآيتان من سورة التوبة، فهو في الخبر الأوّل «الحارث بن خَزْمة»، وفي الثاني «خزيمةُ ابن ثابت»، فكلاهما يخالف ما صحّ من حديث زيد بن ثابتٍ الذي تولّى جمع القرآن في عهد أبي بكر، فإنّه قال هو «أبو خزيمة الأنصاري»، وهو «أبو خزيمة بن أوس بن زيد بن أصرم الأنصاري الخزرجيّ، ثم النجّاري»، شهد بدرًا والمشاهد كُلّها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فأمّا

= عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وإذن فهو لم يشهد شيئًا من أمر كتابة القرآن قديمًا ولا حديثًا. فهذا، إذن، حديث مرسَلٌ، ضعيف بضعف عمر بن طلحة، ومحمد بن عمرو بن علقمة. وهو منكرٌ جدًّا لمخالفته صحيح حديث زيدٍ مخالفةً تامةً، ثم لاضطرابه اضطرابًا غريبًا.

«الحارث بن خزمة بن عديّ بن أبيّ بن غنم الأنصاريّ الخزرجيّ، ثم الأشهليّ»، فهو أيضًا ممن شهد بدرًا والمشاهدَ كُلَّها، ولم يذكُرْ أحدٌ أنّ له عملًا كان في كتابة القرآن أو جمعه لا زمن أبي بكر ولا في زمن عثمان إلّا في هذا الخبر الضعيف. وأمّا «خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاريّ الأوسيّ، ثم الخَطْمِيّ»، فهو أيضًا شهد بدرًا والمشاهد كُلَّها، وهو ذو الشَّهادتين، له ذكرٌ في جمع القرآن، لا في زمن أبي بكر، بل في زمن عثمان، ففي الصحيح من حديث زيد بن ثابتٍ نفسه أنه قال: «لـمّا نَسَخْنا الصُّحُف في المصاحف، فقدت آيةً من سورة الأحزاب كنتُ أسمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرؤها، لم أجدها مَعَ أحدٍ إلّا مع خزيمة الأنصاريّ، الذي جَعَل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهادتَهُ بشهادة رجلينِ»[1]، فبيّن زيدٌ صفته بيانًا واضحًا، وخبرهُ معروف في الصحيح[2]، وحدّ الآية التي وجدهَا معه، وهي في سورة الأحزاب لا سورة التوبة. وزيدُ بن ثابت الأنصاري الخزرجيّ، ثم النجّاري هو متولّي جمع القرآن في زمن أبي بكر وزمن عثمان، فشبيهٌ بالمحالِ أن يخلطَ بين ثلاثة رجالٍ كُلُّهم من قومه، وكُلّهم قديم الإسلام والصحبة، ثم يخلط في حديثه بين آيتين من سورتين مختلفتين، ثم في حادثتَيْن هو بكُلّ واحدةٍ منهما خبيرٌ. فهذا الاختلاف في الخبرين، ومخالفتهما للصحيح من حديث زيدٍ في

---

(١) رواه البخاري في مواضع من صحيحه (الفتح ٦: ١٨/ ٨: ٣٩٨/ ٩: ١٩).

(٢) روى حديثه في الشهادة، أبو داود في سننه ٣: ٤١٨، ٤١٩، وأخرجه النسائي في السنن.

الحادثين، أكبرُ قادحٍ في رواية هذين الخبرين الواهيين الضعيفين.

وفي الخبر الأوّل أنّ عُمَر قال: «لو كانت ثلاث آياتٍ لجعلتُها سورةً على حدةٍ»، وصريحُ هذا اللفظ دالٌّ أوضح الدّلالة على أن نصّ القرآنِ كانَ مُشتتًا في الناس ثم جُمِع وأُلّف، وعلى أن سُوَر القرآن لم تكن معلومة العدد ولا معدودة الآيات، وعلى أن عمر كان يرى أنّ لَهُ أن يبتدعَ من عند نفسه سورةً، ثم يضعُ في أوّلها «بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ»، ثم يضعها حيث شاءَ من القرآن، ثم يستحدثُ لها اسمًا كسائر أسماء سُور القرآن. ويستتبع هذا، بلا ريب، أن يكون الصحابة كانوا يقرُّون عُمَر أو غير عُمَر على هذا الرأي والفعل. وهذه حَوْمةٌ فيها طامّةٌ تركبُ طامّة.

وقد أثبتنا بالدلائل القاطعة أن القرآن لم يكن مشتتًا ثم جمع، بل كانت سُوَره معروفةَ الأسماء، معلومةَ العدد، معدودةَ الآيات[1]، ولكن هبْ ذلك كان كما يدلُّ عليه صريح هذا الخبر، أفيكون معقولًا بوجهٍ من الوجوه، أن ستة آلاف آيةٍ ونيّفًا كانت مشتتة في الصُّدور والرقاع، لم يكن معلومًا أسماءُ سُوَرها ولا عددُها، ولا معدودًا آيات كُلِّ سورة منها، ثُمَّ احتيجَ إلى جمعها وتأليفها، فيتولّى ذلك رجُلٌ أو رجالٌ، فيصنّفون هذه الآلاف في سُورٍ، ثم يسمّون كل سورة باسمٍ، ثم يضعونَ في كُلّ سورة عددًا من الآيات، فلا يأتينا خبرٌ واحدٌ يدلُّ ظاهرُ لفظه على ذلك من فعلهم، سوى خبر ضعيفٍ مرسَلٍ، وتأتي أخبارٌ كثيرةٌ صحاحٌ متظاهرةٌ، مرويّة

(١) عدد سور القرآن: ١١٤ سورة، فيها: ٦٢٣٦، كما أسلفت قبل ص: ٢٦١، تعليق: ٢، وانظر حديث ابن مسعود فيما سلف ص: ٢٦٦، تعليق: ١.

بالإسناد الصحيح عمّن تولّى جمع القرآن، وعن غيره من الصحابة، وجميعُها دالٌّ على نقيض ما يدلّ عليه هذا الخبر الضعيف المرسل؟ أمعقولٌ هذا؟ وإذا سلّمنا أنّ بَعْضَ هذه الآلاف الستّة من الآيات كانَ مجموعًا، وبعضَها كان مشتّتًا ثم جُمِع، فكيف لم يأتِنا خبرٌ واحدٌ دالٌّ على أنهم ضمُّوا هذا المشتّت بآرائهم، فرتّبوه، وصنّفوه، وأحدثوا له سُوَرًا، وأثبتوا في أول كل سورة «بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ»، ثم وسموا كُلّ سورة منه باسمٍ من عند أنفسهم = ويأتينا خبر ضعيف هالك يدلّ على أن عُمَر همَّ أن يفعل ذلك مرّةً واحدة في آيتين كانتا مفقودتين لو وجد لهما ثالثة!! أليس هذا عجيبًا؟ بل هو يسبقُ العَجَب![1]

وكيف يتّفِق في العقل أن يكونَ عُمَر هو الذي كادَ يبطِشُ بهشامِ ابن حكيم حين سمعهُ يقرأ سورةَ الفرقان على حروفٍ لم يقرأها هو عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثم إذا ما اختصما إلى رسول الله، فاستقرأهما، وصوَّبَ قراءة كُلّ واحدٍ منهما، ساوَرَ الشكّ قلبَه، على طول صحبته وإسلامه، فلم يطمئن قلبُه حتى ضرب رسول الله في صدره وقال: «ابعد شيطانًا = يا عمر إن القرآن كُلُّه صوابٌ» = ويكون عُمَر هذا هو نفسه عُمَر الذي يرى أن يبتدعَ للناسِ سورة يُلَفّقها من ثلاثِ آياتٍ، لم يسمَعْها من في رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ أفي العقلِ أن يتّفِق هذا في عمل رجُلٍ واحدٍ ورأيه؟

---

(١) اعلم أنّي أختصر وجوه الحجة اختصارًا، فإنّ الوجوه التي يَبْطل منها هذا الادعاء كثيرة، قد سلف بعضها عرضًا أو نصًّا في خلال هذا البحث.

وعُمَر، هذا القديمُ الإسلام، الشاهدُ نزول الوَحْي أكثر من عشرين سنة، العالم بآياتِه كيف كانت تنزل، ومتى، ولِمَهْ[١] = يجهلُ ما كان يعرفُه أصحابُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيما رواه سعيد بن جبيرٍ عن ابن عباس أنه قال: «كانَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يعرفُ فَصْل السُّورة حتى تنزلَ عليه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ»[٢]، وفي لفظٍ آخر: «لا يعلم خَتْم السُّورة»[٣]، وفي لفظ آخر عنه: «كان المسلمون لا يعلمون انقضاءَ السورة حتى تنزل: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ، فإذا نزلت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ، علموا أنّ السورة قد انقضت»[٤] = وفي هذا أوضحُ الدليل على أنّ الناس كانوا يعلمونَ أن ليس لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يحدّد من عند نفسه آياتِ سورة فيختتمها أو يفتتحها إلّا بإعلام الله إياه ذلك وحيًا، فكيف بعمر بعد ذلك يرى لنفسه أنّ له أن يفعل ما لم يكن لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يفعله؟ وإذا خامرَهُ أن

---

(١) انظر مثالاً على علم عمر بذلك في تفسير آية تمام الدين من سورة المائدة: ٣، في تفسير الطبري، الأخبار من رقم: ١١٠٩٤ - ١١١٠١، وتخريجها من الصحيح وغيره.

(٢) رواه أبو داود بإسناد صحيح في سننه ١: ٢٩١، رقم: ٧٨٨، والحاكم في المستدرك ١: ٢٣١، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وانظر تفسير ابن كثير ١: ٣٣.

(٣) هذا لفظ الحاكم في المستدرك، في الموضع الذي أشرت إليه آنفًا.

(٤) رواه الحاكم في المستدرك ١: ٢٣١، ٢٣٢، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وهو صحيح، لا يضرّ أن يكون عمرو بن دينار رواه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أو رواه عمرو بن دينار عن ابن عباس بلا واسطة، فكلاهما روى عنه.

يفعل، فمن الذي يقرُّهُ على فعله؟ أأبو بكرٍ، أم زيدُ بن ثابتٍ، أمْ من شئت من الصحابة؟ أصحيح ما يدلُّ عليه لفظ هذا الخبر الهالك؟

وأنَّى لعُمَر أن يضعَ لهذه السورة التي يبتدعُها اسمًا، وأسماء سُور القرآن كان توقيفيًا لا ريبَ في ذلك، بما دلّت عليه الأحاديث الصحاح عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ذكرِ السُّورِ بأسمائها في مواطن كثيرة، كذكره «سورة النساء»، و«سورة البقرة»، و«سورة هود»، و«سورة المرسلات»، وعشرات غيرها ممّا جاء في الصحيح المسند الذي لا اضطرابَ؟[1]

ثُمَّ، أعُمَر هذا الذي يستحلُّ لنفسِه أن يلفِّق ثلاث آياتٍ ويجعلَها سورة، ويَجترئ أن يزيد في أوّلها: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، ويضعها برأيه حيث شاء من القرآن، ويستحدث لها اسمًا لم يوقفه عليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = هو نفسُه عُمَر الذي يذكُرُ آيةً من كتاب الله كانت قد نزلت وتلاها الناس، ثم نسخ الله لفظها من القرآن، وأبقى حُكمها بالسُّنَّة، فيخاف على الناسِ أن يضلُّوا عنها، فيخطبهم ويقول: «أيها الناس، قد سُنَّت لكم السُّنَن، وفُرضتْ لكم الفرائض، وتُركتُم على الواضحة، إلّا أن تضِلُّوا بالناس يمينًا وشِمالًا، وضرب بإحدى يديه على الأخرى، ثم قال: إيّاكم أن تَهْلِكُوا عن آية الرَّجْم، أنْ يقول قائل:

---

(١) انظر حديث عبد الله بن مسعود في سنن أبي داود ٣: ٤٤١، رقم: ٣٦٦٨، وهو حديث رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي، ولم أشأ أن أطيل هنا في الاستدلال على ذلك، فإنه معلومٌ مستيقنٌ، ومن التمسه وجده إن شاء الله، قريبًا.

لا نجدُ حَدَّين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورجمنا، والذي نفسي بيده، لولا أن يقول الناس: زادَ عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبتُها: «الشَّيخُ والشَّيخَةُ فارْجُمُوهُمَا البَتَّةَ»، فإنا قد قرأناها»، هذا لفظ مالك في الموطأ[1]، وبيان معنى «لكتبتها» جاء فيما رواه أحمد في مسنده بأوضح من هذا، إذ قال عمر لما ذكر الرجم: «لا تُخْدَعُنَّ عنه، فإنّه حدٌّ من حدود الله تعالى، ألا إنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد رَجمَ، ورجمنا بعدهُ، ولولا أن يقول قائل: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله ما ليس منه، لكتبتُه في ناحية المصحف، شهد عمر بن الخطاب»[2] = يعني في ناحية على هامش السورة التي كانت فيها هذه الآية المنسوخة اللفظ، الباقية الحكم. أفالذي لا يستحلُّ لنفسه أن يكتبَ معنى آيةٍ منسوخة اللفظ في هامش المصحف، وحكمها باقٍ بالسُّنة، ويخافُ أن يعدَّ ذلك زيادةً في كتاب الله، مع استطاعته أن يبيّن أنها ليست من القرآن المتلوّ، يخطُر بباله أن يلَفّق للناس سورةً من ثلاث آياتٍ كيفما اتفق، ثم يزيد فيها: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، ثم يضعُها حيث شاء من القرآن برأيه، ثم يسمّيها بابتداعه! هذا فوق العجب.

---

(١) انظر الموطأ ٢: ٨٢٤.

(٢) رواه أحمد بألفاظ مختلفة، وأسانيد مختلفة في مسنده رقم: ١٥٦، وهو اللفظ الذي أثبتناه، ورقم: ١٩٧، ٢٤٩، ٢٧٦، ٣٠٢، ٣٣١، ٣٥٢، وانظر ما كتبه الحافظ ابن حجر في شرح صحيح البخاري (الفتح ١٢: ١٢٧/ ١٢: ١٣٩)، ومواضع أخرى كثيرة لا أطيل بذكرها هنا.

وفي آخر هذا الخبر المنكر المتن والإسناد أن عمر قال: «انظروا سورة من القرآنِ فضعُوها فيها، فوضَعْتُها في آخر براءة». وبَيّنٌ فيما سلف قريبًا، وما سلفَ من قبلُ، بطلانُ نسبة هذا القول إلى عُمَر، أنْ يأمُرَ بلا حسابٍ وخَبْطَ عَشْواء أن يلتمِس الناسُ لهاتين الآيتين موضعًا يضعونهما فيه حيثما اتفق، كأنّ هذا الكتاب الذي أُمِرُوا باتّباعه وتلاوته وحفظه، كان كتابًا يلفّقونَ آياته بأنفسهم، لا كتابًا منزلًا من عند الله سبحانه = وكأنّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي نزل عليه القرآن منجَّمًا آياتٍ بعد آيات ثلاثًا وعشرين سنة، فيأمر الناس أن يضعوا الآياتِ الحديثة التنزيل في موضعها من الآيات القديمة التنزيل، فيفعل ذلك في القرآن كُلِّه إلّا في هاتين الآيتين ينسى أن يقول للناس: ضعوهما في موضعهما من سورة كذا وكذا = وكأنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقرأْ هاتين الآيتين في سورة قطُّ، لا في صلاة ولا في غير صلاة = وكأنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ هاتين الآيتين منفردتين، فسمعهما منه الحارث بن خزمة، ولم يقل له إنهما في سورة كذا وكذا = وكأنْ ليسَ في الصحابة من سَمِعَ هاتين الآيتين في سورة قطّ، فيذكر أين كانتا = وكأن ليس للقرآن حفّاظ على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأخذونه عنه فيجمعونه في صدورهم حفظًا عن ظهر قلب = وكأنّ عُمَر نفسه الذي قال للحارث بن خزمة: «أشهد لسمِعتُهما من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، كان غافلًا حين سمعهما عن موضعهما من القرآن، وغافلًا عن أن يسأل أين هما منه، كما كان الحارث بن خزمة نفسُهُ غافلًا عن ذلك حين سمعهما = وكأنَ

ليس في الصّحابة من سمع هاتين الآيتين سوى هذين الرجلين: الحارث ابن خزمة، وعمر بن الخطاب!! أفي الأخبار أغربُ من هذا الخبر دلالةً، وأفسدُ منطقًا، وأوغَلُ في تناقض، وأشدُّ دلالة على استهانة عُمَر وغير عمر بتنزيل القرآن؟ أعاذهم الله من ذلك.

ثم يقول في ختام الخبر: «فوضعتُها في آخر براءة»؟ من قائل هذه الكلمة؟ أقائلها عُمَر؟ كلّا، فهو الذي قال: «فانظروا سورة من القرآن فضعوها فيها»، فوكل ذلك إلى غيره. أهو الحارث بن خزمة؟ كلّا، فإنّه هو الذي أتى بالآيتين، ولم يكن له عملٌ في جمع القرآن في عهد أبي بكر ولا في عهد عثمان، ولا رَوَى أحدٌ ذلك، ولا صرَّح راوي الخبر بما يفيد أنه فعل. أهو عباد بن عبد الله بن الزبير؟ كلّا، فهو لم يشهد عهدَ أبي بكر وهو يطيقُ أن يكون موكولًا إليه شيء من جمع القرآن، ولا هو قال ذلك عن نفسه ولا قاله أحدٌ عنه، مع شهادة أهل العلم بأن روايته عن عمر نفسه مرسلةٌ بلا تردّد، وهذا كان في السنة الحادية عشرة، وعُمَر توفي في السنة الثالثة والعشرين من الهجرة! وإذنْ فهي كلمة عاثرة في الخبر لا صاحبَ لها![1]

وإذنْ، فهذا الخبر الأوّل، كما ترى، هالك المَتْنِ، مُسْتَفسَدُ الدّلالة، منحلُّ عُرَى الألفاظ، مخالفٌ لكُلِّ صحيح من الأخبار المسندة

(١) هذا الخبر سبقني إلى نقده نقدًا موجزًا أخي السيد أحمد في شرحه على المسند، في الخبر رقم: ١٧١٥، ومن علمه اقتبستُ، وبفضله اهتديت، رحمه الله وأثابَه وغفر له.

التي ذكرنا والتي لم نذكرها. وهو على ذلك كُلّه مُدْخِلٌ في تاريخ عُمَر دلالةً تناقض دِلالة كُلّ خبرٍ صحيح الإسناد مستقيم المتن من أخبار عُمَر، فضْلًا عن إبطاله للصورة الصحيحة التي تَمّ بها جمع القرآن، فيما دلّت عليه الأخبارُ المتظاهرة الصحيحة الإسناد عن الرجل الذي عهد إليه أبو بكر بجمع القرآن، وهو زيد بن ثابت، وما دلّت عليه أخبارُ غيره من الصحابة الذين شهدوا هذا الأمرَ وعرفوه معرفة يقين.

أما هذا الخبرُ الثاني، ففضلًا عن أنَّه خبرٌ مُرْسلٌ لا تقومُ به الحجّة، ففي رجاله مَقالٌ قادحٌ، ولا سيّما رواية محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، فإسنادُهُ أضعفُ من إسناد الخبر الأول. ومع ذلك، فالذي ينتهي إليه إسناد الخبر، وهو «يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب»، أحدثُ ميلادًا من «عبّاد بن عبد الله بن الزبير» راوي الخبر الأوّل، وهو لم يشهد هذا الأمر لا زمنَ جمع القرآن على عهد أبي بكر، ولا زمن كتابته في المصحف على عهد عثمان، لأنه إنما وُلِد في خلافة عثمان، وكتابة المصحف الإمام كانت في أول عهد عثمان بالخلافة. ثم يقالُ في دلالة ألفاظ هذا الخبر، ما يقالُ في دلالات ألفاظ الخبر الأوّل ممّا يُوجب الفساد والاضطراب، فلا نعودُ إلى تكرار ما قلناهُ هناك. وليتَه اقتصر على فساد الدلالات، فقد أتى فوق ذلك كُلّه بالفادحة الطامّة.

وذلك أن صريحَ سياقته دالٌّ على أنّ «جمع القرآن» كان في عهد عمر، لا في عهد أبي بكر، وأنه كان في آخر عهد عمر، في آخر السنة

الثالثة والعشرين من الهجرة حيث قُتِل يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة، لا في آخر السنة الحادية عشرة بعد مقتل أهل اليمامة، وذلك لقوله: «فقتل عمر وهو يجمَعُ ذلك إليه» = وأنّ عثمان لما قامَ، تولّى ما كان بدأه عُمَر قبيل مقتله = وأنّ فقدان هاتين الآيتين من «سورة براءة» ووِجْدانهما عند «خزيمة بن ثابت»، إنما كان زمانَ عثمان = وأن عثمانَ هو الذي قال لخزيمة: «أين ترى أن نجعلهما»؟ = وأن خزيمة هو الذي رأى أن تختم بهما براءة، لأنها آخرُ ما نزل من القرآن.

وهذا كما تَرى مخالفٌ كُلَّ المخالفة لما رَواه الرُّواة جميعًا في تاريخ «جمع القرآن»، بما في ذلك الخبر الأوّل الهالك الإسنادِ. ولو لم يكن في هذا الخبر سِوى هذه الفِرْية البلقاء، لكانتْ حَسْبَهُ في اطّراحِه ونعتِه بالكذبِ. ولا أظنُّ بعاقلٍ أنْ يدعَ الأخبار المتظاهرة لخبرٍ انفردَ بمثل هذه الزّلة المُوبِقة، إلّا أن يكون مطموسًا على عَقْله بالهَوَى المجرّد.

وباطّراح هذين الخبرين الضعيفين إسنادًا، الفاسدين متنًا ودلالةً، زال الإشكال الثاني الذي ذكرنا أنه يأتي بقيةَ خبرِ زيدٍ من خارجٍ، بفعل هذين الخبرين الهالكين.

أما الإشكالُ الأوّل الذي كانَ مأتاهُ من قِبَلِ الخطأ الفادح في حمل لفظ «جمع القرآن» على أنه «جمع نصّ القرآن»، فقد أزالَهُ ما كتبناهُ آنفًا في تفسير حديث زيدٍ حرفًا حرفًا. ولم يبقَ إلّا أنْ نفسّر معنًى

قوله: «فتتبعتُ القرآنَ أجمعُهُ من العُسُبِ واللخاف وصدور الرجال = حتى وجدتُ آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاريّ، لم أجدها مع أحدٍ غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، حتى خاتمة براءة».

فقد ثبت عندنا بالبرهان الحاسم فيما سلف، أنّ مدارَ خبر زيد في «جمعِ القرآن»، إنّما هو كتابةُ «نصّ القرآن» على الحرف الأوّل الذي نزل عليه في مدّ اثنتين وعشرين سنة، ثم جَمْعُ اختلاف قراءة هذا النصّ باختلاف «الأحرف الستة» الأُخرى، التي نزل عليها في قُبْل سنة عشرٍ من الهجرة، ثُم ضَمُّ هذه الأحرف الستة إلى الحرف الأوّل = وثبت عندنا أيضًا أن قول زيد بن ثابت: «فتتبّعْتُ القرآنَ أجمعُهُ من العُسُبِ واللخافِ وصدور الرجال»، دالٌّ على عملين، الأوّل: جمعُ ما كان مكتوبًا على رَقيم مسطورٍ ممّا كتبه كَتَبةُ الوَحْي وما كتبه الصحابةُ لأنفسهم وأقرّهم عليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو «قُرآن» مكتوبٌ على الحرف الأوّل = والعمل الآخر: جمعُ ما وَعَتْه صدور الرِّجال من قرآنٍ مقروءٍ على «الأحرف الستة» الأخرى، تَلَقِّيًا عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُبَيْل وفاته بسنة وبضعة أشهر[1]، وهو القرآن المحفوظ في الصدور.

---

(١) انظر ما سلف ص: ٣٠٧-٣٠٨.

وثبت عندنَا بالبُرْهان الحاسِم أيضًا، أن جماعةً من الصحابة كانوا قد جمعوا القرآن كُلَّه حفظًا عن ظَهْرِ قلبٍ على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، منهم زيد بن ثابت نفسه، وغير معقولٍ أن يكونَ هؤلاءِ جميعًا قد أخطأوا تلقِّيَ هاتين الآيتين عنه = ثم مُحالٌ أن يكون رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد غابَ عنه أنّ في أمّتِه منْ جَرّدَ نفسه لجمع القرآن حفظًا عن ظهْرِ قلبٍ، فيدَعَ هؤلاءِ القُرَّاءِ لا يُقْرِئهم هاتين الآيتين وحدهما من سِتَّة آلافِ آيةٍ ونيِّفٍ، ثم لا يُقْرِئهما إلّا أبا خزيمة الأنصاريّ وحدَهُ، وهو ليس معروفًا في صحابته بأنه أحدُ من يَجْمع القرآن حِفْظًا عن ظهر قلبٍ = ومحالٌ أن يكونَ لم يَسْمَعهما أحدٌ منذ نزلتَا سوى أبي خُزَيْمة = ومحالٌ بعد ذلك أن يكون رسولُ الله قد لحق بالرَّفيق الأعلى وهو لا يعلَمُ موضِعَهُما من القرآن = ومحالٌ أن يكون القرآن كانَ ينزلُ عليه منجَّمًا منذ نزل، فكانَ يأمُر بالآية التي تنزل أو الآيات أن يضعَها الناسُ في قراءتِهم حيث أمره الله أن توضَع من سورتِها، ويفعَلُ ذلك مُدّة اثنتين وعشرين سنةً، حتى إذا نزلت هاتان الآيتان، نَسِي عَهْدَهُ الذي عهد أن يفعلَهُ سنين متطاولةً، فلا يُبَيّن لأحدٍ مكانهما من القرآن العَظِيمِ. كُلُّ ذلك محالٌ شديد الاستحالة من هذه الوجوه، ومن وجوهٍ أُخَر طَوَينا ذكرها هنا.

وإذنْ، فشأنُ هاتين الآيتين كشأن سائر القرآن الذي نزلَ منجّمًا، فأمر رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوضعه في مكانه من سُور القرآن، أعني أنّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد بيّن لأمّته مكانهما في سورتهما بلا شك

في ذلك، ومحالٌ أن يكون فارقهم ولم يُبَيِّن لهم ذلك. ولا ريبَ في أنَّ كل من كان جمع القرآن كلّه حفظًا على عهده قد تلقَّاهُما عنه، وتلقَّاهُما أيضًا كُلُّ من أخذ عنه سورة التوبة. ولا ريب أيضًا في أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد عارض بهما جبريل عليه السلام في موضعهما من السُّورة. ولا ريبَ أيضًا في أنه قرأهما على الناس على مُكْثٍ كما أُمِر بنصّ القرآن، في صلواته أو غير صلواته وهم يسمعونَ. ومستبعدٌ كُلّ الاستبعاد أن لا يكون في أهل المدينة من الصحابة يوم جمع القرآن، من يذكُرُهُما ويذكُرُ موضعهما، وفيهم يومئذٍ أبو بكر، وعمر، وزيد بن ثابت، وغيرهم مِنْ أعلام الصحابة وحفظة القرآنِ. وإذنْ فكُلُّ خبرٍ جاءَ فيه أن عُمَر أو غيرَ عُمَر قد فوَّض إلى الناسِ أن يلتمسوا للآيتين مكانًا يضعونهما فيه بآرائهم خبط عشواء، فهو خبرٌ باطلٌ عقلًا واستدلالًا، لأنّه يناقِضُ سُنّةَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شأنِ القرآن مدّة اثنتين وعشرين سنة، حيث كانَ يأمُرُ بوضْع الآيات حين تنزل في مواضعها من سورها = ويناقضُ ما ائتمنه الله عليه من تبليغ كتابِه على الوجه الذي نُزِّل عليه= ثم يناقِضُ كُلَّ الأخبار المعروفة في تاريخ القرآن نصًّا واستنباطًا = ويناقِضُ خبر زيد بن ثابت الذي تولّى «جمع القرآن» على عهد أبي بكر، وهو الخبر الصحيح من كُلِّ علّة، لأن زيدًا لم يذكُرْ أنّ عُمَر أو غير عمر، أمر بأن يلتمسُوا لهما مكانًا يضعونهما فيه بآرائهم، ولا أنه هو فعل ذلك برأيه، إذ قال في خبره: «حتى وجدتُ آخر سورة التَّوبة مع أبي خُزَيْمة الأنصاريّ لم أجِدها مع أحدٍ غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ

عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة بَرَاءة. فكانت الصُّحُف عند أبي بكر...»، إلى آخر الخبر[1]. ويَبِيْنُ خلوُّ هذا الخبر من كُلّ ذكْرٍ لما يشعِرُ بأنَّ الأمر فُوِّضَ فيهما إليه أو إلى غيره، يضعهما حيث يتخيَّر.

وإذ قد صَحَّ هذا، وهو صحيح من كُلّ وجهٍ، فمعنى قول زيد: «لم أجدها مع أحد غيره»، لا يعني به أنه لم يجدهما في «القرآن» الذي تتبعه وجمعه من صدور الرجال، وفي موضعهما من سورة التوبة = بل يعني أنه لم يجدهُما في «القرآن» الآخر الذي تتبّعه وجمعه من العُسُب واللّخاف، وهو القرآن الذي كان مكتوبًا على الحرف الأوّل ممّا كتبه كَتَبَةُ الوَحْي، وما كتبَهُ الصحابة لأنفسِهم بإقرار رسول الله ما كتبوا، إلّا عند رجُلٍ واحدٍ ممّن كتب لنفسه، هو أبو خزيمة الأنصاري. وإذن، فبيان مقالة زيدٍ هو كما يلي: «فوجدتُ آخر سورة التوبة = مكتوبًا على الحرف الأوّل = مع أبي خزيمة الأنصاريّ، لم أجدها مع غيرهِ = مكتوبة». وحذفُ ذكر «الكتابة» حذفٌ صحيحٌ في صريح العربية في مثل هذا الموضع، لأنّ سياقَ الكلامِ قبلَه دالٌّ عليه. وذلك لأنه مُحَالٌ خبرًا واستنباطًا أن لا يكون وجدها في «القرآن» المحفوظ في صدور الرجال كما قدَّمنا، فلم يبق إلّا أن يكون نصُّ كلامه واقعًا على أنه لم يجدها في «القرآن» المكتوب في العُسُب واللخافِ، إلا عند أبي خزيمة الأنصاري، وصدق زيدٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولا يُنَبِّئُك مثلُ خبيرٍ.

---

(١) اقرأ الخبر بتمامه فيما سلف ص: ٢٤٧-٢٤٨.

وبهذا البيان زال كُلُّ إشكالٍ أحدثه سوء تأويل الكلام، واتَّسق معنى الخبر اتساقًا واحدًا لا يتضاربُ ولا يتناقضُ، وطابق تأويله تامًّا، كُلَّ الأخبار الصحيحة المتباعدة المخارج، لا في «جمع القرآن» وحدَه، بَلْ في تاريخ القرآنِ، وفي سنة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك مُدَّة حياته، وفي تاريخ أَصْحابِه، وفي أقوالهم المتفرِّقة المتعلِّقة بشيء من هذا كُلّه نصًّا واستنباطًا.

* * *

والآنَ، وقد بلغت الكَرَّةُ غايتها في إماطة اللثامِ عن معاني حديث زيد بن ثابت، حتى استبانت معارفُه، وبدا تخطيطُ الصورةِ جليًّا واضحًا، نعود إلى الباب المُصْمَت المُغْلَقِ على عمل زيدٍ في «جمع القرآن»، نفتحَه على مِصْراعيه لفَلَق النُّورِ[١].

وتلخيصُ صورة ما كنّا انتهينا إليه في بيان عمل زيد في «جمع القرآن»، أنه عَمَلان، ولكلّ عمل منهما أسلوبٌ.

• العملُ الأول: أنّه تتبّع القرآن يجمعه «من العُسُب واللخاف»، وهذا هو القرآن المكتوبُ الذي جمعه مما كتبهُ كَتَبَةُ الوَحْيِ، ومما كتبه الصحابة لأنفُسِهِم وأقرّهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ما كتبوا، وعَسَى أن يكون هذا المكتوب قد استغرق القرآن كُلَّه. ومن المرجّح أنّ جُلَّه، إن لم يكن جميعُهُ كان مكتوبًا على الحرف الأوّل وحدَه[٢] = فلما قدَّر زيدٌ أنّه قد استقْصَى جمعَ هذا المكتوبِ المتفرِّق عند الناسِ في كِسر صغارٍ من الرَّقيم المسطور، أخذه فَرتب ما فيه من الآياتِ في سورة سورةٍ، وجعلَ كلَّ سورة على حدةٍ، مسترشِدًا في ترتيبها بالقرآن المحفوظ في صَدْره وصدرِ من استعان به ممّن جمع القرآن كُلَّه حفظًا على عهد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو القرآن المتلوُّ المرتب السور والآيات على ترتيب تلاوة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = ثم افتقد زيدٌ، وهو يفعل ذلك، آيتين من آخر سورة التوبة لم يجدهُما مكتوبتين،

---

(١) انظر خبر هذه الكرة فيما سلف ص: ٢٨٠.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٧٣-٢٧٤.

فتلبّثَ بهما حتى وجدهما عند أبي خزيمة الأنصاريّ، لم يجدهما مكتوبتين مع أحد غيره، فوضعهما مع الكِسَر في مكانهما من آخر سورة التوبة حيث افتقدهما = وكانَ شرطُ زيد في جمع ذلك المكتوب، أن لا يقبلَ، كما أمرهُ أبو بكر وعُمَر، ممّن كتب لنفسه قرآنًا، إلّا أن يجيء على ما كتبَ بشهيدين يشهدان أنه كتب ذلك عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعارضه بِه، وأقرَّه رسول الله على ما كتب = ثم عَمَد زيدٌ إلى هذه الكسر التي رتبها في سُورها، وجعل كُلَّ سورة على حدةٍ، فرتَّب سُوَرها على ترتيب السُّور في تلاوة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، التي عَرَضها على جبريل عَرْضتين في شهر رمضان من السنة العاشرة من الهجرة، أي قُبَيْل وفاته، بأبي هو وأمّي، بخمسة أشهرٍ واثنتيْ عشرة ليلة = ولما فرغ زيدٌ من ذلك، أقبل على هذا القرآن المكتوب في الكِسَر من الرقيم المسطور، المرتبةِ سورُه وآيات سُوَره، فانتسخهُ في الصُّحُف مرتبًا على هذا الترتيب الباقي عندنا إلى اليوم، وإلى يوم يرثُ الله الأرض ومن عليها = وكانَ هذا القرآنُ المنتسَخُ في هذه الصُّحفِ، مكتوبًا على الرَّسْم الذي يقتضيه نطق الحرف الأوّل الذي نزل عليه القرآنُ إلى سنة عشر من الهجرة، قبل أن يؤمر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن يُقرئ أمّته القرآن على «سبعة أحرف».

• **والعمل الثاني**: أن زيدًا لما فرغَ من كتابة القرآنِ في الصُّحف على الحرف الأوّل وعلى رسْمِه، أقبلَ على القرآنِ يجمَعُه «من صدور الرجال». وهو القرآن الذي وعتْه صدورُهم حفظًا مقروءًا على «الأحرف

السبعة» جميعًا. وكان أسلوبه إلى ذلك أن بدأ يستعرضُ من كان عنده «قرآن» من الصحابة، وعَسَى أن يكون بدأ بمن كانَ معروفًا على عهده صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنّه جمع القرآن كُلَّه حفظًا عن ظهرِ قلبٍ. فكانَ الحافِظُ منهم يأتيه، فيستقرئه زيدٌ معارضًا قراءته بما كتبَ في الصُّحف حرفًا حرفًا. فإن خالفتْ قراءتُه ما كانَ مكتوبًا في صحفه، أمسكَ على موضع المخالفة، واستثبت هذا القارئ: أهكذا أقرأكَ رسولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؟ فلا مَحيص -إلّا أنْ يكون القارئ نسي أو أخطأ فيصحح قراءته- من أن يقولَ نعم. فإذا قالها، أثبت زيدٌ الحرفَ المخالفَ على ناحيةٍ من الصحيفة، سواءٌ أكانت المخالفة في نفس الحرفِ، أم كانت في الأداءِ الموجب تغيير رسم الحرفِ، وسواءٌ أكانت زيادة في حروف الآية، أم كانت نقصًا فيها. وكان معلومًا أن هذا الاختلاف آتٍ من قبل اختلاف «الأحرف السبعة». وظَلَّ زيدٌ يفعَلُ ذلك وهو يستقرئ النَّاسَ ممّن حفظ «قرآنًا» قلَّ أو كثُر، مقروءًا على وجوه اختلاف «الأحرف السبعة»، حتى اطمأنَّ قلبُه واستوثق أنه قد أبْلى عُذْرًا في استقصاءِ قراءةِ الناسِ. وبذلك صار بيّنًا أن صُحُف زيد التي نسخ فيها «القرآن» من العُسُب واللِّخَاف، كانت صحفًا جامعة للقرآن المكتوب على رسم الحرف الأوّل الذي نزل عليه القرآن إلى سنة عشرٍ من الهجرة، ومُثْبَتًا على حواشي كُلِّ صَحِيفة من الصُّحُفِ مقابل كلمات أسطرها، ما خالفَ هذا المكتوبَ على ما أوجبه اختلاف قراءة القرأة الذين قرأوا القرآن على «الأحرف السبعة»، كما أقرأ كُلًّا منهم رسولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

هذه صورة جامعة لعمل زيد، ولكن عَسَى أن يسأل سائل: وأنّى لك أن تقول إنّه كتب اختلاف الأحرف السبعةِ على حواشي الصُّحفِ عند كُلِّ آية في سطرها؟ وهلْ عندك علمٌ أن مثل ذلك كان مألوفًا عند القوم؟

فأقول: نَعَم، ونِعْمةَ عَيْنٍ. وذلك أنّي أجدُ بديهة العَقْل تهدي إليه عند الحاجة إلى مثله. ولا أظنُّ مثلَ زيدٍ وسائرَ أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم من هُمْ في منازل التوقّد والذكاء، يعجزُهُمْ أن يدركُوا ذلك بالتأمُّل والنظر. وفضلًا عن ذلك، فإن في الأخبار التي رويتُ عنْهُم ما يدلُّ دلالة قاطعةً على أنهم فعَلوهُ. من ذلك حديث زيد بن ثابت نفسه، حين نزلت آيةُ: «لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ والمجَاهِدُونَ في سبيل الله»، فكتبها زيد، فقال عمرو بن أم مكتومٍ الأعمى: يا رسول الله، فكيف بمن لا يستطيعُ الجهادَ، فما هو إلّا أن قضَى كلامَه حتى غَشِيت النبيَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السكينة، ثم سُرّي عنه، فقال لزيد: اقرأ. قال زيد فقرأت عليه: «لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المؤْمِنِينَ والمجَاهِدُونَ»، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ»، قال زيد: فألحقْتها، فوالله لكأنّي أنظُرُ إلى مُلْحَقِها عِند صَدْعٍ كانَ في الكَتِف[1].

(١) انظر الخبر وتخريجه فيما سلف ص: ٢١٠ تعليق رقم: ١.

وظاهرٌ كُلَّ الظُّهورِ أن زيدًا كان حين يكتبُ في هذه الكِسَر الصغارِ، يترك بياضًا على جانبي الأسطُر التي يكتبُ فيها، وأنه حين احتاجَ إلى زيادة هذه الكلمات التي نزلت بعد كتابة الآية، أعلَمَ على مكانها من وسط الآية، وأثبت في بياض حاشية الكتفِ نصَّ الكلمات الثلاث التي تمت بها الآية. هذا في الكِسَر الصغار، فما ظَنُّك بفعله الذي تهيأ له وهو يعرفُ طريقه وأسلوبه، وبين يديه صُحُفٌ مسوّاةٌ رَحِيبَةٌ لا تَضِيقُ عن الذي أعدّ له العُدّة، وهو كتابة الاختلاف في حواشي كُلّ صحيفة؟

وخبرٌ آخر مرَّ آنفًا، وهو خبرُ عُمَر في آية الرجم إذ قال: «لولا أن يقول قائلٌ: زاد عُمَر بن الخطابِ في كتاب الله ما ليس منه، لكتبتُه في ناحية المصحف: شهد عمر بن الخطاب»[1]. وبيّنٌ كل البيانِ أن صورة الصحيفة كانت واضحةً جدًّا عند عمر، آياتٌ مكتوبة في صحيفة سطرًا من تحته سطرٌ، وعلى ناحيتي المكتوب بياضٌ يتيحُ للكاتب أن يكتب فيه الكلمة والكلمات. وهذا الخبر قاطِعُ الدلالة على أن زيدًا كتب صحف القرآن على هذه الهيئة. وعسى أن يكون في قول عمر: «لولا أن يقولَ قائل: زاد عُمَر بن الخطاب في كتاب الله ما ليسَ منه»، دليلٌ آخر على أن زيدًا كتب في نواحي الصُّحفِ اختلاف الأحرف السبعة، وهو قرآنٌ بلا ريب، فلذلك رهب عُمَر أن يكتب آية الرجم بين هذا الذي كتبه زيدٌ، لأنها ليست قرآنًا، وإن كان الناسُ قد قرأوها زمنًا في

(١) انظر الخبر بتمامه وبتخريجه فيما سلف ص: ٣١٩، ٣٢٠ تعليق رقم: ١، ٢.

القرآن، وذلك لأن الله نسخَ لفظها فرفِعَ من التلاوة، وإن بقي حُكْمها قائمًا بالسنة الصحيحة.

ولكنّ بقي أمران لا بُدَّ من بيانهما بيانًا موجزًا في هذا المَوضع:

الأوَّل: أن زيد بن ثابتٍ حين كتب الصُّحُف في عَهْد أبي بكْر، لم يُخْلها من النقطِ كما فعل في زمن عثمان، بل كانَ يكتبُ الحرفَ منقوطًا على صورة نقطِه التي نعرفها اليوم، وقد أسلفنا الإشارة إلى ذلك[١]، وسيأتي تتمة بيانه في كتابة المصحف الإمام على عهد عثمان. أما الحركات من فتح وضم وكسر وسكون، فلم تكن معروفةً عندهم، فلا ريبَ أنّ صحفه كانت خالية من الحركات.

والأمر الآخر: يتعلق بالقَدْر الذي كتبه زيدٌ من «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن. وقد أسلفتُ البرهانَ على أن قُطْب «الأحرف السبعة» الذي تدورُ عليه رحاها، هو هيئة نُطْق ألفاظ القرآن موصولة ومقطوعةً، وهو الذي يسميه القوم: «الأصول». وسموه كذلك لأنه أصول أداءِ القرآنِ، وهو لبابُ علم التجويد[٢]. وأكثر هذا الباب متعلّقٌ بالصوتِ والمخارج، كالإدغامِ، والإظهار، والإمالة، والتفخيم، والروم، والإشمام، والمدّ، والتسهيلِ، والوقف، وسائر هذه الأبواب. وبعض ذلك الأداء مؤثر في رسم الكلمة، وأكثرهُ لا يؤثّر في رسمها.

---

(١) انظر ما سلف ص: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) انظر ما سلف ص: ١٥٨-١٦٣.

فمن المرجَّح أن زيدًا إنّما كتب ما أثّر في رسمِ الكلمة، فأعاد رسمها في ناحيةٍ من الصحيفة على ما يوجبه أداؤها الآخر، وأغفل ما لا تأثير له، لأنّه باقٍ في قراءة القرأةِ، على الوجه الذي أقرأهم عليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يتلقّاهُ عنهم من بعدَهم تلقّيًا وتلقينًا.

أمّا فصولُ اختلاف «الأحرف السبعة» غير «فُصُول الأداء»، وهي التي بوّبتُها قبلُ في عشرة فصولٍ، فلم يثبت منها زيدٌ، بضَرُورة العقل، إلّا ما يمكنُ أن يكتبَ. وذلك أن فقدانَهم الوجهَ الذي يثبتون به صورة الحركة في الكلمات كتابةً، أوجبَ ترك ما اختلافُه راجعٌ إلى اختلاف الحركة. فخرج مما كتبَ زيدٌ من اختلاف «الأحرف السبعة»، كُلُّ ما يُرَدّ إلى الفصولِ الأربعة الأولى التي تنشعِبُ من «الاختلاف في حركة أنفُسِ الكلمات»، ومن «الاختلافِ في حركة الإعراب». وأثبت زيدٌ الفصولَ الستة الأخرى التي تردُّ إلى «الاختلاف في نفس الكلمة»، وهما فصلان، و«الاختلاف في التقديم والتأخير»، و«الاختلاف في الإفراد والتثنية والجمع، وما داخلهما»، و«الاختلاف في الزيادة»، و«الاختلاف في النقص»[(١)].

ومعلومٌ، مرةً أخرى، أن ما لمْ يثبتْهُ زيدٌ في صُحُفِه من وجوه اختلاف «الأحرف السبعة»، فموكولٌ أمرهُ إلى الحفظ والتلقي والتلقين، وهو الأصْلُ في شأن القرآن، وأنه مبثوثٌ إلى يومنا هذا في

(١) انظر ما سلف ص: ١٦٤، وفيه بعضُ الأمثلة. واعلم أنّ هذا ليس استيعابًا جامعًا، بل ربّما زاد شيءٌ، وربّما دخل من الأبواب التي قلنا إنّه لم يكتبها، ما يمكنُ كتابته.

قراءة القرأةِ المتوارثة، صحيحها وشاذِّها[1]. فإذا قلنا إن زيدًا أثبت في صحفه اختلاف «الأحرف السبعة»، فإنما نقولهُ اختصارًا، لعلمنا أنه لم يثبتْ إلا ما أمكنَتْ كتابتَه من اختلافها. هذه هي القاعدة التي نبني عليها فيما سلف، وفيما سيأتي.

والآنَ صار بيِّنًا أن معنى «جمع القرآن» على عهد أبي بكر، إنما هو: كتابتُه في صُحُفٍ مثبَتٍ على نواحيها اختلاف «الأحرفَ السبعة» في نص القرآنِ المحفوظِ في صدور الصحابة، بلا ريبٍ في ذلك. هذا، وقد تولّى زيد بن ثابت جمع القرآن في أوَّل السنة الثانية عشرة من الهجرة، بعد مقتل أهل اليمامة، وفرغَ منه في آخرها قُبيل وفاةِ أبي بكر، لأنه يقول في تمام حديثه: «فكانت الصُّحف عندَ أبي بكرٍ حتى توفّاهُ الله، ثم عند عُمَر حياتَهُ، ثم عند حَفْصَة بنت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[2]. ووفاة أبي بكر كانت لثمانٍ بقين من جمادى الآخرة من السنة الثالثة عشرة. وإذنْ فقد استغرق عمل زيد في جمع القرآن، أي في كتابته في الصحف وجمع أحرُفِه، سنة أو أقلَّ على وجه التحقيق. وقِصَر هذه المُدّة وحدهُ، دليلٌ كافٍ على أن زيدًا لم يكن يجمع قرآنًا مشتتًا يتولّى هو ومن شاء اللهُ من الصحابة ترتيبَهُ أو تبويبه، كما تدلُّ عليه الأخبار الهالكة التي أسلفنا إبطالها، بل كان يكتبُ محفوظًا في الصدور متسِقًا مُرَتّلًا معروفَ السياق، مرتَّبَ الآياتِ في السُّور، ومرتَّب السُّورِ واحدةً بعد أُخرى، على ترتيب عَرْضٍ

---

(١) لبيان هذا موضع هو أولى به تضيقُ عنه هذه العجالة.

(٢) انظر الخبر بطوله فيما سلف ص: ٢٤٧-٢٤٨.

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن كُلَّه على جبريل عَرْضتين في شهر رمضان من السنة العاشرة.

وبيِّنٌ من تمام حديث زيدٍ أنّه لما فرغَ من كتابة الصُّحُف وضَمِّها مرتبَةً، أسْلَمها إلى أبي بكر الصدّيق، لأنّه كان الآمِرَهُ بذلك، ولأنّه وليُّ أمر المسلمين وخليفةُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فلمّا حضرت الوفاةُ أبا بكرٍ، أوصَى إلى عُمَر بما كان عندَهُ، فحازها عُمَر فيما حازَ من شئون أبي بكر، ولأنّه الخليفة من بعده. فلمّا طُعِنَ عُمَر في ذي الحجة من سنة ثلاث وعشرين، جَعَل أمَّ المؤمنين حفصةَ بنت عمر بن الخطاب وصيَّتَه، فاستقرّ عندها ما كان عندهُ[١]، فكذلك آلت إليها هذه الصُّحُف، وبقيتْ عندها إلى أن حدث اختلاف الناسِ في قراءة القرآن زمنَ عثمان، وعزم على كتابة مصاحفَ يُرْسلها إلى الأمصار، وذلك في السنة الخامسة والعشرين من الهجرة، فاحتاج إلى هذه الصُّحُف، كما سترى بعدُ. «فأرسلَ إلى حفصة: أن أرسلي إلينا الصُّحُف ننسخُها في المصاحف، ثم نردُّها إليك. فأرسلت بها حفصةُ إلى عثمان»، «حتى إذا نسخوا الصُّحُفَ في المصاحف، ردَّ عثمان الصُّحُفَ إلى حفصة»[٢].

* * *

(١) انظر فتح الباري ٩: ١٣.

(٢) ما بين الأقواس من نص حديث حذيفة بن اليمان، من رواية البخاري في صحيحه (الفتح ٩: ١٦، ١٧).

ولسياق قصّة هذه الصحف دلالاتٌ لا بُدّ من بيانها، لأن فيها البرهانَ من وجوه مختلفة على صحة أكثر ما ذهبنا إليه في شرح أمر «جمع القرآن»، على الصورة التي رسمنا تخطيطها.

فأوّل ذلك أن مَآلَ هذه الصحف من أبي بكر خليفة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى عُمَر الخليفة من بعده، ثم مآلها إلى حفصة بنت عُمَر وصيّة عُمَر في خاصّ شأنه، دون مآلها إلى عثمان الخليفةِ من بعد عُمَر = دالٌّ أوضح الدلالة على أنهما حين أمرَا بكتابة هذه الصُّحُف، لم يَعُدَّا ذلك عملًا من أعمالِ إيالَة الأمّة وسياستها في دينِها ودُنْيَاها، لأنّه لو كانَ من أعمال الإيالة، لآل إلى عثمان بحقّ وِلَايته على المسلمين بعد عُمَر، ولبادرت أمُّ المؤمنين حفصةُ فأسلمتْه إلى وليّ أمر المسلمين عثمان. وإذن، فالأشبهُ أنهما كانا يعُدَّانه مجرّد تسجيل لنصّ القرآن على الحرف الأوّل، مضمومًا إليه ما أطاقَ زيدٌ كتابته من اختلاف القرأة باختلاف «الأحرف السبعة»، ولا شيءَ فوق ذلك = وأنهما جعلاهُ تذكرةً لأنفسهما وحفظًا، كشأن كُلِّ قرآنٍ كتبه كاتب لنفسه من عامّة أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يزيدُ. وقدّرَا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا حين اجتهدا، أن عسى أن يهلِكَ من الصحابة في المواطن، من كان معه قرآن على حَرْفٍ لم يتلقَّه عنه إلّا الرجل أو الرجلان، ويخفَى أمرهُ على عامة الناس، فإذا قرأ القارئ ما تلقَّى، ووقعت رِيبةٌ في صدور الناسِ فاختلفوا، فعندئذٍ يجدون فيصَلًا حاضرًا يحكُمُ بينهم، هو ما ثبت في الصُّحُف بشهادتهما وشهادة زيد بن ثابت معهما،

وبإقرارِ غيرهم من الصحابة الذين شهدوا كتابة هذه الصحف.

ومن أوضح الدليل على أن ذلك كذلك، أنهما لم يأمُرَا أن تُنْسَخ هذه الصُّحف في مصاحف ترسَلُ إلى أمصار المسلمين، لا في زمن أبي بكر، ولا في زمن عُمَر من السنة الثالثة عشرة إلى آخر السنة الثالثة والعشرين من الهجرة، فهذا مُبِينٌ عن أنهما لم يفعلا ذلك بحقّ ولاية أمر المسلمين، بل فعلاهُ لأنفسهما خاصّةً حَيْطةً وأخذًا بالأحزم الأوثق. ومن أجل ذلك بقيتْ عند أبي بكرٍ حياتَهُ، ثم عند عُمَر حياتَهُ، ثم آلت إلى حفصة أم المؤمنين بنت عمر، بحق وصِيّته لها، فكانت لها ملكًا خاصًّا، حتى إن عُثْمان لمّا احتاج إليها، وهو وليُّ أمر المسلمين، أرسل إلى حفصة يستأذنها، ويسألها أنْ تُسْلمها إليه، ثم يردّها إليها، لأنها حَقٌّ خالص لها. فلو كانَ أبو بكر وعمر فعلَا ذلك بحق الوِلاية، لفعلا كما فعل عثمان، حين كتب المصحف الإمامَ، وأرسل نسخه إلى الأمصار.

ومنذ كتبتْ هذه الصحف، إلى أن طُعِنَ عمر في السنة الثالثة والعشرين من الهجرة، والصحابةُ يقرأون القرآنَ على «الأحرف السبعة» كما علّمهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُقْرِئون الناسَ كما قرأوا، لا في المدينة وحدها، بل في كُلّ أرضٍ دخلها الإسلامُ، ما بين برقَةَ غربًا إلى أقصى سِجِسْتَان شرقًا. ومع هذا الزمان المُتَطاول، ومع اتساع نِطَاق الإسلامِ، ومع تكاثُر أبناء الصحابة والتابعين، ومع ازدياد عدد المسلمين من غيرِ العرب على اختلاف ألسنتهم، ومع الاستفاضة

الرائعة في تحفُّظِ القرآن والإقبال على تجويد تلاوته حرفًا حرفًا، متلَقّى عن قَرَأَةٍ يُقْرِئون الناسَ القرآن على سبعة أحرفٍ، كُلٌّ يُقْرِئ كما عُلِّم = مع هذا كُلِّه، لا نجدُ خبرًا ما، يحدثنا أن رجُلًا مَارَى أخاهُ في قراءته، فاحتاجَا إلى أن يحتكما إلى صُحُف أبي بكر وعُمَر في تثبيت حرفٍ من القرآن، أو عددِ آياتِ سورةٍ من سوره، أو ترتيب سُوره سورةً بعد سُورةٍ، أو إلى تثبُّتٍ عند اختلافٍ في قراءة آيةٍ باختلاف قراءتهما الناجمة عن اختلاف «الأحرف السبعة». فهذا وحدهُ، دليلٌ كافٍ على أن أمر صُحُفِ أبي بكر وعُمَر، كان معدودًا من خاصِّ أُمُورهما، لم يكن بالمسلمين يومئذ إليه حاجةٌ، لا في نصِّ القرآنِ من حيث هو كتابٌ مَتْلُوٌّ مُرَتَّلٌ سورةً بعد سورةٍ، ولا في اختلاف قراءة هذا النصِّ باختلاف «الأحرف السبعة» التي نزل عليها.

* * *

عند هذا الموضع نكون قد قطعنا المَرْحلة الثالثة في فصل كتابة القرآن وجمعه، فاستبانت لنا، بحمد الله، مَعَارفُ الصُّورة التي كان قد غشّاها غُبارُ القرون السَّافي على قَسِمَاتِها. وقد آثرتُ أن أقفَ حيث يحسُنُ الوقوفُ، مع علمي بأن في البحث فَضْلَ بيانٍ، أرجأتُه إلى موضعٍ آخر هو أوْلَى به إن شاء الله.

بيد أنّي لا أستطيع أن أفارقَ هذا الفصلَ، حتى أقول كلمةً في بيان فضْلِ أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «جمع القرآن». فإنِّي رأيتُ أن لفظَ «جمع القرآن» قد شِيبَ بمعنًى طارئ ليس منه في شيء، ومع ذلك، فإنّ هذا

المعنى الطارئَ قد صارتْ له الغلبَةُ على حقيقة معنى اللفظ، مع بطلانه عقلًا ونقلًا واستدلالًا كما أسلفتُ[١]. فإنّ إفرادَ لفظ «جمع القرآن» وعَزْلَهُ عن تاريخ نزول القرآنِ، قد أوقَعَ في الأوهام أنّ القرآن كان آياتٍ مشتّتةً، ثم جَمَعَهُ أبو بكر في نَسَقٍ واحدٍ، وأنّ ذلك كانَ من أكبر الفضل على الناسِ، لأنّ أبا بكْرٍ قد حفظ بعض آياته من الضياعِ، وجعلها كتابًا متّصلًا مقسّمًا في سُورٍ معدوداتٍ. وقد أبطلتُ هذه الدلالاتِ إبطالًا لا يشوبه شكٌّ، وأثبَتُّ أنّ القرآنَ لم يزلْ مجموعًا في الصدور حياةَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، آياتٍ متتابعات، في سُورٍ متتابعاتٍ. وبيّنتُ بيانًا شافيًا كافيًا، إن شاء الله، أن لفظ «جمع القرآن»، دالٌّ على معنًى بعينه، هو كتابته على الحرف الأوّل، مضمومًا إليه الأحرف الستة الأخرى التي نزل عليها القرآنُ بعد تمام آياته وسُوَره، وذلك في السنة العاشرة من الهجرة[٢]. وإذن، فقد وجبَ أن نُبيّن معنى فضل أبي بكر في «جمع القرآن»، على الوجه الصحيح الّذي لا يداخلُه زَيْفٌ.

وبيّنٌ ممّا سلفَ، أن لا فضْلَ لأحدٍ من خلق الله كائنًا من كانَ، في جمع نصّ القرآن الذي لم تزل الأُمّة تحفظُه وتتلوهُ منذ نزلَ، لأنّه نزل على هذا الوجه منجّمًا ثم مُرَتَّلًا بترتيل الله سبحانه إيّاهُ، حتى تَمَّ ترتيله على آخر ما نزلَ من القرآن[٣]، ثم عرضَهُ رسول الله على

---

(١) انظر ما سلف ص: ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) انظر ما سلف ص: ٣٣٠-٣٣٢.

(٣) انظر بيان معنى «ترتيل القرآن» فيما سلف ص: ٢٣٨-٢٣٩.

جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عَرْضتين في رمضان من السنة العاشرة، قُبَيْل لَحاقِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرَّفيق الأعلَى، فلم تزل الأمّةُ تقرؤه وتحفظه في الصدور على هذا الوجه الذي عَرَضه عليه منذ تلك الساعة، إلى يوم الناس هذا، فلا فضل لأبي بكر ولا لغيره في جمع نصّ القرآنِ على هذا الوَجْه.

ثم لا فضْلَ لأبي بكر ولا لغيره في شأن «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن، لأنّه لم يأمُرِ الناسَ بشيءٍ في شأنها ولم ينهَ، بل كانت هذه «الأحرف السبعة» مفرّقةً في صدور الرجالِ، يقرأونها كما عَلَّمهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يأمر أبو بكر أحدًا أن يجمع القرآن في صدره على جَمِيع هذه الأحرف أو بعضها، ولا نَهى أحدًا أن يقرأ حرفًا تعلَّمه ليقرأه على حرفٍ غيره.

فإذا بانَ هذا واستقرَّ، لم يبقَ إلا ما أثبتنا أن أبَا بكر فعلَه، وهو أمرُه زيدَ بن ثابت أنْ يجمَع القرآن فيكتُبَهُ في صُحُفٍ، مثبتًا على حواشي كل صحيفة عند كُلّ آيةٍ، وجوه اختلاف قراءتها باختلاف «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن. وكان القرآن المكتوب في هذه الصُّحُف كما أسلفنَا مرتَّبًا على ترتيب تلاوة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آية بعد آية، ثم سورة بعد سورةٍ، إلى آخر سورة في القرآن. ومع ذلك، فهذه الصُّحُف التي كتبها أبو بكر وكانت عندهُ حياتَه، ثم عندَ عمر حياتَه، ثم عند حفصةَ حتى أرسلَ عثمان فأخذها ثم ردّها إليها، قد بقيَ أمرُها خاصًّا لم يتجاوز هؤلاء الثلاثة في حِيَازتها سالمةً عندهُمْ، فلا هي أرسلتْ إلى الأمصارِ، ولا نسختْ مِنْها مصاحفُ عند الناس، ولا أُمِر

أحدٌ في شأنها بشيء، ولا خَبَر عندنا أنّ أحدًا اطّلَعَ عليها أوْ رجع إليها في شيء[1]، حتى كان زمنُ عثمان، وأرادَ أن يكتب مصحفًا إمامًا، فأخذها من حفصة، وذلك في نحو السنة الخامسة والعشرين من الهجرة، بعد وفاة أبي بكر بنحو اثنتي عشرة سنة.

هذه، بلا رَيْبٍ، صورةُ عمل أبي بكرٍ، فليت شعري أيُّ فضلٍ كانَ له رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «جمع القرآن»؟ لو قَصَر المرءُ عملَ أبي بكر على ظاهر صورته، فأخشى أن يكون فضله عندئذٍ أخفى من مَدَبّ النَّمل على الرَّملِ. فصارَ لزامًا أن نرجِعَ البصَرَ كرَّةً أخرَى، لنتبيّنَ هذا الفَضْل الذي أقرّت به الأمّة لِحَبْرِها الأعظمِ، مُنْذ تولَّى «جمع القرآنِ» إلى يوم الناس هذا، ما هو؟ وكيف كانَ؟

وأعودُ فأكرّر مرّة أخرى، أنَّ عَزْلَ بعضِ الألفاظِ وبعضِ الحوادث عنْ مصادرها ومواردها يَسُدُّ الطريق إلى صواب فهمها أو إدراكها[2]. وعزلُ هذا اللفظ، «جمع القرآن»، عن تاريخ النُّطْق به، وعن تاريخ القرآن، وعن تاريخ الصحابة، وعن تاريخ دينهم الذي أخذُوا أنفُسَهم به، ثم عن النتائج التي تولّدت عنه، مُفْضٍ إلى فسادٍ كبير في تصوُّر حقيقته، وفي استخراجِ دلالاَتِه، وفي كل ما يَتبَعُ ذلك من مَعَانٍ تُناط به أو تُسْتَلْحَقُ.

---

(١) انظر ما سلف ص: ٣٤٠-٣٤١.

(٢) انظر مثال ذلك في مقالتنا عن قول عثمان «أُنزِلَ القرآن بلسان قريش»، فيما سلف من ص: ١٠٦-١١٠.

وسابداً من حيث ينبغي أن أبدأ. فأوّلُ خبرٍ بلغنا جاء فيه لفظ «جمع القرآن»، هو ما رُوِيَ في الصحيح من حديث زيد بن ثابت إذ قال: «أرسلَ إليّ أبو بكر الصديقُ مقتَلَ أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عندهُ، قال أبو بكر: إنّ عمر أتاني فقال: إن القتلَ قد استحرَّ يومَ اليمامة بقراء القرآنِ، وإني أخشى إن استحرَّ القتلُ بالقرّاء بالمواطن، فيذهبَ كثيرٌ من القرآنِ، وإني أرى أن تأمرَ بجمع القرآن. قلت لعمر: كيفَ تفعَلُ شيئًا لم يفعله رسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ قال: هذا واللهِ خيرٌ! فلم يزلْ عُمَر يراجِعُني حتى شرحَ الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عُمَرُ»[١].

هذا نصُّ الخبر، وقد فسرتُه بتمامه فيما سلف، وبينتُ بالأدِلّة الملزمةِ أنّ أبا بكر حين سمع لفظ «جمع القرآن» كان مفهومًا عنده بلا ريب ولا خلْطٍ أن عمر أراد: كتابة نصّ القرآن في صُحُفٍ مجموعة مرتبة على ترتيب القرآنِ المحفوظ في الصدور، وعلى حواشي كل صحيفة اختلاف قراءة القرأة باختلاف «الأحرف السبعة»[٢]. ففزع أبو بكر أوّلَ وَهْلةٍ لمقالة عمر «جمع القرآن»، واستنكر ما أرادهُ أشدَّ الاستنكار حتى قال له: «كيف تفعَلُ شيئًا لم يفعلْه رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ»؟ فأقبل عليه عمر يراجعُه مرةً بعد مرّةٍ بالحُجّة، لكي يُبين له صواب ما رَأى من رأْيٍ، حتى شرح الله صدر أبي بكر لما رأى عمر. وعندئذ أرسل

---

(١) اقرأ الخبر بتمامه فيما سلف ص: ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٩٤-٢٩٧.

إلى زيد بن ثابت، وقصَّ عليه القصّة كيف كانتْ، وأمره أن يتتبّع القرآن فيجمعه، أي أن يكتبه في الصُّحُفِ مجموعة مرتبة على ترتيب حفظه في الصدور، ويقيّد على حواشيها اختلاف «الأحرف السبعة». فاستوحش زيدٌ مما قال أبو بكر وحشةً وصفها بقوله: «فوالله لو كلّفوني نَقْلَ جبلٍ من الجبال، ما كانَ أثْقَلَ عليّ ممّا أمرني به أبو بكرٍ من جمع القرآن»[1]. ولم تَقِف الوَحْشَةُ بزيدٍ عند حديث النفس، فمع أنه كانَ يومئذٍ شابًّا أخضر لم يتجاوز الحادية والعشرين من عُمُره[2]، يقف بين يدي قَرْمينِ عَتِيدَين، وحَبْرَين جليلين، هما أفقهُ الأمة بعد رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأعلمُها بالله وبرسوله، وأقدمُها إسلامًا = ومع أنَّه هو نفسه كان مِمّا يكتب الوَحْيَ لرسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعوامًا = ومعَ أنّه سَمِع القصّة من أبي بكر نَفْسه، كيف استنكر «جمع القرآن»، ثم أقرَّ لحجة عُمَر فرأى ما رآهُ عُمَر = مع هذا كُلّه لم يستطِعْ هذا الشابُّ الأخضَرُ أن يكتُمَ نَفْرتَه مما أراداه، بل لم يَرَ مَقْنَعًا فيما أقنعَ أبا بكر من حِجَاجِ عُمَر، وأبى إلّا أن يستنكر «جمع القرآن» أشدَّ استنكارٍ، فأعادَ عليهما نفس الألفاظ التي كانَ استنكر بها أبو بكر مقالة عُمَر فقال: «كيف تفعلانِ شيئًا لم يفعلْهُ رسولُ الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؟ فهذا الكاتب الذي لزم كتابة الوَحْي لرسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ستَّ سنوات، لم يفارقها إلّا منذ سنةٍ واحدةٍ خلتْ، والذي سَمِع على المكانِ كيف شرح الله صدر حبر الأمة لما قال عُمَر،

(١) اقرأ نص خبر زيد بتمامه فيما سلف ص: ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٢٦-٢٢٩.

لم يتردّدْ أن يستنكر «جمع القرآن» في صُحُف مضمومةٍ على حواشيها اختلاف «الأحرف السبعة»، ويثقل عليه أنْ يتولّى فعل ذلك، لأنه شيءٌ لم يفعَلْه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ويحتاجُ حبرُ الأمةِ وإمامُها أن يراجع هذا الفتى مرةً بعد مرةٍ، حتى شرح الله صدره لما شرح له صدرَ أبي بكر وعُمَر.

فإذا كانَ هذا اللفظ الجديد «جمعُ القرآن»، أي كتابته في صُحُفٍ مضمومة مرتبة على ترتيب ما حفظته الصدور، قد استخرج أوّل وهْلةٍ استنكار حبر الأمة وأعلمها بالله وبرسوله، مع علمِه بأنّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد سنّ كتابة القرآن باتخاذه كُتَّابًا للوحي كان هو أحدَهم[1] = ثم استخرجَ، بعد بَيَانِ أبي بكر، استنكارَ الفتى العاقِلَ، كاتبَ الوَحْي الذي كان يكتب القرآن بيده، ويؤلِّفُه من الرِّقاع بين يديْ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2] = فليتَ شعري كيف كان يكون الأمرُ لَوْ قَدْ مضى زمن أبي بكرٍ، ثم زمنُ عُمَر بن الخطّاب، وهما الإمامان المطاعانِ والحبرانِ الجليلان، ثم جاءَ زمنُ ذي النُّورين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد مضت خمسَ عشرةَ سنة على وفاة رسول الله، بأبي هو وأمّي = وعثمان يومئذٍ مقيمٌ بالمدينة في بقيّةٍ من الصحابة قليلة، لتفرُّق جمهرتهم في المغازي والفتوح في شرق الأرض وغربها، واستَقَرَّ من استقرّ منهم في الأمصار التي كانتْ قد مُصّرَتْ على عهد عمر، والبريدُ بينه وبينهم

(١) انظر ما سلف ص: ٣٠٠-٣٠٣.

(٢) انظر ما سلف ص: ٣٠٥-٣٠٧.

بطيءٌ، والأمرُ عاجلٌ لا يحتمِلُ طول الأَجَل، وصارت المَشُورة عن ملأٍ منهم متعَذِّرةً بذلك أشدَّ التعذُّر = ثم فاجأه ما فاجأه من مجيء حذيفة بن اليمانِ مُسْرِعًا فزِعًا لما رأى من اختلاف أهل الشأم والعراق في قراءة القرآن حتى كادت تكون فتنةً، فيقبل عليه مُهِيبًا به: «يا أمير المؤمنين، أدركْ هذه الأمّةَ قبلَ أن يختلفُوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى»![1] = فيديرُ هذا الحبْرُ الثالث من أحبار الأمة رأيَه فلا يَرَى إلّا أن يَجْمع الناسَ على مُصْحفٍ إمَامٍ. ويرى أنّه لا يصلُ إلى هذه الغاية حتى يقطع إليها خَمْسَ مراحل، الأولى: أن «يجمع القرآن»، أي أن يكتبَه على أحد «الأحرف السبعة» في صحفٍ مجموعةٍ مرتبةٍ على ترتيب حفظه في الصدور = الثانية: أن يتتبَّع بقية «الأحرف السبعة»، فيثبت اختلافَها على حواشي هذه الصحف = الثالثة: أن يُعِيد كتابة هذه الصُّحف على رسمٍ تحتمل قراءتُه بعضَ اختلاف «الأحرف السبعة» دون جميعها = الرابعة: أن يكتب مصحفًا إمَامًا من نسخٍ متعدِّدة يرسلها إلى أمصار المسلمين = الخامسةُ: أن يُلْزِم القُرَّاء أن لا يُقْرِئوا الناس إلّا ما وافقت قراءتُه هذا الرسمَ الذي استحدثَهُ وأثبته، فهذه خمسُ مراحلَ كان لا بُدَّ لعثمانَ من قطعها حتى ينتهي إلى الغاية التي ترفَعُ هذا الاختلاف الذي أنذره حذيفة بن اليمانِ شرَّ عواقبه، فليت شعري كيف كان يكون الأمر يومئذٍ؟

---

(١) من حديث أنس بن مالك، فيما رواه البخاريّ في صحيحه (الفتح ٩: ١٣- ١٩)، وسيأتي بعد قليل.

لو كان عثمانُ يومئذٍ هو البادئَ، وقد مضت سُنَّة رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منذ نزل القرآن إلى أن لحق بالرفيق الأعلَى ثلاثًا وعشرينَ سنة، والقرآن مجموعٌ محفوظٌ في الصُّدور مرتَّلًا على ترتيل الله إيَّاه، وعلى اختلاف أحرفه السبعة، لم يُؤْمر الناسُ بكتابته في صحفٍ مجموعةٍ = ثم مضى زمن أبي بكرٍ حبر الأمّة الأوّل والسُّنَّة هي السُّنَّة = ثم مضَى زمنُ عُمَر حبرها الثاني والسُّنّة هي السُّنة خمسة عشر عامًا بعد وفاة رسول الله، بأبي هو وأمي = وجرى على لسان عثمان يومئذٍ هذا اللفظُ الجديد «جمع القرآن»، أي كتابتُه في صُحُفٍ مجموعةٍ مرتبة على ترتيب ما حفظَتْهُ الصدور هذا الدهرَ الطويل، ثم تقييد اختلاف «الأحرف السبعة» التي يقرأ منها كُلُّ صحابي كما علَّمه رسول الله، فكيف كان يكون وَقْعُه في الناس بعد أن سارت سُنّة حِفْظ القرآن في الصدور غيرَ مجموع في صُحُفٍ؟

إذا كان حبْرُ الأمة الأعظم أبو بكر الصدّيق، قد راعه هذا اللفظ الجديد الذي جرى على لسان عُمَر، وهو «جمع القرآن»، فاستنكر ما دَلَّ عليه وقال: «كيف تفعل شيئًا لم يفعلْهُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» = وإذا كان كاتب الوَحْي الذي تجرّد لكتابته ست سنواتٍ قد نفر ممّا رضيه أبو بكر وشرح الله له صدره من «جمع القرآن»، فلم يتردّدْ مع ذلك في استنكاره قائلًا لأبي بكر وعمر: «كيف تفعلان شيئًا لم يفعله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» = فما ظَنُّك ببقيَّة الصحابة المقيمة بالمدينة مع عثمان، إذا سمعوا هذا اللفظ الجديد؟ إذنْ لأنكَرُوهُ عليه أشدَّ

الإنكار، وقد مضتْ بخلافه سنة رسول الله، ثم سنة أبي بكر وعمر، كما يوجب ذلك صريح العقل، وإذن لكانت كلمة واحدةً على أفواههم جميعًا لا يسمَع عثمان منهم غيرها: «كيفَ تفعَلُ شيئًا لم يفعله رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وإذا كان حبرُ الأمة وإمامُها أبو بكر قد رَمى بتلك الكلمة في سَمْع عُمَر، فاحتاجَ أن يراجعه حبرها الثاني عُمَر في «جمع القرآن»، مرةً بعد مرةٍ، حتى شرح الله صدرَهُ لذلك = وإذا كانَ كاتبُ الوَحْي لم يملك أن يحبسَ نَفْسه عن أن يَرُدَّ هذه الكلمة على الحبرين الجليلين، فاحتاجَ أن يراجعَه الحبرُ الأكبر والإمام المُطاع أبو بكر مرّةً بعد مرةٍ حتى شرح الله صدره لجمع القرآن = فما ظنُّك ببقية الصحابة بالمدينة وقد مضت سُنّة رسول الله وسُنّة أبي بكر وعمر، وليسَ فيهم يومئذٍ من هو بمنزلة أبي بكر وعمر في الفقه والعلم وقِدَم الصحبة؟ وأيُّ قدرٍ من المراجعة كانَ خليقًا أن يشرح الله به صدور هذه الفئة لجمع القرآن؟ وإذا كان عثمانُ مستطيعًا أن يراجعَ هذه الفئة القليلة المستنكرة للفظ «جمع القرآن» بالمدينة، فمن له بمراجعة جِلّة الصحابة وكثرتِهم، المتفرقين في المغازي والفتوح والأمصار بين شرق الأرض وغربها، حين تَفجؤُهم هذه الكلمة «جمعُ القرآن» كما فجئت أبا بكر وزيد بن ثابتٍ، فتبتدر على أَسَلَاتِ ألسنتهم ما كان ابتدرَ على لسان حبر الأمّة: «كيف يفعل عثْمانُ شيئًا لم يفعله رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؟ ومن لعثمان بمراجعة الذين يقولون هذه المقالة من أبناء الصحابة الذين شبُّوا في الإسلام

زمانَ أبي بكر وعُمَر، ثم غير الصحابة ممن أسلمَ من العربِ ولم تكن لهم صحبة، ثم سائر من نشأ في الإسلامِ من أبناء مسلمة الفتوح من غير العرب، وبين عثمان وهؤلاء البَرَارِي والبحار؟ إذن لكان هذا اللفظ الجديد يومئذٍ، «جَمْع القرآن»، فتنةً مُحِيطةً بعثمان، وضرامًا مستعرًا لا يكاد يطفئُه شيءٌ.

فإذا كان لفظ «جمع القرآن»، وهو الدَّالُّ على المرحلتين الأولى والثانية التي كان على عثمان أن يقطعها في الطريق إلى الغاية التي يريد أن يرفع بها الاختلاف الذي أفزع حذيفة بن اليمان وأنذرَهُ بالشر المستطير، قد أثارَ هذه الفتنة المحيطة، وسعَّر هذه النار المتوهّجة، فالطريقُ إلى المراحل الثلاث الأخرى لا سبيل إلى اجتيازِه بلا أدنى ريبٍ في ذلك. لا، بل الأمرُ أفدحُ من ذلك، فلو تسامَع الناس يومئذ أن عثمان يريد أن يكتُبَ مصحفًا إمامًا تحتملُ قراءة رسمِه بعض اختلاف «الأحرف السبعة» دون جميعها، وأن يكتب من هذا المصحف الإمام نسخًا متعدّدة يرسلها إلى أمصار الإسلام، وأن يلزم القُرّاء أن لا يقرئوا الناس إلّا ما وافقت قراءتُه هذا الرسمَ الذي يستحدثه ويثبته في المُصْحفِ الإمام، وهي المراحل الثلاث من المراحل الخمس، لكان ذكر هذه المراحل الثلاث حطبًا جَزْلًا يزيدُ النارَ توهُّجًا وسعيرًا وضراوةً. وإذن لما اقتصر الأمر على أن يقال: «كيف يفعل عثمان شيئًا لم يفعله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا أبو بكر، ولا عُمَر»، بل لتجاوبت من جنبات الأرض المسلمة كلها: «كيف يمحُو عثمان من القرآن ويثبت برأيه»؟

لأن قَصْرَ القراءِ على بعضِ اختلافِ «الأحرف السبعة»، كان يعدُّ يومئذٍ محوًا للبعضِ الآخر. وإذن لكانتْ فتنة آكلةً لا يعلمُ عواقبها إلّا الله وحدهُ.

وحسبُكَ أن تعلم كيف كان الأمرُ بعد أن جمع أبو بكر القرآن، ومضى زمنُ عُمَر، وجاء زَمَنُ عثمان وأراد عثمان أن يكتب مصحفه الإمام في سنة خمس وعشرين. فقد كان من خبر الحَبْر الجليل، والفقيه العظيم، الذي وصفه حُذَيفة بن اليمان فقال: «ما أعرفُ أحدًا أقربَ سَمْتًا وهَدْيًا ودَلًّا برسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ابن أُمِّ عَبْدٍ حتى يواريه جدارُ بيتٍ، ولقد علم المحفوظون من أصحاب محمَّدٍ أن ابن أم عبدٍ من أقربهم إلى الله وسيلة»، يعني عبد الله بن مسعودٍ[1] = والذي قال له رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو غلامٌ يافعٌ: «إنَّك لغُلَامٌ مُعَلَّم»[2] = والذي أثنى الناسُ عليه عند عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقالوا: «يا أمير المؤمنين، ما رأينا رجلًا كانَ أحسنَ خُلُقًا، ولا أرفقَ تعليمًا، ولا أحسنَ مجالسةً، ولا أشدَّ ورعًا من عبد الله بن مسعود. فقال عليٌّ: نَشَدْتُكُمُ الله إنّه لصِدْقٌ من قُلُوبكم؟ قالوا: نعم! فقال: اللهُمَّ إني أُشهِدُك، اللهُمَّ إني أقول فيه مثل ما قالوا أو أفضل»[3] = هذا الإمام الموصوف بكُلِّ حَسَنٍ من هدي وسَمْتٍ، والمعروف بحُسْن خُلُقه وشدّة وَرَعه، والحُبّ في الله لأخيه

---

(١) طبقات ابن سعد ٣/ ١/ ١٠٩.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢١٩.

(٣) طبقات ابن سعد ٣/ ١/ ١١٠.

عثمان بن عفّان وسائر أصحاب رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لم يكد يسمع خبرَ اختيار عثمانَ زيدَ بن ثابت كاتب الوَحْي لكتابة المصحف الإمام، حتى قام في الكوفة يقول للناس: «يا معشر المسلمين، أُعْزَلُ عن نَسْخ كتابة المصاحف، ويتولّاها رجُلٌ، والله لقد أسلمتُ وإنّه لفي صُلْبِ رجُلٍ كافِر»!! ثم يقول للناس: «يا أهلَ العراقِ، اكتُمُوا المصاحفَ التي عندكُمْ وغُلُّوها، فإن الله يقول: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، فَالقَوُا اللهَ بالمصاحف»[1]. انفرد هذا الإمام الجليل بهذه المقالة يومئذ، وكرهها لهُ سائر الصحابة وأفاضلُهم، ولكنه لم يلبث أن راجع نفسه وأقرَّ عثمان على ما فَعَل، وسمعَ وأطاعَ. ولكن لو كان الأمرُ يومئذ أمر «جمع القرآن»، وثارت الفتنة، وأرَّثها ما تَبِع ذلك من كتابة المصاحف وحمل الناسِ على مصحفٍ إمامٍ، لما انفردَ عبد الله بن مسعودٍ بالإنكار، بل لأطبقت الصحابةُ في المدينة وفي خارج المدينة على الإنكار على عثمان بأشدَّ مما فعل عبد الله، ولاستنكرُوا ما يدعو إليه أشدّ الاستنكار، ولما استطاعَ عثمان أن يثبت لهم كما ثبت لعبد الله بن مسعود، ولما انتهى إلى ما انتهى إليه من كتابة المصحف الإمام الذي حَسَم به الخلافَ الفادحَ العواقبِ، وكان بكتابته إياهُ وحملِه الناسَ عليه، أمنَّ الأمّةَ على الأمّة في قرآنها ودينها بعد أبي بكر الصِّدِّيق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

---

(١) رواه الترمذي من حديث الزهري في تفسير سورة التوبة، وسيأتي في كتابة عثمان المصحف في المرحلة الرابعة بعد قليل، بيانٌ شاف عن موقف عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

هذه الصُّورة الواضحة الموجزة، تنصبُ لعينيك فَضْل أبي بكرٍ متلألِئًا يلوحُ ويلمَعُ. فهذه الكلمة المخوفة: «جمعُ القرآن»، حين قرعت سمعه وأثارت نكيرَهُ أوّلَ وَهْلَةٍ، وهو من هو في العلم والفقه، لم يَلْبَثْ، بعد أن شرح الله صدرَهُ للعمل بما تدلُّ عليه، أن أخذهَا أخذَ مقتدِرٍ فأشاعها في الصحابة جميعًا، بأن أزالَ نكارتها في نَفْسِه، ثم في نَفْسِ زيدِ ابن ثابت كاتب الوَحْي، ثم في نفوسِ الصحابة جميعًا، حين أمر زيدًا أن يستعرضَ من كان عنده قرآنٌ قلَّ أو كثر، يقرؤه على حرفٍ من الأحرف السبعة، فيأخذه مِنْهُ معارضًا إياه على ما يكتبه في الصُّحُفِ[1]، فتعالمت الأمّة «جمع القرآن» في شرق الأرض وغربها، ولم يَعُدْ في الناس أحد يسمعُ لفظ «جمع القرآن» فيقول ما قالَ أبو بكر أوّل وهلة، أو زيد بن ثابت بعده: «كيف نَفْعَلُ شيئًا لم يفعله رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؟

وإذا كانَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سنّ كتابةَ القرآنِ، باتخاذه وهو بالمدينة كُتّابًا للوحي يكتبونه بين يديه عند تنزيله، قد مَهَّد بسنته السبيل بين يدي أبي بكر لجمع القرآنِ، أي لكتابته في صُحُفٍ مجموعةٍ، مثبت على حواشيها ما تطيق الكتابة إثباتَه من بعض اختلاف «الأحرف السبعة» دون جميع اختلافها كما أسلفنا[2]، فإن «جمع القرآن» على الوجه الذي أمر به أبو بكرٍ وفَعَله، كان سُنَّةً سنَّها أبو بكر، فشاعتْ في الناس لا ينكرها أحدٌ، ومَهّدَت سنته السبيلَ بين يدي عثمان لقطع

(١) اقرأ ما سلف مفصّلاً في صفة ما فعل زيد بن ثابت في «جمع القرآن» ص: ٣٣٠-٣٣٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك فيما سلف ص: ٣٣٥-٣٣٧.

المراحل الثلاث الباقية التي يريدُ بعد اجتيازها أن يرفَعَ الخلافَ المنذر بالشرِّ في قراءة القرآن. فاستطاعَ عثمانُ بفضلِ ما فعل أبو بكر، أن يعلنَ في الناسِ أنه عزم على أن يكتبَ مصحفًا إمامًا مجموعًا في صُحُفٍ، يحتمل رسمُ كتابته بعض اختلاف «الأحرف السبعة» دون جميعها = وأن يكتُب من هذا المصحف الإمام نسخًا يُرْسلُها إلى أمصارِ الإسلام = وأن يلزِم القرأة أن لا يُقْرِئُوا الناس إلا مَا وافقت قراءتُه هذا الرسم الذي استحدثه وأثبته في مُصْحَفِهِ الإمام. ومع أن جمهرة الصحابة كانوا يومئذ متفرقين في أطراف الأرض في المغازي والفتوح، فإن هذا الأمر على غرابته يومئذٍ، لم يستَثِرْ نكيرَهُمْ حين بلغهم، ولم يحتاجوا معه إلى مراجعةٍ في الرأي والنظر مرةً بعد مرةٍ. فلم يخالفْه أحدٌ فيما عزمَ عليه إلّا رجل واحدٌ من جلّة أصحاب رسول الله، كان معروفًا بالقرآن، لقول رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «استقرئوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، فبدأ به، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، لا أدري بأبيّ بدأ أو بمعاذ»[1]، ومع ذلك فإن عبد الله لم ينكر على عثمان ما أراد، بل أنكر عليه أن اختار الشابَّ زيد بن ثابتٍ لنسخ المصاحف، وتخطَّاهُ هو مع قديم إسلامه وعلمه بالقرآن، وهو الذي يقول عن نفسه: «والله لقد أخذتُ مِنْ فِي رسُول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضْعًا وسبعين سورةً، والله لقد علم أصحابُ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّي من أعلمِهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم»، قال شقيق بن سلمة راوي هذه الخطبة

---

(١) من حديث عبد الله بن عمرو، رواه البخاري في الصحيح (الفتح ٧: ٨٠).

عن عبد الله بن مسعود: «فجلستُ في الحِلَقِ أسمع، فما سمعتُ رادًّا يقول غير ذلك»(١). ولكنّ الصحابة أنكروا على عبد الله مقالتَهُ في الإنكار على عثمان وكرهوها له، فلم يلبث هذا الإمامُ الوَرِعُ أن استقال من عثرته حين عرفَ وجهَ الحقّ، فرضي ما فَعَل عثمان. وكانت مقالة عبد الله قد ذهبت في الناسِ، وحملوا معناها على وجوهٍ غير الوجهِ الذي كانَ أراد. فجاؤوه فزعين يسألونه في أمر هذه المصاحف، فلم يقنع يومئذٍ بالاستقالةِ ممّا قال، وبالرضى عن فعل عثمان، بل كانَ هو المراجع للناسِ فيما أفزعَهُم، وكانَ هو المحتجَّ لفعل عثمان، وعلّمهم أنّ إلزامَ القرأةِ أن لا يقرئوا الناس من «الأحرف السبعة» إلا ما وافق لفظُهُ رسم المصحف الإمامِ، ليسَ محْوًا لبعض القرآنِ، وإثباتًا لبعضٍ آخر. فحين جاء الناسُ فزعين، قال له فُلْفُلَةُ الجُعْفِيُّ: «إنا لم نأتِكَ زائرين، ولكن جئنا حين راعنا هذا الخبر!»، فقال لهم عبد الله: «إنّ القرآنَ أنزلَ على نبيِّكُمْ من سبعةِ أبوابٍ على سبعة أحرفٍ، وإنّ الكتاب قبلكُمْ كان ينزلُ من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ»(٢). فاستقرَّ الأمرُ لعثمان من يومئذٍ، ولم يكن فيه خلافٌ إلى يوم الناسِ هذا، والحمدُ والمنة لله وحدَه.

---

(١) من حديث شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود في صحيح البخاريّ (الفتح ٩: ٤٣، ٤٤).

(٢) كتاب المصاحف لابن أبي داود: ١٨.

وهذا الذي استخرجتُه بدليل العَقْلِ، دُونَ دليلِ النصّ، من تاريخ العمل الذي عملَهُ أبو بكر، والعمل الذي تولّاهُ عثمانُ، كان مفهومًا عند الصحابة والتابعين على الوجه الذي بيَّنْتُه، وإن خفِي بعد ذلك على الناسِ لأسبابٍ كثيرة ليس هذا موضع بيانها[١]. ونحن لا نسلُك هذا المسلك لِفِقْدانِنا دليل النصّ. لا، فدليلُ النصّ قائمٌ، وهو حاضِرٌ عَتيدٌ في الصحيح من الأخبار. بيد أن الذي يجعل ما كان مفهومًا عند الصحابة والتابعين، خفيًّا غامضًا على من بعدهُم، يجعَلُ هذه الأخبار نفْسَها مطموسة المعاني، فتكون حاضرةً في الكُتُب، وهي لخفاء معناها كالمفقودة، وقد مرّ بك أشباه ذلك فيما سلف[٢]، فلا يكادُ أحدٌ يحتجُّ بها احتجاجًا صحيح الموضع.

فمن الأخبار الصحيحة الإسناد في هذا الباب، ما رواه سفيان الثوري، عن السُّدِّيّ، عن عَبْدِ خَيْر، عن علي بن أبي طالب رَضِحَالِلَّهُعَنْهُ أنه قال: «أعظَمُ الناس أجرًا في المَصَاحفِ أبو بكْرٍ، أوّل من جَمَع بين اللَّوْحَيْن»[٣]. فهذا رابع أَخْبارِ الأمّة، وأفضَلُها بعد أبي بكر وعمر وعثمان، وأعلمُها بعدهم بكتاب الله، لم يقصر اللفظ في فضل أبي بكر

---

(١) بل موضعه، إن شاء الله، كتابٌ جامع في «الأحرف السبعة وكتابة المصاحف»، إن كان في العمر بقيّة يطرح الله فيها البركة.

(٢) انظر مثال ذلك في الحديث السالف: «إنّي بعثت إلى أمّة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير...» ص: ١٢٥.

(٣) رواه ابن أبي داود في المصاحف: ٥، بألفاظ مختلفة، من طرق كثيرة، وإسناده صحيح.

فيقول: «أوّل من جَمَع القرآن»، بل حدّد المراد بالجَمْع هُنَا فقال: «أول من جمع بين اللَّوحين»، وفي لفظ آخر: «أوّل من جمع كتاب الله بينَ اللَّوْحَين أبو بكر»[1] فذكْر «اللَّوحينِ»، هنا، دَلَّ أوضح الدلالة على أنّ معنى «جمع القرآن»، هو كتابته في صُحُفٍ متتابعةٍ مرتَّبة، ثم ضمُّ بعضها إلى بعضٍ، ثم حفظها بين لوحين من خشبٍ أو غيره على صورة الكتاب كما نعرفه اليوم. ويُقال لما يجمعُ صُحف الكتاب: «اللوحان» و«الدفّتان»، فلوحَا المصحف أو الكتاب ودَفَّتاهُ، هما ضِمَامتاهُ من جانبيه، يجمعان الصُّحُف المفردةَ على هيئةٍ تحفظُها من التفرُّق والضياع. وفصلُ هذا الخبر الجليل، عن خبر زيد بن ثابت في «جمع القرآن»، هو الذي أوهَم ما أوهم في لفظ «جمع القرآن»، حتى خرجَ عن حَدّ العَقْل، ودخلَ في باب التناقضِ، كما أسلفت في شرح حديث زيد ابن ثابت[2]. وصدرُ حديث عليٍّ يَدلُّ أبين الدلالة أيضًا على أنه لم يَعْنِ غير الذي قلتُ وبيّنتُ، لأنه قال: «أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر»، ولم يقل «في القرآن»، لأنّه لو لم يكتب أبو بكر القرآن في صُحُفٍ مجموعة بين لوحين أو دفّتَين، لم يكن للناس «مصاحف» مكتوبة، ولبقي الشأنُ في القرآن هو الحِفْظُ والتلقّي وحدَهما، دُون الكتابة في كتابٍ مجموعٍ، إلى يوم الناس هذا.

---

(١) رواه ابن أبي داود في المصاحف: ٥، ٦ من حديث المطلب بن زياد بن أبي زهير الثقفي، عن السدي، عن عبد خير، عن علي.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٤٩-٣٣٨.

وهٰهنا، أشياءُ ينبغي أن تكون مِنْك على ذُكْرٍ في هذا الموضع، وفي حَيْثُ سِرْتَ من هذا البحث:

أوّلها: أن الأصلَ الذي مَضى عليه أمرُ القرآن منذ نزل، هو حفظُه في الصَّدر، لا كتابتُه في الطِّرْس، وأنّ هذا المحفوظ في الصَّدر هو الذي يقع عليه اسم «الكتاب» كما سمّاهُ الله ورسولُه، وكما وصفه الله حين قال لرسوله: «وأنزلتُ عليك كتابًا لا يَغْسِلُه الماء تقرؤه نائمًا ويقظان»[1]، فيقال: «كتابُ الله»، فهو «كتابٌ» وإن لم يكن مجموعًا بين دَفَّتَيْن، لا كالذي يتبادرُ إلى أذهاننا اليومَ من طُولِ الإلف حين يذكر لفظ «كتاب الله».

وثانيها: أن الله تعالى حين أخلى لفظ «الكتاب»، في تَسْمية ما نَزَّله من القرآن على رسوله، من معنى الخطّ المسطور في الصحف، أخلى أيضًا لفظ «القراءة» من معنى النَّظَر في هذا المسطور في الصُّحُف فحيثُ ذُكر لفظ «القراءة» في شأن «القرآن» من التنزيلِ كُلِّه، كان المراد به تلاوَة القرآن عن ظَهْر غيبٍ دون نظرٍ في كتابٍ مسطور في صُحُف. من ذلك أوّل القرآن نزولًا على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين بُعِث: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾، فإنما أمره أن يَسْمَع ما يتلوهُ عليه الملكُ فيتحفَّظُه، ثم يعيدُ تردادَه كما سَمِعَه، فَسمَّى الله تردادَ ما يَحفظه «قراءة». ولذلك أنكر رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما قال لَهُ المَلَكُ عندما فَجئه

---

(١) مضى الحديث وتخريجه فيما سلف ص: ٢١٣-٢١٤ تعليق: ١، وسيأتي بعد قليل بيان معناه.

في غار حِراءٍ أوّل مَرَّةٍ، فقد حدثت أمُّ المؤمنين عائشة قالت: «فجاءهُ المَلَكُ فقال: اقرأْ. قال: ما أنا بقارئٍ! قال: فأخذني فغطّني حتى بَلَغَ مني الجَهْد ثم أرسلني فقال: اقرأْ. فقلتُ: ما أنا بقارئٍ! فأخذني فغطّني الثانية حتى بلَغَ مني الجهْدَ ثم أرسلني فقال: اقرأ. فقلتُ: ما أنا بقارئٍ! فأخذني فغطّني الثالثة ثم أرسلني فقال: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴾، فرجع بها رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرجُفُ فؤادُه»[1]، ورسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امرُؤٌ عربيٌّ، لا يعرفُ «القراءة» إلّا من صَحِيفَة، وهذا المَلَك ولا صحيفة معه تُقْرأ، وهو نفْسُه أمّيٌّ لا يقرأ ولا يكتب، فكيف يقول له «اقرأ»، ولا كتاب ولا هو بقارئٍ؟ فمن يومئذٍ عرفَ رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معنى «قرأ» على غير ما تعرفه العربُ، وأنه لفظٌ خاصٌّ بتلاوة ما ينزّل عليه عن ظَهْر قلبٍ، ثم صار من ألفاظِ الإسلامِ التي خصَّها التنزيل بمعنًى لم يكنْ لها في لغة العرب، وصرنا نقول: «قرأتُ القرآن في صلاتي»، فنعلم أنَّ ذلك هو تلاوتُه عن ظهر قلب دون نظرٍ في كتاب مسطورٍ. ولكنك لا تستطيع أن تقول: «قرأتُ شعرًا»، بمعنى أنشدتُ شعرًا، لا تقول ذلك حتى تكونَ قارئًا له من كتابٍ مسطورٍ. وهذا بيّنٌ جدًّا، مضى بعض بيانه فيما سلف[2]. وإخلاء هذين اللفظين «الكتاب» و«القراءة»

(١) هو الحديث الصحيح في بدء الوحي، انظر صحيح البخاري، ثالث حديث في أوله.

(٢) انظر ما سلف ص: ١٤٠-١٤١.

في شأن «القرآن» من معنى المخطوط في الصُّحف والنظر فيه، هو الذي جَعَل الأمرَ واضحًا عند جميع من أسلمَ من العربِ على عَهْدِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أن الشأن في القرآن «كِتاب اللهِ» هو الحفظُ عن ظهر قلبٍ دون الكتابة، وزاد ذلك وضوحًا سُنّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تعليمهم القرآن منذُ نزل إلى أن قُبِض صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1].

وثالثُها: أن لفظ «جمع الكتاب»، أي ضَمَّ صُحُفه بعضها إلى بعضٍ، قد أُخْلِي هو أيضًا من بعضِ معانيه حين جاءُوا إلى ذكر القرآن. فإنّ الأصلَ عندهُمْ فيما يقع عليه اسم «كتاب»، أن يكون صُحُفًا مخطوطةً تقرأ تصفُّحًا ونظرًا، ثم يجمَعُ بعضُها إلى بعضٍ مضمومة مرتبة، ويكون ذلك «الجمع» حفْظًا لما يقع عليه اسم «كتاب»، ولما كان القرآن «كتابًا»، وإن لم يكتب في صُحُفٍ، وكانت تلاوته «قراءة»، وإن لم ينظرْ تاليه في صحيفة مخطوطةٍ، جعلوا حفظه في الصدور عن ظهرِ غيبٍ مرتبًا «جَمْعًا»، وإن لم تكن هناك صُحُف تجمع وتضم وترتَّب. فإذا قيل: «فلان جمع القرآن»، فإنّ ذلك معناه حفظه في الصدر مرتبًا، كما أسلفنا بيانه[2]. وبذلك صار لفظ «جمع القرآن» مشتركًا بين حفظه في الصُّدور مرتبًا، وهو الأصلُ الذي جَرَى عليه كلامُهُمْ حتى عَزَم أبو بكرٍ على كتابة القرآنِ في الصُّحف = وبين جَمْعه كما يُجْمع كُلُّ كتابٍ، وهذا هو المعنى الذي جاءَ في حديث زيد بن ثابتٍ.

---

(١) انظر ما سلف ص: ٢٦٢-٢٦٥.

(٢) انظر ما سلف أيضًا ص: ٢٨٤، تعليق:١.

والتفريق بين المعنيين، وتحديدُ زمانهما، هو العاصِمُ من الزللِ في فهم هذا اللفظِ، وفي تاريخ القرآن[١].

وبعد هذا البيان الذي لا بُدَّ مِنْهُ في هذا الموضِع، نعودُ إلى ما كنّا فيه من بيان حديث علي بن أبي طالب. فالسُّنَّة التي جرى عليها العمَلُ حياةَ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، هي حفظ «القرآن» في الصدور، ولما كان القرآن «كتابًا»، فشا بينهم أن يقولوا «جَمَعَ القرآنَ» بمعنى حفظَه عن ظهر قلبٍ مرتبًا على ترتيب تلاوة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، لأنَّ حفظَهُ على هذا الوجه، يقابل حفظ الصحف المخطوطة إذا جمعتها فجعلتها «كتابًا». ولمّا كانَ معلومًا عند الصحابة جميعًا أن رسولَ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يعلَمُ علمًا لا شكَّ فيه أن «الكتابَ»، هو الكلامُ المخطوطُ في الصحف، وأنّه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان يأمرُ بالكتابة ويحثُّ عليها، وأنّه كانَ أيضًا قد اتَّخذ للوحي كتابًا يكتبون عنه بعضَ ما نُزِّل عليه من القرآن بالمدينة = فإن تَرْكَه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أن يأمُرَ بكتابة القرآن مرتَّبًا متابعًا في صُحُفٍ كما كان يتلوه عليهم ويتحفّظونه منه، ثم تَرْكَهُ أن يضُمَّ هذه الصحفَ بعضها إلى بعضٍ فيجعلَها «كتابًا» كالذي يعهدون من معنى «الكتاب» في لغتهم، ثم تركَهُ ذلك مع تسمية الله هذا القرآن في غير موضع من تنزيله «كتابًا»، كُلُّ ذلك أوشَك أن يكون كالدليل الحاسم عندهُمْ، على أن السُّنَّة في القرآن أن يكون «كتابًا» مجموعًا في الصدور، لا تجمعه صُحُفٌ على هيئة «كتاب»،

(١) انظر ما سلف أيضًا ص: ٢٩٦-٢٩٧، تعليق: ٢.

ليظلَّ الشأنُ فيه هو الحفظ دون الكتابة في صحفٍ مجموعةٍ[١].

ولوضوح هذا المعنى في أذهان الصحابة جميعًا، وعلى رأسِهم صِدِّيق هذه الأمة وإمامُها أبو بكرٍ، كان لفظ «جمع القرآن»، بمعنى جمعه في صُحُفٍ مضمومةٍ تحفظُه على هيئة «كتابٍ»، كالذي عرفه المسلمون بعدُ وسمّوهُ «مصحفًا» = لفظًا مُنْكرًا لأوّل وهلةٍ، لأنه يخالفُ السُّنَّة التي جرى عليها العملُ حياةَ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وكان أوّل من أنكرهُ فقيه الأمّة أبو بكر حين سمعه من عمر، فقال له: «كيفَ تفْعَلُ شيئًا لم يفعَلْهُ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ».

ولو لم يشرح الله صدر أبي بكر للذي رأى عمر من «جمع القرآن»، ثم تسامعَ الصحابةُ بما كانَ من رفضه ذلك وإبائه رَأْيَ عُمَر، لزاد هذا المعنَى وضوحًا في نفوسهم وأذهانِهم، ولشقّ على عُمَر بعد ولايته أن يَفْعله، أو أن يجد سامعًا له أو مطيعًا، ولو راجعهم كما راجع أبا بكر، لما وجد سميعًا بل مُنكرًا كُلَّ الإنكار، ولقيل له: «كيفَ تفعلُ شيئًا لم يفعله رسولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثم أنكرهُ عليك أبو بكر»؟ ولو حدث ذلك لكان مَنْ بعد أبي بكر وعمر أعجزَ من أن يغيّرَ سنةً جرى عليها العملُ حياةَ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثم حياةَ أبي بكر وعمر. ولو قد كانَ ذلك، لما عرف الناس «المصاحف». فذلك تأويل قول عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «أعظمُ الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر، أوّل من جمع بين

(١) انظر صفة الحفظ فيما سلف ص: ٢١٦، وأن المسلمين قوم «أناجيلهم في صدورهم».

اللوحين». فإدراكُ أبي بكر للحاجة الخفيَّة التي لم تظْهَرْ ظهورًا يذكَرُ بعد وفاةِ رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بأقلَّ من تسعة أشهُرٍ، والتي توهَّمَها عُمَر توهُّمًا لا يبلُغُ مبلغَ الوُضُوح البيّن، وهي حاجةُ الناشئة في الإسلام بعد زمانٍ طويلٍ إلى القرآنِ مكتوبًا بأحرفه السبعة التي نزل عليها، مع استمرار حفظِه عن ظهر قلبٍ = ثم فَصْلُه بين الحُجَّة المشتبهة والحجة الخَالِصة الدلالةِ = ثم قُدْرتُه على الإبانة عَنْها حتى أقنَع زيد بن ثابتٍ كاتب الوَحْي مع شدة إنكاره لرأيه ورأي عُمَر = ثم إقدامُه على العَمَل بما رأى من الصواب، ثم إشاعته هذا العَمَل في الناسِ شُيُوعًا مستفيضًا = ثم تدبيرُه أسلوب العمل الذي يجري عليه زيدٌ فيما تولَّى من جمع القرآن = كُلُّ ذلك فضْلٌ لأبي بكْرٍ يعدُّ في أعظم فضائله التي أكرمه الله بها وقَدَّمه بها على الناس جميعًا.

فعملُ أبي بكر، إذنْ، هو فصْلُه في أخطر قَضِيَّةٍ مُشْتَبهة في دِينِ الأُمّة، كانَ هو أوّلَ من توقَّفَ فيها وأنكَرَها، لأنها جاءتْ تعارض سُنَّة متّبعة شَبيهةً بالفَرْضِ، جرَى عليها العملُ منذ نزل القرآنُ إلى أن قُبِضَ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وذلك جَمْع القرآن حفظًا عن ظهر غيب في الصدور، دون جَمْعه في صُحُفٍ مكتوبةٍ مضمومٍ بعضها إلى بعضٍ. وموضع الشبهة، أن لو كان صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مأمورًا أن يجعَلَ القرآن في صُحُفٍ مكتوبة مضمومةٍ، لكانَ ذلك أيْسَرَ أمرٍ يأمُر به وأقربَهُ، لأنه صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كانَ هو الآمر بتعلُّم الكتابة، ثم المُتَّخِذَ لنفسه كتابًا يكتبون عنه بعضَ ما نُزّل بالمدينة من الوَحْي. فلو كان جمعُ القرآن في صُحُفٍ من السُّنَّة في

القرآن، لفعله يسيرًا عليه أو لأمر به أن يُفْعَل. وإذا اشتبهت هذه القضيّة على فقيه الأمّة وأشكلتْ، فهي على سائر الناس بعدَهُ أشدُّ اشتباهًا وإشكالًا. فلما جاءه عُمَر بالقضية صريحة محدّدةً، فأنكرها أوّلَ وَهْلَةٍ، ثم هداهُ الله إلى ما أزال به الشُّبْهَةَ عَنْها، قضَى فيها قضاءً محكمًا، وأشاعَ في الناس قاصِيهم ودَانِيهم هذا القضاءَ بعَمَله وأسلوبه في «جمع القرآن»، فسقطت الشُّبهة عن كُلِّ أحدٍ، ولم يَبْقَ في هذه القضية موضِعٌ يُعَادُ النَّظَر فيه عند أحدٍ من الصحابة جميعًا. ولو لم يقض أبو بكر في هذه القضيّة، لجاء زمنُ عثمانَ وقد رسختِ الشُّبْهَة فيها حتى تصيرَ أصلًا مقرَّرًا لا شُبْهَة، ولما استطاع عثمان أن يفعَلَ ما فَعَل، حينَ جمع الناسَ على مُصْحَفٍ واحدٍ، ليقي الأمةَ شرّ اختلافها كاختلاف اليهودِ والنصارى في كتابهم.

وإذنْ، فعمَلُ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرعٌ عن قضاءِ أبي بكر وعمله. وكُلُّ فضْلٍ للذي عملَهُ عثمان، فهو مردودٌ إلى قضاءِ أبي بكر وعمله. ولكي نجعَل فضْلَ أبي بكر واضحَ المعالم غير مستبهم، ينبغي أنْ نسبق مَدَّ الكلام في كتابة المصاحفِ، لننظر في عَمَل عثمانَ نَفْسِه، ما هو؟ وما كانت نتائجه التي تولَّدَت عَنْه؟

حين قضَى أبو بكر قضاءَهُ، وعزم على أن يعملَ بما قَضاهُ، أمرَ زيد بن ثابت أن يتولّى «جمع القرآن»، أي أن يكتُبَ النصَّ المحفوظ في الصدور على ترتيب تلاوتِه. فكتبه زيدٌ على الحرفِ الأوّل مرسومًا بالخطّ على ما يوجبُه نُطقُ هذا الحرف، وإن كانَ كثير من خصائصِ

نُطْق هذا الحرف ممّا لا يطيقُ الرسمُ أن يُثْبِتَهُ، ثم كتب على حواشي كُلّ صحيفة عند كُلّ آية، ما جاءَ فيها من خلافٍ أوجبَهُ نزول القرآن على الأحرف الستة الأخرى، وذلك ما كانَ مَرَدُّه إلى «الاختلاف في أنفس الكلمات»، و«الاختلافِ في التقديم والتأخير»، و«الاختلاف في الإفراد والتثنية والجمع»، و«الاختلاف في الزيادة»، و«الاختلاف في النقص»(١)، أمّا ما كانَ يوجبه اختلاف «الأحرف السبعة» من «اختلافِ في حركة أنفُسِ الكلمات»، ومن «اختلاف في حركة الإعراب»، فلم يثبتْ زيدٌ منْه شيئًا، لأنهم لم يكونوا عرفوا للحركة رسمًا يوضع على الحرف، فيوجبُ نُطْقَها على وجه الفتح أو الكسر أو الضم أو السكون. وأما الاختلاف الأكبر الذي تدور عليه «الأحرف السبعة»، وهو «اختلاف الأداء»، كالإدغام، والإظهار، والإمالة، والترقيق، والتفخيم، والرومِ والإشمامِ، والتسهيل، والوقف، وسائر الأبواب المعروفة في الأداء، فكان محالًا أن يثبت منه إلّا القليل الذي له تأثير في رسم الكلمة(٢).

هذه هي الصورة الموجزة لكتابة زيد بن ثابت، ولكني لا أحبُّ أن أمضِيَ في الحديث، حتى أكشف أمرًا لا بُدَّ من كشفه، ينبغي أن نتنبَّه له كُلَّ التنبُّه، لأنّ كُلّ من زلَّ زَلَّة بكلمة قالها أو معنى أطلقه، فبغفلته عنه زلَّ إن كان سليم الصدرِ واللسان، وكُلّ من أراد طعنًا أو إضلالًا، فبإغفالِه إيَّاهُ عمدًا يطعَنُ ويُضِلُّ إن كان مُوغَر الصدرِ واللسان.

---

(١) انظر تفصيل ذلك فيما سلف ص: ٣٣٦.

(٢) انظر أيضًا تفصيل ذلك فيما سلف ص: ٣٢٥-٣٣٦.

وذلك أنّ لُغَةَ العرب لها خصائصُ تفارقُ بها سائر اللغاتِ، فمن ذلك التصريف والاشتقاق، كما نعرفهما إلى اليوم حتى في اللهجات العامية المتخلّفة على الألسنة بعاملٍ من عوامل الجهل والانحطاطِ. فالتصريف والاشتقاقُ الشاملانِ لكُلِّ كلمة من كلمات هذه اللغة، أوجبَا على أهلها أن يضعوا لها خطًّا مُخالفًا في طريقة رَسْمه للخطوط الأعجمية التي نعرفها في زماننا وقبل زماننا، ليطابِق ما تقتضيه هذه الخصائص. وذلك أن التصريف أو الاشتقاق في لغة العرب يتناول جُثْمَان الكلمة، ولا يقتصر على أطرافها في الأوائل أو الأواخر. ثم يأتي الإعرابُ بعدهما فيتناول أواخرها برفع أو نصبٍ أو جرٍّ أو سكونٍ. و«جُثْمَان الكلمة»، هو أحرف المعجم التي تتكوّن منها الكلمة، كالباء والتاء والثاء، إلى آخر الحروف. وحروف الجثمان لا سبيلَ إلى نُطْقِها إلّا متحركةً، مفتوحَةً أو مضمومَةً أو مكسورة أو ساكنة قبلها حرفٌ متحرّك. والحركات الثلاث، الفتحة والضَّمة والكسرة، مختلسةٌ من «الأحرف الجُوفِ» الثلاثة الممدودة، «الألفُ» و«الواو» و«الياء»، وهي حروف العلة، وهي الحروف الضعيفة الهوائية التي لا أحياز لها من حروف المعجم التسعة والعشرين، ولأنها تخرجُ من هواء الجَوْف، قيل لها «الجُوفُ»، و«الهَوَائية»، وهي «ضعيفة»، لانتقالها من حالٍ إلى حالٍ عند التصريف بالاعتلال. وهذه الأحرف الثلاثة داخلةٌ في لغة العربِ في جُثْمانِ كثيرٍ من كلماتِها أصلًا، نحو «قال»، و«دعا»، و«يئس»، و«وعد» = وملحقةٌ بجثمانها في أكثر التصريف نحو «كاتب»

من «كتب»، و«قتيل» من «قتل»، و«أمور» جمع «أمر»، وما لا يُحْصَى كثرةً، بل لا يحصى البتة.

فإذا كانت الحركات الثلاث الفتحة والضمة والكسرة، إنما هي أحرفٌ مُخْتَلسةٌ من هذه الأحرف الثلاث الممدودات، الألف والواو والياء، فهي إذنْ أبعاضٌ منها وأشباهٌ لها، فينبغي إذنْ أن يكون الرمزُ إليها بالخطِّ مختلسة، شبيهًا بالرمز إليها بالخطِّ ممدودةً، فتكتب الألف «ا» طويلة، والفتحة أختها «ـَ» مبتورة، وكذلك الواو تكتب «و»، وأختها الضمة «ـُ»، والياء تكتب «ى»، وأختها الكسرة «ـِ». وإذا لم يكن للنطق بأحرف المعجم سبيلٌ إلا بهذه الحركاتِ، فهي إذنْ لازمةٌ للأحرفِ لزومًا لا انفكاك منه في النطق. فإذا أُريدَ كتابة هذا المنطوقِ من لُغَة العرب، فبديهةُ الرأي توجبُ أن تكتب كما تنطق، وإلّا لم يكن للنُّطْقِ بها سبيلٌ بعد كتابتها ناقصةً إلّا توهُّمًا، ولا يحسنُ قراءتها إلا من كانَ عارفًا بنطقها ابتداءً، ويعدُّ هذا الرسمَ المخطوط رمزًا لا غير. هذا كُلُّه مما تهدي إليه بديهة العقل أوّلَ وَهْلَةٍ.

فلننظر ماذا فعل العربُ حين أرادوا أن يكتبُوا لغتَهُم كما ينطقونها، وهو أوّلُ ما يعرض لبديهة الرأي. وسأختصر لك الأمرَ بضرب الأمثلة الدالّة، دون الاستيعاب لجميع الأمثلة التي تنتشر انتشارًا في كتابة لغة تقوم أصلًا، في الفصحى والعامية جميعًا، على الاشتقاق والتصريف والإعراب.

فهم نَظروا في كلمة نحو «علم»، فلما أرادوا أن يكتبوها على ما ينطقونها في بعض تصريفها، وفي بعض اشتقاقها، وفي بعض إعرابها، خرجتْ عندهُمْ على ما سأسوق لك مثاله مما يوجبه النطق، وتحته ما نكتبُه اليوم(١).

عا لى ما	ياعلامو	ياعلامانى	عاالى مون	عولاماءو
عَلِمَ	يَعْلَمُ	يَعْلَمَانِ	عَالِمٌ	عُلَمَاءُ
اى ستاعلاما	تاعال لاما	يوعالى موهو	ياتاعال لامالى هى	موتاعال لى مون
اسْتَعْلَمَ	تَعَلَّمَ	يُعَلِّمُهُ	يَتَعَلَّمَانِه	مُتَعَلِّمٌ

فهذه عشرة أمثلة من مئات من الأمثلة في لفظ واحد هو «علم»، وما داخلها من بعض الاشتقاق والتصريف والإعراب والإلحاق، دون سائر وُجوهها التى تجري عليها لغة العرب(٢). فإذا كانت بديهةُ العَقْل توجبُ أن تكتب اللغة كما تنطقُ، فبديهة العَقْل نَفْسُها تُوجبُ بعد وضع

---

(١) لما كانت المطابع لا طاقة لها بالدخول في مثل هذا الخط الآتي، اقتصرنا على رسم الألف القصيرة (الفتحة) ألفًا طويلة، وكذلك فعلنا في الواو القصيرة (الضمة)، والياء القصيرة (الكسرة). والألف التي بعد الألف في نحو «عا ا لى مون» (عالم)، أولاهما للحركة، والثانية ألف التصريف إلى وزن (فاعل). واخترت كلمة صحيحة الأحرف، ولكن إذا جئنا إلى المعتلّ، كانت كتابته على هذه الوجه شيئًا لا يحتمل البتة.

(٢) اعلم أن الأمر في كتابة الفصحى، هو نفسه الأمر في كتابة العامية، لا كما يتبجَّح به بعض أولي الضغن على العربية. وقد اختصرت القول في هذه الفقرة ولم أفصّلها تفصيلًا، لأنّها أمرٌ عارضٌ أردتُ به البيانَ الذي يمهّد السبيل لما بعده، ولم أرد أن استقصي الكلام في اللغة، وفي الكتابة، وفي الخطّ، وفي تعلق بعض ذلك ببعضي.

الرَّسْم على الطِرْس، أنَّ البديهة الأولى زلّةٌ مِن العقل ينبغي أن يَنْسَلِخَ منها بأسرعَ ممّا دخل فيها. وبَيِّنٌ أن جثمان الكلمة المكون من الأحرف الثلاثة: «ع ل م» قد ضاعَ وانطمست جميع معالمه في هذا الحَشْدِ من الحركات الملازمة لكل حرفٍ من جثمانها. وحسبُك أن تنظر في هذا الجدول، لتعلم أيّ الخطين هو أولى بالاختيار، وأحقّ بالبقاء، سواءٌ أكتبت العربية بهذا الحرف الخالدِ على وجه الدَّهر، أم كتبت بحروف الأعاجم التى تدعو إليها فئةٌ لا تعقِلُ ما تقول.

فلما نظر أصحاب اللسان العربيّ القائم على الاشتقاق والتصريف والإعراب فسادَ كتابة الكلمة كما تُنْطَق، كانوا بين أمرين لا ثالثَ لهما:

إمّا أن يجعلوا لكُلِّ حرفٍ معه حركةٌ صورةً بعينها، فيجعَلُوا للباء مثلًا سبع صُوَر، الباء المفتوحة، والباء المضمومة، والباء المكسورة، والباء الساكنة، ثم الباءُ المنوَّنة فتحًا، والمنونة ضمّا، والمنونة كسرًا، فهذه سبع صورٍ لكل حرف من أحرفها التسعة والعشرين، فتكون عدّة أحرف المعجم عندئذ، مئتي حرفٍ وثلاثةَ أحرفٍ (٢٠٣)، فإذا وضعوا في اعتبارِهم تشديد الحرف نحو «عَلَّمَ»، ومع الشدّة الحركات الثلاث، الفتح والضمّ والكسر، ثم الحركات الثلاث منوَّنَةً، كانت عدة صُوَر أحرف المعجم عندئذ سبعة وسبعين حرفًا وثلاثمئة حرف (٣٧٧). وهذا شيءٌ مخوفٌ ينقبضُ العقل السليمُ عن إتيانه.

وإمّا أن تُطْرَح الحركاتُ جُمْلة واحدةً، فلا يبقَى معهم إلّا رسم جُثْمَان الكلمة من أحرف المعجم، ويترك أمرُ الحركات لسليقة أصحاب اللسان. وهذا ما فعلوهُ، لأنه هو الذي يهدي إليه صريح العَقْل المتأمّل لطبيعة اللغة، ولأنّه هو الحلُّ الصحيح لمشكلة كُلِّ لغة تقوم على الاشتقاق والتصريف والإعراب والإلحاق، وكُلّ ما يعرِضُ من العوارض لبناء الكلمة الواحدة. فكُلّ ذي عقلٍ يعلمُ أن اللغة في أصلِ نشأتِها، وفي كُلِّ زمان بعدَهُ، إنّما هي بيانٌ متعلّقٌ باللِّسان والنُّطْق والسَّمْع والحفظِ في الصدور، وهي بذلك متوارثةٌ في جيلٍ من البشر بعد جيل. ثم لا يحتاجُ الناسُ إلى كتابتها إلّا بعد دَهْرٍ طويلٍ جدًّا من أوّل نشأتها، لأسبابٍ موجبة لكتابة هذه اللغة المنطوقة. وعندئذ يشركون «النظر» في شأنِ اللُّغَة المتوارثة على الألسنة نُطْقًا، وفي الصُّدور حفظًا. ويكون الحرف المكتوب بعد ذلك رمزًا، لا دلالةَ له إلّا عند من يعْلَمُ هيئة نُطْق هذه اللغة مفرداتٍ وجملًا[١].

---

(١) هذا الأمر ينسحبُ أيضًا على اللغات الأعجمية كالإنجليزية والفرنسية والألمانية، ممن أدخلوا في أصل الكلمة بعض أحرف العلّة للدلالة على الحركة. فلا يستطيعُ من يتعلم حروف الأعاجم أنْ يُحْسن نطق كلمةٍ منها إلّا بعد تلقي جمهور اللُّغة سماعًا من أهلِها. وكُلُّ تضليل يقال في زماننا عند الحديث عن صعوبة الكتابة العربية، فإنما هو تسويلُ النفوس ذوات الضغن الشديد على الإسلام، ثم على العرب. وكُلُّ مفتون بما يقوله ذوو الضغائن، فإنّه لا يخرجه من فتنته إلا بعضُ التأمُّل، فيرى عندئذ أنّ الأمر يتجاوَز الكلام في اللغة، إلى الحقد الخفيّ الذي يرادُ به هَدْم الإسلام، وتحطيمُ العرب، وإزالة السبب الأوّل الذي جعلهم أمّة واحدةً قرونًا متطاولةً، برغم ما ابتلوا به من الفرقة الظاهرة، والاختلاف الطارئ.

فالعربُ القدماءُ الموغلونَ في القِدَم، حين أرادوا أن يكتبوا لُغَتَهُم، طرحوا منها كُلَّ الحركاتِ، وجعلوا الحرفَ من المعجم المكتوبَ مجردًا من كُلِّ حركة، لأنه رمزٌ لمحفوظ عندهُمْ في الصدور، تعينُ على قراءته السليقة دون سواها. كانَ هذا في الكتاب القديم جدًّا للعربية الأمّ بلا ريب، يدلُّ على أنّه كذلك كانَ، وإن لم تصلنَا منه اليومَ صُحُفٌ مكتوبة، أنّ جميع اللغات المتفرّعة من العربية الأمّ العتيقة، كالعبرية والسريانية والحبشية وعربية جنوب الجزيرة وشمالها، بَلَغَتْنا رُقُومها العتيقة مكتوبة بحروف المعجم مجرّدةً من جميع الحركات. بل مجرّدة في كثير منها من أحرف اللين الممدودة التي هي أصل الحركات، وهي «الألف» و«الواو» و«الياء». فإذا أرادوا أن يكتبوا لفظ «كِتَابٌ»، حذفوا الألف فصار «كتب»، وبلا حركاتٍ. ومعلومٌ علمًا لا شك فيه أن الخطّ العربيّ الحديث، باعتبار ما كان إذ ذاك، انتهى إلى زمان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وزمان أصحابه، وهو يكتَبُ خاليًا من جميع الحركات، ولكُلِّ حرفٍ من أحرف المعجم التسعة والعشرين رسمٌ واحدٌ لا يتغيّر إلا في بعض هذه الأحرف عند اتصاله بحرف قبله أو بعده، كالقاف مثلًا، تكتب مفردة (ق)، ومتصلة (ـق) أو (قـ) أو (ـقـ)[1]. وهذا لا يكادُ يعدّ اختلافًا يذكر، لأن جسمَ الحرف باقٍ، وشديدُ الشبه بأخيه المفرد.

---

(١) الرسم القديم المسمى بالرسم الكوفي، مقاربٌ لما عندنا اليوم كُلَّ المقاربة، فلم تجد ما يوجب رسم الحرف بالرسم الكوفيّ، لأنّ الأمر بعضه قريب من بعض، وهذا بيان عاجل، لا دراسةٌ مستوعبة.

ثم إنهم أغفلوا التشديدَ بمرَّةٍ، وجعلوا للفتحة المقترنة بالتنوين رمزًا يلحق الحرف منفصلًا أو متصلًا، وهو الألف المتطرفة، فكانوا يكتبون «كتابا»، فالألف المتطرفة دالة على تنوين الباء المفتوحة. أما الحرف المنوّن المكسور، والمنون المرفوع، فقد أغفلوهُما أيضًا من كُلِّ دلالة على حركتهما.

ولا تحسبنَّ الأمرَ كانَ بهذا اليُسْر الذي عرضْتُه لك، وبذلك الإذعان حين فهمتَهُ وانقاد لك عاصِيه، كلّا، فإنَّما هذا تخيلٌ صِرْفٌ، فأنا لم أصلْ إلى بيانه، وأنت لم تجدهُ سهلًا ممكنًا، إلّا وقد استقرَّتْ في علمي وعلمك صُورة واضحة لما يسمَّى «اشتقاقًا»، وما يسمّى «تصريفًا»، وما يسمّى «إعرابًا»، وما يسمّى «حركةً». وهذه أسماء لمسمَّياتٍ لم يبلُغْ العلماءُ إلى تحديدها، حتى خاضتْ عقولُهم شقاءً طويلًا في سبيل تصوُّر «اللغة» ما هي؟ ثم اصطرعتْ عقولُهم على جمع المتشابهات، وعلى التفريق بين المشتبهات والمشكلات، وعلى مقارنات شاقّة مضنيةٍ في آلاف مؤلّفَة من مفردات اللغة وجملها، حتى استطاعوا أن يصلوا إلى قاعدةٍ أو شيء شبيه بالقاعدة، في آلاف من المسائل المضلِّلة والواضحة، ثم جعلوا يأخذون القاعدة من آلافِ القواعد التي استنبطوها، فلم يزالوا يدخلونَ عليها التعديل بعد التعديل بالوصل والحذف، حتّى استوى لهم بعضُها أو جُلُّها بالبيان عنها بيانًا ضابطًا محدودًا. ثم ميّزوا بين القواعد المختلفة المتباينة، وهي كثرةٌ لا تُحْصَى، حتى استطاعوا بعد أعوامٍ مُتطاولةٍ أنْ يميّزوا شيئًا يسمى

«اشتقاقًا»، وآخر يسمَّى «تصريفًا»، وآخر يسمَّى «إعرابًا»، وآخر يسمَّى «حركةً»، فصار عندنا بعد دهرٍ علمًا سهلًا يُوصل إلى تصوُّره في الأيام القلائل أحيانًا، وفي الأشهر القلائل حينًا آخر.

أمّا الذين كتبوا الخطَّ الأوّل محذوفَ الحركات، فلم يكنْ لَهُم بشيء من ذلك عِلْمٌ كعلمنا، يفرِّقُ تفريقًا ظاهرًا بالدليل العقليّ المحدودِ بين الألفِ الممدودة، والألف المختلسة التي نسميها فتحةً، ولا بين الواو الممدودة والياء الممدودة، وبين الجزءين المختلسين منهما اللذين نسميهما ضمّة وكسرة. وهم لم يكونوا يتصوَّرون «اللغة» تصوُّرًا مدروسًا يعرفون به «علم الاشتقاق»، و«علم التصريف»، و«علم الإعراب»، حتى يدركوا إدراكًا صريحًا أن هذه اللغة بُنِيت على «الاشتقاق» و«التصريف» و«الإعرابِ» الذي يُحِيل جُثمان الكلمة في أحوالٍ مختلفاتٍ متغيّراتٍ بتغيُّر الأوزان والحركاتِ. وإذنْ، فهم حين اهتدوا إلى ما سميناهُ «طَرْح الحركات» في الخَطِّ، إنما اهتدوا إلى شيء يخالفُ بديهة العَقْل التي توجب كتابة اللغة كما تُنْطَقُ. فكيف اهتدوا إلى أن بديهةَ العَقْل في شأن لُغَتِهم بديهةٌ داخَلها الخَلَلُ والفسادُ، ففارقوهَا إلى ما تقتضيه بديهة العقل بعدَ تأمُّل اللُّغَةِ على الوجه الذي بيّنّاهُ آنفًا؟ كيف استطاعوا أن يفرّقوا بين ما تتطلّبُه «اللُّغة الجامِدَةُ» التي لا يلحق التغيير جُثمان كلماتها بل أطرافها(١)، فيمكنُ أن يكتب

(١) «اللغة الجامدة»، كاللغات الأعجميّة التي نعرفُها قديمًا وحديثًا، لا يبلُغ ما يدخُلها من الاشتقاق والتصريفِ شيئًا مذكورًا كالذي نجدهُ في العربية العتيقة والعربية =

بعضُها كما ينطقُ، وبين ما تتطلبه «اللغة الليّنة» التي يلحق التغيير جُثمان كلماتها، فيستحيلُ استحالةً أن تكتب كما تنطق، لا بالحرف العربيّ، ولا بغيره من حروف الأعاجم؟[1]

إنَّ اهتداءَ الذين كتبوا الخطَّ العربيّ الأوَّل محذوف الحركات، قد فتحُوا فتْحًا مُبِينًا بفضْلهم بين طبيعة «اللغات الجامدة» وطبيعة «اللغات اللينة»، قبل ظهور «الاشتقاق» و«التصريف» و«الإعراب»، وقبل التميز الصريح بين الحركاتِ وأخواتها من حروف العِلّة الثلاثة،

= الجاهلية القريبة من الإسلام، وفي العبرية والحبشية وسائر هذه اللغات المتفرعة من العربية الأمّ. و«اللغات الجامدة»، كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية وغيرها، ليس كُلّ كلامها مكتوبًا كما يُنْطَق. وإنما هذا وهمٌ يقول به منْ لا يتأمَّلُ، ويشيع القول به عند الذين امتلأت قلوبهم حقدًا على العربيّة والعرب، ومن تبعهم ممّن فُتِن بمقالتهم من الأغرار وأهل الطيْش في زماننا، وذلك عندما يريدون أن يتكلموا في «تبسيط اللغة» كما يسمُّونه.

(١) نبتت عندنا نابتةٌ من الرجالِ كأن حَشو نفوسهم طيش، على ما فيهم من بعض الفضائل، فتولَّوا الدعوة إلى كتابة العربية بالأحرف الأعجمية اللاتينيّة، فكانَ من سخرية الدهر بالعرب المحدثين، الذين لم يطيقوا حملَ الأمانة التي حملهم إياها مجد آبائهم، أن قام قاضي حُيِل من كرسيّ القضاء إلى دار مجمع اللغة العربية، فتولّى كبر الدعوة إلى كتابة العربيّة بالأحرف اللاتينية!! ولا أظنُّه كان في السُّخف أسخفَ من هذه المهزلة التي يُغضي عنها المَرْء من صحفيّ طياشٍ، ولكنّه لا يستطيع إلّا أن يشمئزَّ حين يرى ممثلها قاضيًا كانَ مؤتمنًا على القضاء بين الناس بالعَقْل والعدل! ومؤتمنًا على اللُّغة بالانتساب إليها، ثم بإكرامه حين وضع في المكان الذي يظنُّ الناسُ به أنّه مؤتمن على هذه اللغة! والخيانة هنا ليست خيانة للغة في الحقيقة، ولكنها خيانةٌ للعَقْل الذي وضعه الله في الرؤوس للتفكير المستقيم، لا للخلط والعبث والتخبُّط والكذب.

الألف، والواو، والياء. وهُمْ لم يصلوا إلى ذلك، إلّا أن يكون الله سبحانه قد وَهَبهم من السَّليقة الصافية الواضِحة الجامِعَة المميِّزة، قدرًا يعزُّ مثله ويندُر في فطرة البَشَر. بل أعجبُ من ذلك أن الذي اهتدوا إليه في كتابة «اللغات اللينة»، لو كتبت به «اللغات الجامدة»، لم يضِرْها ضيرًا يذكر، بل لعلَّه كانَ يكون أسهلَ لها وأقربَ تناوُلًا، لو أضيفَ إلى حروف معجمها ما أضيفَ إلى الحرف العربيّ فيما بعد، من صور الحركات المعروفة عندنا اليوم، من فتحةٍ وكَسْرةٍ وضمّةٍ وسكونٍ. ولكن ليس هذا موضع الدلالة على ذلك[1]، ولو نحنُ عرفنا من اهتدَى إلى كتابة هذا الخطِّ، لكانَ اسمُه خليقًا أن يبقى على وَجْه الدَّهر محفوظًا في كُلِّ قلبٍ، وباقيًا في صدر كُلِّ كتابٍ، لأنَّه وصَل بسلامة فطرته إلى أقْصَى غايةٍ يسعَى إليها الإنسانُ في هذه الدنيا، وهي الإتيانُ بعملٍ يعمُّ نفْعُه الناسَ جميعًا، فما ظنُّك به وقد فَعَل، وزادَ بأن حَمَى «اللغة اللينة»

---

(١) اعلم أن قراءة الخط المكتوب في جميع لغات البشر، إنما يُيَسّرها الإلفُ لا غيرَ، وأنَّه لولا الإلف وطول ممارسة اللغة وحفظُها، لم تتيسر قراءة أيّ مكتوب في أيّ لغة، على الوجه الذي ينطقُه أصحابُها، عند مجرّد النظر في الخطّ المرسوم. وإنّما اليُسْر في الكتابة أن تكونَ للغة حروف معجم محدودةٍ غير كثيرة كثرةً مضلّلة، وأن تكون دلالتُها على النطق محدودة أيضًا. وللحروف العربية فضيلة ليست لغيرها: أن عدد حروف معجمها تسعة وعشرون حرفًا، ثم لا تزيدُ صور كتابتها عن ست عشرة صورة، لأن «ب ت ث»، صورة واحدة يفرق بينها النقطُ، وكذلك سائر الحروف، فهي أيْسر في الكتابة، وأجمع للبَصَر، وأسهل في التصوُّر. ولذلك لم تحتج العربية إلى فن «الاختزال»، لأنه قائم في تركيبها، بعكس اللغات الأعجمية الحديثة، فإن حاجتها إلى «الاختزال» شديدة، ولذلك فشا تعلُّمه عندهم، ولم نحتج نحن إليه البتة.

من التورُّط في غِيلٍ أَشِبٍ من الألفات والواوات والياءات الدالةِ على الحركات الثلاث يمزّق جثمَان الكَلِمة، فيصبحَ كُلّ حرفٍ مِنْها شِلْوًا ضائعًا مغيَّبًا بَيْنَ غابِ قَصْبائِها، كما ترى في الجدول الذي أثبتُه آنفًا، مثالًا من كلمة صحيحة الحروف غير معتلّة، فمثّل لنفسك أشباهها من المعتلّ نحو «أَوَى»، لترى كيف كانَ يكون الضلالُ.

وفضيلةٌ أخرى لهذا الفتح العبقريّ، لم يَجْلُها لنا إلّا تطاوُلُ الزمنِ، ثم حُدُوث الدوافِع العجيبة التي أدّتْ إلى ضَبْط اللغة وفِقْه أساليبها. وذلك أن هذه الفطرة السليمة الصافية التي مكّنت للسليقة أن تستشِفَّ جوهَر تركيب اللغة اللينة بلا استدلالٍ عقليّ محدّد، يهدي إلى «علم الاشتقاق»، و«علم التصريف»، و«علم الإعراب»، فطرحت الحركات من الخطّ = كانَ اهتداؤها إلى «طرح الحركات» في الخطّ، هو السببَ الأوّل في تيسير نشأةِ «علم الاشتقاق»، و«علم التصريف»، و«علم الإعراب»، لما دعت الضرورة إلى ضبط اللغة، وذلك لأنّ إثبات جُثْمانِ الكلمة غير مُمزّقٍ، أعان نظر الدارسين يومئذٍ على تصوُّر أصول «الكلمة» التي يعرِض لها التغيُّر، أو يتخلَّلُها، انظر في المثال الذي أثبتناهُ في الجدول، لتعلم أن الخط المطروح الحركات، يعين العينَ على ضبط الأحرف الثلاثة الأصلية من «علم» في جميع وجوه تصرُّفها وما يدخلها من الإعراب والإلحاق، فيجده العَقْل يسيرًا عندئذٍ أن يستخرج القاعدة في بناء اللغة، من أنّ جميع هذه الصور مردودة إلى ثلاثة أحرفٍ، هي جثمان الكلمة، وأنّ سائر مَا أحاط بهذه الثلاثة

عوارضُ لاحقة وزياداتٌ. فيسيرٌ بعدئذٍ أن يتجه العَقْل إلى استخراج القواعدِ التي تضبط ألفاظ اللغة وطُرُق تغيُّرها، باستخراج التشابه بين الكلمة والكلمة، حين يعرض لهما تغيُّر متماثِل، يدُلُّ على معنًى متماثِل. والسُّرْعةُ التي نشأ بها «علمُ التصريف»، و«علم الاشتقاق»، و«علمُ الإعراب»، ما بين سنة أربعين من الهجرة أو بعدها، إلى أن تم تمامه واستوى على يد سيبويه المتوفى في حدود سنة ١٨٠، وهو ابن أربعين سنة، سُرْعة خارقةٌ للعادةِ، في زمن قصيرٍ كهذا الزمنِ. وهذا هو أحدُ الأدلّة الحاسمة على أن هذه العلوم عربيّةٌ خالصة العُرُوبيّة، ليس لغير العربِ فَضْل في نشأتِها أو تكونها، لا في تفاصيلها ولا في جُمْلتها، كما يحاول أن يقول ذلك في زماننا مَنْ سَحَر المستشرقُون ذوو السخائِم بَصَرهُ، فقال بقَوْلهم فِعْلَ الببَّغَاء الملقَّنِ[1].

بعدَ هذا البيانِ المُوجَز عن الكتابة العربيّة كيف هي، يتبَيّنُ لك تبيُّنًا لا شَكَّ فيه أن أبا بكرٍ وعُمَر وزيدَ بن ثابتٍ جميعًا، وكُلَّ عربيٍّ كاتب كان يومئذٍ، كانوا يدركونَ إدراكًا لا شَكَّ فيه ولا غموض، أنهم حين يكتبون شيئًا من لُغَتِهم، إنّما يكتبونَ رمزًا لما ينطقونَ، على ما تقتضيه طبيعة هذه «اللغة اللَيِّنة» من «طَرْح الحركات» كُلِّها من الخطّ = وأنهم من أجلِ ذلك لا يكتبونَ رمزًا مُطابقًا للمنطوقِ، ضابطًا لحركاتِ أحرف الكلماتِ حرفًا حَرْفًا. فهم حين يكتبون: «البخل»، مثلًا، فقارئ هذا

---

(١) انظر ما قلناه آنفًا في نشأة هذه العلوم، عند بيان فضل «الأحرف السبعة» على العربية.

الرسم المخطوط جائزٌ أن ينطقها «البُخْلُ»، بضم الباء وسكون الخاء، إن كانت هذه هي لغته المحفوظة التي دَرِب عليها لسانُه = وجائزٌ أن ينطقها «البَخَلُ»، بفتح الباء والخاءِ، إن كانت هذه هي لغته المحفوظة التي درب عليها لسانُه. وقسْ على ذلك آلافَ الكلمات التي تختلفُ حركاتُها باختلاف لغات القبائل، مع اتفاق معانيها، أو التي تختلف حركاتها فتوجبِ اختلاف معانيها نحو «الفُلْكُ» و«الفَلَكُ». هذا فضْلًا عن حركات الإعراب التي تلحقُ أواخر الكلمات باتفاقهم جميعًا، أو تختلف ألسنتُهم في قراءتها رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو سكونًا باتفاق المعاني، أو تختلف اختلافًا يُفْضِي إلى اختلاف معانيها.

وإذنْ، فهم كانوا يعلمون علمًا لا شكَّ فيه، أنَّ كل ما كانوا يكتبونَه من لُغَتهم، إنّما هو إثباتٌ بالرَّسْم لجُثْمَان الكلمات المنطوقة، مجردًا من كُلِّ دليلٍ يدلُّ على هيئة نُطْق هذه الكلماتِ كلمةً كلمةً وحرفًا حرفًا. ويعلمون علمًا لا شكَّ فيه، أنّ قارئ هذا الكلام المرسوم خَطًّا، مخيَّرٌ أن يقرأهُ ملفوظًا على ما يقتضيه لسانُه، إذ ليسَ في هذا الخط المرسوم ما يُلْزِمه أن يُحَرِّك ما ضرِيَ لِسَانُه على أن ينطقه ساكنًا، ولا أن يرفَعَ كلمةً أَلِفَ في لُغَتِه أن يَنْصِبَها. وهذه قضية كانت، بلا رَيْبٍ، واضحةً كُلَّ الوُضوحِ في عَقْل كُلِّ امرئٍ تعلَّمَ الكتابَ العربيَّ من العربِ وغير العرب، ويمارسُها ممارسةً كاشفةً لكُلِّ إبهامٍ كلُّ من كتبَ الكتابَ العربيَّ وكُلُّ من قرأه، لا عند مسألة «جمع القرآن» وكتابته، بل منذُ الجاهليّة من قبل أن يُنَزَّل القرآنُ بدُهورٍ طِوَالٍ.

وإذا صحَّ ذلك، وهو صحيح بلا رَيْبٍ أو شُبْهَةٍ، فكُلُّ من كانَ يُحْسِنُ الكتابَ العربيَّ ممّن آمن بالله وبرسوله، ثم تحفَّظ من فِي رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرآنًا، ثم أرادَ أن يكتُبَ لنفسه هذا القرآن ليستذكر به ما كانَ يتحفَّظُه = كان يعلَمُ ذلك ببديهة الممارسة للكتاب العربيّ. كانَ يعلمُ أنّه لا يكتبُ نصَّ القرآن كما ينطقُهُ، وأنّ الذي يكتُبُه إنّما هو جُثْمانُ كلماتِه خاليةً من الحركاتِ الدالَّة على هيئة نُطقِها حرفًا حرفًا. وكان يعلمُ أيضًا ببديهة الممارسة للُغَة العربِ، أنّ العربَ تختلِفُ لهجاتُهم ولُغَاتُهم في نُطْقِ الكلمة الواحدة باختلاف منازل القبائل، بل ربّما اختلف نطقُها في أبناء القبيلة الواحدة، وأنَّهم يختلفونَ مثل ذلك الاختلاف في حركة إعرابِ الكلمة من الجملة الواحدة، فتتغيرُ عندئذٍ هيئة نطقِ الحرف الأخير من الكلمة. وكانَ من وراء ذلك يعلمُ علمًا لا شكَّ فيه، أنّ قارئ هذا المكتوبِ الخالي خَطُّه من دلالةٍ عَلَى الحركة الملازمة لأحرفِه، مخيَّرٌ أنْ يقرأ بعض كلماته على وجهٍ أو وجهين أو أكثر، عَلَى ما ورثَهُ لسانُه من لهجةٍ أو لُغَةٍ = وأن هذا القارئ ربّما غيَّر حركةً في جُثْمان الكلمة، ويبقى المعنى مع التغيير هو هو، وربَّما غيَّرها فيختلف المعنيان اختلافَ تبايُنٍ أو اختلاف تناقُضٍ = وأنّه عَسى أن يغيّر حركة إعرابِها، ويبقى المعنَى هو هو، أو يغيّرها فيختلفَ المعنيان اختلاف تبايُنٍ أو تناقُضٍ، ثم يبقى كُلُّ معنى من المعاني المختلفة اختلاف تبايُنٍ أو تناقُضٍ صحيحًا في ذاته لا يَرُدُّه العقل ولا تأباهُ فطرة اللغة.

وقد أسلفتُ بالدَّليل القاطع في غير موضعٍ من هذا البحثِ، نصًّا واستنباطًا، أن رسولَ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَفْسَه كان مأمورًا أمرَ إلزامٍ منذ أوّل بعثته أن يقرأ ما يُقرِئُه جبريلُ عليه السلام، فيردّد ما يسمَعُه كما يسمَعُه لا كما تتخيّره سليقتُه التي نشأ عليها، فكان مما أُمِرَ به أنْ لا يحرّك لسانَه فيعجَل بالقرآن، وذلك حين قال له سبحانه: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٩]، فبيّنَ له بأوضح البيانِ أنّه مأمورٌ أن يتبع جبريل في قراءة ما يُنزّل عليه، لأنّ المنزَّل عليه كلامُ الله، ينزّله على الوجْهِ الذي ارتضاهُ سبحانه لكلامه = وأنه لمّا تطاوَل عليه الوَحْي وتكاثر، نُسّي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما عَهِد إليه ربُّه، فَعجِلَ قبل انقضاء الوَحْي، فعاتبه رَبُّه وأدّبه فقال له: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، ثم ضربَ له مثلًا بما كانَ من أبيه آدم من قبلُ فقال: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٤، ١١٥]، فحذّرهُ وَعَذَره بأرْفق تحذيرٍ وأخوفِ عُذْرٍ[١].

فإذا لم يكنْ لرسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يقرأ كلامَ الله إلّا اتّباعًا لما يُقْرِئه جبريلُ عليه السلام، فليس لأحد آمن بالله وبرسوله وبأنّ القرآنَ «كلامُ الله»، أن يقرأ حرفًا منه إلا اتّباعًا لما يُقْرِئه رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ليس لأحدٍ أن يخالف عن قراءتِه متّبعًا لسليقته. كان ذلك بيّنًا مكشوفًا لكل من آمن برسالته منذ أوّل يوم من بعثته صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ،

---

(١) انظر ما سلف في مواضع متفرقة.

وتلقَّى عنه قُرآنًا، فهو يقرؤه كما علَّمه، سَوَاءٌ أكانَ ما أقرأه رسول الله ممَّا ألفَه في لَهْجته ولُغَتِه، أم كانَ ممَّا لم يألفه في لَهْجته ولُغَتِه. والخلافُ الذي نَشِبَ بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وكلاهما قرشي النسب والدار، في قراءة سورة الفُرْقان، أن هشامًا قرأها «على حروف كثيرة»، لم يقرئها رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عُمَر، فكادَ عمر يَبْطِش به[1]. وليسَ معنى أنه قرأها «على حروفٍ كثيرة»، أنها قراءةٌ تخالفُ قراءة عُمَر في الطُّول والقِصَر، وفي الدلالة على معنى يناقض أو يخالف ما كان يقرأ عمر، فهذا باطِلٌ من كُلِّ وجهٍ، بل المُرَاد أنّه كانَ يقرؤها على وُجُوه من النُّطْقِ في حركة أنفُسِ الكلمات، وفي حركة إعرابها، وفيما يتبع ذلك من الرَّوم والإشمام والإدغام والغنَّة وأشباه ذلك، ممَّا لا يُحْدِث في «جُثْمان الكلمة» إذا كُتِبَتْ بالكتاب العربي يومئذ خاليًا من دلالة الحركات، أثرًا يوجب في رسم جُثْمَانها تغييرًا مَا، قلَّ أو كَثُر. فإنكارُ عمر على هِشامٍ، كان مَرَدُّه إلى أنّه كان يعلمُ علمًا لا شكَّ فيه منذ آمن إلى أواخر سنة عشرٍ من الهِجْرة، أي نحوًا من ثمانية عشر عامًا، أن قراءةَ القرآنِ كلامِ الله سبحانه، اتِّباعٌ لقراءة رسول الله حرفًا بحرفٍ، وأنَّ من خالفَ ذلك استوجب النكيرَ والعُقُوبة، لأنّه أتى أمرًا لا يحلُّ له إتيانُه، لأنه تبديلٌ لكلام الله. ولم يكُنْ طائرُ عمر ولا طائرُ من اختلفوا في القراءة يومئذ حين استمعوا إلى وجوه من قراءة القرآن مختلفة، حتّى أعلمَهُم رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنّ القرآن أنزل على سبعةِ أحرفٍ، وأمرهمْ أن يقرأوا

(١) انظر حديثهما فيما سلف ص: ٧٣.

كما علَّمهم، ونهاهم أن يُمَاروا في القرآن، فالمِراء فيه كُفْرٌ[١].

وهذا الذي كانَ يعلمُه عُمَر، كان يعلمُه كُلُّ من آمن بالله وبرسوله، كاتبًا أو غير كاتبٍ. بَيْد أنّ الكاتبَ من الصحابة، كانَ أوثق الرجلين علمًا بأنَّ الكتابَ العربيّ الخاليّ من الدلالة على وجوه نطق الكلماتِ المكتوبة حرفًا حرفًا، أعني حركات الحروف على التخصيص، لا يُغْنِي إذا ما كُتِبَ به القرآنُ، في نُطْق هذا القرآنِ على الوجهِ الذي تلقَّاهُ مُتلقِّيه سَماعًا من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكتَبه، ثم جَاءَ قارئٌ يقرأ هذا المكتوبَ وهو لم يسمَعْه من فِي رسولِ الله ولم يتحفَّظْه منه، فإنّه خليقٌ أن يخالف عندئذٍ قراءةَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، متّبِعًا ما تسبِقُه به سَلِيقتُه في لهجته التي ألفها، أو لُغَتِه التي دَرِبَ عليها. وفي ذلك أكبر الإثم، لأنّه يكون عندئذ تاليًا لكلامِ الله على غير الوجهِ الذي ارتضاهُ الله لكلامِه، وإن صَحَّ بقراءته التي قرأها المعنى، ولم يتغيَّر بها مُرادُ الله بكلامه[٢].

فصار بيِّنًا بهذا السياق أنّ الله سبحانَه، حيث عَهِد إلى نبيّه العربيّ الأميّ الذي لا يقرأ ولا يكتب، أن لا يُحرّكَ لسانَهُ بالقرآن فيعجَلَ به من قبلِ أن يُقْضَى إليه وحيُه، وأن يَتّبع قُرآن جبريلَ كما يقرؤه عليه، إنّما عَهِد إليه ذلك ليكونَ تعليمًا لرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتأديبًا، ليعلّم هو

---

(١) انظر تفصيل ذلك كُلّه فيما سلف ص: ٢٧٥-٢٧٧.

(٢) والأمة مجمعةٌ على أنّ القراءة سنة متبعة، وأنّ ضبط حرف من القرآن جيّد في العربية ولم يؤخذ عن القرأة تلقّيًا، لا تحلُّ القراءة به البتة.

الناسَ على ما عَلَّمه ربُّه وأدَّبه، وليأخُذَهُمْ باتِّباعِ قُرآنه كما أُخِذَ هو نفسُه باتِّباعِ قرآنِ جبريلَ عليه السلام. ولمّا لم يكن إلى ذلك سبيلٌ البتّةَ إلا بالتلقّي منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = ولم يكن للتلقي معنًى يُعْقَل إلّا بأن يحفظَ المتلقّي عنْه ما يسمَعُه منه حرفًا حرفًا، ويضطَبِطَ تلقينًا على الهيئة التي يسمعها من مَنطِقه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = صار بيّنًا عند جميع الصحابة، وهم الذين تلقوا عنه القرآن، أن تَلَقِّي ما قلَّ من القرآن أو كثر، مَتْلوًّا على تلاوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم حِفْظَه عن ظَهْرِ قلبٍ على هذه التلاوة، فريضةٌ محكمةٌ لا يترخَّصُ فيها أحدٌ مِنْهُمْ. وصار بيّنًا أيضًا عند جميع من تعلَّم الكتابَ العربيَّ منهم، أن كتابة القرآن على الرسم الذي يعهدون في شأن كتابتهم، خاليةً من الحركات الهادية إلى صِحّة نُطقه على الوجه الذي أنزله الله عليه، لا تُغْني شيئًا عن حفظ القرآن عن ظهر قلبٍ. وصار بيّنًا عند جميعهم أيضًا أن قارئ القرآن المكتوبِ في الصُّحُفِ، لا يصيبُ وجه قراءته التي نزلَ بها، إلّا أن يكونَ جامعًا للنصّ المكتوب في صدره حفظًا عن ظهر قلبٍ، قبل أن يجمع حروفهُ المكتوبة تصَفُّحًا ونظرًا، ليلفظَها نُطْقًا وتلاوةً. وكذلك صارَ معلومًا عند جميعهم أن الشأن في القرآنِ هو الحِفْظ عن التلقي والتلقين، فريضةً من الله في تلاوة كلامِه سُبْحانَه = دونَ كتابة القرآن في صُحُفٍ، يتلوها قارئٌ ليس بحافظٍ لما كُتبَ فيها حفظًا متلقًى نُطْقُه على الوجه الذي قرأهُ عليه جبريلُ، وتلقّاهُ عنه رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم تلقّاهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تلقّاه عنه من أصحابه.

فهكذا ترى أنّ هذه القضية، قضيةَ حفظ القرآن، كانت واضحةً عند عامّة الصحابة وخاصتهم منذ نشأة الإسلام من وجوهٍ يُساند بعضُها بعضًا، ويجعلها أشدَّ وضوحًا في نفوسهم أنّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان هو الذي يُلقّنهم ما ينزّل عليه من القرآن فيحفظونه عنه بقلوبهم، دون أن يأمر أحدًا بكتابة ما يتلقّى منه. ثم زادها وضوحًا ورسوخًا أنّ الله سبحانه قد سمّى القرآن المنزّل على نبيّه «كتابًا» في غير موضع من تنزيله، ولم يكن منه يومئذ شيءٌ على هيئة ما يعهدون من مُسمّى «الكتاب» في لغتهم، ولم يكن ذلك ممكنًا أن يكون، لأنّه كان ينزل منجّمًا متفرّقًا حتى أتمّ الله وعده فجمعه ورتّله لمّا تمّ نزوله قبيل وفاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ = وأنّه سبحانه سمّى تلاوته «قراءة» في غير موضع من تنزيله، وتاليه غيرُ ناظرٍ في صحيفة مرقومة يقرؤها، على ما يعهدون من معنى «القراءة» في لسانهم= فصار مفهومًا عندهم بضرورة العقل من بيان القرآن ومن سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهم، أنّ حفظَ القرآن عن ظَهرِ غيبٍ تلقّيًا وتلقينًا هو فريضةُ الله في القرآن، وأنّه بالحفظ والجمع في الصدور «كتابٌ»، لا تكتبه الأيدي في الصحف، وأنّه بالتلفّظ به ترديدًا لما حفظته الصدور «مقروءٌ»، لا تتصفّحه الأعين نظرًا للفظه الأكثرُ نُطقًا. ثم جَعَل هذه الفريضة محكمةً، بيّنةَ الأحكام، ما أعلمهم رسول الله من صفة «الكتاب» المنزّل عليه، بما حكاه عن ربّه إذ قال: «وأنزلت عليك كتابًا لا يَغْسِلُهُ الماءُ، تقرؤه نائمًا ويقظانَ»[1]، وما استفاض بينهم

---

(١) مضى الحديث وتخريجه فيما سلف ص: ٢١٣-٢١٤، تعليق: ١ =

من حثّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حفظ القرآن، كالذي رواه مسلمٌ من حديث أبي هريرة قال: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيحبُّ أحدُكُم، إذا رجَعَ إلى أهلِه، أن يجدَ فيه ثلاثَ خَلِفَاتٍ عِظامٍ سِمَانٍ؟ قلنا: نعم! قال: فثلاثُ آياتٍ يقرأ بهنَّ أحدكُمْ في صلاته خيرٌ لهُ من ثلاثِ خَلِفَاتٍ عَظامٍ سِمانٍ»[1]، وكالذي رواهُ من حديث عقبة بن عامر قال: «خرج علينا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونحن في الصُّفّة فقال: أيُّكُمْ يُحِبُّ أن يغدُوَ كُلَّ يومٍ إلى بُطْحَانَ أو إلى العَقِيق، فيأتِيَ منه بناقتين كَوْمَاوَيْن في غير إِثْم وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ؟ فقلنا: يا رسولَ اللهِ، نحبُّ ذلك! قال: أفلا يَغْدو أحدكم إلى المسجد فيعلم، أو يقرأ آيتين من كتاب الله، خيرٌ له من ناقتين، وثلاثٌ خيرٌ من ثلاثٍ، وأربعٌ خيرٌ من أربعٍ، ومن أعْدادِهنَّ من الإبل»[2]، وكالذي رواه من حديث عبد الله بن مسعودٍ قال: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بئسَما يقول أحدُكُم: نسيتُ آيةَ كيت وكيتَ! بل هو نُسِّي. استذكرُوا القرآن، فلهُوَ أشدُّ تَفَصِّيًا من صُدور الرجال من النَّعَم بعُقُلِها»[3]، وكالذي رواه الترمذيُّ في سننِهِ في باب فضائل القرآن، عن ابن عباس قال: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن الذي ليسَ في

= وما سلف قريبًا ص: ٣٥٩، وسأشرح هذا الخبر بعد قليل.

(١) رواه مسلم في صحيحه ٦: ٨٩، و«الخلفات»، الحوامل من النوق.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٦: ٨٩، و«الكوماء»، الناقة العظيمة السنام.

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٦: ٧٦، و«التفصي»، التفلُّت من القيد ونحوه.

جوفه شيءٌ من القرآنِ كالبَيْتِ الخربِ»[١]، إلى مئاتٍ من الأحاديث في هذا الباب كُلُّها دالٌّ صريح الدلالة على الأمر بحفظ القرآن والحثّ عليه. هذا فضلًا عن الأحاديث المستفيضة التي جاء فيها ذكر «قراءة القرآن»، ويدلُّ صريحُها على أن معنى «القراءة» قد قام فيها مقام لفظ «الحفظ»، كالذي جاء في حديث أبي مسعود الأنصاريّ: «قال لنا رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَؤُمُّ القومَ أقرؤُهُم لكتاب الله وأقدَمُهم قراءةً، فإذا كانتْ قراءتُهم سواءً، فليؤمهم أقدمُهم هجرةً»، الحديث[٢].

ولكنّي لا أجدُه عندي سائغًا أن أتجاوزَ هذا الموضعَ، حتى أبيّن معنًى جليلًا في الحديث الجامع بين صفة «القرآن» وصفة «قارئ القرآن»، وهو الحديث الرفيعُ القدر الذي حدّث به عِياضُ بن حمارٍ المجاشعيُّ، حِرْميُّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصديقه منذ الجاهلية[٣]، وذلك حيث روى خطبة خطبَها صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتسامعها الناس، فكان ممّا حكى فيها عن ربّه أنه قال له: «إنّما بعثتُك لأبتليَك وأبتَلي بك، وأنزلتُ عليك كتابًا لا يغسلُه الماءُ تقرؤه نائمًا ويقظانَ»[٤].

---

(١) رواه الترمذي وقال: «هذا حديث حسنٌ صحيح».

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٥: ١٧٤، وقد سلف بيان ذلك في ص: ٢٨١.

(٣) «الحرمي»، نسبة إلى «الحرم»، وكان أشراف العرب الذين يتحمسون في دينهم، أي يتشددون، إذا حجّ أحدهم لم يطف إلا في ثياب رجل من قريش أهل الحرم، فكان لكل رجل من أشرافهم رجل من قريش، فيكون كُلّ واحد منهما حرميّ صاحبه.

(٤) معنى الحديث وتخريجه فيما سلف ص: ٢١٣-٢١٤، تعليق: ١، وبيان بعض دلالاته.

فقوله: «أنزلتُ عليك كتابًا لا يغسِلُه الماءُ»، من أكبر الدليل على أن الله سبحانه قد أخلى لفظ «الكتاب»، في ذكر القرآن، من معنى الخط المكتوب في الصحف بالمداد بقوله: «لا يَغْسِلُه الماء»[١]، أي هو «كتاب» لا يمحُوه شيءٌ أبدًا، وليس «كتابًا» مخطوطًا في صحفٍ يمحوه الماءُ وتأكُلُه الأرضَةُ ويطمِسُه البِلَى، ولكنه «كتابٌ»، يجمعُه في صدرك الحفظُ، ثم يجمعه الحِفظُ في صدور أهل العلم من أصحابك. وذلك بيّنٌ من صفته وصفتهم حيث ذكره الله في آخر سورة نزلت بمكة قبل الهجرة وذكرهم فقال: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩][٢]. ثُمَّ أتمّ سبحانه نعت هذا الكتاب الذي لا يغسلُه الماءُ بقوله: «تقرؤهُ نائمًا ويقظانَ». ومعلومٌ أن «النومَ» و«اليقظةَ» أمران عارضان للبشر في تصرُّفهم بين السكونِ والحركة، وهُمَا من «الكتابة» و«القراءة» بمعزلٍ. فلا معنى يُعْقَل لقراءة «النائم» من صحيفة مكتوبة أو من محفوظ عن ظهر قلبٍ، سواءٌ أكان يقرأ ويكتب أم كان أُميًّا لا يقرأ ولا يكتب = ولا معنى أيضًا لقراءة «اليقظان» من صحيفة مكتوبة، إذا كان أميًّا لا يقرأ ولا يكتبُ[٣].

---

(١) انظر إخلاء لفظ «الكتاب» من معنى الكتابة فيما سلف ص: ١٤٠-١٤١، ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) انظر بيان ذلك فيما سلف أيضا ص: ٢١٥-٢١٦.

(٣) ذكر أئمتنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن معنى ذلك: «تقرؤه حفظًا في كُلّ حال عن ظهر قلبك، في حالتي النوم واليقظة. وقيل المُرادُ: تقرؤه في سهولة ويُسْر». وهذه ألفاظٌ لا تغني شيئًا، مقصّرة كل التقصير عن لحاق المعنى الذي اشتمل عليه الخبر. فعسى أن أكون قد بلغتُ مبلغًا في بيان معنى هذا الخبر الجليل من أخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربّه سبحانه. والحمد لله أوّلًا وآخرًا.

وإذْ كانَ «النائم» لا يطيقُ قراءةً وإن كان كاتبًا قارئًا، و«اليقظَانُ» لا يطيقُ قراءةً إن كان ليسَ بكاتبٍ قارئٍ، علمنا أن ليسَ المراد حقيقة النوم واليقظَة. ولما كان «النائم» لا يكون نائمًا حتى يكون مغمض العينِ التي بها يبصر المكتوب وغير المكتوب، و«اليقظانُ» لا يكون يقظان حتى يكون مفتوح العين التي بها يبصر المكتوب وغير المكتوب = وكانَ المقامُ هنا مقامًا مذكورًا فيه «الكتابُ» ثم «القراءة» = علمنا أنّه أرادَ «العين» التي يبصرُ بها المرءُ المكتوب وغير المكتوب إذا كان «يقظانَ»، ولا تبصر مكتوبًا ولا غير مكتوب إذا كان «نائمًا»، وأنه أرادَ صفة العين الجارحة للقراءة إذا كانت سليمة البَصَر، وغير الجارحة للقراءة إذا اعتراها العَمَى، فيكون المعنى إذن: «تقرؤه بصيرًا وغيرَ بصيرٍ». ولمّا كان هذا الخطابُ من الله خطابًا لنبيّه، ثم للمؤمنين به من أمّته، وكان الله سبحانه كريمًا عليمًا بعباده، أكرمَ نبيَّه والمؤمنين به عن أن يستقبلَهم بما تكرهُهُ نُفُوسهم من ذكر الآفة التي تصيبُ البَصَر، فكنّى عن البَصَر باليقظة، وعن الآفة التي تكفُّه بالنوم. فهو إذن «كتابٌ» لا تخطُّه يمينٌ بمدادٍ يغسلُه الماءُ أو تعرض له الآفات فتمحوه، بل هو «كتابٌ» بلا خطٍّ، محفوظٌ في صدور أهل العلم من المؤمنين، يقرؤه أولو الضررِ منهم كما يقرؤه المعافَى، قراءةً عن ظهر قلب بلا نظرٍ في كتاب. وهذا نعتٌ شبيهٌ بالموجب لجَعْل الأصل في القرآن هو الحفظ دون الكتابة. وهذا معنى بيّنٌ جدًّا إن شاء الله.

ولا أظنُّه يخفَى بعد هذا البيانِ على إيجازه، وعلى ما أُوجيه المكان من الاختصار، أنَّنا لا نكادُ نجد قضيّة في الدين، حُكمُها واضحٌ كُلَّ الوضوح، بدلالة بديهة العَقْل، وبدلالة ضرورة اللغة لفظًا وخطًّا، وبدلالة ظاهر نصّ القرآن، وبدلالة باطن نصّ القرآن، وبدلالة ظاهر سُنّة رسول الله، وبدلالة باطن هذه السُّنّة، وبدلالة الاستنباط، وبدلالة تظَاهُر الأدِلّة عقلًا ونصًّا واستنباطًا، وبدلالة المستفيض المتوارثِ إجماعًا بلا خلافٍ من أحدٍ من الصحابة ومن بعدهُمْ في العمل به والحثّ عليه = كقضية «القرآن». فإنّ جميع هذه الدلالات صريحة مُتَظاهِرةٌ من كُلّ وجْهٍ في دلالتها على أنّ تلقّيَ القرآن، وحفظَه في الصدور، وقراءتَه على هيئة قراءة رسول الله التي تلقَّاها عن قراءة الأمين جبريل، المبلِّغها عن ربّ العالمين على الوجه الذي أمرَه ربُّه أن يقرأ عليه كلامَهُ سبحانه، كُلُّ ذلك فريضَةٌ محكمةٌ في الدِّين، لم يترخَّصْ فيها أحدٌ من الصحابة، ولا ترخَّصَ فيها أحدٌ من التابعين، ولا ترخَّصَ فيها أحدٌ من علماء الأمة إلى يوم الناس هذا.

وهذه الحقيقة البيّنةُ أصلٌ من الأصولِ، لا يحلُّ لباحثٍ في شأن القرآن أن يُغْفِله طرفةَ عَيْنٍ، لأنّ إغفالَهُ أو الغفلة عنه، تُورِثُ البحثَ عيبًا قادحًا في منهجه. وذلك لأن وضوح هذه الحقيقة في نفوس الصحابة جميعًا وضوحًا يُلْحِقُها من المعلوم من الدّين بالضَّرُورة، تجعَلُ كُلَّ عَمَلٍ عملوه في شأن القرآن، وكُلَّ لفظٍ مأثورٍ عنهم في أمرِ هذا القرآن، نابعًا من أَصْلٍ مشتَرَكٍ فاشٍ في سِرّ نُفُوسِهم جميعًا، لا يحتاجُ فاعِل

العملِ أنْ يبيّنَهُ لمُشَاهِد عملِه، ولا قائلُ القول أنْ يُعْلِنَ ذكرَه إلى سامعِ مَقَالته. فغفلةُ الباحثِ عن هذه الحقيقة إذنْ، في أيِّ موضعٍ من بحثه، مُفضيةٌ به إلى الضلالِ عن حقيقة كُلّ عملٍ عملُوه، وعن معنى كُلّ لفظٍ قالوه. وهذا وحدَه كَافٍ في طَمْسِ جميع السُّبُل المؤدّية إلى فَهْم تاريخ القرآن، وتاريخ الصحابة، وتاريخ الإسلامِ، وتاريخ «الحَضَارةِ» التي أنشأها المسلمون في رُقْعَةٍ متراميةٍ بين شرق الأرض وغَرْبِها، وكان أَسَاسَها «القرآنُ العظيمُ»، و«سُنَّةُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[1].

كانَ ممّا زادَ هذه الحقيقةَ رسوخًا ووضوحًا، وجعله سهْلًا أن تصيرَ أصلًا مُسَلَّمًا على البديهة لا يختلف فيه اثنانِ، أن الله سُبْحانَه بعث نبيّه أمّيًّا في أمّةٍ أميّة قلَّ فيها الكتابُ لأسبابٍ متآزرة متحدّرة مع تاريخها، أوجبتها الأرض التي يسكنونها، والزمانُ الذي عاشوا فيه. وبهذه الأسباب مكّنَ الله لها حافظةً واعيةً عليها تعتمدُ في تناقُلِ أخبارها وأحاديثها وأشعارها ومعارفها، وألفتْ ذلك إلفًا تُؤَيِّدُ سلامةُ الفطرةِ التي فَطَرَ اللهُ الناسَ عليها من الآفات العارضة. وذلك أن فطرة البشر هي الحفظُ منذ كانوا على الأرض، بها صار لكلِّ أمّةٍ منهُمْ لسانٌ يتحفَّظُه آخرٌ عن أوّل، وعلمٌ يتناقله كابرٌ عن كابرٍ، من قبل أن تنشأ الحاجات الداعية إلى الكتابة والتقييد بدهورٍ طوال. وعلى إرْثٍ راسخ منِ هذه الفطرة، أظَلَّ العربَ الإسلامُ، فجاءهمْ رجُلٌ

(١) سيظهر هذا ظهورًا بيّنًا في آخر هذا الفصل، عند تمام الكلام عَنْ فضل أبي بكرٍ في «جمع القرآن»، كيف كان، وما معناه.

من أنفُسِهِم، قد لبث فيهم عُمُرًا من قبله، فقام بينهم يزعُمُ أنه رسول الله إليهم وإلى الناس أسْودِهم وأحمَرِهم، وإلى الثَّقَلَين جميعًا، وأنّ برهانَه على صدقِ رسالته كتابٌ ينزَّلُ عليه من عند الله بلسانهم ليقرأه عليهم، وأن السُّورة القصيرة منه والسُّور الطِّوال سواء في انطواء لفظها على دليل حاسمٍ يقطَعُ بأنها ليست من كلام البشر، وأنها «كَلامُ الله» ربّ العالمين[١]. فكانَ لا يُخْرِجُ الرجُلَ مِنهم من دين آبائِه الذي على مثله اقتتل البشَرُ وأراقُوا الدماءَ وقطَّعُوا الأرْحامَ، إلّا إقرارُه بأنَّ هذا الذي يتلوه عليه محمّدُ بن عبد الله «كلامُ الله» سبحانه بلا ارتيابٍ منه في ذلك، فمحمّد بن عبد الله إذن هو رسولُ الله المبلّغ «كلامَ الله» صادقًا في تبليغه. فهو حين يفارق دينَ آبائه، إنما يفارقُه وقد ذاق هذا «القرآن»، ففرّق بتذوّقِه بين أقصى ما تبلُغُه طبائع البشر من البيان، وبين هذا البيان القاهر للطبائِع، فأقرَّ بأنه «كلامُ الله»، وأن لو اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتونَ بمثله ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظَهيرًا. وقد وصف الله سُبْحانه كيف تلقَّوا هذا القرآن حين ذاقوه فقال: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ

(١) انظر ما كتبته في مقدمة كتاب «الظاهرة القرآنية»، في بيان إعجاز القرآن من أيّ وجه هو؟ وسأكرّر هذا المعنى بعدُ على وجه آخر، لبيان تاريخ الحفظ والكتابة في هذه الأمة.

جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ [الزمر: ٢٢ - ٢٣].

فبهذا التذوُّق الذي ينفُذُ إلى آخِر الحِسِّ فيستثيرُه ويوقِظُه، تلقَّفت القرآن فِطَرٌ مكّن الله لها حافِظةً واعيةً، فأقبلوا ينصتُونَ فيستوعبون ما نُزِّل منه إقبال البليغ المتذوِّقِ لرائعة البيان، وإقبالَ المهتدي إلى دين الله بعد الكُفْر والضلالة، رغبةً في الجنّة وفرارًا من النَّارِ. وبأيسَرَ من هذا الإدراكِ الشامل، يُقْبِل الناسُ على حفظِ ما يُعْجِبهم من كلام أهلِ لسانهم، فما ظنُّك والأمرُ ما ترى؟ ثم لا يقف الأمرُ عند هذا، فإن أحدهم حين يشهد أن لا إله إلّا الله، وأن محمّدًا عبده ورسوله، لا يدخِلُه في الدين إلّا إقامة الصلاة، ولا تصحُّ له صلاةٌ إلا بتِلاوة ما تيسَّر من القرآنِ في صلاته سِرًّا وجهرًا عن ظهر قلبٍ، ثم هو مأمور بعد ذلك بشهود الصلاة جماعة خمسَ مرَّات في اليوم والليلة، مِنْها ثلاثُ صلواتٍ يكون فيهنَّ قائمًا خاشعًا لله مُنْصِتًا لكَلام الله يتلوهُ رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إن كان مهاجرًا، أو إمامُه إن كان في غير دار الهجرة، ثم يتلُو هو في صلاته ما تيسَّر منه متنفِّلًا بالنهار أو قائمًا بالليل، لا يُغْنِي عنه في ذلك كُلّه قرآنٌ مكتوبٌ في صُحُفٍ.

كُلُّ هذا يوشِكُ أن يكون حائلًا يحولُ بين هؤلاء المؤمنين وبين التفكير في كتابة القرآن في الصُّحُف، فإذا علمتَ أن الله سبحانه وتعالى قد حَمَّلهم أمانَة تبليغ رسالته إلى الأحمر والأسود بين شرق

الأرض وغربها، تبيَّنت أن لا سبيل كان إلى ذلك إلا أن يكون هذا القرآن محمولًا في الصُّدور لا مرقومًا في الصُّحُف، حتى لا يعجز أحدٌ عن أن يبلِّغَ عن ربّه ولو آية، كما جاء في الحديث. هذا على أنّه من أبلغ التدبير وأحكمِه فيما وعدَ الله به رسوله إذ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، كما أشرت إليه من قبلُ[١].

ولكن عَلِم الله ورسولُه أنّ الفتحَ آتٍ، وأنّ الله مخرجٌ هؤلاء القومَ من جَزِيرتهم، ليبلّغوا كتابَ الله في الأُمَم، وأنّ الأمْرَ سيختلفُ بعض الاختلاف عمّا كانوا هُمْ عليه عند تنزيل القرآن، وأنّ الأمم لَنْ تستقيم أمورها إلا بحفظ القرآنِ وتعلُّم لغته، فتنشأ الحاجةُ إلى الكتابة. فأوحَى الله إلى رسُولِه بَعْد النَّصْر في وقعة بدرٍ الكُبْرى أن يجعل فداء من لم يكن له مالٌ من الأسْرَى من أهل مكّة، وكان أهل مكة يكتبون وأهل المدينة لا يكتبون، أن يعلّم عشرة غلمان من غلمان المدينة، فإذا علَّمهم فحذَقوا، فهم فداؤه، فكان فيمن تعلم يومئذ كاتبُ الوَحْي زيد ابن ثابت[٢]. فكان هذا أوّلَ الطريق إلى الغاية البعيدة التي يتطلَّبُها قيام هذا الدين في الأرض، وأخذ المؤمنون من الرجال والنساء يتعلمون الكتاب العربيّ جُهْد طاقتهم، لما سنّه رسُول الله ﷺ من تعلُّم الكتابة. وبذلك فشت الكتابة في الأمّة الأمّية التي فطرها الله على الحِفْظ والوَعْي، وأثَّلَهما فيها طبيعة الأرض التي يسكنونها،

(١) انظر ما سلف في شأن الحفظ ص: ٢٦١-٢٦٥.

(٢) طبقات ابن سعد ٢/ ١/ ١٤.

والزمان الذي هُمْ فيه.

ثم كان من تدبير الله العليم بما كان وما سيكون، أن أوحَى إلى عبده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يتّخذَ للوَحْي كتابًا ليكتبوا عنه بعض ما ينزِّل عليه، وذلك في نحو سنة خمسٍ من الهجرة أو قبلها بقليلٍ[١]. فكان من كتّاب الوحي يومئذ جماعةٌ من جلّة الصحابة كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وأبيّ بن كعبٍ، وزيد بن ثابتٍ الذي اختصّه الله بالفضيلة الكُبْرى، حتى كان يعرفُ بين المسلمين بكاتب الوَحْي. وبذلك سنّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مجرّدَ كتابة القرآن بين يديه وفي حضرته. والدليلُ على أنّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُرِدْ إلّا إقرارَ سُنّةٍ، أنّ الكُتّاب كانوا يكتبون بينَ يديْه فيما حضر وتيسّر من عُسُبٍ أو لخافٍ أو أكتاف أو ألواحٍ أو كرانيف أو قِطَع أديمٍ أو رِقاعٍ أو صُحُفٍ[٢]، وكُلُّها كِسَرٌ صغارٌ مختلفات الأصناف والأحجام، لا يتيسّر ضمُّ بعضها إلى بعضٍ على هيئة «كتابٍ». ثُمّ لم يأمُرْ أحدًا من كُتّابِ الوَحْي أن يعمد إلى ما نزل من القرآن بمكة ثلاث عشرة سنة، وما نزل بالمدينة خمسَ سنواتٍ، فيكتبه بين يديه كما كان يكتب الحديث من التنزيل بعد سنة خمسٍ من الهجرة[٣]. ثم لم يأمُرْ أحدًا أن يكتب ذلك ثم يجمعه في مكانٍ

---

(١) انظر البرهان على ذلك فيما سلف ص: ٢١٦-٢٣١.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٣٣.

(٣) انظر ما سلف ص: ٢٤٢-٢٤٥، وفيه الدليل على أن الذي كتبه كتاب الوحي لا يكاد يتجاوز رُبُع القرآن، مما نزل بالمدينة بعد الهجرة.

يحرزهُ، مرتّبًا على ترتيب تلاوته صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. ثم إنه فارق المسلمين، بأبي هو وأمّي، ولم يأمُرْ أحدًا منهم بعدَه أن يتولّى كتابة القرآن كُلّه على هيئة «كتاب» متابع الآيات والسور، كما عرضه على جبريل عرضتين في رمضان سنة عشرٍ، قبيل لَحَاقه بالرفيق الأعلى في ربيع الأول من السنة الحادية عشرةَ من الهجرة، وكان يسيرًا عليه أن يفعل أو أن يأمُر. وفي تركه ذلك أكبر الدليل على أنّ الله سبحانه لَمْ يأمُرْهُ في ذلك بشيء، كما أمرهُ وأمر المؤمنين بحفظ القرآن عن ظَهْر قلبٍ بكُلّ دليلٍ نصًّا وعملًا وسِيرةً، كما أسلفنا بيانه.

وههنا موضع فَصْلٍ لا بُدّ من التنبُّه إليه، وذلك أن «كتابة القرآن» لفظٌ يجري على وَجْهَين: مُقيَّدٍ ومُطْلَق، أما المقيَّدُ فيراد به كتابة القرآن جميعه وإثباتُه في الصُّحُف متابع السور مضمومًا بعضها إلى بعضٍ على هيئة «كتابٍ»، فهذا الذي لم يُؤمر فيه رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بشيء، ولا أمرَ الناسَ به. وأمّا المُطْلَق، فأن يكتُبَ الرجل لنفسه من القرآن ما شاءَ، استعانةً بيمينه على الحفظ والاستذكار، فهذا أمرٌ طلْقٌ على البَراءَة، لا حَظْرَ فيه على أحدٍ، ومُبَاحٌ للناسِ أن يفعلوه، فَعَلَهُ بعضُ الصحابة لأنفسهم، وعَرفَ رسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذلك من فعلهم بالقرآن وبما يحدِّثهم به، فقال لهم: «لا تكتُبُوا عنّي، ومن كتب عَنّي غيرَ القرآن فليمْحُه، وحدِّثوا عنّي ولا حَرَجَ، ومن كذبَ عليّ متعمّدًا

فليتبوَّأ مقعدَهُ من النار»(١)، في أشباهٍ له من الأحاديث. ولـمّا كان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد فارقنا، بأبي هو وأمي، ولم يكْتُب القرآن جميعه في صحفٍ متتابعة السُّور على هيئة «كتاب»، ولا أمرَ أحدًا من بعده أن يفْعَله، صار بيّنًا أشدَّ البيانِ أن الذي سَنَّه بمجرّدِ كتابة بعض القرآنِ بين يديه وفي حَضْرته عند انقضاء وَحْيه، شبيهٌ أوثق الشَّبَه بما كان طِلْقًا للنّاس أن يفعلوهُ لأنفُسِهم، من كتابة ما شاءوا من القرآن استعانة على الحفظ والاستذكار.

وبيانُ ذلك أننا علمنا آنفًا بالأدلة المتظاهرة أن السنّة الفاشية كانت في جميعهم منذ أوّل الإسلامِ هي حفظُ القرآن عن ظَهْر قلبٍ، وأنّه كان معلومًا عند جميعهم أن الله سبحانه قد سَمَّى القرآن «كتابًا» وهم لا يجدونه مكتوبًا عندهُمْ في صحفٍ مجموعة كالذي يعهدون من معنى «الكتاب» في لغتهم، ثم إن الله سبحانه نعت هذا «الكتاب» لرسوله فبلَّغهم هذا النعت في خطبته حيث قال له: «وأنزلتُ عليك كتابًا لا يَغْسِلُه الماءُ، تقرؤه نائمًا ويَقْظَان»(٢)، أي هو كتابٌ غير مُثْبَتٍ بالمداد في الصُّحُف، بل هو مُثْبَتٌ بالحفظ في الصدور، ومضى زمانٌ طويلٌ منذ أول التنزيل إلى نحو سنة خمس من الهجرة،

---

(١) من حديث أبي سعيد الخدري، رواه مسلم في صحيحه (١٨: ١٢٩)، وسلف تخريجه ص: ٢٧٢، تعليق: ١، وسيأتي بعد قليل بيان مورد هذا الخبر في السياق التاريخي الذي يدلُّ عليه الاستنباطُ، ويبيّن متى قيل؟ ولم قيل؟ وهو مهم جدًّا، لا ينبغي أن تغفُل عنه.

(٢) انظر ما سلف ص: ٣٨٧.

لم يأمُرْ رسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أحدًا بكتابة شيء من القرآنِ، فبان لجميعهم بيانًا كفلَق الصُّبْح، أنّ السُّنَّة التي ارتضاها الله ورسوله لهذا «الكتابِ»، أن يبقَى على وَجْه الدَّهْرِ محفوظًا في الصدور، غير مخطوطٍ بالمداد في الصُّحف، وأن الله سمّاهُ «كتابًا» وهو لم يُكْتَبْ في صحفٍ مجموعة بعدُ، وسمّى تلاوته «قراءةً»، وتاليه لا ينظُر في صحيفةٍ قَطُّ، ثم سمَّى هذا الكتاب «قُرْآنًا»، ليكون مقروءًا بلا نَظَرٍ في كتابٍ. فكان هذا مَنْطِقًا متكاملًا يجعل حفظ القرآن من المعلوم من الدين بضرورة العقل، وأنّ الذي يقع عليه اسمُ «قُرْآن»، واسم «كتابِ الله»، واسم «كلامِ الله»، واسم «الذِّكْرِ»، إنما هو هذا «الكتاب» الذي لا يَغْسِلُه الماءُ، المحفوظ في الصدور، دونَ ما يُخَطّ في الصُّحُفِ مجموعًا على هيئة «كتاب».

وصادف هذا المنطِقُ النافِذُ الجامعُ أمّةً أميّةً، فُطِرت على الحافظة الواعية كأشباهها من كُلِّ أمّةٍ أميّةٍ لم تُوجِبْ عليها حياتُها أن تفشوَ الكتابة فيها فُشُوًّا غالبًا[1]، وبذلك قَلَّ فيها من يُحْسِنُ الكتابة، ومن أحسنها منهم فإنَّما يتخذها أداةً لبلوغِ بعض شأنه وقليله في تصريفِ أموره، دون اتخاذها أداةً لتقييد العلم والأخبار والأشعار والأحاديث وأشباه ذلك، كالذي نعلمه من معنى «التقييد» في الأمم الكاتبة. فكان مَنْ جَهِلَ الكتابة ومَنْ أحسنها منهُمْ سَوَاءٌ في اتباعِ الفِطرة الغالبة على جميعهم من إتقان حفظ ما تتلقّفه الأُذُن، ثم اعتمادُ هذا الحفظِ أصلًا في

(١) انظر ما كتبته قديمًا عن فشوّ الكتابة ص: ١٢٨.

كُلّ ما يتوارثه قَوْمُهُ من العِلْم. فلما سَار فيهم رسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيرتَه سبعَ عشرة سنةً، منذ أول التنزيل إلى نحو سنة خمس من الهجرة، فيلقِّنهم القرآنَ فيتلقَّونه عنه حفظًا عن ظهر قلبٍ كهيئة تلاوته إيّاه عليهم(١)، وقع ذلك منهم موقعًا مطابقًا لفطرتهم وسِيرَتهم فيما سلف من جاهليَّتهم في حفظ أنسابهم وأخبارهم وأشعارهم وأيّامهم، بل لعلهم لو أمروا يومئذ بالكتابة أمرًا، لخالف ذلك فِطْرتهم وسِيرَتَهُمْ، ولشَقَّ عليهم مَشقَّةً ظاهرة. وكذلك لم تجدْ هذه السُّنَّةُ في حفظ القرآن، وهذا المعلوم من دينهم بضرورة العَقْل والاستدلال، معارضٌ يعارضُ ما ألفوه وفُطِرُوا عليه. فتدفعهم هذه المعارضة إلى طلب تيسير حفظِ القرآن بكتابته في صُحُفٍ، إلا في عددٍ لا يكادُ يذكَر ممن أراد أن يستعين بيمينه على الحفظ والاستذكار، إن صحَّ أن شيئًا من ذلك كانَ قبل الهجرة إلى سنة خمس منها(٢).

فلمَّا جاءَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عامَ بدرٍ وفَادَى الأسرى من قريش بتعليمهم الكتابة مَنْ لا يعرفُها من غلمان الأنصار(٣)، علم المسلمون يومئذ أن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحثُّهم على تعلُّم الكتابِ العربيّ، وهم في حَوْمة هذا القِتال المستعر نارًا بين القلّة

---

(١) انظر صفة تلقّي القرآن عن جبريل، وتلقينه المؤمنين فيما سلف ص: ٢٦١-٢٦٤.

(٢) انظر ما كتبته آنفًا في حديث إسلام عمر بن الخطاب، وما فيه من الضعف والنكارة ص: ٢٠٦-٢٠٧، تعليق: ١

(٣) انظر ما سلف ص: ٣٩٤، تعليق: ٢.

من المؤمنين والكثرة من مشركي العرب وضُلَّال اليهود، ومع ذلك فقد أقبلوا يتعلَّمون من ذلك ما أطاقوا اتباعًا لسنّة رسول الله فيهم. بَيْد أنّ الكتابة لم تَنْتَشِرِ بينَهُمْ إلا بَعْد غزوة الخندق في السنة الخامسة من الهجرة، حين اتَّخَذَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتَّابًا يكتبون عنه الوَحْي عند انقضاء تنزيله. فتعلَّم الكتابة منهم جماعةٌ استنانًا بسنّة رسول الله في الكتابة، ثُمَّ أوغلُوا عندئذ فيها حتَّى صاروا يكتبون عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ينزَّلُ من القرآن، ويكتبون عَنْه ما يحدِّثهم به من أَمْر ونَهْيٍ، وأكثروا في ذلك إكثارًا خَشِيَ معه رسولُ الله أن يأتي على الناس زمانٌ، فيأخذون ما كُتب في الكِسَر والرِّقاع، ثم يقع ذلك لبعض من لا يحسنُ أن يُمَيِّز بين ما هو قرآنٌ منَزّلٌ، وما هو حديثٌ منه وسُنَّة، فنهاهُمْ، وأغلظ عليهم في النَّهْي وقال: «لا تكْتُبُوا عنّي! ومن كَتَب عَنّي غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُه، وحدِّثوا عَنّي ولا حَرَجَ، ومن كذبَ عَليَّ متعمّدًا فليتبوَّأْ مقعدَهُ من النار»[1]. اتّقَاءً لأمرٍ مخوفٍ من الاختلاف لا يَعلمُ إلاّ الله سبحانه مَتَى يكون. ومع ذلك فهذا الخبرُ نفسُه يتضمّنُ الأمر بحِفْظ حَدِيثه وتبليغِه الناسَ، فما ظنُّك بالقرآن؟[2].

بيد أنّ هذه السُّنَّة التي سَنَّها رسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتخاذه كُتَّابًا للوَحْي يكتبون عنه ما كان ينزَّل عليه يومئذٍ عند انقضاء وَحْيه، لم تنزِلْ

---

(١) انظر ما سلف قريبا ص: ٣٩٦-٣٩٧، تعليق: ١، والمراجع التي سبقت هناك، ولتفصيل ذلك وبيانه موضع غير هذا.

(٢) انظر ما سلف ص: ٢٩٨ في بيان الأمر بحفظ حديثه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

من نفوسِهم وعُقُولهم إلّا منزِلَ سُنَّةٍ أريد بها إقرارُ ما هو طِلْقٌ مباحٌ لهم أن يفعلُوه، وقد فعله منهُم من فعل، من كتابة القرآن وغير القرآن طلبًا للحفظ والاستذكار، ووقَرَ في نفوسِهم وعقولهم أنها إنّما جاءت سُنّة إقرارٍ لما هو طِلْقٌ مباحٌ، حتّى لا يأتِي أحدٌ من بعدُ فيتوقّف أو يتحرَّجَ من كتابة القرآن أو كتابة السنّة أو كتابة العلم، ورأوها جاءت هذا المجيء لتكونَ حثًّا لهم على تعلُّم الكتابة، وعلى تقييد العِلْم لاستذكاره لا غير. وحالَ بينهم وبين أن يروا في هذه السُّنّة غير هذا الرأي، ما ألفوه من حفظِ أخبارهم وأشعارهم وأنسابهم مذ كانوا في الجاهلية، وما ألفوا منذُ نُزِّل القرآن من تلقّيه عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حِفْظًا، وما طال إلفُهُمْ له من أنّ «القرآن» هو «الكتاب» الذي لا يَغْسِلُه الماءُ لأنّه غير مسطورٍ في الصُّحُف، بل مُسْتَوْدعٌ في الصدور. فخفي على كبيرهم وصَغيرهم، وأقدمهم إسلامًا وأحْدَثِهم إسلامًا، وكاتبهم وغير كاتبهم، أنها جاءتْ من هذا الوجه مجيئًا يرادُ به أن يُجِيزَ كتابةَ «القرآن» في صُحُفٍ مجموعة على هيئة «كتاب»، ثم تسمية هذا «الكتاب» المسطور في الصُّحفِ بمدادٍ يَغْسِلُه الماءُ، «قُرْآنًا»، مع علمهم عن إنباء الله إياهم على لسان رسوله أنّ «القرآن» الذي أنزل إليهم: «كتابٌ لا يغسلُه الماء، تقرأه نائمًا ويَقْظَانَ». ثمَّ زادهُمْ بُعْدًا عن أن يَرَوْا هذه السنّة سنة إجازة لكتابة القرآن على هيئة «كتابٍ»، أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حين سَنَّها فيما حَدُثَ تنزيله من القرآن، لم يَعُدْ إلى ما قَدُم تنزيله، وهو ثلاثة أرباع القرآن، فيأمرَ بكتابته ونسخه في صُحُفٍ يُضَمّ بعضُهَا إلى بعضٍ، ثم بَقِي لا يفعل

من ذلك شيئًا حتى قُبِض صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولم يأمرْ أحدًا من بعده أن يفْعَلَه. فتطابقَ هذا كُلُّه على أن يُقِيم حائلًا كثيفًا بين هذه السُّنَّةِ، وبين وجه دلالتها على جواز كتابة القرآن على هيئة «كتاب»، فضْلًا عن دِلَالتها على الحثّ على فِعْل ذلك.

وقد استأنَيْتُ في بيانِ هذه الحقائق أناةً طويلةً مُفَصَّلًا ومُجْمِلًا، وواردًا بها وصادرًا، ليكون بيّنًا من كُلِّ وجه أشدَّ بيانٍ وأوضحَهُ، أنّ أبا بكرٍ وعُمَر وزيد بن ثابتٍ وسائرَ المؤمنين، كانُوا شَرَعًا واحِدًا في إدراكِها جُمْلَةً وتفصيلًا، وأنهم كانوا سواسِيَةً في عَدّ سُنّة كتابة الوَحْي بين يدي رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سُنّةَ إقرارٍ لِمَا كان على البراءةِ طِلْقًا مُباحًا للناس أن يفعلُوهُ، من كتابة القرآن وغير القرآن طلبًا للاستذكار والحفظ، لا سُنَّة إجازةٍ يستدلُّ بها على كتابة القرآن في هيئة «كتابٍ» مسطور بالمداد في الصحف، وتسميةِ هذا المسطور فيها «قرآنًا». هذا مع علمنا بأنّ ثلاثتَهُم كانوا ممن كتبَ الوحي لرسول الله، وبأنّ ثالثهم كان ألزم الأمّة لكتابة الوحي بين يديه ستَّ سنواتٍ حتى عُرِف عند الناس بكاتب الوحي.

ثم ليكون بيّنًا أيضًا أن عُمَر حين أتى أبا بكر ليقول: «إن القتلَ قد استحرَّ يوم اليمامة بقُرّاء القرآن، وإني أخشى إن استحرَّ القتلُ بالقُرَّاء في المواطن فيذهبَ كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجَمْع القرآن»، إنما جاءَ يحفزُه الذي ساورهُ من الخوفِ على الأحرُف السبعة التي نزلتْ بأَخَرَةٍ، وبالذي يعتلجُ في صدره من لاعجِ الحُزْنِ على من قُتل من القُرَّاء

حَمَلةِ هذه الأحرف السبعة، وبكلمةٍ أُلقيتْ في رُوعِه هي «جمع القرآن»، يعني كتابته بالمداد في الصُّحُف مثبتًا فيها وجوه اختلاف الأحرف السبعة، وأخذت عليه «الأحرف السبعةُ» بالأسْدَاءِ، لأنه كان أوَّلَ من الْتَدَعَ بنار الاختلافِ فيها بين يَدَيْ رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حتى انتهره وضرب في صدره وقال: «ابعَدْ شيطانًا»، يقولها له ثلاثًا، ثم يقول له: «يا عمر، إنّ القرآن كُلَّه صوابٌ»[(١)]. وفي لُجّة الأسَى على من استُشْهِد من القرَّاء، مُرْتطمةً بلجّة التخوُّفِ على ما حملتْ صدورُهم من «الأحرف السبعة» واختلافها، اختَلَجَ تعارضٌ خَفِيٌّ لا يكاد يستبينه عُمَر، بين الكلمة التي أُلقيت على لسانه «جمع القرآن»، وبينَ العَهْد الغامِرِ للنَّفْس والفكر بأنّ «القرآن» هو كتابُ الله المحفوظ في الصدور بلا خطٍّ في صُحُفٍ، المقرُوء بالألسنة بلا نظرٍ في كتابٍ. وجدَ عُمَر في نَفسِه دبيبَ التعارضِ بينَ اللفظين وُجْدانًا مطموسَ الأثر مُبْهَم الأسبابِ، فأذهلَتْهُ عن تلمُّس أسبابه غمرةُ التخوُّفِ أن يذهبَ على المسلمين شيءٌ مما أمروا بتبليغه من اختلاف «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن، فيذهبَ بذلكَ كثيرٌ ممّا هو «قرآنٌ» منزَّلٌ، بتهافُتِ من تلقّاهُ عن رسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في المواطن، ونُسّيَ عُمَر، كالذي ينتابهُ من ذلك في المُلِمَّات العِظَام، أنّ الله تعالى قد تولَّى حِفظ قرآنه بقوله في كتابه:

---

(١) انظر ما سلف في معنى قول عمر «جمع القرآن»، ص: ٢٩٦-٢٩٧، وتخريج هذا الخبر وصلته بالخبر الآخر من خبري عمر، ص: ٣٠٩-٣١٠، تعليق: ١.

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩](١)، وكذلك شُغِل عمر عن لفظ «جمع القرآن»، ما هو؟ وكيف يكون؟ وما دلالتُه؟ لم يخطر ببالِ عُمَر أن يراجع نَفْسه في الذي جرى على لسانِه، ولم تكنْ له صورة قائمة في نفسه، بل كان كُلُّ همّه مصروفًا إلى «الأحرف السبعة» التي نزل عليها القرآن.

أمّا أبو بكر، فهو أثبت الرجلين جَنَانًا، لا تَزْلِقُه الأحداثُ العِظامُ عن موقِفِ الألمعيّ الثاقب الرأي والنَّظَر، المُسْتَشِفّ عواقبَ الأمور من وراء الحُجُب. وهذا هو فَرْقُ ما بين «صِدِّيق الأمة»، الذي صَدَّق الله

---

(١) قبل هذا اليوم بنحو من تسعة أشهُر، وذلك يوم وفاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قام عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحلف ويقول: «والله ما مات رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، قالت عائشة، قال عمر: «والله ما كان يقع في نفسي إلّا ذاك»، ثم يقول في مقامه: «وليبعثنه الله، فليقطعنّ أيدي رجال وأرجلهم»، ثم يجيء أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيسمعه، فيقول له: «أيها الحالف، على رسلك»، فلما تكلّم أبو بكر جلس عمر، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه وقال: «ألا إن من كان يعبُدُ محمّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حيٌّ لا يموت»، ثم قال: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠]، وقال: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فوالله لكأنّ الناس لم يكونوا يعلمون أن الله أنزل الآية حتى تلاها أبو بكر. وقال عمر: والله ما هو إلا أن سمعتُ أبا بكر تلاها فعقرت حتى ما تقلّني رجلاي، وحتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها (رواه البخاري في مواضع، انظر الفتح ٣: ٩١/ ٧: ٢٢، ٢٣/ ٨: ١١١). وهكذا كان يفعل الحزن والتخوف بعمر في الملمات العظام، وذهاب شيء من القرآن بذهاب أصحاب رسول الله من القراء، مُلِمّة ماج بعمر فيها الحزن والتخوُّف، فنسي الآية التي نزلت في حفظ الله كتابه، وما أشبه الليلة بالبارحة!

ورسوله أوّلَ وَهْلةٍ بثاقب رأيه ونظره والناسُ ألْبٌ واحدٌ على التكذيب، وبين الذي يُوشِكُ أنْ يكون «مُحَدَّثَ الأمّة»، الملهَم الذي يُلْقَى في نَفْسه الشيء فيخبِرُ به عن حَدْسٍ وفِراسةٍ، لا عَنْ أناةٍ ونَظَر[1]. فإنّ أبا بكر لما سمع مقالة عُمَر، لمَحَ تحت ظاهر صوابِها مواطن الزلَل، فأنكرَ عليه تخوُّفه من ذهاب شيء من القرآن بذَهابِ حملته وقد تولّى ربُّ العالمين حفظه، وأنكر لفظ «جمع القرآن» الموجبِ لكتابته في صحف على هيئة كتابٍ، خلافًا للصفة التي وصفه الله بها، ولما جرَى عليه الأمرُ حياة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن أجل ذلك انتهره فقال: «كيف أفعَلُ شيئًا لم يفعَلْهُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»؟ وكانَ هو أحقَّ بذلك؟ وكان الأمْرُ كُلُّه غامضًا مبهمًا في فكر عُمَر، حين جاءَ يتدفّقُ على أبي بكر بما يعتلج في صدره، وفي نفسه شِبْهُ اليقينِ أنّه الصوابُ المَحْضُ الذي لا يردُّ. فلما سمع كلمة أبي بكرٍ انتبه لَهَا، ونفضتْهُ زلّته حين أدركها نفضًا شديدًا، فلم يدرِ كيف يقولُ، ولا بأيّ حُجّةٍ يحتجُّ، ولكن اليقينَ المتغلغِل من تحتِ كلماته المبهمة، لم يَدَعْهُ حتى قال لأبي بكر: «هذا واللهِ خيرٌ»، وهي كلمةٌ ملتبسةٌ بالإبهام وشيءٍ من التردُّد، تنزلُ عن يقينِهِ الأوّل الذي جاءَ به درجاتٍ. وكأنّي بعُمَر كانَ في مثل الحالةِ التي أجادَ الشافعيُّ نعتَها أبلغ نَعْتٍ، حين سألهُ يُونُسُ بن عبد الأعلى عن مَسْألةٍ فتوقّف فيها وقال له:

---

(١) قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي أحدٌ فإنه عُمَر»، ومضى تخريجه ص: ٢٢٢، تعليق رقم: ٣، ومواقف أبي بكر وعمر تدلُّ جميعًا على الفرق بين الرجلين، كموقفهما في الردّة، وفي غيرها من الحوادث، تجدها صريحة الدلالة في أخبارهما.

«إنّي لأَجِدُ بَيَانَها في صَدْري، ولكنْ ليسَ يَنْطَلِقُ به لساني»، فمن أجل ذلك لم يُفْلِت عمر الأمرَ بتّة واحدةً بالتسليم لحجة أبي بكر القاهرة، بل شرعَ يراجِعُ أبا بكر لا ليقنعَه بل ليُزيل اللثامَ عن هذا اليَقين الغامضِ في دَخيلة نفسه. ونحن لا نكاد نجد خبرًا نَعتمدهُ في شرحِ مراجعة عُمَر أبا بكْرٍ، ولكن نصّ خبر زيد بن ثابت دالٌّ أوضح الدّلالة على أن «الأحرف السبعة»، كانت هي وحدَها شاغِلةَ عُمَر، والحافزَتَهُ على مقالتِه التي قالها، فلا ريبَ إذنْ في أن تدور مراجعته كُلُّها على «الأحرف السبعة»، وجاء لفظ «جَمْع القرآن»، سببًا يتوصَّلُ به إلى المحافظة على هذه الأحرف السبعة، ولا شيءَ غيرُ ذلك، فلم يكنْ لهذا اللفظ عندهُ صورةٌ واضحةٌ كالتي وقعت في نفس أبي بكر حين سمعه، من كتابة القرآن في صُحُفٍ على هيئة كتاب. لم يكن ذلك من همّ عُمَر ولا كانَ الذي أرادَ، بل الذي أراد هو «جمع اختلاف الأحرف السبعة»، دون أن يكونَ لهذا «الجمع» معنى محدّدٌ في نفسِه، ولا أسلوبٌ يتمُّ به عمله. فلمّا تبيّن له موضع زَلَلِه في قوله: «وإني أخشى أن يذهبَ شيءٌ من القرآن»، ذهبَ يعدّد لأبي بكر كُلَّ وجهٍ محتمَلٍ في اختلاف الناس بعد دَهْرٍ في شأن بعضِ هذه «الأحرف السبعةِ»، وذلك حين يتهافتُ حملتُها في مواطن الشهادة، ثم يقلُّ عددُ من تلقَّى بعض الأحرف التي نزلت بأَخَرةٍ، فلم تشع في الناسِ شيوعَ الحرف الأوّل، فيأتي زمانٌ يكون قارئ الحرف منها غريبًا في الناس لقلة سماعهم إيّاه من غيره، وعَسَى أن لا يكون في الصحابة يومئذٍ من يعرفُه، أو يكون الذي يعرفُه غائبًا في المغازي والفتُوح،

فيقول المسئولُ عنه يومئذ «لا أعرفه»، فينشبَ الخلافُ بين الناسِ. بمثل هذا ونحوه ممّا يدور على «الأحرف السبعة» واختلافها كانت مراجعة عُمَر، ورأى من المصلحة أن يكون عند الإمامِ أو عند رجالٍ من الأمةِ، نصٌّ مكتوبٌ على الحرف الأوّل، مُثْبَتٌ فيه ما تطيقُ الكتابة إثباته من وجوه الاختِلاف الظاهر الذي عسى أن يأتي من قِبَله النزاعُ، نحو «الاختلاف في أنفُسِ الكلمات»، و«الاختلاف في التقديم والتأخير»، و«الاختلاف في الزِّيادة والنقص»، وهي أخوف ما يخافُ النزاعُ فيه والمراءُ. فعلى أيّ وجْهٍ تمَّ ذلك، كانَ هذا النصُّ ثَبَتًا يحكُمُ بين المختلفين حين يعزُّ وجود الفَيْصَل من الصَّحَابَةِ الذين تلقَّوهُ عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنّه سوف يتم بإقرار أبي بكر وعمر وزيدٍ وغيرهم من الصحابة، وعليه شهادتُهُمْ جميعًا أنّه كذلك أُنْزِل[1]. بيد أنه كان واضحًا عند أبي بكْر، وعَسَى أن يكون عُمَر قد استبانَه بعدُ، وكلاهما كاتبٌ، أنّ الكِتابَة لا تطيقُ إثباتَ جميع اختلاف وجوه «الأحرف السبعة»، وفي أوّلها، وهو عُظْمُ الأحرف السبعة، بابُ الأداءِ، إذ ليس في الخطّ يومئذٍ اصطلاحٌ يدلُّ على صورة الأداء. وليس فيه أيضًا اصطلاحٌ يدلُّ على الحركاتِ، فخرجَ ممّا أرادَ عُمَر قدرٌ لا يستهانُ

---

(١) وأسلوب الشهادة على الوثيقة قديمٌ، عرفه الصحابة، وانظر حديث عمر بن الخطاب في آية الرجم فيما سلف ص: ٣١٩-٣٢٠، أنه أراد أن يكتبها ويكتب في ناحية المصحف «شهد عمر بن الخطاب».

به من «الأحرف السبعة» واختلافها لا يمكن إثباته كتابةً في الصُّحُف، ويَبْقَى متروكًا للحِفْظ وحدَهُ[١]. فمن أجل ذلك لا أجدُه سائغًا عندي أن يكونَ أبو بكر قد آبَ إلى رأي عُمَر، من مجرَّد مُراجعة عُمَر في شأن «الأحرف السبعة»، لأنّ عمر لم يُصِبْ من المصلحة في ذلك إلا قدرًا يسيرًا لا يضبطُ جميعَ وُجُوه الاختلافِ كما رأيتَ. بل الذي أعجبَ أبا بكر من مقالة عمر ومراجعته، هو هذا القدرُ اليسيرُ الذي يخافُ من قبله الاختلاف بين الناسِ بعد زمنٍ يطول أو يقصُر، للعلَل التي ذكرها له عمر، وهو شيءٌ متوقَّعٌ لا يرتابُ في مثله أبو بكر. وعَسَى أن تكونَ مراجعة عُمَر قد أيقظَتْه إلى مراجعة نفسه في اللفظ الذي ألقي على لسان عمر دون أن يكون له دلالةٌ واضحة عنده، والذي تجاوزهُ عُمَر لاشتغاله بالحفاظ على «الأحرف السبعة»، والذي أنكرهُ هو أوّل وهلة حين سمعه، وهو «جمع القرآن». فإذا كانَ عُمَر قد جعل «جمع القرآن» وسيلةً يتوسَّل بها إلى ضبط «الأحرف السبعة»، فإنّ أبا بكْر قد انتزعه وأفردَهُ ليمحّصَ جميع دِلَالاته، غير قاصِرٍ له على غرض عُمَر من ضبط اختلاف هذه الأحرف. ولمّا كانَ هذا الأمرُ إنما جَرَى له من جرَّاء اللفظ الذي جاءَ على لسان عمر، وفي خِلال مراجعته، قال لزيد: «فلم يزل عُمَر يراجعني، حتى شرح الله صدري للذي رأى عُمَر». وهذا من أعظم الأدبِ الذي يتحلَّى به أبو بكر في تواضعه وعِلْمه وفقْهه.

---

(١) انظر ما قلته آنفًا في اختلاف الأحرف السبعة ص: ٣٣٥-٣٣٧ .

ودليلُ ذَلك أن أبا بكر لـمّا أرسَل إلى زيد بن ثابت وقصَّ عليه قِصَّةَ ما كان بينَهُ وبين عمر، وعُمَر بينهما جالسٌ لا يتكلَّم، ثم ختم القصَّة بقوله: «تتبَّع القرآن فاجمعه»، نفر زيدٌ مما قالَ وثقُل عليه، ولم يتردّد أن يقول للحبرين الجليلين: «كيف تفعلان شيئًا لم يفعله رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، مرةً أخرَى كما قالها أبو بكر من قبلُ. هذا، مع أنه سَمِع كيف نَفَر منها أبو بكْر من قبلُ، ثم سَمِع ما قصَّه عليه أبو بكر من سِيَاق مراجعة عُمَر ووجوهَ احتجاجه لما رأى، ثم سَمِع من أبي بكر نَفْسِه كيفَ أعجبَه ما قال عُمَر حتى شرح الله صدره لما رأى. ومعنى ذلك أن زيدًا أنكر التخوُّفَ على ذهابِ شيءٍ من القرآن الذي تولّى الله حفظَهُ ولم يَكلْهُ إلى عمل عبادِه، وأنكر أن يكون هذا التخوُّف داعيًا إلى «جمع القرآن»، أي إلى كتابته على هيئة كتابٍ مضمومٍ إليه اختلاف الأحرف السبعة، وهو ما لم يفعلهُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يأمُرْ بمثله، وما عُلِم بالسنة والعَمَل أنَّهُ مخالفٌ لصفة «القرآنِ» الكتابِ الذي لا يَغْسِلُه الماءُ، المسمَّى «كتابًا» وهو محفوظٌ في الصُّدور دون الصُّحُفِ. هذا مع عِلْمه أنّ الكتابة لا يُمكِنُ أن تُحيطَ بإثبات وجوه اختلاف هذه الأحرف السبعة، وأنّ الذي تحيطُ به منها قدرٌ يسيرٌ لا يَجْزِي عن جميعها، أثبتَ زيدٌ ذلك علمًا لأنّه كاتبٌ مارسَ كتابةَ القرآن لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ستَّ سنواتٍ. ولم يجد زيدٌ في ذلك، ولا فيما حاجَّ به عُمَر أبا بكرٍ، مَقْنَعًا لنفسه، فبقيت المسألة عنده بالموضع الذي دلّت عليه مقالة عُمَر التي أنكرها أبو بكر أوّل وهلةٍ، ولم يُزِلْه عن إنكاره ما سمعه من حُجَّة عُمَر

التي كانت سببًا في رِضَى أبي بكرٍ وعَزْمِه على «جمع القرآن». ومعنى ذلك بلا ريب أن أبا بكْر قصَّ عليه قصَّةَ عمر وحِجَاجه كما قالهُ عُمَر، وحجبَ عن زيْدٍ الوجهَ الآخر الذي نبَّهَتْه إليه مراجعةُ عُمَر، والذي منه أفتَى بما أفتى به من «جمع القرآن». فلمّا سمع أبو بكر مقالة زيد: «كيف تفعلانِ شيئًا لم يفْعَلْه رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، لم تفجأْهُ الكلمة، لأنها كلمتُه التي سَبَق إليها منذ قليلٍ، فقال لزيد: «هذا والله خيرٌ»، لا على ما شَابَها من التردُّد الذي كان غَشِي عُمَر حين فُوجئ بإنكار أبي بكرٍ عليه، بل قالها على وَجْه التثبيت لزيدٍ والتعليم، ثم شرعَ يراجِعُ زيدًا ليُعلِّمَه ويفقّهه ويُرِيَه وجه الصَّوَاب.

كان عُمَر في مراجعته أبا بكر يديرُ القولَ على ما أهمَّه من أمر «الأحرف السبعة»، وكانت غايتُه أن يتِمَّ جمْعُها وإثباتها على أيّ وجهٍ كان ذلك الجمع. فكان لفظُ «جمع القرآن» الذي جرى على لسانه يوشك أن يكونَ صريح الدلالة عنده على «جمع الأحرف السبعة»، لأنها كُلّها قرآنٌ، ولم تشغَلْهُ دِلَالة هذا اللفظ على المعنى الآخر الذي أنكره أبو بكر أوّل وهلَةٍ، وهو أن «جمع القرآن» يقتضي أيضًا من أقرب الوجوه، كتابة القرآن في صحفٍ مجموعة على هيئة كتابٍ، ولم ينتبه عمر إلى ذلك حتى نبَّهَهُ إنكارُ أبي بكر لما قال. ومع ذلك، فإنّ عُمَر ظَلَّ يراجع أبا بكر ليدلَّهُ على المصلحة المترتِّبَةِ على «جمع الأحرف السبعة»، دون النظر في المسألة المشكلة، وهي مسألة «جمع القرآن»، أي كتابته على هيئة كتابٍ، فكان «جَمْع القرآن» في حجاجِه تبعًا مُلْحقًا

بالأحرف السبعة. فمن أجل ذلك لم يقتنع زيدُ بن ثابتٍ بحجاج عُمَر، إذ لم يجد فيه شفاءً لما يحيكُ في صدره منْ جواز كتابة القرآن في صحفٍ مجموعة على هيئة كتابٍ.

أما أبو بكْر، فحين سمع إنكار زيد بن ثابت لما قصَّه عليه، عَلِم أنَّ عُظْمَ إنكاره لما قال إنما هو في «جمع القرآن»، أي كتابته في صحفٍ على هيئة كتابٍ. فكانت مراجعتُه زيدًا تدورُ على خلافِ ما دارَت عليه مراجعةُ عُمَر، أي على مسألة «جمع القرآن»، ثم الأحرفُ السبعةُ تَبَعٌ ملحقٌ بها بَعْدَ ذلك. وهذا هو الوجه الآخر الذي كان حجَبَهُ عن زيدٍ حين قصَّ عليه ما كان بينه وبين عُمَر، والذي كان أبو بكر قد أداره في نَفْسِه خلالَ مراجعة عُمَر، والذي كان سببًا في رضى أبي بكر وذهابه إلى الذي رأى عمر.

وقد بيَّنتُ آنفًا أن أبا بكر وعمر وزيد بن ثابت وسائرَ المؤمنين، كانوا شَرَعًا واحدًا في عَدّ سُنَّة كتابة الوَحْي بين يدي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّة إقرارٍ لما كان على البراءة طِلْقًا مباحًا للناس أن يفعلوهُ، من كتابة القرآن وغير القرآن طلبًا للاستذكار والحفظِ، لا سُنَّة إجازةٍ يستدلُّ بها على جواز كتابة القرآن في هيئة كتاب مسطورٍ بالمداد في الصُّحُف، وتَسْمية هذا المكتوب فيها «قرآنًا». بيد أن أبا بكْر حين فاجأه عُمَر بأمر الأحرف السبعة و«جمع القرآن»، ثم جعل يراجعه في ذلك، عادَ هذا الجبل الرَّكين من جبال العِلْم يراجع نَفْسَه في الذي أنكره على عُمَر.

كانت كلمةُ عُمَر، ومخافتُه من تهافُتِ القرّاء في المواطِن، تذكيرًا لأبي بكْرٍ بما هو فيه من قِتَالِ أهل الرِّدة، ومن تَوجُّه كتائب الإسلام إلى أرض فارس، ومن إيغال بعث أسامة بن زيدٍ في أرض الرُّوم، وبما بشَّرَ به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمّته، كقوله: «قد مات كِسْرى فلا كِسْرَى بعدهُ، وإذا هلك قيصَرُ فلا قَيْصَر بعده، والذي نَفْسِي بيده، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهما في سبيل الله»[(١)]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنّ الله زَوَى لِيَ الأرضَ، فرأيتُ مشارقَها ومغارِبَها، وإنّ أُمّتي سَيَبْلُغ مُلكها ما زوِيَ لي منها، وأُعْطِيت الكَنْزَين الأحمرَ والأبيضَ»[(٢)]، وقوله للناس: «إذا فُتِحَتْ عليكُمْ فارسُ والرُّوم، أيُّ قوم أنتُم؟ قال عبد الرحمن بن عوف: نقول كما أمرنا اللهُ، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْ غيرَ ذلكَ، تتنافَسُون، ثم تتحاسَدُون، ثم تتدابَرُونَ، ثم تتباغَضُون، أو نحو ذلك، ثم تَنْطلقُون فِي مَساكِين المهاجرين، فتجعلونَ بعضَهُمْ على رِقَابِ بعضٍ»[(٣)]. وقد جاءَ

---

(١) رواه مسلم من حديث أبي هريرة، وجابر بن سمرة (١٨: ٤٢).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (١٨: ١٣) من حديث ثوبان، ورواه الطبري في التفسير رقم: ١٣٣٦٨ من حديث شداد بن أوس الأنصاري، وتخريجه هناك. قال النووي: «وهذا الحديث فيه معجزات ظاهرة، وقعت كُلُّها بحمد الله، كما أخبر به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال العلماء: المراد بالكنزين الذهب والفضة، والمراد كنزي كسرى وقيصر ملكي العراق والشام، فيه إشارة إلى أن ملك هذه الأمة يكون معظم امتداده في جهتي المشرق والمغرب، وهكذا وقع، وأما في جهتي الشمال والجنوب فقليل بالنسبة إلى المشرق والمغرب، وصلوات الله وسلامه على رسوله الصادق الذي لا ينطقُ عن الهوى، إن هو إلّا وحيٌ يوحى».

(٣) رواه مسلم في صحيحه (١٨: ٩٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

مِصْداقُ ذلك، فهذه فتُوح الإسلام قد بدأت تسيحُ في جنباتِ الأرض شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا. فاقترن ذلك عند أبي بكر بدخول الناسِ من العرب وغيرِ العرب في الإسلام، وبما أوجبَ الله على المسلمين من تبليغ هذا الكتاب الذي نُزِّل عليهم إلى الأسود والأحمر، وإلى العربي والأعجمي، على تبايُن ألسنتهم، وبما يقتضيه ذلك من معرفة اللسان العربيّ ليسمعُوا كلامَ الله وبلاغَهُ إليهم، وليتلوهُ في صلواتهم، وليتفقَّهُوا به في دينهم، ثم ليكونوا كما قال الله في نعت الأمّة المؤمنة بالله وبرسوله:

﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾

[الأنبياء: ٩٢]، ولا سبيل إلى ذلك إلّا بأن يتعلّم من لا يُحْسِنُ العربيّة لسانَ العرب، ثم لا سبيل إلى تعَلُّم الصغير والكبير من هذه الأمة المختلفة الألسنة إلا بتعلُّم الكتاب العربيّ. وإذا كانَ العربيُّ الصَّريح قادرًا على تلقّي القرآنِ وحِفْظِه تلقينًا، فإنّ غير العربيّ يشقُّ عليه أن يكونَ التلقين وحدَهُ كافيًا في حُسْنِ تحفُّظه لكتاب الله. وإذا كان العربيُّ ربما استعان على حِفْظ القرآن، بما تخطُّه يمينُه، فجمهرة من لا يعرف اللسانَ العربيّ أحوجُ إلى الاستعانة بيمينه، أي بالمكتوب في الصحف، دهرًا طويلًا قبل أن يستمكنَ من اتّخاذِ هذا اللسان لبَيانه لسانًا يقومُ مقامَ لسانه الأوّل. ثم إذا ما اتسعتْ رُقْعةُ الأرض المسلمة، وتبعثرتْ هذه العربُ في أرجاء الأرض المترامية، فصارَ من نزلَ بُقْعةً مِنْها قِلَّة في كثرة أهلها وسُكّانها، فهذه القِلَّةُ لا تكادُ تَفِي بتلقين غيرِ العرب لسانَ العرب عن طريق المخالطة والسماعِ وحدهما، بل عَسَى أن تكونَ قِلَّتُهم في سواد

الأُمَم مَظِنَّةٌ لدخولِ الضيم على لسانهم العربيّ، ثم مدْعاةٌ لارتضاخِ ألسنة أبناء العرب المقيمين بين ظهرانيهم بلكنةٍ أعجميّة، فيفضي ذلك إلى أن يلحقَ اللسانَ العربيّ ما قد يزيلُه عن وجهه الذي هو عليه اليوم في النقاءِ والصفاءِ والبراءة، وذلك لما في طبيعة البشر من استراقِ الألسنةِ بالمعاشرةِ لحونًا غريبةً عن لحنِها الأوّل. ولا سبيلَ إلى اتّقاءِ هذه العواقبِ المخوفة، إلّا بأن تنتشِر الكتابة العربيّة مع انتشارِ هذه الفتوح التي تستقبلُ العربَ، ليسْهُل تثبيتُ اللسان العربيّ تعليمًا بالقَلَم مع السماعِ والمخالطة. وإذا كانت هذه هي الحاجةُ في تعليم اللسانِ، فالحاجة في تعليم غير العرب القرآنَ أشدُّ اقتضاءً لكتابته، فيكون ذلك أيسرَ عليهم في تحفُّظِه، وإتقانِ قراءته، ثم استذكارِه وتلاوته حتى يثبتَ في صدورهم.

فمن عند هذا الموضع رأى أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ الله سبحانه لن يُخْلِيَ سُنَّةَ رسُولِه من أصلٍ يعتمِدُ عليه فيما يرى الحاجةَ ماسّةً إليه. وجاءت كلمة عمر التي جرت على لسانه، وهي «جمع القرآن»، أي كتابته على هيئة كتابٍ، كما وقع معناها في نفس أبي بكرٍ، حافزةً له على إعادة النَّظَر في السُّنّة التي سَنَّها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتابة القرآن، باتخاذه كتابًا يكتبون عنه الوَحْي بين يديه. كان أبو بكر حين سمع مقالة عُمَر لا يخامرُه شكٌّ في أنها سُنَّةُ إقرارٍ لما هو على البراءةِ طِلْقٌ مباحٌ للناسِ أن يفعلوه طلبًا للحفظ والاستذكارِ. ولكنه الآنَ، وقد حَضَر الجِدُّ، بدأ يستَوْضح دِلَالة هذه السُّنَّة، ويستخرجُ من خَفِيِّها ما

غابَ عنه. فرأى أن العرب لما فُطِروا عليه من الحفظ والإتقانِ فيه، ولقلة حاجتهم إلى الكتابة من قبل أن يُنَزَّلَ القرآنُ، ولطول إلفِهم حِفْظَ القرآنِ منذ نزل إلى أن قُبِض صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولعلمهم أن الأصلَ في القرآن هو الحفظُ بدلالة الكتابِ والسُّنَّة، لم يحملُوا سُنَّةَ اتخاذِ كتاب للوَحْي إلا على مَحْمَلٍ واحدٍ، هي أنها سنة إقرارٍ، ولم تدعُهم حاجةٌ إلى النظر فيها نظرةً أخْرَى، عَسَى أن تكون دالّةً على غير مَا عَرَفوه. فرأى أنّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم ينْهَ أحدًا منذ نزلَ القرآن إلى أن كان يوم بَدْرٍ، عن كتابة شيء من القرآن طلبًا لاستذكاره وحِفْظه، وتَرْك النَّهْي مَعَ البراءةِ والإباحةِ الدَّاعية إلى فِعْل ذلك بلا تثريبٍ، لا يكادُ يحتاجُ إلى سُنَّةٍ تُقرُّه، وإنما تجيء سُنَّةَ الإقرارِ حيثُ يلتبس الأمر ويتردّد بين الإباحة ومَظِنَّة التحريم. فلما كان يومُ بدرٍ، فادى رسول الله بعضَ الأَسْرى بتعليم غلمانِ الأنصار الكتابة، فدَلّ ذلك على أنّه قد أرادَ لهذه الأمّة الأميّة أن تشيع الكتابةُ فيها بعد قِلّة. فلما كان بعد أربع سنين، اتَّخذ كتابًا للوَحْي يكتبون ما يُنَزَّل عليه عند انقضاء تنزيله، لم يكن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيقينٍ مُريدًا بذلك أن يستذكرَ القرآنَ إذا نُسِّي، فقد انقضت قبل ذلك نحو تسع عشرة سنة والقرآنُ ينزّل عليه، فنَزَلَ ثلاثة أرباعِ القرآنِ ولم تكُنْ به حاجَةٌ إلى مثل ذلك. لأن الله تعالى قد تولّى إقراءه القرآنَ وتثبيتَه في فؤاده، فقال له في أوائل ما نُزّل عليه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ [الأعلى: ٦ - ٧]، فلمّا تكاثر الوَحْي صار يعجلُ بالقرآن خشيةَ تفلُّتِه مِنه، فنهاه عن ذلك فقال:

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٩][1]، فأعلمه أنه قد تولّى جمعه لَهُ في صدره فلا ينساهُ. ولم يكن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مريدًا بما كتب كُتّاب الوَحْي أن يستعينُوا هم على حِفْظِه بكتابته، ولا أمرهم بذلك، ولا نعلم أحدًا اتخذ ما كتبوه مرجعًا يرجع إليه في حفظ القرآن أو استذكاره. فصارَ بيّنًا كُلَّ البيانِ أنَّ هذه السُّنّة مفارقةٌ لما هو طِلْقٌ مُبَاحٌ في العلّة الداعية إليه، وهو طلبُ الاستذْكار. وإذنْ فهي سُنَّةٌ مستأنفَةٌ مفارقةٌ لسُنَّة الإقرارِ. وقد علمَ هو وزيدُ بن ثابتٍ أن زيد بن ثابت نفسه كان يُؤَلِّف هذه الرِّقَاع المكتوبة بين يديه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2]، فدلَّ العملان جميعًا على أن هذه السُّنة أُريدَ بها إجازةُ كتابة القرآن وتأليفه في صُحُفٍ مجموعة مرتَّبَةٍ. ثم لما استشرت الكتابةُ في الناسِ، فكتبوا عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما شاء الله أن يكتبوا من القرآن المنزَّل، ومن حديثه الذي يحدثهم به، نهاهم فقال: «لا تكتبوا عنّي، ومَنْ كتب عنّي غيرَ القرآنِ فَلْيَمْحُه»[3]. فدلَّ هذا النهْيُ على أنّه عَلِمَ أن ما يكتبونه عنه من القرآن باقٍ بعدَهُ. ولا فرقَ بين أن يكتُبَ الرجل الآيةَ والآيتين،

---

(١) سورة الأعلى، وسورة القيامة، من أوائل ما نزل من القرآن. فسورة الأعْلى هي عند جميعهم السورة السابعة في ترتيب النزول، وسورة القيامة هي ما بين السابعة والعشرين والثلاثين في ترتيب النزول.

(٢) انظر حديث زيد بن ثابت فيما سلف ص: ٢٣٤.

(٣) انظر الحديث فيما سلف ص: ٢٧٢، تعليق رقم: ١.

وأن يكتب القرآنَ كُلَّه على ترتيب تلقّيه هو عَنْه أو عمن أذن له بإقراءِ الناس، وأن يكتبَ القرآن كُلَّه على ترتيب تلاوته التي تحفَّظَها في صدرِه، كلُّ ذلك سواءٌ. فدلَّ كُلُّ ذلك من فعلِه وقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على إجازة كتابة القرآن في الصُّحُف، ثم تأليفه على ترتيب تلاوته المحفوظة في الصدور، ثم جمع صُحُفه مرتبةً على هيئة كتابٍ، وأنّ هذا المكتوب في الصُّحُف «قرآنٌ»، وهو «كتابُ الله» الذي أنزله على رسوله. وبذلك زال اللبْسُ عن هذه السنَّة الخفية الملتبسة بسُنَّة الإقرار، وصارتْ سُنَّةً مستأنفةً مبيحةً لكتابة القرآن على هيئة كتابٍ. ثم إنّ الله سبحانه وتعالى حين سمّاهُ «كتابًا»، قبْلَ أن يكون مكتوبًا في الصُّحُفِ، وحين وصفه بأنّه «كتاب لا يَغْسِلُه الماء»، لم يَنْه بذلك عن كتابته في الصُّحُفِ، بل جعَل الأصل فيه هو الحِفْظُ، لأنّه هو الذي لا تختَلِفُ حُرُوفُه ولا مخارجُه ولا وُجُوهُ قراءته اتباعًا لقراءة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يتلقّاه خَلَفٌ عن سَلَفٍ. وكان في تَسْمِيَتِه «كِتَابًا»، لمْحٌ ظاهرُ الدّلالة إلى ما تدلُّ عليه كلمة «كتاب» في لِسَان العرب، من الخطِّ في الصُّحُف، ومن الهيئة التي تجمع بها الصُّحُف حتى يسمَّى مجموعها «كتابًا».

ونظر أبو بكر فرأى أن كتابة القرآنِ على هذا الوَجْه لن تُدْخِل الضَّيْم على الحفْظِ، لأنّه هو الأصْل الذي عليه العَزِيمة من الله ومن رَسُوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تِلَاوة سَامعه وحافظه وتاليه على الوجه الذي نُزِّل عليه حرفًا حرفًا كما تلاهُ جبريل، وتلقّاه عنه رسول الله، وتلقّاه عنه المؤمنون، ثم لأنّ كُلّ امرئ مأمورٌ أن يتلُوَ ما شاء الله من ذلك في صلواته

غير ناظِرٍ في كتابٍ، ثم لأنّه كلامُ الله الذي لا يحلُّ لمؤمنٍ أنْ يتبعَ فيه إلفَهُ أو اختيارَهُ. وقارئ القرآنِ من الصُّحُفِ لا يكادُ يحقِّق شيئًا مما هو مأمورٌ به، ومُحاسبٌ على مخالفته، وآثِمٌ في هذه المخالفة إن كانت منه، لأنَّ الخطَّ الذي كانَ يُكْتبُ به خَالٍ من دلالة تدلُّ على هيئة النُّطْق الواجب اتباعُها في حرف بعد حرفٍ. فلزامٌ على تالي القرآنِ من الصُّحُفِ، إذا أقامَه على وجهه، أن يكون عارفًا قبلَ قراءته بهيئة نُطْقِ ما يقرأ، ولا سبيلَ إلى ذلك إلّا أن يكون مُتلَقّيًا مُلَقَّنًا هذه الهيئة، وهذا سبيلُهُ الحِفْظُ. وإذن فمهما كُتبَ من القرآنِ، فإنَّ الحفظ عن التلقّي والتلقين سيظَلُّ إلى آخرِ الدَّهْر هو الأصلَ المعتمد الذي لا سَبيلَ إلى مخالفته أو الخروج منه، وخاصةً في بابِ الأدَاءِ. بل لعلَّ هذا الأمرَ يكون مِعوانًا على إتاحة أكبَر قدرٍ من الفُرَصِ التي تمكِّنُ للناسِ إتقان الحفظ، وزيادة عدد الحفَّاظ في الأمّةِ، من العرب ومن غير العرب.

بهذا ومثله مما يمكن الإفاضة فيه من كُلّ وجهٍ، مكّن الله لأبي بكر أن يُفْتِي فتواهُ المزيلة للبْس عن هذه السنة الخفيّة الملتبسة بسنة الإقرار، وأبانها لزيدِ بن ثابتٍ سُنَّةً مستأنفةً مبيحةً لكتابة القرآن على هيئة كتابٍ، فكانَ هذا الاجتهادُ الذي وفقَّ اللهُ إليه أبا بكْرٍ، فضيلة خبأها الله لحبر الأمّة لينالَ رضوانَ الله وثوابَه في الدنيا والآخرةِ. ولم يكدْ زيدٌ يسمعُ حجاج أبي بكر ومراجعته، حتى أقرَّ لَهُ، وخفَّ عليه ما كان ثَقُل، وأقبَلَ على الأمر الذي أمره به أبو بكر من «جمع القرآن»، على الوجْه

الذي بيّنتُهُ، وفصلناهُ فيما سلف[١]، بهمّةٍ لا تكِلُّ، حتى فرغَ مما أمره به في نحو من سنة واحدة. وقد أحاطَ «جمع القرآن»، أي كتابته على هيئة كتاب، بما كانَ عُمَر أرادَه من تتبُّع «الأحرف السبعة» وكتابة ما تطيق الكتابة إثباتَه من وجوه اختلافِها، بيد أن الفضيلة الكُبْرى في عمل أبي بكْرٍ، هي أنَّه جاءَ بالفتوَى من وجهها الجَامِع لمصالح الأمَّة المُسْلِمة في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ، وأشَاعَ جواز كتابة القرآنِ على هيئة كتابٍ في النَّاس، بعد أن كانَ إلفُهم، وسُنَّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إقرائهم القرآن، وما طُبِعُوا عليه من حفظِ ما يسمعونَ من أخبارهم وأشعارهم، حائلًا بينَهُمْ وبينَ الاهتمام بالكتابة اهتمامًا يبلُغُ درجةَ الإبانة عن السُّنَّة الخفيَّة التي سَنَّها رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتخاذه كتابًا للوحي.

والدليلُ على أن أبا بكر لم يرد بجمع القرآنِ إلّا أن يُقرَّ هذه السُنَّة ويجعَلَها بيِّنَةً لمن بعده، حتى لا ينكر الناس فيما بعد كتابة القرآن على هيئة كتاب بين دَفَّتَين، كما أنكرها هو أوّلَ وهلة حين سمع لفظ «جمع القرآن» من عُمَر، وكما أنكرها زيد بن ثابت حين سمع مقالة عُمَر وحجاجه لأبي بكر = أن هذا «الكتاب» الذي كتبه زيدُ بن ثابت بأمر أبي بكر وجعله بين دَفَّتين، ظَلَّ محفوظًا عند أبي بكرٍ حياتَهُ، ثم عند عُمَر حَيَاتَهُ، ثم عند حفصةَ بنت عمر أم المؤمنين سنةً أو أكثر، حتى أرسلَ إليها عثمان بن عفان في طلبه. بقي هذا «الكتابُ» خَبْأً محفوظًا منذ السنة الثانية عشرة من الهجرة إلى السنة الخامسة والعشرين، لم يطَّلِعْ عليه

(١) انظر ما سلف ص: ٣٣٠.

أحدٌ، ولا رجعَ إليه أحدٌ عند الاختلافِ في حرفٍ من حروف القرآن، ولا أرسل أبو بكر منه صورًا انتسخَها إلى أمصار المسلمين، ولا فعل عُمَر ذلك من بعده مدّة ولايته عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيامٍ، ولا فعله عثمان في السنة الأولى وبعض الثانية من ولايته، فهذه نحو ثلاثَ عشرة سنة، و«الكتاب» خَبْءٌ محفوظٌ، لم يكُنْ لَهُ أثَرٌ في فشو «القرآن» بين الناسِ من العرب، ثم من غير العربِ الذين دخلوا آلافًا مؤلَّفَةً في الإسلام هم وأبناؤهم، على مخالفة لِسانهم للسان العرب الذي نزل به القرآنُ.

ولكن الذي حَدَث كانَ أعجب، فإنّ أبا بكر لما أمر زيد بن ثابت أن يتتبع القرآن فيجمعهُ، فجمعه من الصُّحف واللِّخَاف ومِنْ صُدُور الرجَال، شاعَ في الناسِ جميعًا عِلْمُ جواز كتابة القرآن على هيئة كتاب مجموع بين دَفَّتَين، وزالت الشُّبْهةُ المانعةُ مِنْ فعل ذلك، فلم يمضِ إلا قليلٌ حتى كتبَ الصَّحابةُ لأنفُسِهم المصاحفَ، رجالًا ونساءً، فكان ممّا عُرِف من مصاحف الصحابة، مصحف عمر بن الخطاب، ومصحف عليّ بن أبي طالب، ومصحفُ أبيّ بن كعب، ومصحفُ عبد الله بن مسعود، ومصحف ابن عباس، ومصحف عبد الله بن الزبير، ومصحف عبد الله بن عُمَر، ومصحف عائشة أم المؤمنين، ومصحف حفصة أم المؤمنين، ومصحف أم سلمة أمّ المؤمنين[1]. وتبعَهم كبارُ التابعين في كل قُطْر ومِصْرٍ. وأعانَ ذلك من كان يعلّم الناسَ القرآن حيث نزلَ

---

(١) انظر كتاب المصاحف: ٥٠- ٨٧.

الإسلامُ، فكتب الصغير والكبير، والذكر والأنثى، والحرُّ والعبدُ، وصارت كتابة المصاحف حَاجَة كُلّ من يتعلّم القرآن ويحفَظُه، في كل قرية وبادية من حيث بلغ الإسلام شرقًا إلى ما بلغ غربًا، وانتشرت الكتابة حيث سارت كتائب الإسلام، وحيث مُصِّرَتْ أمصارُه، وبلغ الأمرُ في آخر عَهدِ عُمَر، أن صارَ إملاءُ القرآن عن ظَهْر قَلْبٍ ممّا يوشك أن ينهى عنه عُمَر، فقد جاء في حديث الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس النخعي، أنّه جاء رجُلٌ إلى عُمَر وهو بعَرفة = قال الأعمش، عن خَيثمة بن عبد الرحمن، عن قيس بن مروان = أنّه أتى عمر فقال: جئت يا أمير المؤمنين من الكوفَة، وتركتُ بها رجُلًا يُمْلي المصاحفَ عن ظَهْر قلب! فغضبَ وانتفخ حتى كاد يملأ ما بين شُعبتَي الرَّحْل، فقال: ومنْ هوَ، وَيْحَكَ؟ قال: عبد الله بن مسعود. فما زال يُطْفَأ ويُسَرَّى عنه الغضبُ حتى عاد إلى حاله التي كان عليها، ثم قال: وَيْحَكَ، والله ما أعلمه بَقِي من الناسِ أحدٌ هو أحقُّ بذلك منه، ثم حدثه بحديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي قال فيه: «من سَرَّه أن يقرأ القرآن رَطْبًا كما أُنْزِل، فليقرأهُ على قراءةِ ابنِ أم عَبْدٍ»[1]، يعني عبد الله ابن مسعود. ثم بلغ الأمرُ في سنة خمس وعشرين أن كانت المصاحف في أيدي الناس في الأمصار كُلِّها، وقد سَلَفَ ما ذكرته من خبر عبد الله

---

(١) رواه أحمد في مسنده بإسنادين صحيحين في رقم: ١٧٥، ورواه الحاكم في المستدرك ٢: ٢٢٧.

ابن مَسْعُودٍ في المصاحف[1]، إذ قال للناس: «غُلُّوا مصاحفكُمْ»، ولا يكون ذلك إلّا والمصاحف يومئذ شائعة في أيدي جمهرة الأمة من أهل الكوفة.

فلما نشبَ الخلافُ في القراءة بين أهل الشأم وأهل العراقِ في فتح أرمينية وأَذْرَبيجَان، في سنة خمسٍ وعشرين من الهجرة، وعزم عثمان على أن يرفَعَ الخلاف بأن يكتُبَ مصحفًا إمامًا على الرسم الذي أقَرَّه لهذا المصحف، ثم أرسل إلى كُلِّ أُفُقٍ نسخةً منه لتكون إمَامًا لمصرها، ورضي الصَّحابة جميعًا عمّا فعل عثمان وشاعَ ذلك في الناس، تفجَّرت الهِمَمُ عن رغبة جديدة في انتساخ المصاحف على رسم عثمان، وانتشرت كتابتُها انتشارًا لا عهدَ للناس به من قبلُ. ووافق ذلك تكاثُر أبناء الصحابة وأبناء سائر العربِ الذين نشأوا في الإسلام، ثم دخول الكثرة الكاثرةِ من الأعاجم في دين الله، وإقبالُهم هم وأبناؤهم على تلقُّف العربيّة سماعًا وقراءة وكتابةً، وهم آلافٌ مؤلَّفَة تموجُ بهم أرض الإسلام في كُلِّ صُقْع وناحيةٍ ممّا يَلي أرض فارس إلى مَشارف المغرب. فسارعَ الصغير والكبير، والذكر والأنثى، إلى حِلَق القُرَّاء طلبًا للقرآن وتَحفُّظِه، فكانَ ذلك مَدْعاةً إلى انتشار كتابة المصاحف بين الدَّفَّتين، يحمِلُه صاحبُه حيث سارَ في صدره محفوظًا، وفي كتابه مخطوطًا. حتى إذا مضَى زمن عثمان، وجاءَ زمنُ علي بن أبي طالب، سنة سبعٍ وثلاثين، بلغَ من كثرتها حيث سار الناسُ أنْ رُفِعت المصاحف

(١) انظر ما سلف ص: ٦٢.

على الرماح في ميدان القتالِ، طلبًا للتحكيم. وفي هذا الزمن قال عليٌّ كلمته التي أسلفنَا بيانَها وشرحها: «أعظَمُ الناسِ أجْرًا في المصاحف أبو بكْر، أوّلُ من جَمَع بين اللَّوْحَيْنِ»[1]، إعجابًا بما صارَ إليه أمر المصاحفِ وكثرتها في أيدي الناسِ، ومعرفةً بما كان في كتابة القرآن بين الدَّفَّتين من مصلحةٍ للأمّةِ، ومن تيسيرٍ لحفظ القرآنِ، ومن ذُيُوعِ المَصَاحِفِ حيث كان الناس.

* * *

بيد أنَّه من العسير أن نتصور الصُّورة الصحيحة للآثار المترتبة على كتابة المُصْحف بين دَفَّتين بفتوى أبي بكر الصدّيق رَضِحَالِلَّهُعَنهُ، حتى نلمَّ إلمامًا مُوجزًا بتاريخ العرب، ثم بتاريخ القرآن، ثم بتاريخ العلم في أرض الإسلام، في سياق قِصَّةٍ واحدةٍ جامِعَةٍ تحدّد مَعارِف هذه الصُّورة المشبُوحةِ تجاليدُها على مدّ قرونٍ متطاولة متباعدة الأطراف. غيرَ أنّ هذه العُجَالة لا تكادُ تفي بهذا الإلمامِ المُوجَز، ولكن لا بُدَّ ممّا ليس منه بُدٌّ.

كانت العربُ، دُهورًا بعد دُهورٍ منذ جَاهليّتها الأولى إلى أنْ جاء الإسلامُ، أمّةً أميةً لا تقرأُ ولا تكتبُ، فكان سبيلُها سبيلَ كُلّ أمة أميّةٍ في تقييدها مآثرها، وتناقُل تاريخها، وتوارُثِ لُغتها، وحِيَاطة أنسابها،

(١) انظر الخبر فيما سلف ص: ٣٥٧، تعليق: ٣، ص: ٣٥٨ تعليق رقم: ١، ثم شرح الخبر ص: ٣٦٢ - ٣٦٥.

واستبقاء أخبارها، ورواية أشعارها. وذلك باتّباع الفِطرة التي فُطر البشر عليها منذ كانوا، والتي لولاها لما كانت للبشر لغات محفوظة، ولا تراثٌ منقول كابرًا عن كابرٍ، وهي حِفْظُ ما يقرعُ الأسماعَ عن ظهر قَلْبٍ. فأَظَلَّ الإسلامُ وهُمْ على الغاية من سَلَامة هذه الفطرة، وفي الذِّرْوَة من نقائها وصفائها، وفي الذُّؤابة العُليا من الفِتْنة المستوليةِ على جميعهم بالكَلَامِ البليغ الجامعِ للجَمَالِ والحِكْمَةِ. إذ كانت لُغَتُهم قد بلغتْ يومئذ مبلغًا عجبًا في تاريخ الألسنة. وذلكَ أن ألفاظ اللُّغَة قد صارت أداةً للتعبير عن كُلّ فَنّ تتفجَّر منه طبائعُ البَشر، ممّا حالت أحوالُ جزيرتهم بينَهُم وبين تحقيقِه، لأَنهم عاشوا اضطرارًا على انتجاع الكلأ حيثُ وقَع الغيثُ، وعلى التجارة التي تقذِفُ بقوافلهم من مكان إلى مكانٍ، بلا استقرارٍ يُتيح لمنْ وهَبَه اللهُ موهبَةً لا يحقّقها إلا طُولُ الإقامة وتجمُّع الناسِ في القُرَى، أن يبلُغَ بموهبته مبلغًا ينفَع في تحقيقها. فاحتالت هذه المواهبُ المتدفِّقَة من ينبُوع دفينٍ يتَفجَّر من صَفَاةِ الطبيعة والفِطْرة، على إثباتِ وُجُودِها بطريقةٍ تُوافِقُ الحالَ التي حُبِسَتْ بين ضَرُوراتها، فأثبتت حقيقتها في البيانِ وحدَهُ، لأنّه هو الأصلُ الأوّلُ الذي صارَ به الإنسانُ إنسانًا. وهيَّأت طبيعة اللُّغَة التي أوتوهَا وتوارثوها، لهذه المواهبِ أن تجدَ أسلوبها، لأنها لُغَة ليّنةٌ بُنِيتْ على الاشتقاق والتصريف، تُطِيعُ على إعادة صبِّ الألفاظ وصَقْلِها على وجوه مختلفة الأشكالِ، موفورة الدلالات. وكذلك أمكنت هذه اللغة من نفسها، فاتخذتْها المواهبُ المقسومَة على البشر، من شعرٍ

ونحتٍ وتَصْوير ومُوسِيقى، وفي كُلِّ باب من أبواب الهزل والجدّ في حياة البشر، أداةً للتعبير نثرًا وشعرًا(١). هذا فضْلاً عن أنها صارتْ بهذه القُدْرةِ الخارقة على التشكُّل، مستودعًا لكل معرفة ينالُها عَقْلُ البشر من تأمُّل وحِسٍّ وحركةٍ، ومن نَظَرٍ وجدالٍ وفلسفةٍ، ومن كُلِّ غامضٍ مُسْتخفٍ تحت ظلام الظنون، أو ساربٍ مُسْتعلنٍ في فَلَق اليقين. فجاء الإسلامُ وشعرُهم وآدابُهم تصدّق ذلك كُلَّه، وتُصدّقه فتنتُهم بالكلامِ فتنةً غَالبةً على نفوسهم وعقولِهم. فأنزل الله على رسولٍ من أنْفُسِهم كتابًا فيه ذكْرُهُم على مرّ الدُّهور، نَزَلَ بلسانهم العربيّ، لا ليكون بلاغًا من الله وحَسْب، كما نزلت كُتُبُ الله على أنْبيائه ورُسُله من قبلُ، بل ليكون معجزةً باقيةً على وجه الدّهر، مفارقةً لمعجزات الأنبياء من قبْلُ ممّا على مثله آمَنَ البشر، كقلب العصا حيّة، وكإحياء الموتى وإبراءِ الأكمهِ والأبرصِ، ممّا لا يؤمِنُ عليه إلّا مُعَايِنُه قُبُلًا وكِفاحًا، ثمّ ينقضي بانقضاءِ حُدُوثِه، ولا يؤمن عليه الخَلَفُ إلّا سَماعًا وتصديقًا ووِرَاثةً.

---

(١) بحور الشعر المعدودة، وهي ستة عشر بحرًا، هي في الحقيقة مئات من البُحُور، تتداخل وتفترق على هيئة عجيبةٍ لا يكادُ يقدرها قدرها إلّا من تأمّل ذلك غاية التأمُّل، وهي بهذا اللين المذهل، مطابقة لطبيعة هذه اللغة اللينة، ومعينةٌ لكُلِّ صاحب موهبة أن يجدَ لموهبته تحقيقًا في كل ما تنبجسُ عنه فِطْرته من الفنون المفترقة والمتداخلة من شعر وتصوير ونَحْتٍ وموسيقى، حتى ليخيَّل إلى الدارسِ أنَّ هذه الفنون قد أصبحت فنًّا واحدًا عند شعراء العربِ، وإنّما يتميّزُ أحدهم عن أخيه بهذا القدر الذي احتالت موهبتُه على الظهور فيه. وهذا بابٌ واسعٌ، كان حقيقًا باجتماع الجهودِ على تمحيصه وبيانه، بدلًا من صرف جهود النقاد والأدباء في الاختلاف على الشعر الحديث والشعر القديم!! وما أساء فهمه الكاتبون مما سمّوه «عمود الشعر»!!

جَاءهم رجُلٌ من أنفُسِهم، قد لَبِثَ فيهم عُمُرًا من قبلُ أربعينَ سنةً، غير مذكورٍ بينهم بشعرٍ أو غيره من ضروبِ الكلامِ الذي فُتِنوا به، مما ألفوا أن يودعوه ذخائر نفوسهم وروائعَ مواهبهم، فادَّعَى لهُمْ أنّه رسول الله أرسله إليهم، وآتاهُ آيةً معجزةً تدلُّ على صِدْق رسالته، كتابًا ينزَّلُ عليه من السماء منجَّمًا بلسانهم العربيّ، يتحدَّى به لُغَتَهُمْ، ويتحدَّى الفتنة الغالبة على نُفُوسِهم وعقولهم بالكلام البليغ الجامع للجمال والحكمة، ويدَّعِي هذا الرجل أنَّ مجرّدَ تلاوةِ آياته عليهم، فيه برهانٌ ذُو سَطْوة وقَهْرٍ ينتزِعُ من النُّفوسِ الإقرارَ بأنَّه كلامٌ مفارقٌ لكلام البَشَر من كُلِّ وجهٍ، وأنّ من تحت رصفِهِ ونظمِه وسِياقَة معانيه شاهدًا ناطِقًا يشهدُ أنه كلامُ ربِّ العالمين. فهو لذلك خارجٌ عنْ قُدْرة البَشَر جميعًا على اختلاف ألسنتِهم، بل عن قدرة كل ذي بيانٍ من الثقلَيْنِ جميعًا إنسهم وجِنّهم. ثم وَكَل التَّمييز بين كلام الله وكلام البشر إلى سلائقهم وطبائعهم وفِطرهم، وفوَّض إليهم هُمْ أنفسهم الحكمَ في هذه الدَّعوى بلا إكراهٍ بشيء خارجٍ عن هذا الدليل القاهر المستكنّ في هذا «القرآن» الذي يُتْلَى عليهم. فإذا كذَّبوا مبلّغه إليهم، وادَّعَوا أن هذا كلامُه هو افتراهُ، وأنَّه مقاربٌ لكلامهم غير مُفارقٍ له ولا مُباينٍ، وأنَّ في البشر من يقتدرُ على مثله، فليأتوا بسورة من مثله مفتراةٍ مختلقَة كما اختلقها هذا المدّعِي أنّه رسولُ الله، وفي أيِّ غرضٍ من أغراضِ الكلام شاءوا، ثم فوَّضَ إليهم هُمْ أنفسهم الحُكْم بين هذا «القرآن»، وبين ما يأتي به من ظنَّ بنفسه القدرة على الإتيان بمثله. وبُهِتَ المشركون دهرًا

لا يأتون بشيءٍ مع هذا التحدِّي المتطاول، حتى قال لَهُمْ بعد أن بانَ لهم عجزهم: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾ [الإسراء: ٨٨]. وقال لَهُم ذلك، وهو واحدٌ لا حِزْبَ له، وهم أُلوفٌ مؤلَّفَةٌ قادرةٌ على البطشِ به. فلمّا أكثَر عليهم التحدِّيَ وتسفيهَ ما هُمْ عليه من الضلالة، قالوا: «هذا شعرٌ»، حتى إذا انشقَّت صَخْرَتُهم المُلَمْلَمَةُ عَنْ أفرادٍ يتتابعُون قد انتزعَ «القرآن» إقرارَهُم من سِرّ نُفُوسِهم بأنه كلامُ ربّ العالمين المفارق لكلام البشر، فخالفوا ما وجدوا عليه آباءهُمْ من الشرك وكفروا بما كانوا يعبدونَ من دون الله، قال الذين ثَبَتُوا على تكذيبه: «هذا سِحْرٌ يفرِّق به محمّدٌ بين المرء وأبيه، وبين المرء وأخيه، وبين المرء وزوجته، وبين المرء وعشيرته»، وهو في الحالين جميعًا إقرارٌ مِنْهُمْ بأنَّه مفارقٌ لكلامِهم، إذْ فَعَل بهم ما لم يفعلْه بجماعتِهم سِحْرٌ أو شعرٌ من قبلِ هذا[١].

---

(١) اقرأ ما كتبته عن وجه إعجاز القرآن في مقدمة كتاب «الظاهرة القرآنية»، لمالك ابن نبيّ، حفظه الله، واذكُرْ أن سائر معجزات رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من شقّ القمر، إلى نبع الماء من بين أصابعه، إلى تكثير الطعام القليل حتى يكفي المئات، لم يكن منها شيء دليلًا له على نبوّته إذا عاينها المشركون طولبوا بالإيمان بأنه رسول الله. وإنما كانت هذه المعجزات التي على مثلها آمن البشر للأنبياء قبله، مما ينزلها الله عليه وهو بين المؤمنين برسالته، فهي معجزات تثبيت، لا معجزاتُ تحدٍّ لإثبات النبوّة.

وبهذا باين رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأنبياء قبله، وباينت معجزته معجزاتهم، فكانت باقيةً حاضرةً على وجه الدَّهر، مطالبٌ بالإيمان عليها كُلُّ ذي بيانٍ وكُلُّ ذي لسانٍ، شهِدَ الأمرَ أو غاب عَنْهُ. أما هُمْ فكانت معجزاتهم التي طولب الناس بالإيمان عليها، موقوتةً بميقاتها، مقصورةً على =

فالذين آمنوا من العربِ بالله وبرسوله منذ أوّل بعثه إلى أن قُبِضَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعد العناد والتكذيب، ثم العَداوة المُفضِيَة إلى قتالٍ مُسْتعِر، إنما آمنوا بإقرارٍ مُنْتَزعٍ من أقْصَى الفِطْرة، ومن أغمضِ قَرارةٍ في النفس المُدْركة وفي العَقْلِ المميّز، بلا إكراهٍ على هذا الإقرارِ إلّا ما تضمَّنه «القرآنُ» نَفْسُه في رَصْفِه ونَظْمِه وسِياقَة معانيه من دَليلٍ قاهرٍ ساطٍ، على أنّه كلامٌ مُفَارِق لكلام البشر، وأنّه كلامُ ربِّ العالمين، تعجزُ القُدَر عن الإتيانِ بمثلِه أو بما يقاربُه، واللُّغَة لغتُهُمْ، واللِّسانُ لسانُهُم. فالعربُ الذينَ أرسِلَ إليهم، وكانت الفتنةُ بالكلام البليغ الجامع للجمالِ والحكمة مستبدّة بهم ومحيطةً بنفوسهم وعقولهم وقلوبهم، إنما آمن برسالته من آمن مِنْهُمْ، بعد جَهْدٍ جاهِدٍ في تمزيقِ أوَاصِرِ الإرْثِ القديم والإلْف الراسخ، حتى يفصِمَ نَفْسَهُ عن دين آبائه فصمًا يهتِكُ العلائقَ، يعادي عليه أباهُ وأخاهُ وأمَّهُ وعشيرته، ويصبرُ نفسه على الأذى في خلافه على الألدّاء الخَصِمينَ من قومِه. وإنما ركبَ مؤمِنُهم هذا المركَب الوَعْر بإقرارٍ انتزعه منه ما سَمِع من هذا «القرآن» لم يملكْ دفْعَه عن نَفْسه، وأيقنَ بلا ريبٍ يحجبُ هذا اليقين أنه «كلام الله» نزل به الرُّوح الأمين على قلبِ هذا الرَّسُول الأميّ. وعلم علمًا لا يعتوِره شكٌّ أن الرسُولَ مُبَلِّغٌ عن ربّه كلامَهُ كما أنزلَ إليه، لا يحلُّ له أن يبدّل

=من عاينها دون من غابَ عنها، فالخلفُ لا يؤمنُ بها إلا وراثةً وتصديقًا عن سَمَاعٍ. ولذلك أيضًا كان الأنبياء قبله مرسلين إلى أقوامهم خاصة، وكان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسولًا إلى الناس كافّة، أسودِهم وأحمرِهم، عربيِّهم وعجميِّهم، في زمانه وبعد زمانه، وكان أهلُ سائر الأديان مطالبين بمفارقة أديانهم إلى دينه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]

آية مكان آية أو حرفًا مكانَ حرفٍ. وسمع عتابَ اللهِ رسوله حين عَجِل بالقرآن من قبل أن يُقْضَى إليه وحيُه، فلم يتنازعْهُ ارتيابٌ أنّ واجبًا عليه أن يتلقّى القرآن تلَقِّيًا عن رسول الله وتلقينًا، ثم يستودِعُهُ صدرَه مرتّلًا على ترتيل الله إيّاهُ، ثم يقرأه بلا نظر في كتابٍ متلوًّا على هيئة النطق التي تلقّاها عنه في حرف حرفٍ، لا يخرِمُ شيئًا من مخارجه، ولا من مواضع الوقف في آياته، ولا من عدد الآي في سُوره المسمّاة، ولا يؤخّر منه أو يقدّم، ولا يتبع في تلاوته إلْفًا ألفه، أو اختيارًا تعُوج به إليه لُغَتُه، أو يَعْطفه عليه لسانُه. فمن أخلَّ بشيءٍ من هذا الواجب غير متعمّدٍ فقد أَثِم، ومن تعمّد الإخلالَ بشيء منه فقد استحقّ غَضَب الله سبحانَهُ، واستوجب العقوبة والنكيرَ، لأنّه اقترفَ ما لا يحلُّ لأحدٍ من عبادِ الله أن يقارفَه، من تبديل لكلماتِ الله[1].

كانَ هذا هو «عقدُ الإيمان» الأوّل الذي أفضَى بهم إلى «عَقْد الشَّهادتين»، أحدُهما عَقْدُ اللسان، والآخرُ عَقْدُ القَلْبِ. وهو عقدٌ وثَّقَتْهُ قلوبُهم بعد التحدّي، وبعد تفويضِ الأمرِ إليهم في الحُكْم على أنفُسِهم بالعجز عن الإتيانِ بِسُورة من مثل هذا القرآن، وأقرَّتْ به جميعُ القُدَر المكنونة في فِطَرهم، من اقتدارٍ على البيان، ومن تذوُّقٍ لروائعه، ثم من

---

(١) انظر ما سلف ص: ٣٨١-٣٨٣ وتعليق رقم: ٢، فإنّي ألمحتُ إلى هذه المعاني هناك، ثم أعدتُ صياغتها هنا، لأنّي أردتُ أن أصوّر صورة جامعة لتاريخ الحفظ والكتابة في إطارٍ واحدٍ، فيعينُ ذلك على توضيح الصورة الصحيحة للآثار المترتبة على كتابة المصحف بفتوى أبي بكر، ثم أثر ذلك في تاريخ حضارة أهل الإسلام.

نفاذٍ في الفَصْل بينَ كلامِ البشر وكلام الله سُبْحانه، بلا إكراهٍ لهُمْ على إقرارِ هذا العقدِ. وهُمْ لم ينتَهُوا إلى عقده إلّا بعدَ تصادُمٍ مُرٍّ بين هذا القرآنِ الذي يُتْلَى عليهم، وبين ما استودعوهُ صدورهم وقلوبهم من كُلِّ ما فُتِنُوا به من حُرِّ بيانِهم وأوابِد أشعارهم. فألَّبَ هذا التصادُمُ كُلَّ قوّةٍ مخبوءةٍ في سلائقهم، قادِرةٍ على المشاركة في تمييز ما بين الكلامين من فروقٍ ظاهرة وباطنة، فازدادتْ كل قوةٍ منها إرهافًا وحِدَّةً وبريقًا وَمَضاءً، حتى تخرجَ منَ وطيسِ هذه المعركة التي فُرِضَتْ عليهَا، إمّا مُؤْمِنةً بأن هذا القرآنَ «كلامُ الله»، وإمّا كافرةً به مستيقنة أنَّه كلامُ بشر مثلهم افتراهُ على الله، وأنهم قادرون على الإتيان بسورةٍ من مثله. وأنا أقرُّ بأني أحملُ قلمًا عاجزًا عن تصويرِ ما أجدُهُ في عقلي ونفسي، فإنّ الأمرَ لم يكنْ بهذا اليُسْر والضِيقِ الذي تشي به كلمات اللُّغة، ومن لي بأن أجمَع في كلماتٍ ما تفرَّق الإحساسُ به في آلافٍ من نفوسٍ متباينة القُوَى، قد احتشدت على سماعِ هذا القرآن صَخْرةً واحدةً، فتقرع صَفَاتَها قوارعُه، فينبعث في كُلِّ ذرّةٍ مُحْتَبسةٍ فيها قلقٌ عارمٌ يرجُّها رجًّا شديدًا، لتَنْصَدِعَ صخْرتُها الصماءُ، لتنشَقَّ عنها إمّا مؤمنةً طليقةً من إرث الآباء والأجداد، مقرَّةً بأنّ هذا كلامُ الله سبحانه لا كلامُ بشر، وإمّا جاحدة متشبّثةً بدين الآباء والأجداد، متضمّنًا جُحُودها وعَجْزُها عن الإتيانِ بمثله إقرارًا من نوعٍ آخرَ، بأنّه سِحْرٌ جاءَ يُفرِّقُ بين المرء وأخيه، والمرء وأبيه، والمرءِ وأمّه، والمرء وعشيرته؟ ثمَّ مَنْ لي بأن أصفَ هذا التناجُزَ الهائل بين هذين الإقرارينِ الباترين، وأثرَهُ في انشقاق الفِطَر المتوارثة من لَدُن آدم إلى أن

نزل هذا القرآن، عن فطرةٍ جديدة حديثة التكوين تبرُقُ من جدّتها، ثم خروج هذه الفِطْرة الجديدة من حدودِ جزيرة العرب، لكي تصادِم مرَّة أخرى فِطَر البشر جميعًا من حَوْلِها، فترمِي فيها بما يرجُّها رجًّا يُفْضي إلى أن يحدثَ فيها تحوُّلًا لم يَشْهد التاريخ له مثيلًا من قبلُ.

وتاريخ البعثةِ ناطقٌ بأصرحِ منطِق أنّ هذه العِصَابَة من البشر، قد أخذتْ هذا القرآن المتحدِّيهم بلسانِهم مأخَذَ جدٍّ صارمٍ لا هَوَادة فيه، وأنهم أصاخوا لبيانِه إصاخة المُضِلِّ حَبَّة نَفْسِه لصوت الناشد، وإن أعرضت عن دَعْوته ونفرتْ عقولُ كثير منهم: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر: ٥٠ - ٥١]، فلمّا وقعت الخصومةُ في نفوسهم بين بيان القرآن الذي يطالبُهم بالكشف عن خصائصه التي تجعلُه مفارقًا لبيان البشر، وبين ما استودعوه صدورهم من روائع بيانهم التي ورثوها، وكانَ الحَكَمَ المفوّض بينَهُما هو فطْرةُ تمييز البيان التي جُبلوا عليها، ثم ازدادتْ قوّةً بطول الممارسة، كان هذا التصادمُ المُرُّ صَيْقَلًا شديدَ الصَّقل جلَا هذه الفطرةَ وأنعَمَ شحْذَها، وأكسَبَها ضروبًا مستحدَثَةً من القدرةِ على التمييز لم تكنْ لَها من قَبْلُ، تتناوَلُ روائعَ بَيانِ البَشَر تناوُلًا مُحِيطًا بدَقَائقه ووجوهِ تصرُّفه، وتتناوَلُ هذا الجديد الذي لا عَهْد للُغَات البشرِ بمثله تناوُلًا مستميتًا في سبيلِ الكشف عن خَصَائصه، لا بالأدوات التي سمَّيناها نحن البشر «البلاغةَ، والبيانَ، والمعانِيَ، والنقدَ»، بل بالأداةِ المستكنّةِ الجامِعَة لذلك كُلِّه ولِمَا هو أعمقُ منه وأرْحبُ، والتي كانتْ هذه المَعَارفُ فيضًا نَزْرًا من غَمْرِها

الدَّفينِ المتجدِّدِ على مَدِّ الدُّهورِ، والتي يُطبّقُ مَعِينُها نُفُوسَ البَشَرِ مُنْذُ آدمَ إلى أن يَرِثَ الله الأرض ومَنْ عليها، والتي تنبثقُ عَنْها جميعُ فُنُون البَشَر وعُلُومُهم حيثُ كانُوا، وكيف كانوا، وأيّان كانوا، وهي «فِطْرة البَيَانِ»(١). وكذلك فُرِض على «فطرة البيان» في هذه العصابة من البشر المسمَّون بالعربِ، أن تجتازَ أخطَر مِحْنةٍ امتُحِنَتْ بها في تاريخها كُلِّه، فتكونَ أداةً للتمييز، لا لتمييزِ روائع البيانِ التي تفجرَّتْ عنها ألسنة البشر على اختلافِها ثم تشابُهها في آخر المَدَى، بل لتمييز بيانٍ خارجٍ عن قُدْرة هذه الألسنة جميعها، لأنّه بيانٌ ليس كمثلِه بيانٌ، لأنّه كلام الله سبحانه الذي خلقَ السماواتِ والأرضَ، وخلقَ ألسنةَ عِباده، وجعَل اختلافَ هذه الألسنة آيةً من أكبر آياتِهِ في هذه الدُّنْيا.

ولكي نُدْرِك أيّة «فطرةٍ» صهرتْها هذه المحنةُ، ينبغي أن نضرب مثلًا يقرّبُ إلى تصوُّرها على وجهٍ واضِحٍ بعض الوضوح. كان لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صديقٌ في الجاهليّة، لا من قريشٍ، بل من أزد شَنُوءة من أهل اليمن، كان ينزلُ هو وقومه جبال السَّرَاة ممّا يلي مكة إلى اليمن، وكان رجُلًا يتطبَّبُ ويَرْقي ويطلبُ العِلْم، وهو «ضِمَادُ بن ثعلبة الأزْدِيّ». فقدم مكّة في أوّل الإسلام، قال ابن عباس: «وكان يَرْقِي من هذه الرِّيح(٢)، فسمع سُفَهاءَ من أهلِ مكة يقولون: إن محمّدًا مجنونٌ!

(١) اقرأ إن شئتَ مقدمتي التي كتبتها لقصيدتي «القوس العذراء»، فإنّي حاولتُ هناك بعض الكشف عن هذه الفطرة.

(٢) «الريح»، و«الرُّوح»، يعنون بها «الجنّ»، وجاء في غير رواية مسلم «يرقي من =

فقال: لو أنّي رأيتُ هذا الرجُلَ لعلّ الله يشفيه على يَدَيّ! فقال: فلقيه فقال: يا محمّد، إنّي أرقي من هذه الرِّيح، وإن الله يشفي على يَدَيّ من شاءَ، فهل لك؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه، [ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا][1]، من يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأن مُحمّدًا عبدهُ ورسولهُ، أمّا بعدُ، فقال: أعِدْ عليّ كلماتِك هؤلاء! فأعادَهُنَّ عليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثلاثَ مرّاتٍ. قال فقال: لقد سمعتُ قولَ الكَهَنَة، وقولَ السَّحرة، وقولَ الشعراءِ، فما سمعتُ مِثْلَ كلماتِك هؤلاءِ، ولقد بلغنَ ناعُوسَ البَحْرِ![2] قال فقال: هاتِ يدكَ أبايعْك على الإسلام! قال: فبايَعه، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وعلى قَوْمِك؟ قال: وعلى قَوْمي»[3].

= هذه الأرواح».

(١) زيادة من رواية أحمد في مسنده. والحديث جاء بألفاظٍ مختلفة، كلها عظيم الدلالة، ولكني آثرت لفظ مسلم وحده لأن المقام هُنا مقام استدلالٍ، لا مقام بسطٍ وكشفٍ، وعَسَى أن أفرِدَ له بحثًا في غير هذا المكان.

(٢) «ناعوس البحر»، في غير رواية مسلم «قاموس البحر»، وهو قعرُه. وقد استضعف قوم رواية مسلم «ناعوس»، ولكني أرى إثبات صِحّتها، إذا صحّ إسنادُها.

(٣) هذا الخبر رواه مسلم في صحيحه (٦: ١٥٦ - ١٥٨) عن ابن عباس. ورواه أحمد في مسنده رقم: ٢٧٤٩، مع اختلاف في لفظه، وانظر سنن البيهقي ٣: ٢١٤، وروي من طرق أخرى، انظر دلائل النبوة لأبي نعيم: ٧٧، وابن سعد ٤/ ١/ ١٧٧، ١٧٨، والخصائص الكبرى للسيوطي ١: ١٣٤. وانظر التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٢/ ٣٤١.

فهذا رجُلٌ من عُرْض العربِ، لم يكن شاعرًا ولا خطيبًا ولا موصوفًا بالبيان، بل كانَ هَمُّه الطبُّ والرُّقى وطلبُ العِلْم، وكان غائبًا ببلاده في جبال السَّرَاة حين ابتُعِث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يسمَعْ بعدُ شيئًا من هذا «القرآن»، فقدم مكّة معتمرًا، فجلس مجلسًا فيه أبو جَهْل، وعُتْبَة بن ربيعة، وأُمَيَّة بن خَلَف، وهم كانوا من عُقلاء قريشٍ ورِجَالاتها في الجاهلية، فسمعهم يذكرون محمّدًا صديقَه في الجاهلية بشرٍّ، وسمع أمية بن خلفٍ يقول: «الرجُل مجنونٌ غيرَ شكٍّ»، فوقعت الكلمة في نفسه، وهالَهُ ما أصابَ صديقَهُ، فلم يكذّب حتى انطلقَ يَسْعى يطلُبُ صديقَه، ويعرض عليه من علاجه وطبّه ورقاهُ ما يُحْسِنُ، ويقول له: «إن أحببتَ عالجتُك، ولا تُكبِرَنّ ما بك، فقد عالجتُ من كان به أشدُّ ممّا بك فبرأ»[1]. ولكنه لم يكد يسمَعُ كلمات صاحبه القلائلَ حتى فوجئ بها، وأصَاخ لها. فوجئ بها، لأنه استقبل من صديقه كلامًا ليس كنَسَقِ كلامِه الذي يعهدُه منه في الجاهليّة، وأصاخَ له، لأنه وجدَ له نَبَضًا لم يألفه سمْعُه فيما سَمِع من كلام الناسِ قبله. وجد لفظًا عربيًا، ولكنه على عربيّته المُبِينة، لا يُشْبه كلام كاهنٍ ولا عرّافٍ ولا ساحرٍ ينفثُ في العُقَد، ولا شاعرٍ يهيمُ في أودية الشعر، ولا يُشبه مقالة أهل الكتاب الأوّل من يهوديٍّ أو نصرانيّ. فاستعادَ ما سَمِع ثلاثَ مرّاتٍ، ليُروزَ بعقله ما ثقفَتْهُ فطرتُه لأوّل وهْلَةٍ. والذي سمعه ضمادٌ لم يكن «قرآنًا»، بل كلامًا من كلامِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد أن بُعِث وأوحي إليه،

---

(١) هذا من سياق قصة الواقدي التي رواها أبو نعيم في الدلائل: ٧٧.

فما ظنُّك به، إذا سَمِع «القرآن» بمثل هذه الفِطرة الشديدة الإحساس، المتراحبة المدارك؟

والإحساسُ بعُمْق دلالة الألفاظِ، محتاجٌ إلى حسٍّ عميقٍ مُرْهف مُدَرّب ثَقِف، وإلى ذاكرة مُحِيطةٍ، متراحبة الأرجاء، شديدة اليقظة، نَمِلَة النشاط، لمّاحة الذكاءِ. ومن هذين الجوهرين يتكوّنُ لُبُّ ما سَمّيته «فطرة البيان» في البشر. وقولُ ضمادٍ: «ما سمعتُ مثل كلماتِك هؤلاء، ولقد بلغنَ ناعوسَ البحر»، أي قعره، دليلٌ واضحُ الدلالة على هذا الحسّ المرهف، وعلى هذه الذاكرة المحيطة اللماحة، وعلى اشتراكهما اشتراكًا حاسمًا في المقارنة بين دلالات الكَلِم، وعلى ما تتميّزُ به «فطرةُ البيان» في استوائها من النشاط والعمق واليقظةِ والجدّ. وإلّا فكيف خطر ببال هذا الرجل الذي جاءَ متطبّبًا لا هَمّ لَهُ إلّا علاجَ صَدِيقه، أن يصفَ هذه الكلمات القلائل من اللغة بأنّها بلغت قَعْر البحر العميق، إلّا أن تكون الكلماتُ قد انتزعته من همّه الذي جاء لَهُ، وأطعمتْهُ معانيها وجَرْسَها، فتبعَها، حتى أحسَّ بعد التأمُّل أنّها غاصَتْ به فغاصَ مَعَها، ولم يزلْ يغوصُ حتى بلغَ من دِلَالتها عُمْقًا بعيدًا في بَحْر المعاني التي تدلُّ عليها ألفاظ اللغة وتراثُها وبيانُها، فرأى أنه بلغ معها ناعوسَ هذا البحر.

* * *

ملحق
أحرف القرآن

للأستاذ عبد الستار أحمد فراج

كان حق هذا المقال أن يسبق مقالات القبائل والقراءات ولكني أخرته عن عمد فلما رأيت من تعرض له ومن كتب من المحدثين فيه ومن استفهم عن معانيه كتبت هذا المقال.

معلوم لكل إنسان أن القرآن لم ينزل دفعة واحدة ولا في مكان واحد بل نزل منجما في ثلاثة وعشرين عاما بمكة والمدينة وما حولهما؛ وكانت الآيات ينزل بها جبريل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيتلقاها المؤمنون من فم الرسول ويكتبها من عرفوا بأنهم كتاب الوحي كما يمليها عليهم الرسول الكريم. وكان الإسلام في مكة محدود الأشخاص فلما هاجر النبي إلى المدينة اتسعت رقعة الإسلام وكثر عدد الداخلين فيه من قبائل مختلفة ولهم عادات صوتية تخضع لها ألسنتهم وتتحكم في ألفاظها، فكان من سماحة الإسلام أن يترك الألسن على سجيتها من إمالة وتفخيم وما شابه ذلك من طريقة أداء اللفظ بنغمة تخضع لها عادة الإنسان اللغوية حيث لا يمكنهم أن ينسلخوا منها بسهولة.

وهذه الإباحة أرشد لها الحديث المرفوع، اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتهم، وفهمت من أن الرسول قرأ فأمال (يحيى)، فلما سئل في ذلك قال هذه لغة الأخوال بني سعد.

أما حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف، فلم يكن مقصودا به اللهجات التي هي عادة لغوية تتحكم في عضلات النطق. وكل توجيه لهذا الحديث على أنه يراد به لهجات القبائل، إنما هو توجيه خاطئ أو هروب خاطئ من معناه الحقيقي الذي تظاهره جميع الروايات الصحيحة لهذا الحديث.

وآخر ما قرأته متعلقا به هو ما جمعه من عدة كتب، الأستاذ عبد الوهاب حمودة في كتابه القراءات واللهجات، وما حمله عليه الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه اللهجات العربية متبعا في ذلك رأيًا لبعض العلماء. ولي نقد على كتابيهما أرجو أن أنشره في الرسالة إن شاء الله -وقد كنت أحسبهما سيطلعان علينا في هذا الحديث- وهما أستاذان مساعدان في الجامعة -ولهما علي أستاذية- بالرأي الواضح المستقيم، ولكن الأستاذ حمودة كانت مهمته عرض آراء ومحاولات التوفيق بينها دون أن يكون له مجهود يذكر.

والدكتور أنيس يختار أشهر التأويلات باعتبار أن الأحرف هي اللهجات كالإمالة والتسهيل، مع أنها في الحقيقة أضعف التأويلات، وينافيها سياق الحديث. وقبل شرح المقصود منه أرى أن أربط بين الحوادث والأحاديث حتى يستقيم الفهم ويتبين الموضوع.

زمن الحديث:

لم أجد -على الرغم مما قرأت- من ذكر العام ولو على وجه التقريب الذي قيل فيه هذا الحديث فرأيت أن أراجع طرقه ورواته من الصحابة ومن ذكروا فيه، وظروفه فتبين لي ما يأتي:

١. ليس هناك شك في أن الحديث كان بعد الهجرة لأن فيه من الصحابة الذين رووه أو وقعت معهم الحادثة. أُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وأم أيوب وهؤلاء أنصار من أهل المدينة.

٢. إن هذا الحديث كان بعد العام الثامن للهجرة للأسباب الآتية.

(أ) من رواته أبو هريرة وقد أسلم سنة سبع للهجرة.

(ب) من رواته عمرو بن العاص وقد أسلم سنة ثمان من الهجرة.

(ج) ممن ذكروا في طرق الحديث زيد بن ثابت على أنه أقرأ غيرهم، وزيد بن ثابت كانت سنه حين قدم الرسول المدينة أحد عشر عاما، ولا يكون زيد مقرئا لغيره إلا بعد أن يتجاوز حد الحلم، وعلى أقل تقدير تكون سنه ليؤخذ عنه القرآن في عهد الرسول سبعة عشر أو ثمانية عشر عاما.

(د) من رواة الحديث ابن العباس، وهو قد ولد قبل الهجرة بثلاثة أعوام، ولا يشترك في الرواية، ولا يهتم بها إلا بعد أن يتجاوز العاشرة من عمره على الأقل، ولا يتجاوزها إلا بعد سنة سبع للهجرة.

(هـ) وأقوى دليل وأثبته أن النزاع في القراءة بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وقد أسلم هشام يوم فتح مكة، وكان فتحها في العام الثامن الهجري أو في أواخر رمضان. ولم يرجع الرسول إلى المدينة إلا في ذي الحجة فعلى أقل تقدير يكون الحديث في أوائل العام التاسع الهجري.

(و) من الذين رووا الحديث من الصحابة، أبو بكر نفيع بن الحارث وقد أسلم في حصار الطائف، وقد كان ذلك في أواخر شوال وأوائل ذي القعدة من العام الثامن الهجري.

(ز) يضاف إلى هذه الأدلة القاطعة أن الحكمة التي قصدها الإسلام من الحديث، والتي ستظهر لنا بعد الشرح، كان وقتها المناسب حينما كثر المسلمون كثرة تجعل من العسير الإشراف عليهم جميعا ولم يكثروا إلا بعد فتح مكة.

وإذن لقد هاجر رسول الله واتسعت دائرة الإسلام، وكثر الأتباع وقد مضى عليهم ثلاثة عشر عام في مكة وثمانية أعوام في المدينة يقرءون بعادتهم اللغوية، فلم يصل إلينا أن بعضهم أنكر على بعض في القراءة أو شكى بعضهم في تلاوة الآخر. نعم لقد مضى على الإسلام والقرآن في مكة ثلاثة عشر عاما نزلت فيها بضع وثمانون سورة ثم ثمانية أعوام في المدينة نزل فيها كثير من السور، فما حدث خلاف بينهم مع إسلام كثيرين ممن لهم لهجات مختلفة من إمالة وتسهيل وغير ذلك، وما أتانا

خبر عن تنازعهم الذي أدى إلى أن يلبب عمر هشام بن حكيم بردائه وهما قرشيان لهجتهما واحدة ويذهب به إلى الرسول ليستقرئه، وإلى أن يدخل الشك في قلب عمر، فيقول الرسول ثلاثا: أبعد شيطانا. وأن يدخل قلب أبى بن كعب من التكذيب ولا إذ كان في الجاهلية فيضرب الرسول صدره فيتصبب عرقا...

العرب أمة أمية أغلبهم لم يقرأ كتابا قط ومنهم -كما في الحديث- الشيخ الفاني ومنهم الغلام ومنهم العجوز الكبيرة وهؤلاء تعجز ذاكرتهم عن الحفظ الوثيق وبخاصة القرآن، قد كثرت سوره وتعددت آياته والرغبة الدينية في النفوس قوية يحرصون على قراءة القرآن فلا تنزل آية إلا بادروا إلى استماعها وتلقيها. ولكن ما يكادون يمر عليهم زمن حتى يشتبهوا أن يكونوا هذا اللفظ أو مرادفه هو المنزل وأكثرهم لم يكتبوه لأميتهم، فيرجعوا إلى الرسول وإلى من كتبوه يستعيدون ما تلقوه ويتكرر ذلك، والرسول يشهد ما هم فيه من معاناة وما يبذلوه من جهد، ويعلم - كما قال لهم - أن القرآن أشد انفلاتا من الإبل في عقلها ورأى أفراد الأمة بعد فتح مكة قد كثروا. فمن يرعاهم إذا اختلفت ألفاظهم ومن يردهم إذا نقصوا أو زادوا.

والرسول كما قال الله فيه ﴿ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾، يسعى إلى تخفيف عن الأمة ولا يريد أن يشق عليها، فقد سأل الله من قبل أن يخفف عنهم الخمسين صلاة حتى صارت خمسة صلوات في اليوم والليلة. فلجأ الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ إلى الله يسأله التخفيف عن

أمته والرحمة بها (إني بعثت إلى أمة أميين منهم الغلام والخادم والشيخ الفاني والعجوز الكبيرة)، (فأتاه جبريل فقال إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف واحد فقال الرسول: أسأل الله معافاته ومغفرته، سل الله لهم التخفيف فإنهم لا يطيقون ذلك، فانطلق جبريل ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، قال الرسول: أسأل الله معافاته ومغفرته رب خفف عن أمتي فإنهم لا يطيقون ذلك، فانطلق جبريل ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله مغفرته ومعافاته إنهم لا يطيقون ذلك سل الله لهم التخفيف، فانطق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ، ما لم تختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة).

لقد جاءت رحمة الله وصدر الإذن، بأن يقرأ القرآن بحروف مختلفة والسبعة، لا مفهوم لها بل هي دليل للكثرة يعلمه جبريل الحروف وهي الألفاظ وأداء الجملة - كما تؤيد ذلك اللغة - على شريطة ألا يتغير المعنى، ولا يختلف السياق فبدأ الرسول يلقن الصحابة ما أنزل الله عليه، هذا يلقنه الآية بألفاظ وذلك يلقنه الآية بالألفاظ مع اختلاف في بعضها وإن كان المعنى واحدا. لقنه كل هذا جبريل بإذن من الله العزيز الحكيم، (فأيما واحد أصاب من ذلك حرفا فهو كما قرأ).

فغدا المسلون وقد حفظوا ما لقنهم، فدخل عمر بن الخطاب المسجد، فسمع هشام بن حكيم وهو قرشي مثله يقرأ سورة الفرقان

بخلاف ما لقنه الرسول، فكاد يساوره في الصلاة فصبر، حتى سلم فلما سلم لببه بردائه وقال له: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأها. قال: أقرأنيها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: كذبت فوالله إن رسول الله لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلق يقوده إلى الرسول. فقال: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان، فقال الرسول: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعه عمر يقرأها، فقال: الرسول هكذا أنزلت، ثم قال الرسول: اقرأ يا عمر، فقرأ القراءة التي أقرأها الرسول، فقال الرسول: هكذا أنزلت، فوقع في صدر عمر شيء، فعرف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك في وجهه فضرب صدره، وقال: ابعَدْ شيطانًا، ابعَدْ شيطانًا، ابعَدْ شَيطانًا، ثم قال: يا عمر إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منها إن القرآن كله صواب ما لم تجعل رحمة عذابًا، أو عذابًا رحمة).

* * *

[مجلة الرسالة العدد: ٨١٥ – في: ١٤-٢-١٩٤٩]

* * *

الفهارس

١ - فهرس المراجع

• الاستيعاب لابن عبد البر.

• الإتقان للسيوطي.

• الإصابة لابن حجر - المكتبة التجارية - مطبعة مصطفى محمد - ١٣٥٨ هـ.

• البحر المحيط لأبي حيان - مطبعة السعادة - ١٣٢٨ هـ.

• البداية والنهاية لابن كثير - مطبعة السعادة والمطبعة السلفية ومكتبة الخانجي - ١٣٥١ هـ.

• التاريخ الصغير للبخاري.

• التاريخ الكبير لابن عساكر - مطبعة روضة الشام - ١٣٢٩ هـ.

• التاريخ الكبير للبخاري - ط دائرة المعارف العثمانية.

• التراتيب الإدارية للكتاني.

• التفسير الكبير للفخر الرازي - المطبعة المصرية الميرية.

• التلخيص الحبير لابن حجر.

• الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ط دار الكتب المصرية - ١٣٥٨ هـ.

• الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - تح المعلمي اليماني - ط مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - ١٣٧٢ هـ.

• الخصائص الكبرى للسيوطي - ط دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد - ١٣٢٠ هـ.

• الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي - المطبعة الميمنية - ١٣١٤ هـ.

• الرياض النضرة للمحب الطبري - تح محمد بدر النعساني - ط ١ الخانجي.

• السنن الكبرى مع الجوهر النقي للبيهقي - ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - ١٣٥٤ هـ.

• السيرة الحلبية (إنسان العيون في سيرة النبي المأمون) لعلي بن برهان الدين الحلبي الشافعي - المطبعة العامرة الزاهرة بمصر - ١٢٩٢ هـ.

• الصارم المسلول لابن تيمية - تح محمد محيي الدين عبد الحميد - ط الحرس الوطني السعودي - ١٤٠٣ هـ.

• الطبقات الكبرى لابن سعد - تح إدوارد سخو - ط ليدن - ١٩٠٥ م.

• الظاهرة القرآنية لمالك بن نبي - ترجمة عبد الصبور شاهين - ١٩٨٥ م.

• القوس العذراء لمحمود محمد شاكر - ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

• الكشاف للزمخشري.

• المحتسب لابن جني.

• المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري وبذيله التلخيص للذهبي - ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد - ١٣٣٥ هـ.

• الموطأ للإمام مالك - تح محمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى الحلبي - دار إحياء الكتب العربية - ١٣٧٠ هـ.

• الناسخ والمنسوخ - للإمام أحمد.

• النشر في القراءات العشر لابن الجزري - تح علي محمد الضباع - المطبعة التجارية الكبرى.

• إمتاع الأسماع للمقريزي - تح محمود محمد شاكر - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٤١ م.

• أحرف القرآن لعبد الستار أحمد فراج - مجلة الرسالة عدد ٨١٥ ص١٩٣.

• أخبار أصبهان لأبي نعيم - مطبعة بريل - ليدن - ١٩٣٤ م.

• أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير - تح مصطفى الوهبي - المطبعة الوهبية - ١٢٨٠ هـ.

• تاج العروس.

• تاريخ الإسلام للذهبي - مكتبة القدسي - ١٣٦٧ هـ.

• تاريخ الخميس للدياربكري - دار صادر بيروت.

• تاريخ الرسل والملوك ومعه ذيل المذيل للطبري - المطبعة الحسينية المصرية ط١ - ١٣٢٦ هـ.

• تاريخ بغداد للخطيب البغدادي - مطبعة السعادة.

• تهذيب الأسماء واللغات للنووي - شركة العلماء بمساعدة إدارة المطابع المصرية.

• تهذيب التهذيب لابن حجر.

• جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري - تح أحمد شاكر ومحمود شاكر - دار المعارف.

• جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري وبهامشه تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري - المطبعة الكبرى الميرية ببولاق - ١٣٢٨ هـ.

• جمهرة نسب قريش وأخبارها للزبير بن بكار - تح محمود شاكر - دار العروبة - ١٣٨١ هـ.

• حسن المحاضرة للسيوطي - مطبعة عبدالغني فكري.

• حلية الأولياء لأبي نعيم - مكتبة الخانجي ومطبعة السعادة - ١٣٥١ هـ.

• درة الغواص في أوهام الخواص للحريري وفي آخره شرحه للشهاب الخفاجي - مطبعة الجوائب القسطنطينية ط١ - ١٢٩٩ هـ.

• دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني - مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد - ١٣٢٠ هـ.

• ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني - تح خليل إبراهيم العطية - مطبعة أسعد - بغداد - ١٩٦٢ هـ.

• روح المعاني للألوسي.

• سنن البيهقي وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني - دار المعارف النظامية بحيدر آباد - ١٣٤٤ هـ.

• سنن الترمذي للترمذي.

• سنن الدارقطني مع التعليق المغني لمحمد شمس الحق العظيم آبادي.

• سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي - المطبعة المصرية بالأزهر.

• سنن أبي داود - تح محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة ط٢ - ١٣٦٩ هـ.

• سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لابن هشام (ابن إسحق) - تح محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة حجازي - ١٣٥٦ هـ.

• سيرة عمر (تاريخ عمر بن الخطاب) لابن الجوزي - الناشر محمد أمين الخانجي - مطبعة السعادة - ١٣٦٩ هـ.

• شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي - مكتبة القدسي - ١٣٥١ هـ.

• شرح الرضي على الكافية.

• شرح المواهب للزرقاني.

• شرح ديوان مزرد لثعلب.

• شرح مشكل الآثار للطحاوي - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد - ١٣٣٣ هـ.

• شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - تح محمد فؤاد عبد الباقي - مكتبة دار العروبة - ١٣٧٦ هـ.

• صحيح ابن حبان - تح أحمد محمد شاكر - ط دار المعارف.

• صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية بالأزهر ط١ - ١٣٤٩ هـ.

• طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي - تح محمود شاكر - ط الخانجي.

• عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس - مكتبة القدسي - ١٣٥٦ هـ.

• غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري - تح ج. برجستراسر - ط الخانجي - ١٣٥١ هـ.

• فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر - المطبعة الكبرى الميرية ببولاق - ١٣٠١ هـ.

• فضائل القرآن لابن كثير - تح محمد رشيد رضا - مطبعة المنار - ١٣٤٧ هـ.

• كتاب المصاحف للحافظ أبي بكر عبد الله ابن أبي داود - تح آثر جفري - المطبعة الرحمانية - ١٣٥٥ هـ.

• كشف الطرة للألوسي - المطبعة الحنفية بدمشق - ١٣٠١ هـ.

• لباب الآداب لأسامة بن منقذ - تح أحمد شاكر - مكتبة لويس سركيس - المطبعة الرحمانية - ١٣٥٤ هـ.

• لسان العرب لابن منظور.

• لسان الميزان لابن حجر - مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد - ١٣٢٩ هـ.

• مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى - تح د. محمد فؤاد سزكين - ط الخانجي.

• مجمع الزوائد للهيثمي - مكتبة القدسي - ١٣٥٣ هـ.

• مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه - تح ج. برجستراسر - المطبعة الرحمانية - ١٩٣٤ هـ.

• مسند الإمام أحمد - تح أحمد شاكر - دار المعارف - ١٣٧٦ هـ.

• مسند الإمام أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال - ط الميمنية - ١٣١٣ هـ.

• مسند أبي داود الطيالسي - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد ط١ - ١٣٢١ هـ.

• معاني القرآن للفراء - تح محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي - دار الكتب المصرية - ١٣٧٤ هـ.

• مغازي موسى بن عقبة

• مغني اللبيب لابن هشام وحواشيه

• ميزان الاعتدال للذهبي - تح محمد بدر الدين النعساني - الخانجي - مطبعة السعادة ط١ - ١٣٢٥ هـ.

• نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري - دار الكتب المصرية ط١ - ١٣٧٤هـ.

• همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - تح محمد بدر الدين النعساني - مطبعة السعادة ط١ - ١٣٢٧ هـ.

* * *

أعدها:

خالد الشيخي

مراجعة وتنسيق:

عبد الرحمن مصطفى

* * *

* * *